الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

رسالة مقدمة ضمن متطلبات إستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

تخصص: علوم التسيير

إشكالية بناء القطاعات الإرتكازية في الجزائر

و النفاذ إلى الأسواق العالمية

من إعداد الطالب: مخالدي يحي

تحت إشراف: أ.د. يوسفي رشيد

نوقشت و أجيزت علنا أمام اللجنة المكونة من السادة و السيدات:

أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
د. رمضاني محمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. غماري سهيلة	أستاذة محاضرة " أ "	جامعة تلمسان	ممتحنة
د. مرابط أمينة	أستاذة محاضرة " أ "	جامعة تلمسان	ممتحنة
د.جديدن لحسن	أستاذ محاضر " أ "	المركز الجامعي بمغنية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء:

إلى من نذرا عمرهما في أداء رسالة

صنعتها من أوراق الصبر،

وطرزتها في ظلام الدهر،

على سراج الأمل

بلا فتور أو كلل،

رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء،

وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء،

إليك أبي أطال الله في عمرك

و إليك أمي أحسن الله مثواك في دار البقاء...

إلى رفيقة دربي،

إلى من سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة

إليك زوجتي...

إلى إخوتي و فلذات كبدي أولادي...

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر و تقدير:

من حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر،

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء

يجدر بي أن أتقدم ببالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من

علمني، و وجهني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث،

و أخص بالذكر مشرفي، الأستاذ الدكتور: يوسفي رشيد، الذي

ألهمني بحسن إرشاده لي في كل مراحل هذا البحث، والذي وجدت في

توجيهاته حرص العلماء، وفي معاملته كرم الكرماء...

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة ، أو

تمنياته المخلصة...

أشكرهم جميعا وأتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين

حسناتهم.

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
❖ **الإهداء**.....	III
❖ **شكر و تقدير**.....	IV
❖ **قائمة المحتويات**.....	V
❖ **قائمة الجداول**.....	VI
❖ **قائمة الأشكال البيانية**.....	VIII
❖ **قائمة الملاحق**.....	IX
❖ **المقدمة**	أ
❖ **الباب الأول** : النمو الإقتصادي و التجارة الخارجية ـ مفاهيم و أسس نظرية.....	1
الفصل الأول: النمو و التنمية الإقتصادية ـ مفاهيم و أسس نظرية.....	2
مقدمة الفصل الأول	3
المبحث الأول : النمو و التنمية الإقتصادية.....	5
المبحث الثاني : أهم النظريات و النماذج المفسرة للنمو الإقتصادي.....	49
خلاصة الفصل الأول	81
الفصل الثاني: التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الإقتصادي.....	83
مقدمة الفصل الثاني	84
المبحث الأول : نظريات التجارة الخارجية و أهم السياسات المنبثقة عنها.....	85
المبحث الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الإقتصادي.....	127
خلاصة الفصل الثاني.....	144
❖ **الباب الثاني** : نظرة إستشرافية نحو بناء نموذج لإقتصاد جزائري متنوع.....	146
الفصل الاول : مراحل تطور الإقتصاد الجزائري وسعيه للإندماج في الإقتصاد العالمي.	147
مقدمة الفصل الأول	148
المبحث الأول: أهم مراحل تطور الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال.....	149
المبحث الثاني: مسعى الجزائر للإندماج في الإقتصاد العالمي.....	184
خلاصة الفصل الأول	208
الفصل الثاني : نحو بناء قطاعات إرتكازية في الجزائر لتنويع الصادرات و إحداث نمو	

إقتصادي مستدام.....	210
مقدمة الفصل الثاني :	211
المبحث الأول: تحديد أهم القطاعات الإرتكازية في الجزائر و مدى تطورها.....	212
المبحث الثاني : نحو بناء إستراتيجية فعالة لإصلاح خلل هيكل الصادرات الجزائرية و تحقيق نمو إقتصادي مستدام.....	245
خلاصة الفصل الثاني :.....	276
❖ **الخاتمة**.....	277
❖ **المصادر و المراجع**.....	284
❖ **الملاحق**	297
❖ **الفهرس**.....	311

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1.1	التاريخ التقريبي لدخول بعض الدول مرحلة الانطلاق	13
1.2.1	إمكانية الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل وفقا لنظرية النفقات المطلقة	94
2.2.1	إمكانية الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل وفقا لنظرية النفقات النسبية	96
3.2.1	ملخص لأهم النماذج و الدراسات الحديثة للعلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي	135
1.1.2	حجم الإستثمارات الجزائرية خلال الفترة (1963 ـ 1966 م)	150
2.1.2	هيكل الإستثمارات في الجزائر خلال المخطط الثلاثي الثاني(1967 ـ 1969 م)	153
3.1.2	الغلاف المالي المخصص لكل قطاع في الجزائر خلال الفترة (1967 ـ 1989 م)	160
4.1.2	البيانات الخاصة بتوزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر نهاية سنة 1999 م	170
5.1.2	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 2000 م)	171

6.1.2	تطور التعريفة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992 ـ 2002 م) ...	173
7.1.2	مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 ـ 2004 م)	177
8.1.2	مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 ـ 2009 م)	179
9.1.2	مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج التنمية الخماسي الأول في الجزائر خلال الفترة (2010 ـ 2014 م)	181
10.1.2	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2002 ـ 2012 م).....	200
1.2.2	توزيع الأراضي المستعملة للزراعة في الجزائر خلال الفترة (2011 ـ 2015 م)	213
2.2.2	توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2013 ـ 2015 م)	215
3.2.2	أهم المنتجات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2011 ـ 2015 م)	222
4.2.2	الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2016 م).....	223
5.2.2	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2017 م)	224
6.2.2	تطور القيمة المضافة لأهم فروع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2011 ـ 2016 م)	231
7.2.2	نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2016 م)	232
8.2.2	توزيع سعة الفنادق و المؤسسات المماثلة لها حسب الفئة في الجزائر خلال الفترة (2013 ـ 2016 م)	237
9.2.2	تطور عدد العمال في القطاع السياحي و القطاعات الداعمة له في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2015 م)	238
10.2.2	برنامج المشاريع السياحية في الجزائر خلال المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984 م)	240
11.2.2	بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2015 م)	244

12.2.2	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 ـ 2017 م)	245
13.2.2	تطور سعر البترول و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2017 م)	247
14.2.2	نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000 ـ 2016 م)	248
15.2.2	مساهمة صادرات الفلاحة و صادرات الصناعات التحويلية و إيرادات السياحة من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1992 ـ 2016 م)	250
16.2.2	أهم النتائج الإحصائية لنموذج الإنحدار الخطي.....	259
17.2.2	ملخص إختبار Student	260
18.2.2	نتائج إختبار Breush - Godfrey	262
19.2.2	نتائج إختبار Breush –Pagman- Godfrey	263
20.2.2	الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية	265
21.2.2	نتائج إختبار جذر الوحدة باستخدام ADF	266
22.2.2	درجة تكامل السلاسل الزمنية	267
23.2.2	إختبارgranger للنسبية.....	269

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1.1	آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي.....	35
2 .1.1	تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي.....	50
3 .1.1	محددات الطلب الكلي عند كينز.....	57
1.2.1	منحنى دورة حياة المنتج.....	108
1.2.2	خريطتي توزيع المناخ و تساقط الأمطار في الجزائر.....	214
2.2.2	نتائج إختبار Jarque-Bera	264
2.2.3	المنحنى البياني للسلاسل الزمنية	265
4.2.2	دوال الإستجابة لردة الفعل لكل المتغيرات	270

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مساهمة صادرات الفلاحة و صادرات الصناعة التحويلية و إيرادات السياحة من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر.....	297
02	نموذج الإنحدار الخطي المتعدد	298
03	إختبارات الاستقرارية . ..... أ. إستقرارية lpibh في المستوى ..... ب. إستقرارية السلسلة lexpmanif . ..... ج. إستقرارية السلسلة lexpagr . ..... د. استقرارية السلسلة ltinf	298
04	نتائج الإختبار بعد الفروق: ..... أ. إستقرارية lpibhs في المستوى: ..... ب. إختبار استقرارية السلسلة lexpmanifs ..... ج. إستقرارية السلسلة dlexpagr: ..... د. إستقرارية السلسلة dltinf:	304

لقد كثر الجدل حول مفهوم الإقتصاد الريعي وتأثيره على الدول التي تعتمده كمصدر أساسي في دخلها الوطني، و ما يترتب على ذلك من آثار سلوكية سلبية بالنسبة للمواطن نتيجة إتكاله على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريع، حيث أصبح يراه الإقتصاديون نظاما إقتصاديا إستثنائيا لا يدوم طويلا، لأنه مع تغير هذه السلوكيات تتبدل منظومة القيم و يصبح المجتمع الريعي هشا سهل الإنهيار، و هو ما جعله في نظرهم مصدر نكبة معظم الدول البترولية حاليا.

و من أشد تداعيات الإعتماد على المداخيل الريعية وضع الإقتصاديات تحت رحمة المتغيرات الخارجية و الداخلية، بمعنى أن أي هزة تصيب حركة التجارة الدولية تنتقل مباشرة و بسرعة إلى إقتصاديات الدول الريعية، و نتيجة لذلك تحدث هزات إجتماعية شديدة الأثر، كون أن هذه الإقتصاديات رخوة ولا تستند في وجودها إلى قوى إنتاجية صلبة، ذلك أن بنية الإقتصاديات الريعية هي بنية غير إنتاجية، يضاف إلى ذلك أن الإقتصاد الريعي يتميز بدوافع الإستهلاك الترفي لدى المواطنين و يساعد على زيادة الفجوة بين الطبقات المكونة للمجتمع بقدر الإقتراب أو الإبتعاد عن السلطة، و عادة ما تعمل الحكومات التي تعتمد على المداخيل الريعية بالإبقاء على موازين القوى على حالها دون أن تعمل على تطويرها، بحيث تبقى العلاقات بين الحاكم والمحكوم هي علاقات تحكمها قوة من يملك و يعطي و من ينتظر المنح والهبات.

من هذا المنطلق زاد إهتمام الكثير من الإقتصاديين بدور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الإقتصادي، حيث أجريت الكثير من الدراسات بإستخدام العديد من النماذج الهيكلية لإختبار العلاقة القائمة بينهما، أسفرت معظمها عن مدى أهمية النتائج التي يمكن أن تحققها التجارة الخارجية في إطار التنمية الإقتصادية، و أصبحت الصادرات ضمن هذا السياق تلعب دورا أساسيا، الأمر الذي ثمن عملية تنميتها و جعل منها إحدى الإستراتيجيات الرئيسية التي تعتمدها الدول في رفع معدلات النمو الإقتصادية و تحقيق أهداف التنمية.

إن إعتماد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلد، و يشكل أكثر من 60 % من إيرادات الموازنة العامة و ما يقارب 97% من حجم إجمالي الصادرات، جعل إقتصادها خاضعا للأسواق الخارجية و رهينا لتقلبات أسعار النفط، وخير دليل على ذلك أزمة أسعار النفط التي حدثت سنة 1986 م، و التي تسببت في إنخفاض مستوى الصادرات و بالتالي إعاقة الحركة التنموية و ما ترتب عنها لاحقا من أزمة إجتماعية و سياسية كبيرة، أو تلك التي حدثت سنة 2014 م و التي كان لها أثرا كبيرا على توقيف الكثير من البرامج التنموية التي كانت مسطرة و بالتالي على النمو.

لقد شهد العالم على مسار العقود القليلة الماضية تطورات إقتصادية و تقنية كبيرة صاحبها إنفتاح إقتصادي و تجاري في ظل العولمة، هذا ما فرض تحديات جديدة أمام الإقتصاد الجزائري و نموه، منها صعوبة نفاذ المنتجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية، وشراسة المنافسة بين المنتجات الوطنية و مثيلاتها الأجنبية في السوق المحلي، و تزايد حدة المنافسة العالمية على مستوى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و في ظل هذه البيئة التنافسية و ما تفرضه من تحديات أمام مسعى إندماج الإقتصاد الجزائري في منظومة الإقتصاد العالمي، و أمام الجهود المبذولة

لتحسين القدرات التنافسية بأبعادها الإقتصادية الجزئية و الكلية، أصبح لزاما على الجزائر أن تركز بشكل أساسي في الوقت الحالي في إطار إستراتيجيات التنمية المستقبلية على بناء قطاعات إرتكازية تستمد قوتها من المزايا النسبية للبلاد (خارج قطاع المحروقات بإعتبارها ثروة زائلة و غير متجددة) و تستند في وجودها و تطورها إلى مقومات التنافسية بكل أبعدها، يعول عليها في تطوير الصادرات و الرفع من معدل النمو الإقتصادي.

- **الإشكالية:**

ستحاول هذه الدراسة على وجه الخصوص التأكيد على ضرورة إستفادة الجزائر من الدروس السابقة، و التخلي عن سياستها الإقتصادية المبنية على أساس إيرادات النفط التي كانت دائما مخيبة للآمال بسبب تذبذب أسعار النفط و ما تتعرض له من إنخفاض كبير من فترة لأخرى و التفكير في تحديد و بناء قطاعات إقتصادية إرتكازية كإستراتيجيه إقتصادية لرفع صادراتها خارج المحروقات لتحفيز النمو و مواجهة الأزمة المالية و الإقتصادية التي قد تحدث من حين لآخر إما نتيجة إنخفاض أسعار النفط أو نفاذه بعد الإعتماد عليه لأزيد من نصف قرن، وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

- **كبديل لقطاع المحروقات ما هي القطاعات الإرتكازية التي يمكن أن يتبناها الاقتصاد الجزائري لتطوير الصادرات و التوجه نحو نمو إقتصادي مستدام ؟**

- **الأسئلة الفرعية:**

قصد الإحاطة بجميع العناصر التي تمكننا من الإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة التالية :

- هل إستطاع علم الإقتصاد أن يؤسس لنظريات إقتصادية من شأنها بناء نماذج مفسرة لآليات إحداث النمو الإقتصادي؟
- هل إستطاعت نظريات التجارة الخارجية أن تتوصل إلى تفسير واضح من شأنه أن يؤسس لعلاقة إيجابية بين الصادرات و النمو الاقتصادي؟
- كيف تطور الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال و ما هو واقعه حاليا ؟
- إلى أي مدى يمكن للجزائر أن تبني قطاعات إقتصادية إرتكازية تمكنها من تطوير الصادرات و تحقيق معدلات نمو مرتفعة ؟

- **الفرضيات:**

للإجابة على هذه الأسئلة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- إن المحروقات في الجزائر بإعتبارها ثروة غير متجددة قد لا يمكن إعتمادها كميزة نسبية، و إن البحث عن مزايا نسبية أخرى و تفعيلها لتنويع و تطوير الصادرات أصبح أمرا حتميا.

- إن التطور الهيكلي لكل من قطاعات: الصناعات التحويلية، الزراعة و السياحة في الجزائر كقطاعات إرتكازية يمكن أن يلعب دورا أساسيا في زيادة الصادرات، مما قد يترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي.

- **أهداف الدراسة :**

إن موضوع هذه الدراسة يوجهنا ضمنيا نحو الأهداف التالية:

- **هدف إقتصادي:** و يتمثل في تحليل و تفسير وضعية التجارة الخارجية في الجزائر، و تحديد المزايا النسبية التي تمكن من ترشيد الواردات و ترقية الصادرات، و التي تسمح لاحقا بإستغلال القدرات الكاملة للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و الحصول على ميزات تنافسية تمكن منتجاتها من النفاذ إلى الأسواق العالمية.
- **هدف سياسي** : و يتمثل في المساعدة بقدر الإمكان على إتخاذ القرار، من خلال إتباع إستراتيجية إقتصادية جديدة لا تعتمد على النمط الكلاسيكي (الإعتماد على قطاع المحروقات) و لكن بالإعتماد على الإمكانيات الإقتصادية المتجددة و تطويرها.

- **طبيعة الدراسة :**

إن هذا الموضوع ذا طبيعة ماكرو إقتصادية غير أنه قد يمس بعض أوجه الإقتصاد الجزئي، و بشكل عام هو يندرج ضمن نطاق الإقتصاد الدولي الذي يهتم بالتجارة الدولية و يسعى إلى تطوير نظرياتها.

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- **أهمية علمية إقتصادية:**

لقد أثبتت العولمة أهمية التجارة الدولية في حياة الدولة و المؤسسات، كما أن الإنفتاح التدريجي للجزائر منذ بداية التسعينيات و إبرامها لإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2004 م و سعيها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) يعكس تماما هذه الأهمية.

من جهة أخرى تبدو أهمية هذه الدراسة خاصة أن الإقتصاد الجزائري بإعتباره إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات أصبح يخضع لعوامل غير مستقرة نتيجة لتذبذب السوق العالمي، و بالتالي يجب معرفة أهم أسباب هشاشته و تبعيته سواء من الناحية الهيكلية الداخلية، أو من الناحية الخارجية، و لا يتم ذلك إلا من خلال دراسة و تحليل التجارة الخارجية للجزائر خاصة صادراتها نظريا و تطبيقيا، الأمر الذي سيخلق نوعا من النقاش و الجدل حول هذه الأطر النظرية مما قد يعزز بعضها أو يختلف معها.

- **أهمية إجتماعية و سياسية:**

و تتمثل في المساعدة على فهم و تحديد الأطر التي تمكن من إتخاذ القرار السياسي الصائب لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و كذلك المساعدة على تغيير السلوكيات الفردية التي تعكس النمط الإستهلاكي للمجتمع الجزائري و الإتجاه نحو الإنتاج من خلال الصناعة التحويلية و الزراعة و السياحة كخيار إستراتيجي.

- **أسباب إختيار الموضوع:**

تتجلى أسباب إختيار هذا الموضوع في ما يلي:

- **الأسباب الموضوعية (أسباب إقتصادية):**

إن إرتفاع الإيرادات الخارجية للجزائر كان دائما مرهونا بتحسن معدل التبادل الخارجي الناتج عن إرتفاع أسعار النفط، غير أن التاريخ بين أن هذا الإرتفاع ظرفي، حيث بينت الهزات التي ضربت الأسواق العالمية للنفط خاصة في سنتي (1986، 2014 م) بوضوح آثار الإنخفاض الكبير في أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، و هنا يكمن السبب الرئيسي للخوض في هذا الموضوع الذي سيحاول تحديد وسائل و طرق تجنب هذا النوع من المخاطر، و بعبارة أخرى ما هي الخطط و الإستراتيجيات التي يجب إعتمادها لتنويع الصادرات و حماية الإقتصاد الجزائري من الصدمات الخارجية؟

- **الأسباب الذاتية :**

إن الخوض في دراسة الإقتصاد الدولي يعتبر أمرا مشوقا للغاية لما تكمن فيه من قدرة على تلخيص العلاقات و الأفكار الإقتصادية الأخرى، كما أن هذا الموضوع له من الأهمية عندي بمكان، لأنه سيكون مكملا للدراسة التي أجريتها سابقا في مذكرة الماجستير، بالإضافة إلى السعي نحو معرفة بعض الإنجازات التي حققتها بعض الدول خاصة في شرق آسيا في تنويع إقتصادياتها و إندماجها في الإقتصاد العالمي، و مدى إمكانية أن تحذو الجزائر نفس الحذو.

- **الصعوبات :**

لقد واجهني خلال عملي العديد من الصعوبات هي:

- عدم توفر المراجع بالقدر الكافي عن تخصص الجزائر و مزاياها النسبية، سواء في شكل كتب أو مقالات أو دراسات.
- إن عملية تحليل الإقتصاد الجزائري تتطلب بيانات دقيقة يصعب الحصول عليها، و حتى إن وجدت فهي متضاربة تارة و مسيسة تارة أخرى.

- **الدراسات السابقة :**

كثيرة هي الدراسات و البحوث التي تناولت دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الإقتصادي للجزائر خارج قطاع المحروقات، غير أن معظمها كانت ذات طابع وصفي، كما أنها إهتمت بدراسة أسباب التبعية، و تحليل أهدافها و الآثار المحتملة لإندماج الجزائر في التجارة الدولية من خلال إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي أو السعي نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و لكن دون أن تحدد بعمق تأثيرها المباشر على شكل تخصص الجزائر، إن هذا لا ينفي وجود الكثير من الكتابات التي تناولت هذا الجانب، غير أنها لم تتناول المزايا النسبية

للجزائر وتجارتها البينية القائمة على هذا الأساس، و من الملاحظ أن هذه الدراسات تطرقت للأسباب و النتائج و الحلول النظرية و لكنها أهملت الحلول التطبقية، و على سبيل المثال لا الحصر سنذكر الدراسات التالية:

- دراسة عبابسة نوال بعنوان: التخصص الدولي بين النظرية و الواقع – حالة الجزائر (2008 – 2009 م)، رسالة ماجستير باللغة العربية غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة منتوري ـ قسنطينة.

لقد حاولت هذه الدراسة تحليل و تفسير وضعية التجارة الخارجية في الجزائر، و إعطاء الوسائل بإتباع نموذج نظري للتخصص الدولي و التي تسمح بإستغلال القدرات الصناعية للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و إستخراج ميزات تنافسية للجزائر.

- دراسة مصطفى بن ساحة بعنوان: أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر ـ دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(2010 ـ 2011 م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بالمركز الجامعي بغرداية.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تبين مدى إمكانية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال مساهمتها في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- دراسة وحيد خير الدين بعنوان: أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر(2012–2013 م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة محمد خيضر ـ بسكرة.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تبين أهم الإستراتيجيات البديلة للطاقة النفطية على المستوى الدولي، و من خلال ذلك صياغة إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر من أجل إستخدام أمثل في إطار الإستغلال المستدام، و ترك نصيب من الثروة النفطية للأجيال القادمة.

– المنهجية المتبعة:

- **المنهجيةالعلمية:**

تطلب تحليل هذا الموضوع إتباع المنهجين الوصفي و التحليلي.

✓ **المنهجية النظرية :**

إعتمدت هذه الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة بالإشكالية و الواردة في قائمة المراجع بشكل مفصل.

✓ **المنهجية التطبيقية:**

إجراء دراسة قياسية لتحديد العلاقة بين صادرات كل من قطاعات الصناعات التحويلية، الزراعة و السياحة من جهة و النمو الإقتصادي في الجزائر من جهة أخرى خلال الفترة:(1992 ـ 2016 م).

يجب أن نشير إلى أن هناك عدة نماذج قياسية تم إستعمالها في هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين متغير النمو الإقتصادي متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي، و ثلاث متغيرات إقتصادية أخرى متمثلة في صادرات قطاعات الصناعات التحويلية، الزراعة و السياحة كل على حدى لتحديد تأثير كل قطاع كمرحلة أولى و معاملتها كمتغير واحد لتحديد تأثيرها مجتمعة في مرحلة ثانية، و من أجل تحليل البيانات تم إستخدام برنامج (EVIEWS10)، سعيا منا في إجراء دراسة قد تنير مستقبل إقتصاد الجزائر و تخصصها.

– عناصر البحث:

إن محتوى هذه الدراسة تطلب منا تقسيمها إلى بابين:

❖ **الباب الأول:** النمو الإقتصادي و التجارة الخارجية ـ مفاهيم و أسس نظرية.

حيث تضمن هذا الباب فصلين هما:

- الفصل الأول: تناول المفاهيم و الأسس النظرية لكل من النمو و التنمية الإقتصادية و كذا العلاقة بينهما.
- الفصل الثاني: تناول أهم النظريات و السياسات المرتبطة بالتجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الإقتصادي.

❖ **الباب الثاني:** نظرة إستشرافية نحو بناء إقتصاد جزائري متنوع.

و هذا الباب بدوره تضمن فصلين هما:

- الفصل الأول: تناول مراحل تطور الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا و مسعاه للإندماج في الإقتصاد العالمي، و نتائج إعتماده على صادرات قطاع المحروقات.
- الفصل الثاني: تناول أهم القطاعات الإرتكازية التي يمكن أن تتبناها الجزائر لتنويع إقتصادها و زيادة صادراتها و الرفع من معدل النمو الإقتصادي.

الباب الأول:

النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية ـ مفاهيم و أسس نظرية

الفصل الأول:

النمو و التنمية الاقتصادية ـ

مفاهيم و أسس نظرية

مقدمة الفصل الأول:

لقد أصبح النمو الاقتصادي حاليا من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها كل المجتمعات، و تتطلع إليها كل الشعوب، حيث ساد في العقود الأخيرة أن النمو هو العامل الأساسي لتحديد مستوى المعيشة، و أعتبر متوسط الدخل الحقيقي للفرد هو أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول و تخلفها، لذا أصبح تحقيق معدلات نمو مرتفعة هو الشغل الشاغل لصناع القرار سواء في البلدان المتقدمة أو النامية أو المتخلفة، غير أنه يجب أن نبين أن النمو الاقتصادي هو عملية شمولية تتم على مستوى المجتمع و ليس على مستوى الأفراد، لأنه يخص الانتاج الكلي و الدخل الوطني و كيفية زيادتهما و لا يتدخل في إنتاج الأفراد و مداخيلهم، لذلك يمكن أن نشهد نموا اقتصاديا هاما بسبب طفرة في أسعار الأسهم و العقارات و الأصول المالية، أو بسبب الاعتماد على ايرادات الريع في بلد ما دون أن ينعكس ذلك ايجابا على المستوى المعيشي للأفراد، حيث نشهد بطالة عالية و فقرا كبيرا و حالة اجتماعية مزرية، و عليه يجب الانتباه إلى أن زيادة الدخل الكلى لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي، اذ يجب الأخذ بعين الاعتبار علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي و عدد السكان، و ذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي بالنسبة للدولة.

من جهة أخري يجب التفريق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فإذا كان النمو الاقتصادي ذو طبيعة كمية يركز على متوسط كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد ، فإن التنمية الاقتصادية ذات طبيعة كيفية تهتم بزيادة الانتاج و الخدمات، وبشكل عام زيادة متوسط الدخل الحقيقي قصد تحسين الظروف المعيشية لكل أفراد المجتمع، فهي اذن لا تركز على الكم فقط بل تتعداه إلى الكيف كذلك.

و لقد أخذ النمو الاقتصادي اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين خاصة فيما يتعلق بمحدداته و العوامل المفسرة له، و يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أمثال آدم سميث و ريكاردو و مالتس وستيوارت ميل و غيرهم من الأوائل الذين وضعوا أسسا نظرية لهذا الموضوع، ثم جاء من بعهدهم النيوكلاسيك أمثال شومبيتر وذلك من خلال اهتماماته بالابتكارات التكنولوجية، كما لا يمكن أن ننسى النظرية الكينزية التي شكلت نموذجا من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي.

غير أن عملية النمو من حيث مفهومها سادتها مجموعة من التشوهات، و تعرضت لجملة من الانتقادات وجهت لأصحابها خاصة الكلاسيكيين منهم، لما تؤدي اليه من توزيع غير عادل للثروة و هو ما يحدث فوارق كبيرة بين مداخيل أفراد المجتمع، حيث تستفيد منه فئة قليلة على حساب الفئة الأكبر في المجتمع، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر و ما يتبعها من ظواهر اجتماعية سلبية أخرى، لذا أعتبر نموذج سولو(solow) و النماذج التي ارتبطت به من بعده و التي أعطت تفسيرا جديدا لظاهرة النمو الاقتصادي هي الاقرب الى الواقع خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية.

إن هذا الاهتمام الذي توليه كل المجتمعات للنمو الاقتصادي من خلال السعي لخلق و دعم مشاريع استثمارية ذات طبيعة معينة، انما يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد و ضمان مستوى معيشي أفضل، و من أجل ذلك كله قامت كل دول العالم خاصة الدول النامية منها بتكييف سياساتها الاقتصادية وفقا للعوامل المحددة للنمو، حيث شهدت سياساتها الاقتصادية تحولا كبيرا، اذ عززت الانفتاح التجاري و سعت لمحاربة الفساد و توفير مناخ ملائم لجلب الاستثمار الأجنبي و الاهتمام بالعنصر البشري و غيرها من السياسات الأخرى.

ضمن هذا السياق أصبحت مسألة تنويع الاقتصاد و الخروج من الاقتصاد الريعي بالنسبة للدول النامية مسألة حتمية للوصول إلى اقتصاد قائم على تنويع مصادر الثروة و تنميتها.

المبحث الأول: النمو و التنمية الاقتصادية.

لقد أخذ موضوع النمو و التنمية الاقتصادية اهتماما كبيرا خاصة في العقود الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الهيئات الاقليمية و الدولية و مراكز البحث العلمي، أو على مستوى السياسات الاقتصادية العامة للدول و توجهاتها، و أعتبر النمو أحد أهم مقاييس تقييم الاداء التنموي لأنه يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي يعكس حجم السلع و الخدمات التي أنتجها المجتمع، و رغم الانتقادات الموجهة له في هذا المجال باعتباره مقياسا كميا بحتا لا يهتم بالجوانب النوعية للتنمية خاصة تلك التي لها علاقة بالجانب الإجتماعي و السياسي، إلا أنه مازال يلعب هذا الدور إلى يومنا هذا.

و إذا رجعنا إلى الأدبيات الاقتصادية بحثا عن هذا المصطلح فإننا نجد أن النمو الاقتصادي قد ارتبط بمصطلح التنمية الاقتصادية في كثير من الكتابات سواء التقليدية منها أو الحديثة، حتى أصبح البعض لا يفرق بينهما لما يشوبهما من تشابه في التسمية و تداخل في المعنى بسبب اشتقاق اسميهما من نفس الفعل في اللغة العربية، أما في اللغة الفرنسية فهما مختلفان تماما من حيث التسمية، اذ يسمى النمو بـ : (*La croissance*) و تسمى التنمية بـ :(*le développement*) ، غير أن هذا الاختلاف هو الآخر لا يقرب لنا فهم الفرق بينهما كمصطلحين اقتصاديين.

و يرى بعض المنظرين الاقتصاديين أن الفرق بين نظريات النمو الاقتصادي و نظريات التنمية الاقتصادية إنما يكمن في أن الأولى تركز على توازن الاستثمار مع الادخار، في حين تركز الثانية على توازن تراكم رأس المال مع الزيادة السكانية، و رغم أن هذا التفريق لم يطرح في صورة علمية دقيقة إلا أنه استطاع أن يفرق بين نظريات النمو التي تخص الدول المتخلفة و تلك التي تخص الدول المتقدمة، و في ما يلي سنحاول تحديد مفهوم كل منهما و العلاقة فيما بينهما.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

لقد أستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الضغط الذي خلفه وعي الشعوب المتزايد في البلدان المتقدمة و المتخلفة و ما يجمعهم من إنسانية مشتركة، و ما يفرق بينهم في مستويات المعيشة، حيث بدأت الدول الاستعمارية بقبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بل وحتى الاستقلال السياسي لمستعمراتها، و لم يستعمل هذا المصطلح منذ ظهوره في عهد آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، و كانت المصطلحات التي تستخدم آنذاك للتعبير عن التطور الذي يحدث في المجتمع هي التقدم المادي أو الاقتصادي، بل و حتى عندما ثارت مسألة تطوير أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستعملة هي التحديث أو التصنيع.

لقد أعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم الاقتصادية التي سادت في القرن العشرين للتعبير عن عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين قصد إكساب ذلك المجتمع عوامل التطور الذاتي المستمر، و ظهر بشكل بارز في ما سمي بـ: " عملية التنمية " للإشارة إلى التحول الذي حدث في ستينيات القرن الماضي بصورة جلية لدول كل من آسيا و إفريقيا بعد حصولها على الاستقلال.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

إن دراسة المشاكل المرتبطة بالمجتمع لا زالت تشكل المحور الأساسي لكل الأبحاث و الدراسات، و لعل من بين القضايا التي ركز عليها المفكرون و الباحثون الاقتصاديون قضية التخلف و علاقتها بدول العالم الثالث، و منه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد شساعة و تعمقا بتطرقه إلى ميادين جديدة لم تعرف و لم تدرس سابقا في ميدان التنمية الاقتصادية.

إن مفهوم التنمية من منظوره الاقتصادي أوسع و أشمل من مفهوم النمو الذي سنتطرق له لاحقا، كما أن مفهوم التنمية تم تناوله وفقا لوجهات نظر مختلفة، فهناك من ينظر إليه نظرة كمية بحتة بمعزل عن الميادين الاجتماعية و السياسية و الثقافية، و هناك من يعتبره شاملا لكل هذه الميادين، و هناك من يتناوله من وجهة نظر إيديولوجية يجب أن تراعى فيها خصوصية الزمان و المكان[1]، و كان أول من استعمل هذا المصطلح هو بوجين ستيلي حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889 م، و من بين أهم تعاريف التنمية الاقتصادية نذكر ما يلي[2]:

1. **تعريف جيرارد ماير:** يرى جيرارد ماير أن:" التنمية الاقتصادية هي عملية زيادة الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر و تحقيق العدل و المساواة".
2. **تعريف كيندل برجر:** يرى كيندل برجر أن:" التنمية الاقتصادية هي تلك الزيادة في الدخل الوطني في فترة زمنية مع ضرورة احداث تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي هي في طور الانجاز".
3. **تعريف محمد عجيمة:** يرى محمد عجيمة أن:" التنمية الاقتصادية هي تقدم كامل المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل من التي كانت سائدة، و رفع مستويات الانتاج من خلال انماء الطاقات و المهارات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن".
4. **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** وفقا لهيئة الأمم المتحدة:" التنمية الاقتصادية هي تلك العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا، و المعتمدة أكثر على مبادرة المجتمع المحلي و شركاؤه".

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 م، ص:122.

[2] ضيف أحمد، أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989 ـ 2012 م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: 3، 2015 م، ص:02 ـ 03.

5. تعريف البنك الدولي: جاء هذا التعريف ضمن اعلان البنك الدولي سنة 1996 م الخاص باطلاق مبادرة الإطار الشامل للتنمية، و هو إطار يجتمع فيه الجانب الاقتصادي و المالي مع الهيكل الاجتماعي و البشري، و وفقا لهذا الإطار فإن:" التنمية الاقتصادية هي عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية و طرق التفكير و الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، على أن يشمل ذلك تحسين مستويات الحياة من غذاء، صحة، سكن و تعليم...إلخ".

عند الربط بين هذه التعاريف في محاولة للوصول إلى تعريف مشترك و شامل يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي الانتقال بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي من حالة إلى حالة أحسن منها تنعكس إيجابا على الناتج الوطني و بالتالي دخل الفرد مع ضمان توفير كل السلع و الخدمات الضرورية كما و نوعا و ارساء مبدأ العدالة في توزيع الدخل الوطني.

غير أنه منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يتفطن لمشكلات البيئة و ما يمكن أن تخلفه من آثار سلبية على الأرض و على التنمية مستقبلا، فظهرت فلسفة تنموية جديدة تهدف إلى معالجة هذه المشكلات و الوقاية من الآثار الناتجة عنها، و ظهر مفهوم جديد للتنمية عرف بـ:" التنمية المستدامة" حيث تبلور هذا المفهوم و لأول مرة في التقرير الذي أصدرته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تحت عنوان:" مستقبلنا المشترك" و نشرته سنة 1987 م.

لقد تطور هذا المفهوم لاحقا و أصبح يقصد به تلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها هي الأخرى، و عليه فإن التنمية المستدامة تسعى لاستخدام أمثل و منصف للموارد الطبيعية و المحافظة على خيرات الطبيعة قصد الارتقاء بالإنسان إلى الأحسن و تلبية جميع حاجاته من غذاء و صحة و تعليم و سكن... إلخ دون أن يلحق ذلك ضررا بالأجيال القادمة[3].

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية و أثرها على الدول النامية.

لقد اهتم الاقتصاديون بمسألة التنمية الاقتصادية في وقت مبكر، فصاغوا النظريات التي ركزت على عوامل و علاقات الانتاج، و وضعوا النماذج الذهنية و الرياضية التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك، غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية كما أشرنا سابقا تشكل غداة الحرب العالمية الثانية عندما تم ارساء قواعد مؤسسات بريتون وودز، و طرحت الأمم المتحدة اشكالية البلدان المتخلفة و مسألة استقرار المواد الأولية، و برزت جملة من الخلافات على المستوى الدولي مفادها: هل سبب تخلف هذه البلدان راجع إلى خلل في شروط التبادل الدولي أم لعدم استقرارها؟، و هل من شأن التخصص و الانفتاح أن يقودان إلى نمو مفقر أم يخلقان مزايا نسبية؟، كما ظهرت

[3] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 م، ص:131.

جملة من الخلافات كذلك على المستوى المحلي حول حقيقة وجود بطالة مقنعة و مدى صلاحية التفسيرات النقدية و الهيكلية للتضخم و تفسير أسباب الفقر بعوامل سيكولوجية مثل الكسل و عدم الرغبة في العمل.

لقد تضمن التنظير الفعلي للتنمية أربع نظريات هي نظرية المراحل الخطية للنمو، نظرية التغير الهيكلي و أنماط التنمية، نظرية ثورة التبعية الدولية و نظرية الثروة النيوكلاسيكية المعاكسة و حرية الأسواق، كما أنه توجد بعض النظريات الأخرى التي كانت سباقة في محاولة لمعالجة قضية التنمية الاقتصادية و إن كانت في محتواها تحمل معالم النمو الاقتصادي الطويل الأجل و هي نظرية الدفعة القوية التي انبثقت منها عدة نظريات أخرى أهمها نظرية النمو المتوازن و نظرية النمو غير المتوازن.

1. أهم نظريات التنمية الاقتصادية و السياسات المنبثقة عنها.

يقصد بنظريات التنمية الاقتصادية القواعد العامة التي يجب مراعاتها في تنفيذ عملية التنمية، و إن البحث في الأسلوب الذي تتبعه الدول النامية لتحقيق التنمية يقودنا إلى حصر مجموعة من النظريات المشهورة، رغم أن الكثير من الاقتصاديين يراها أنها لا ترقى إلى مستوى النظريات و إنما هي مجرد أراء في استراتيجيات التنمية.

أ. نظرية الدفعة القوية (*Paul Rosenetien– Rodan*) :

حسب هذه النظرية فإن الخروج من التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية *(Big Push)* تشمل كما كبيرا من الاستثمارات و رؤوس الأموال، وشبهت الاقتصاد المتخلف بالطائرة المتوقفة على سطح الأرض أو التي تتحرك ببطء، فهي لا تستطيع الصعود إلى الجو و الطيران فيه إلا اذا انطلقت بسرعة كبيرة جدا فوق مدرج الطيران، حيث أن السرعة الفائقة هي التي تعطيها الدفعة القوية و هي التي ترفعها من الأرض إلى الجو، و ما يؤيد صحة هذه النظرية تلك التجارب الناجحة في بعض دول الخليج التي حظيت بهذه الدفعة القوية خلال سبعينيات القرن الماضي.

و يرى رودان أن التنمية في البلدان النامية تواجهها بعض القيود أهمها حجم السوق، و أن عملية التنمية لن تؤدي إلى توسع السوق و لن تنكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يوجد حد أدنى من الاستثمارات قدرت نسبتها بـ 13,2 % من الدخل الوطني خلال الخمس سنوات الأولى لترتفع بعد ذلك تدريجيا[4]، و سمى ذلك بالدفعة القوية اللازمة لكي ينقل الاقتصاد من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي.

ينطلق رودان في تفسيره للدفعة القوية من فرضية أن التصنيع هو السبيل إلى التنمية في الدول المتخلفة، و أن الاستثمار على نطاق واسع في هذا المجال يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل الوطني و بالتالي زيادة الادخار، و هنا يفرق بين أسلوبين: يتمثل الأول في توجيه كل موارد الدولة نحو إقامة صناعة ثقيلة و استهلاكية قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي، غير أن هذا الأسلوب مكلف للغاية و يتطلب تضحيات كبيرة، كما أنه بعيد جدا عن الاستعمال

[4] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

الأمثل للموارد المتاحة لأنه يتجاهل مزايا التخصص و تقسيم العمل، أما الأسلوب الثاني و هو الأقرب إلى الواقع كما يراه رودان يقوم على جلب الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة، و حسب رأيه هو صالح للبلدان المتخلفة و المتقدمة شريطة أن تتدخل الدولة في توفير خدمات رأس المال الاجتماعي و إقامة البنى التحتية.

و تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط أساسية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- **عدم تجزئة دالة الانتاج:** حيث أن تجزئة لوازم الانتاج و العمليات التصنيعية و رأس المال الاجتماعي المكون من الصناعات الأساسية التي تتطلب فترة انجاز طويلة المدى يؤدي إلى انخفاض المداخيل.
- **عدم التجزئة في الطلب:** لأن الاستثمارات الكبيرة من طبيعتها تخلق طلبا متكاملا، و أن تجزئة هذا الطلب قد ينعكس سلبا عليها.
- **عدم التجزئة في عرض المدخرات:** و ذلك قصد تعبئة كل المدخرات لمواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

غير أنه ما يعاب على هذه النظرية:

- ✓ هناك الكثير من الدول النامية التي تتوفر على موارد غير عادية تم تخصيص جزءا كبيرا منها لتحقيق تلك الدفعة القوية التي لم تحصل عليها و بالتالي لم تحقق التنمية الاقتصادية، و السبب في ذلك يعود إلى ندرة الإطارات و البرامج العلمية الضرورية لتنفيذ تلك الاستثمارات الضخمة؛
- ✓ لقد أعطت هذه الاستراتيجية الأولوية للقطاع الصناعي المتأخر على حساب القطاع الزراعي السائد في البلدان النامية؛
- ✓ إن توجيه الاستثمارات الضخمة للصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يتعذر الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير و وفراته الخارجية، و يحول دون توسع السوق كما اعتقد رودان.
- ✓ إن زيادة الطلب على السلع و الخدمات و لوازم الإنتاج يساعد على ارتفاع مستوى التضخم.

ب. نظرية النمو المتوازن *(Nurkse)* :

تنطلق هذه النظرية من فكرة الاستراتيجية الأولى و تشترط أن يكون برنامج التنمية شاملا لكل قطاعات الاقتصاد الوطني، قصد احداث دفعة قوية للاقتصاد الوطني تصبح من خلالها عملية التنمية الاقتصادية عملية تراكمية ذاتية، و لتحقيق ذلك لابد من توزيع الاستثمارات على نطاق واسع من الأنشطة بين مختلف القطاعات بشكل متوازن و تنفيذها في وقت متقارب حتى يكون نموها متوازنا، بحيث تكون هذه الاستثمارات معتمدة على بعضها البعض بشكل يصعب عملية التجزئة فيما بينها[5]، و تشترط هذه الاستراتيجية في تحقيق ذلك اقامة

[5] عبد الحكيم سعيج، أثر التغيرات الكمية و النوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر(1982 ـ 2008 م)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013 م، ص: 29.

استثمارات قوية لقيادة التكامل الأفقي و العمودي للصناعات القائمة، و تقسيم عمل جيد و مصدر موحد للمواد الأولية و مهارة في اليد العاملة و توسع أكبر للسوق و استغلال عقلاني للبنى التحتية.

و المقصود بالنمو المتوازن هنا ليس نمو جميع القطاعات بمعدلات متساوية، بل يجب أن ينمو كل قطاع بشكل يتلاءم و مرونة الطلب الدخلية، بحيث لا ينمو قطاع أو عدة قطاعات على حساب قطاع أو عدة قطاعات أخرى مما يؤدي إلى عرقلة التنمية ككل، و يستدل على ذلك بالدول التي اهتمت بالصناعة و أهملت الزراعة و ما الحقه ذلك من اضرار بليغة على عملية التنمية.

تتطلب هذه النظرية تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية و كذا الرأسمالية، بين العرض و الطلب و بين السوق المحلي و الخارجي، حيث أن زيادة العرض بالقدر الكافي يؤدي إلى تطوير كل القطاعات المرتبطة ببعضها البعض في آن واحد مما يؤدي إلى زيادة عرض السلع، أما الطلب فيؤدي إلى خلق مناصب عمل كبيرة فيزيد الطلب على السلع و الخدمات، كما أن أهمية الصادرات في تمويل التنمية يحتم على الدولة أن لا توسع تجارتها الداخلية على حساب تجارتها الخارجية قصد زيادة الانتاج و خلق مناصب عمل.

لقد قدمت هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن بشكل متكامل، يتمثل الأول في الطريق المؤدي إلى التنمية و نمط الاستثمار الضروري و هو ما أغفلته استراتيجية الدفعة القوية، أما الثاني فيتعلق بحجم الاستثمار اللازم لتجنب عدم التجزئة في عملية الإنتاج بالاعتماد على الموارد المحلية الزراعية التي يمكن زيادتها عن طريق رفع انتاجية القطاع الزراعي باستغلال فائض العمالة، و على الدولة أن تقوم بدور التخطيط و التنفيذ و توسيع السوق و اقامة البنى التحتية.

ما يعاب على هذه النظرية:

- ✓ أنها مجرد أفكار عامة، حيث أنها لم تقدم منهجا تفصيليا لكيفية تدخل الدولة لضمان توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة، لأن ذلك يحتاج إلى تخطيط شامل حتى لا يحدث تضارب فيما بينها يعيق عملية التنمية؛
- ✓ إن تكلفة هذه الاستثمارات في بعض الأحيان تفوق امكانيات الدول النامية و يتعذر عليها تنفيذها دفعة واحدة مما يدفعها إلى التمويل التضخمي؛
- ✓ تقوم هذه النظرية على التناقض القائم بين مبدأ التنمية المتوازنة الذي يقضي بتوزيع عوامل الإنتاج على عدد كبير من المشاريع التي قد يفتقد بعضها إلى الحجم الاقتصادي الأمثل، و مبدأ وفرات الحجم الذي يقضي بالتركيز على الاستثمارات التي تسمح بتحقيق وفرات الحجم.

ج. نظرية النمو غير المتوازن *(Hirschman)* :

لقد قامت هذه النظرية على أساس نظرية مراكز أو أقطاب النمو التي قدمها (*F.Perroux*) سنة 1955 م، و التي يقول فيها أن التنمية الصناعية لا تحدث في مكان واحد و دفعة واحدة، بل تحدث في أقطاب

تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة و طاردة بدرجات متفاوتة من النمو، فتنتشر تأثيراتها على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

يرى هيرشمان في كتابه " استراتيجية التنمية الاقتصادية " الذي قدمه سنة 1958 م و أنصاره أمثال فرانسوا بيرو و جيرارد دوبارنيز أن قلة الموارد المالية اللازمة لإحداث استثمارات في الدول النامية يحتم عليها التركيز على قطاع معين أو عدة قطاعات أساسية يمكن الارتكاز عليها لجلب القطاعات الأخرى نحو طريق التنمية[6]، و هذه النظرية بدورها تستخدم الدفعة القوية التي تتركز في قطاع أو عدة قطاعات[7] يمكنها أن تقود بقية القطاعات الأخرى إلى النمو المتوازن، حيث أن الاستثمار الذي يحدث في القطاع الزراعي مثلا يمكن أن يشكل دافعا قويا للتنمية عن طريق خلق استثمارات أخرى في مجال الصناعة و التجارة و الخدمات و غيرها[8].

إن أحسن طريق لتحقيق التنمية حسب هيرشمان هو خلق اختلال بين قطاعات النشاط الاقتصادي وفقا لإستراتيجية مرسومة و مدروسة مسبقا، بحيث تخلق القطاعات الأساسية وفرات خارجية يمكن أن تقوم عليها بقية القطاعات، و يضرب لنا مثالا من خلال ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية عندما قارن اقتصادها بين سنتي: 1850 ـ 1950 م، حيث بين أن عملية التنمية قامت على أساس تنمية قطاعات رائدة ساعدت القطاعات التابعة على النمو.

لقد تعرضت نظرية النمو غير المتوازن لجملة من الانتقادات ارتبطت أساسا بآليات سير عملية التنمية التي تقترحها هي:

- تقوم هذه النظرية على فرضية تماثل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بين البلدان، خاصة بين البلدان المتطورة و المتخلفة التي ورثت عن الاستعمار نظاما اقتصاديا هشا؛
- ان اعتماد هذه النظرية على اختلال التوازن كمحرك للنمو من شأنه أن يدفع بالمنظمين على خلق استثمارات هو أمر لا يحدث في كل الحالات حيث تتحكم فيه الإرادة و المخاطرة و وفرة الموارد المالية؛
- تركز هذه النظرية على التخطيط الشامل في تحقيق التنمية، الأمر الذي يتطلب تعبئة كمية كبيرة من الموارد، بالإضافة إلى تهميش المبادرات الفردية التي تسعى لتحقيق الربح، كما أن الضغوط الناتجة عن هذا الاختلال يمكنها أن تعيق عماية التنمية؛
- صعوبة تحديد أولويات الاستثمار و اختيار القطاعات الأساسية التي تقود التنمية من خلال هذه الاستراتيجية؛
- هذه الاستراتيجية لم تحدد الوقت المناسب لانطلاق عملية التنمية و كذا اتجاه النمو غير المتوازن.

[6] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص: 96 ـ 97.

[7] هذه القطاعات هي التي أسميناها في بحثنا بالقطاعات الارتكازية، و هي القطاعات التي يعول عليها في تحقيق التنمية الشاملة.

[8] عبد الحكيم سعيج، أثر التغيرات الكمية و النوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص:30 ـ 34.

د. نظرية المراحل الخطية للنمو *(Rostow)*:

لقد شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نقطة انطلاق البلدان الفقيرة للبحث عن مخرج من الفقر، حيث شكلت الخبرات التاريخية المستمدة من خطة مارشال نمطا معينا استطاعت بموجبه دول أوروبا بمساعدة مالية و تكنولوجية أمريكية كبيرة أن تتحول من مجتمعات زراعية فقيرة تعيش على حد الكفاف إلى مجتمعات صناعية حديثة.

حسب روستو الذي اعتمد على هذه المقاربة فإن الخروج من التخلف يتم وفقا لمراحل متسلسلة ينبغي أن تمر بها كل الدول، و إذا اتبعت الدول النامية هذا المسار فإنها لا محالة ستصل إلى المرحلة الأخيرة التي يتمتع فيها أفراد المجتمع بالاستهلاك الوفير للسلع و الخدمات، و علق على هذه المراحل بقوله: " إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث [9]"

لقد لخص روستو هذه المراحل في كتابه : " *The stages of economic growth* " الذي نشره سنه 1956 م كما يلي[10]:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** في هذه المرحلة تلعب العائلة و القبيلة دورا أساسيا، حيث ثلاثة أرباع اليد العاملة تشتغل في الزراعة باستعمال وسائل انتاج بدائية، و بالتالي فإن ضعف الإنتاج يؤدي إلى ضعف الادخار و الاستثمار الذي لا يكاد أن يغطي الأصول الرأسمالية و هو ما ينعكس سلبا على مستوى المعيشة.
- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** في هذه المرحلة يتم توفير كل المتطلبات الاقتصادية الضرورية لإحداث النمو مثل تخصيص 10% من الدخل الوطني كحد أدنى من الاستثمارات يتم توجيهها للنقل و رأس المال الاجتماعي، مما يساعد على تحسين مجالات الاستثمار و الربح، و ادخال الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية و قيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، و تقوم الحكومة بإنشاء الطرق و السكك الحديدية و الموانئ، و تبرز قطاعات اقتصادية رائدة تؤثر على بقية القطاعات بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و يتغير التفكير التقليدي للمجتمع بظهور طبقة من المفكرين.
- **مرحلة الإنطلاق:** و هي المرحلة الفاصلة التي يتوقع أن تحدث فيها دفعة قوية إما عن طريق ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية يتمكن فيها المجتمع من ازالة كل العقبات التي تعرقل النمو و تؤسس لبناء نظام اقتصادي و اجتماعي و سياسي و ثقافي جديد تتحسن فيه كل المتغيرات الاقتصادية من ادخار و استثمار و دخل وطني و أسواق داخلية و خارجية.

[9] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت،1986 م، ص: 16.

[10] عبد الله الصعيدي، بعض اشكالات التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 م، ص: 252.

و حسب روستو لكي يتحقق الانطلاق في هذه المرحلة التي تتراوح مدتها نسبيا بين 20 و 30 سنة، لابد أن يكون معدل الاستثمار بين 05 % و 10 % من الدخل الوطني الذي يجب أن يزيد بنسبة تفوق نسبة الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي و بناء القطاعات الرائدة، و في ما يلي جدول يوضح التواريخ و الفترات التقريبية لدخول بعض الدول مرحلة الانطلاق.

الجدول رقم : (1.1.1) : التاريخ التقريبي لدخول بعض الدول مرحلة الانطلاق.

الدولة	التاريخ التقييمي	الدولة	التاريخ التقييمي
بريطانيا	1802 ـ 1783	روسيا	1914 ـ 1890
فرنسا	1860 ـ 1830	كندا	1914 ـ 1896
بلجيكا	1860 ـ 1833	الأرجنتين	1935
الولايات المتحدة الامريكية	1860 ـ 1843	تركيا	1937
ألمانيا	1872 ـ 1850	الهند	1952
السويد	1890 ـ 1868	الصين	1952
اليابان	1900 ـ 1878	-	-

المصدر: مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980 م، ص:127.

- **مرحلة النضج:** لقد قدر روستو مدة انتقال المجتمع من مرحلة الانطلاق إلى النضج بشكل عشوائي و اعتبرها 60 سنة، و حسبه فإن هذه المرحلة هي التي يصل فيها المجتمع إلى تطبيق التكنولوجيا الحديثة و الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، و يحقق فيها النمو المستدام و تبرز القطاعات الرائدة لتحل محل التقليدية، و يتغير الهيكل الاجتماعي حيث يرتفع عدد سكان المدن و ينخفض حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي و تتغير طريقة ادارة المشروعات لتنتقل من أيدي أصحابها إلى أيدي المديرين الأجراء، و تعتبر كل من الولايات المتحدة و ألمانيا الغربية و اليابان من المجتمعات التي بلغت هذه المرحلة في القرن العشرين، و ساعدها على ذلك توفر عاملين أساسين هما: أولا ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى نسبة تجاوزت تغطية الحاجات الأساسية، و ثانيا ارتفاع نسبة سكان المدن مما أدى إلى سيادة عدد العمال في الصناعة و التجارة، و انعكس ذلك على حياة المواطن في مجالات الصحة و التعليم و الثقافة و غيرها.
- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** في هذه المرحلة و نتيجة لتوسع الاستثمار يتم توجيه القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى انتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة و بمستوى تقني عال جدا، عندئذ يدخل المجتمع في عصر الاستهلاك.

ما يعاب على هذه النظرية أنها جعلت المرور بجميع هذه المراحل أمرا حتميا مع امكانية اختصار مرحلتين في مرحلة واحدة، في حين أن الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام، على عكس الدول

النامية التي ما زلت لم تخرج من المراحل الأولى، كما أن فترات و نسب الاستثمار التي وضعها روستو للانتقال من مرحلة إلى أخرى لا يمكن تطبيقها على كل المجتمعات خاصة البلدان النامية التي مازالت غير قادرة على تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لإقامة استثمار كاف لإحداث النمو.

هـ. نظرية التغير الهيكلي و أنماط التنمية:

اعتبرت هذه النظرية من أحسن نظريات التنمية في الخمسينات، حيث ركزت على الآلية التي تستطيع بواسطتها اقتصاديات الدول المتخلفة أن تنتقل من الاعتماد الحاد على الزراعة التقليدية و القطاعات الأولية إلى الصناعة و الخدمات لتصبح أكثر مرونة و قدرة على مواجهة تقلبات و تغيرات الطلب، و تحتوي هذه النظرية على نموذجين هما:

- **استغلال فائض العمالة (*Arther Lewis*)**: لقد قسم لوفيس الاقتصاد إلى قطاعين: قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف تؤول فيه الانتاجية الحدية للعمل نحو الصفر لأنه يتميز بكثافة سكانية عالية مما يؤدي إلى فائض في العمالة يمكن سحبها منه بتكاليف قليلة جدا، و قطاع صناعي حديث يتميز بارتفاع انتاجية العمل تنتقل إليه العمالة الرخيصة من القطاع التقليدي و بشكل منتظم، تكون فيه أجور العمال أعلى بنسبة ثابتة يفترضها لوفيس بـ: 30 % حتى تسمح للعمال بترك الريف و التوجه نحو المدن مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج و زيادة الأرباح التي يعاد استثمارها في الصناعة، و هذا ما يضمن استمرارية انتقال اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة فيتوسع الانتاج الصناعي و تحدث التنمية نتيجة هذا التغير الهيكلي في الاقتصاد.
- **أنماط التنمية *(Hollis Chenery)***: لقد اعتمد شينوري على مجموعة من البحوث حول أنماط التنمية التي قام بها على مستوى عدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1950 ـ 1973 م و استخلص مجموعة من الخصائص العامة لعملية التنمية هي[11]:

- إن تحول هيكل الإنتاج في اطار عملية التنمية ينتج عنه ارتفاع في متوسط الدخل الفردي و بالتالي تحول في الطلب الاستهلاكي من تلبية الحاجات الأساسية إلى شراء السلع الصناعية و الخدمات، كما أن نمو المدن و ما يصاحبه من هجرة ريفية يؤدي إلى تحول في هيكل العمالة خاصة نحو الصناعات التحويلية و الخدمات؛
- تشهد عملية التحول ارتفاعا مهما في اجمالي الصادرات و الواردات مع ارتفاع نسبي في حصة المنتجات الصناعية بالنسبة للصادرات و انخفاض نسبي لها بالنسبة للواردات؛
- إن زيادة التحضر و نمو المدن بسبب ازدهار الصناعة و ما يرتبط بها من زيادة في الهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى تفاوت حاد في توزيع المداخيل بين قطاعي الصناعة المزدهرة والزراعة التقليدية؛

[11] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص:108.

- إن مختلف التحولات السابقة تقود بالمجتمع إلى تطور المستوى التعليمي و الصحي و انخفاض معدلات النمو السكاني، و تقليص ظاهرة الازدواجية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى تقليص التفاوت في توزيع المداخيل.

و رغم انسجام هذه النظرية مع التجارب التي مرت بها الدول المتقدمة، فإنه غير ممكن تطبيقها في الدول النامية لعدة أسباب هي:

- إن فرضية انتقال فائض العمالة من الريف إلى المدينة التي تقوم عليها هذه النظرية يتنافى مع واقع الدول النامية حيث الكثافة السكانية و البطالة جد مرتفعة في المدن؛
- إن اعتقاد هذه النظرية بأن التراكم الرأسمالي الموجه للاستثمار يخلق فرص عمل جديدة يتنافى مع الواقع، لأن توجيه هذه الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل؛
- إن افتراض هذه النظرية لوجود سوق تنافسي للعمل في القطاع الصناعي يؤدي إلى ثبات الأجور، غير صحيح في وجود نقابات عمالية ذات قوة تفاوضية عالية حتى في ظل وجود بطالة.

و. نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد:

لقد عرفت سبعينيات القرن الماضي رواجا كبيرا لنظريات التبعية الاقتصادية لدى الكثير من مفكري العالم الثالث الذين شككوا في نظريات مراحل النمو و التغير الهيكلي و مدى فعاليتها بالنسبة للدول النامية التي أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للدول النامية، الشيئ الذي يجعل مؤسساتها الاقتصادية و حتى السياسية تعيش حالة من الجمود، و في هذا الاطار يعرف دوس سانتوس التبعية بأنها:" الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور و التوسع الحاصل في الاقتصاد الآخر المهيمن، فبينما يكون نمو هذا الأخير ذاتيا يكون نمو الأول للانعكاس الحاصل فيه [12]".

من أهم هذه النظريات نظرية التبعية للنظام الرأسمالي الجديد التي جاءت على أنقاض خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية بعد فشل كل محاولات التنمية التي قامت بها، و قد ركزت هذه النظرية على نموذجين اثنين هما:

- **نموذج التبعية للاستعمار الجديد:** لقد أعتبر هذا النموذج امتدادا للفكر الماركسي في التنمية الذي يرجع أسباب تخلف الدول النامية إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي القائم على عدم تكافؤ القوة بينه و بين الدول النامية الذي يبقي على سيطرة دول المركز و تبعية دول المحيط، و أن دول هذا الأخير لن تتقدم و تحقق التنمية ما لم تتحرر من تبعيته الاقتصادية.

[12] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

حيث يرى كل من بول بارون و غندر فرانك و سمير أمين أن الرأسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلالهم للفقراء عن طريق تحويل الفائض الاقتصادي للعمل إلى مالكي رأس المال، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة.

إن من أقوى أسباب التبعية الاقتصادية ما خلفه الاستعمار من تشويه للهيكل الاقتصادي بسبب الاستغلال المدقع الذي أجبرت من خلاله الدول النامية على تصدير المواد الخام إلى الدول المتقدمة مما حد من توسع السوق الداخلي و أعاق قيام الصناعات الأساسية.

- **نموذج المفهوم الكاذب للتنمية:** إن أهم أسباب تخلف الدول النامية حسب هذا النموذج بالإضافة إلى ظروفها الداخلية، تلك السياسات الاقتصادية المغلوطة و غير الملائمة التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي عليها و التي يعدها خبراء منحازين إلى الدول المتقدمة، فضلا عن التوصيات التي يقترحها الخبراء الاقتصاديون التابعون للدول المتقدمة و التي ما هي في الحقيقة سوى انعكاس للفكر الاقتصادي الرأسمالي، بل و حتى المفكرون الاقتصاديون التابعون للدول النامية قد درسوا بالبلدان الغربية فتأثروا بطريقة أو بأخرى بالأفكار و النظريات التي درست هناك، و هي أفكار و نظريات ليست بالضرورة قابلة للتطبيق في الدول النامية و الانسجام مع أهدافها.

و إذا كان مؤيدو نظرية التبعية قد أجمعوا على ضرورة توازن القوى الدولية و ضرورة الاصلاح السياسي و المؤسساتي المحلي و الدولي، فإن بعضهم قد ألح على ضرورة مصادرة ملكية القطاع الخاص على أمل أن يكون القطاع العام أكثر فعالية في استئصال الفقر المدقع و زيادة فرص التوظيف قصد رفع مستويات المعيشة، في حين يرى البعض الآخر أن أحسن طريق للتعامل مع المشاكل الاجتماعية هو التوجه بقوة نحو النمو عن طريق الاصلاحات المحلية و الدولية و المزج العقلاني بين كل من القطاع العام و الخاص تجنبا للنتائج السلبية التي حققتها الدول التي أممت الصناعة و الأراضي الزراعية، فالتنمية إذن هي ضرورة احداث التوازن بين سياسات الحكومة و توجهاتها و بين ما يمكن أن يحققه نظام السوق الخاص.

ز. نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة :

لقد استطاع أصحاب هذه النظرية أمثال: لورد بيتر،ديباك لال، هاري جونسون و بيلة بلاسة من خلال فكرهم المضاد للسياسات الاقتصادية المنتهجة في ثمانينات القرن الماضي السيطرة على اكبر مؤسستين ماليتين هما البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، و بنوا نظريتهم على سياسات الاقتصاد الكلي خاصة جانب العرض و نظرية التوقعات الرشيدة و خصخصة شركات القطاع العام في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فركزت على تحرير الأسواق و انتهاج الحكومة أسلوب التخطيط و قيامها بتنظيم النشاط الاقتصادي في جميع جوانبه.

حسب هذه النظرية فإن سبب التخلف راجع لسياسات الأسعار الخاطئة التي تؤدي إلى اختلال الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج و السلع و المال، و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و تفشي الفساد و عدم الكفاءة و غياب الحوافز الاقتصادية، و أن ربط التخلف بالتصرفات الوحشية التي تقوم بها الدول المتقدمة و المؤسسات المالية الدولية كما يزعم أصحاب نظرية التبعية لا أساس له من الصحة.

و على حكومات الدول النامية اذا أرادت أن تخرج من دائرة التخلف عليها أن تهتم بالاستثمار في البنية التحتية، و تقدم الرعاية الصحية، و تنشئ المؤسسات التعليمية و تشجع القطاع الخاص[13]، و تحد من التدخل في الاقتصاد و تهيئ المناخ للاستثمار الأجنبي و تحرر التجارة الخارجية من جميع القيود التعريفية و غير التعريفية و تخصخص القطاع العام و تنعش الأسواق الحرة قصد ضمان آلية اليد الخفية مستدلين في هذا المجال بالإنجازات التي حققتها بعض الدول مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة، على عكس ذلك بالنسبة لدول افريقيا و أمريكا اللاتينية التي انتشر فيها الفساد، حيث أن السياسيين و الموظفين السامين في الدولة يستعملون سلطتهم و نفوذهم لمصلحتهم الشخصية، فيستعملون موارد الدولة لتعزيز سلطتهم و نفوذهم، أو يحصلون على الرشاوي من المواطنين الذين يبحثون على المكاسب الريعية، أو الذين يرغبون في حماية مشاريعهم المشبوهة، أو الذين يرغبون في الحصول على رخص الاستيراد و غيرها.

ح. نظرية الإوز الطائر:

لقد استندت التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى ما عرف بنظرية الإوز الطائر التي وضع أول تصور لها الاقتصادي الياباني " أكاما تسوكانامي" سنة 1937 م، ثم طورها من بعده الاقتصادي " برسو كامنغر" في 1984 م كبديل للنماذج و النظريات التي طرحها الغربيون.

تصور هذه النظرية عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول بسرب الإوز الطائر، حيث في مقدمة السرب اليابان و في المرتبة الثانية كوريا الجنوبية و تايوان و هونغ كونغ و سنغافورة و في المرتبة الثالثة ماليزيا و تايلاندا و أندونيسيا و في الأخير كمبوديا و فيتنام، و تفصل بين كل فوج في السرب و الذي يليه مسافة تحددها السرعة التي يطير بها كل فوج، هذه السرعة هي التي تحدد مدى نمو كل دولة[14].

تعكس هذه النظرية تصورها للتنمية الاقتصادية في ثلاث منحنيات رئيسية يحدد كل منحنى المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو:

– **منحنى الاستيراد:** من خلاله نستطيع تحديد تركيبة الواردات التي تحدد مرحلة النمو التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.

[13] ميشيل تدارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود محمد حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 م، ص: 50 ـ 51.

[14] كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، جامعة محمد خيثر، بسكرة، العدد:06، ديسمبر 2009 م، ص: 214.

- **منحنى الإنتاج:** يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية و تركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني، و بالتالي تطوره أكثر.
- **منحنى الصادرات:** يوضح هذا المنحنى نوعية و ديناميكية سلة الصادرات حسب ارتقاء نوع المنتجات التي تصدر للخارج من حيث كثافة العمل، كثافة رأس المال، أو كثافة المهارة.

ترى هذه النظرية أن موقع الدولة في السرب هو الذي يحدد مدى تطورها، فاليابان تاريخيا كانت تستورد النسيج من بريطانيا، ثم تحولت إلى منتج و مصدر لصناعة النسيج، كم استطاعت لاحقا أن تطور صناعات أخرى تعتمد على كثافة رأس المال و التقنية العالية مثل صناعة السيارات و الالكترونيات.

في مرحلة ثانية تحولت صناعة النسيج إلى البلدان التي تلي اليابان في السرب عن طريق الاستفادة من تجربة اليابان و محاكاة طريقة نموها، و بدورها هذه الدول طورت اقتصادياتها و أصبحت تنتج سلعا كثيفة رأس المال و ذات تقنيات عالية و هكذا بالنسبة لبقية البلدان الأخرى، و بهذا تكون نظرية الإوز الطائر تفسيرا واضحا لدورة حياة المنتج في سياق التنمية الاقتصادية، حيث كمرحلة أولى تقوم مثلا كل من كوريا و ماليزيا باستيراد السلعة من اليابان لتقوم في المرحلة الثانية بإنتاجها محليا و تصديرها للبلدان الأقل نموا.

يتضح من عملية النمو التدريجي الذي مرت به دول جنوب شرق آسيا أنها استفادت من تقسيم العمل فيما بينها و خلق روابط صناعية مشتركة بين الدول الآسيوية الناشئة و اليابان، الشيء الذي أدى إلى تطور هذه البلدان عبر منظومة هرمية ذات طبيعة ديناميكية من خلال اعادة تقسيم العمل فيما بينها.

لكل من النظريات السابقة مزاياها و عيوبها، حيث أن الدفعة القوية اذا أتيحت للدول النامية هي الحل الأمثل لتحقيق التنمية، و النمو المتوازن مرغوب فيه إذا توفرت الموارد اللازمة لتحقيقه، أما النمو غير المتوازن فلا مفر منه إذا لم تتوفر شروط الدفعة القوية و النمو المتوازن.

و خلاصة القول أن اختيار الاستراتيجية اللازمة للتنمية لا يخضع لنظرية معينة بقدر ما يخضع للظروف التي تكتنفها و حجم الاستثمارات المتاحة لها و وضعية القطاعات الرئيسية التي يرتكز عليها الاقتصاد، و قد تبين أن الدول التي حققت انجازا في مسار التنمية مثل اليابان و سنغافورة و كوريا و الصين و غيرها تبنت استراتيجيات تضمنت خمس مكونات أساسية أشتركت فيها بدرجات مختلفة هي:

- تحقيق معدلات مرتفعة في تراكم رأس المال بالاعتماد على الادخار و الاستثمار المحلي، مع توجه مستقبلي نحو تطوير التعليم و الصحة و البنى التحتية؛
- السعي نحو تحقيق استقرار اقتصادي كلي عن طريق التحكم في عجز الموازنة و ميزان المدفوعات و معدلات التضخم؛
- الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق ترقية الصادرات و جلب الاستثمارات و اكتساب المعارف؛

- الاعتماد على الأسواق المنظمة في توجيه الموارد الاقتصادية؛
- وجود حكومات ذات كفاءة عالية و مصداقية قوية ملتزمة من خلال أهدافها بتحقيق التنمية.

2. أثر نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية:

إذا أردنا اسقاط مختلف هذه النظريات على الدول النامية بهدف تحديد المسارات التنموية التي اتبعتها فإنه يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات:

أ. **الاتجاه الأول:** و هو اتجاه اتبعته أغلب الدول النامية كإلاستجابة إلى مطالب المؤسسات المالية الدولية و القوى العالمية الكبرى، وتقبل آليات الأسواق العالمية و تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الدولية.

ب. **الاتجاه الثاني:** و يقوم على ملاحقة إرهاصات فكر جديد ينادي بتنويع مؤشرات التنمية و شمولية التنظير لها و التأصيل لانعكاسات التقدم التقني، و يركز هذا الاتجاه على مؤشرات التقدم في أبعاده البيئية و التقنية و المؤسساتية.

ج. **الاتجاه الثالث:** و يركز على فكرة الاستقلال الاقتصادي و التمسك بالدور القيادي للدولة في النشاط الاقتصادي و العدالة في توزيع الدخل و اتاحة الفرص للجميع و التكتل الإقليمي المناسب في مواجهة الأسواق و القوى العالمية، غير أن هذا الاتجاه لم يعد له أنصارا في الوقت الحالي.

يضاف إلى ذلك فكر التنمية الاسلامية الذي ما زال يعاني الكثير من الغموض بسبب نقص التنظير، لكنه قدم جملة من الأفكار يمكن أن تكون تمهيدا لبناء نظرية واضحة المعالم في المستقبل، تناولت هذه الأفكار الملكية، الاستخلاف، الانتاج و الرفاهية في اطار التنمية البشرية، و دعا إلى محاربة الفساد و الاهتمام بالعمل الإقليمي الإسلامي.

ثالثا : برامج التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها:

1. برامج التنمية الاقتصادية:

أ. تعريف برامج التنمية الاقتصادية:

برامج التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة الأهداف التي تسطرها الدولة و تسعى إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة باستخدام الامكانيات و الوسائل المتاحة، و وفقا لسياسات معينة بهدف الخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف و الركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية[15].

[15] بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية: دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001 ـ 2004 م) المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005 م، ص:14.

من هذا التعريف نستنتج أن أي برنامج تنمية لابد أن يتضمن ثلاثة شروط أساسية هي:

- وجود مجموعة من الأهداف الموضوعية التي تسطرها الدولة و تسعى إلى تحقيقها؛
- الاعتماد على الوسائل المتاحة و استخدامها بشكل عقلاني و فقا لسياسات معينة مدروسة مسبقا؛
- تحديد المدة اللازمة لإنجاز الاعمال و تحقيق الأهداف.

ب. معايير تصنيف برامج التنمية الاقتصادية:

لقد تعددت المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف برامج التنمية، غير أنه من خلال التعريف و خدمة لموضوع البحث سنركز على معيارين أساسين هما[16]:

- **معيار الزمن:** حسب هذا المعيار تصنف برامج التنمية الاقتصادية إلى:
- **برامج تنمية اقتصادية طويلة الأجل:** إن مدة هذه البرامج في غالب الأحيان تفوق عشر سنوات، و تتضمن خططا تهتم بالتغيرات التجميعية مثل:الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، البطالة و مستوى التشغيل، رصيد ميزان المدفوعات و غيرها، و تتميز بأنها أقل تفصيلا لأنها تستخدم كدليل لإعداد البرامج التي تتفرع منها لاحقا و تنفذ على مراحل محددة.
- **برامج تنمية اقتصادية متوسطة الأجل:** تتراوح مدة هذه البرامج بين ثلاث و سبع سنوات، و تكون أكثر تفصيلا من البرامج الطويلة الأجل، حيث تتعرض لهيكل القطاعات المعنية و اختيار المشروعات الاستثمارية اللازمة لها و تفصيل هيكل العمالة و غيرها.
- **برامج تنمية اقتصادية قصيرة الأجل:** إن مدة هذه البرامج لا تزيد عن السنة، غير أن عملية تنفيذها ممكن أن تستغرق أكثر من ذلك، و عليه فهي ترتبط عادة بالميزانية العامة للدولة و تشمل تنفيذ المشاريع المختلفة، لذا يجب أن تكون دقيقة جدا من حيث محتوياتها و تفاصيلها.
- **معيار درجة المركزية:** حسب هذا المعيار تصنف برامج التنمية الاقتصادية إلى:
- **برامج تنمية اقتصادية مركزية:** و هي برامج تختص السلطة المركزية فيها بشكل كامل، سواء من حيث تحديد أهدافها أو الأقاليم و القطاعات المعنية بها أو اختيار المشاريع التي تتضمنها و كيفية تنفيذها.
- **برامج تنمية اقتصادية لا مركزية:** و هي برامج تعدها و تنفذها الجماعات الإقليمية (الولاية و البلدية)، التي يسمح لها بكامل الصلاحيات من حيث اختيار القطاعات المعنية و نوعية المشاريع الخاصة بها و تنفيذها، و ما يميز هذا النوع من البرامج أنه أكثر كفاءة من الأول لقدرة السلطات المحلية تحديد احتياجات الشؤون المحلية، و بالتالي سهولة تنفيذها.

[16] حسين عمر، التنمية و التخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985 م، ص: 91.

2. مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية:

أ. تعريف مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية:

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال اللازمة لاستخدامها في تنفيذ و تطوير المشاريع، و ترتكز سياسة التمويل على الحصول على هذه الأموال من عدة مصادر متاحة و بأحسن الشروط، وعليه يمكن تعريف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية بأنها المنابع التي يتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة لتغطية مصاريف المشاريع التي تتضمنها و تطويرها بأقل تكاليف ممكنة.

ب. أهم مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية:

تصنف هذه المصادر إلى داخلية و خارجية كما يلي:

– **مصادر التمويل الداخلي**: و تشمل ما يلي:

- **الإدخار**: يمثل الإدخار في الدول المتقدمة أهم مصادر تمويل التنمية بسبب ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي للأفراد في هذه الدول، و يشمل ما يلي:

* **الإدخار الحكومي**: و هو فائض الميزانية العامة للدولة، أي الفرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، و على عكس الدول المتقدمة و باستثناء الدول النفطية، يتميز الادخار في الدول النامية بأنه منخفضا بسبب ضعف مساهمة الايرادات العامة في الميزانية من جهة، و ارتفاع نسبة الجزء المخصص من هذه الايرادات للاستهلاك إن لم نقل كلها من جهة أخرى لأسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية، غير أن هذه الميزة تبقى نسبية و تختلف درجتها من دولة لأخرى[17].

من أهم الأدوات و الأساليب التي تستخدمها الحكومات في تعزيز ادخاراتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها التنموية مايلي:

✓ اصلاح النظام الضريبي و تطويره عن طريق إعادة النظر في القوانين الضريبية و نظم تقديرها و كيفية تحصيلها؛

✓ استحداث ضرائب جديدة تخضع لها جميع الأنشطة دون استثناء تحقيقا لمبدأ العدالة و المساواة و القضاء على الثغرات التى تمكن من التهرب الضريبي؛

✓ ترشيد الانفاق العام، و تشديد الرقابة على هذه العملية للتأكد من سلامتها و صحتها؛

✓ التخلي تدريجيا عن اعتمادات الدفع و ما يترتب عنها من زيادة في الاستهلاك؛

✓ محاربة البطالة المقنعة و توجيه العمالة الزائدة إلى القطاعات المنتجة.

[17] عرفات تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار محمد لاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999 م، ص: 244.

* **إدخار قطاع الاعمال الاقتصادية:** و يشمل كل الادخارات المقتطعة من الأرباح التي لم توزع على المستخدمين أو التي لم تحول إلى الميزانية العامة للدولة[18]، و ينقسم إلى قسمين:

✓ **إدخارات القطاع الخاص:** و يشمل ادخار المؤسسات الاقتصادية الصناعية و الزراعية و الخدمية، و يتوقف على الأرباح التي تحققها هذه المؤسسات و سياسة توزيعها و على برامجها و خططها، و يعتبر ادخار القطاع الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة.

✓ **إدخارات القطاع العام:** و يشمل ارباح المؤسسات التابعة للدولة التي لم تحول إلى الميزانية، غير أنه يتميز بصغر قيمته نظرا لضعف الكفاءة الانتاجية في هذه القطاعات و ارتفاع نفقات الانتاج بها خاصة في الدول النامية.

* **إدخار العائلات:** و يشمل ذلك الجزء من الدخل الذي لم تخصصه العائلات للاستهلاك و تحتفظ به لاستغلاله مستقبلا في تمويل الدورة الاقتصادية و يعرف هذا الادخار بأنه الفرق بين الدخل المتاح (دخل العائلات مخصوما منه الضرائب و الرسوم الواجبة الدفع) و الاستهلاك، غير أن هذا الادخار يتأثر بأسعار الفائدة و توسع الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى معدل التضخم، الذي كلما كان كبيرا كلما أحجم الناس على الادخار و توجهوا لشراء العقارات و المعادن النفيسة و حتى إلى الاستهلاكات البعيدة كل البعد عن الضرورة، و يتضمن:

✓ الادخارات التعاقدية مثل التأمينات و المعاشات و كل ما تملكه الصناديق المختلفة التي تملكها الهيئات و المؤسسات المختلفة؛

✓ الاصول النقدية التي يحتفظ بها الافراد على شكل ودائع في صناديق التوفير و الاحتياط و البنوك سواء كانت حسابات آجلة أو جارية؛

✓ الاستثمار المباشر في شراء الأراضي و المزارع و المتاجر و السكنات.

• **الاصدار النقدي:** يتمثل الاصدار النقدي أو ما يسمى في بعض الأدبيات الاقتصادية بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي في اصدار نقود جديدة من طرف البنك المركزي بأمر من الحكومة التي تلجأ إليه مضطرة لتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة رغم ما يترتب عليه من زيادة في معدل التضخم، و ينصح الاقتصاديون الدول التي تلجأ إلى هذا النوع من التمويل خاصة الدول النامية لما له من آثار سلبية الأخذ بعين الاعتبار جملة من الوسائل الحمائية أهمها[19]:

✓ يجب أن تكون المشاريع الممولة بالإصدار النقدي مولدة لمناصب الشغل و سريعة العائد؛

[18] عمر محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975 م، ص:455.

[19] ايمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003 م، ص: 244.

✓ يجب ان تكون قيمة هذا النوع من التمويل متوافقة مع حاجة الاقتصاد الوطني؛
✓ لابد من ضبط الأسعار حتى لا ترتفع كثيرا خاصة الأساسية منها.

- **سوق المال و النقد:** يعتبر كل من سوقي المال و النقد من أهم الأسواق المنشئة لرأس المال و بالتالي الادخار، حيث يحصل الأفراد و المؤسسات على احتياجاتهم التمويلية المتوسطة و الطويلة الأجل من سوق المال في شكل سندات و عقود قروض تصدرها البنوك المتخصصة مثل بنوك الاعمال و الاستثمار و تسند مهمة تسويقها إلى البنوك التجارية، أما القروض القصيرة الأجل فتتم في اطار سوق النقد من طرف البنوك التجارية[20].
- **حصيلة التجارة الخارجية:** تعتبر حصيلة الصادرات من أهم مصادر الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية و التوسع في تكوين رأس المال، كما تستخدم كذلك في مواجهة ما يترتب على القروض الخارجية التي أستخدمت في تمويل برامج التنمية سابقا من خدمات.

– **مصادر التمويل الخارجي:** و تشمل مايلي:

- **الإعانات الخارجية:** تعتبر الإعانات الخارجية من أهم مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية التي تحصل عليها وفقا لشروط تضعها الجهة المانحة، سواءا من حيث كيفية صرفها أو من حيث القطاعات الموجهة لها، غير أن هذه الإعانات غالبا ما تكون مقابل أهداف غير مصرح بها تسعى الجهة المانحة لتحقيقها من الجهة المستفيدة.

و تشمل الإعانات التي تقدمها الدول و الهيئات الدولية إلى دول أخرى دون مقابل (المنح الخالصة) في صورة نقدية أو عينية توجه خاصة لتوفير بعض الخدمات الأساسية مثل التعليم و الصحة أو لإدخال أساليب جديدة في الاقتصاد و الإدارة.

و تكون هذه الإعانات إما ثنائية تقدمها دولة إلى دولة أخرى أو متعددة الأطراف تقدمها مؤسسات مالية دولية متخصصة غالبا ما تكون تابعة لهيئة الأمم المتحدة مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي، أو اقليمية مثل البنك الآسيوي للتنمية أو البنك الإفريقي للتنمية.

- **القروض الخارجية:** و تشمل مجموع القروض التي تقدمها الدول أو الهيئات الدولية أو البنوك الأجنبية لدول أخرى قصد تمويل برامج التنمية الاقتصادية مقابل شروط معينة تختلف حسب طبيعة كل قرض، فالقروض التجارية غالبا ما تكون حسب شروط تحددها أسواق رؤوس الأموال سواء من حيث معدلات الفائدة و

[20] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م، ص:230.

الضمانات أو كيفيات و مواقيت التسديد، أما القروض الميسرة فتمنح بشروط سهلة و قد تكون إما عامة أو خاصة:

* **القروض الخارجية العامة:** و هي القروض التي تتحصل عليها دولة ما إما من طرف أشخاص معنويين مثل: المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية و حكومات دول أخرى أو الهيئات التابعة لها أو من طرف أشخاص طبيعيين و تصنف إلى نوعين[21]:

✓ **القروض الخارجية الثنائية:** و تشمل القروض التي تمنح من طرف دولة إلى دولة أخرى في شكل قروض طويلة الأجل ذات معدلات فائدة مرتفعة، أو التي تمنح من طرف هيئة أجنبية خاصة إلى دولة أخرى إما في شكل قروض صادرات و تسهيلات للموردين، أو في شكل قروض مقدمة من طرف البنوك الأجنبية الخاصة.

✓ **القروض الخارجية المتعددة الأطراف:** و تشمل القروض التي تمنح من الهيئات و المنظمات الدولية إلى دولة أخرى، غير أن معظم هذه القروض عادة ما تخضع لنفس الشروط التي تخضع لها القروض التجارية.

* **القروض الخارجية الخاصة:** و هي القروض التي يتحصل عليها أشخاص طبيعيون أو معنويون خواص تابعون إلى دولة ما مع أشخاص من نفس النوع مقيمون بالخارج.

• **الاستثمارات الأجنبية:** و هي الإستثمارت التي تقدمها الجهات غير المقيمة في البلد، حيث تلعب الأموال التي تجلبها هذه الاستثمارات من الخارج دورا أساسيا في استيراد احتياجات الاستثمار و زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية و تشغيل موارد كانت معطلة، غير أن ذلك يتوقف على عوامل عدة مثل: المجالات التي وجهت إليها الاستثمارات الأجنبية، مدى توفر عوامل الانتاج الأخرى المساعدة لهذه الاستثمارات، و كذا القدرات التنظيمية المتاحة[22].

و يجب الإشارة هنا إلى أنه سنتطرق إلى الاستثمار الأجنبي بنوع من التفصيل باعتباره من أهم العوامل الحديثة المحددة للنمو الاقتصادي في المطلب الثاني من هذا الفصل.

رابعا: : معوقات التنمية في الدول النامية.

لقد كان لمختلف المقاربات التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي فيما يتعلق بالنمو و التنمية الاقتصادية مزيدا من التركيز على دور بعض العوامل غير الاقتصادية في التنمية و تأثيرها في ذلك جنبا إلى جنب مع العوامل الاقتصادية، و انصرف انتباه الأفراد و الدول و الوكالات الدولية للجوانب الاجتماعية و السياسية و البيئية للتنمية، حيث بالرغم من النتائج الكبيرة التي حققها النمو الاقتصادي على مستوى التجارة العالمية و الاستقرار

[21] حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، دار النهضة العربية، مصر، 1971 م، ص:382.

[22] حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،1997 م، ص: 79.

النسبي للاقتصاديات المحلية، فإن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق هدف التنمية الأساسي المتعلق برفع المستوى المعيشي بسبب جملة من المعوقات هي:

1. **معوقات اقتصادية:** يرى بعض الاقتصاديين أن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية يمكن حصرها في ما يلي:

أ. **الحلقة المفرغة التي يولدها الفقر:** إن ضعف المداخيل في الدول النامية أثر سلبا على الادخار و بالتالي على الاستثمار، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و قد شكلت هذه العناصر حلقة مفرغة تزيد اتساعا باستمرار، خاصة اذا صاحبها ارتفاع في معدل النمو الديموغرافي الذي يزيد من انخفاض مستوى مداخيل الأفراد، و بالتالي يستعصي على هذه الدول أن تحقق التنمية إلا اذا قامت بكسر هذه الحلقة و عالجت آثارها الجانبية بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي و اجراء اصلاحات عميقة في طبيعة النظام الاقتصادي، و غيرها من التدابير التي تسهم الفقراء في الانتاج و تحقيق النمو.

ب. **ضيق حجم السوق:** إن استراتيجيات التصنيع التي تبنتها الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية اقتضت انشاء مصانع كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم لتوفير مختلف السلع و الخدمات الضرورية و رفع قدرات التشغيل و الاستفادة من التطور التقني في تخفيض كلفة وحدة الانتاج و ترشيد استغلال الموارد المتاحة، غير أن ذلك لم يتحقق بسبب ضيق حجم السوق و ضعف الطلب المحلي الذي عجز على استيعاب تلك الطاقة الانتاجية كنتاج للحلقة المفرغة للفقر.

2. **معوقات سياسية:** يرى سمير أمين و غيره من الاقتصاديين الذين بحثوا في أسباب تخلف الدول النامية أنه يجب على الدول المتقدمة أن تتحمل مسؤولياتها اتجاه هذه الدول في ما آلت إليه أوضاعها بسبب التبعات التي خلفها استعمارها لها و هي:

أ. **التبعية السياسية:** رغم أن كل الدول النامية قد حصلت على استقلالها، إلا أن معظم أنظمتها القانونية لا زالت مستمدة من أنظمة مستعمريها الذين ما زالوا يضغطون عليها في سن القوانين و التشريعات المختلفة التي قد تتعارض في كثير من الأحيان مع الأعراف و التقاليد المحلية، فتنتشر الثقافات الغربية و تكثر المؤسسات المروجة لها مما يحول دون تحقيق تنمية حقيقية في هذه البلدان التي أصبحت مجرد سوق لاستهلاك سلع و خدمات الدول المتقدمة.

ب. **اشكالية الأمن:** إن عدم توفر الاستقرار الأمني في الدول النامية بسبب الاضطرابات العرقية و الدينية، و التي لا يخف على أحد أن للدول المتقدمة يد في ذلك أثر سلبا على امكانية توفير مناخ ملائم للاستثمار، و حال دون تعزيز الديمقراطية، و كثر الفساد بكل أشكاله.

3. معوقات اجتماعية: من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية رفع مستوى التعليم و التدريب و التكوين لزيادة الكفاءة الإنتاجية و المهنية اللازمة لزيادة حجم و نوعية السلع و الخدمات المتداولة في السوق، مما قد يكون له آثار سلبية على محدودي التعليم و التأهيل، فتنتشر في صفوفهم البطالة و ينخفض مستوى معيشتهم و تزيد الفجوة بينهم و بين الطبقات المتوسطة و الغنية.

إن المقاربة بين عملية التنمية و التخلف هي البحث عن طرق التنمية التي تكون ملائمة لظروف و موارد الدول النامية، لأن تبعية هذه الدول للدول المتقدمة جعلتها تملي عليها طرقا تنموية معقدة و صعبة التطبيق و لا تتماشى مع بيئتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و أصبح من المعروف أن الوصفة التي قدمتها الدول المتقدمة للدول النامية لحل مشكلات التنمية أمرا مضللا يجب تجنبه، و السعي لإيجاد طرق أخرى وليدة بيئتها باعتبار أنه لا يوجد نموذج واحد للتنمية، و أن هذه البلدان يمكن أن تستلهم و تتطلع إلى حالات مختلفة من التنمية تمكنها من تغيير الوضع القائم نحو الأفضل، غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اصلاح أنظمتها السياسية و الإدارية و مناهجها التعليمية لتصبح أكثر ملائمة.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في تاريخ الفكر الاقتصادي، ظهر مع نشأة الرأسمالية و ما صاحبها من تطور تقني و تراكم لرأس المال و ما أحدثه ذلك من تحولات جوهرية في التركيبة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية للمجتمعات، بعد أن كانت مجتمعات بدائية حاجاتها بسيطة و محدودة[23].

لقد تزامن هذا المصطلح مع النظرية الكلاسيكية و استمر إلى يومنا هذا دون أن يأخذ بعين الاعتبار أكانت الدولة متقدمة أو متخلفة، باعتبار أن كل مجتمع يسعى إلى رفع كمية السلع و الخدمات التي ينتجها.

أولا: النمو الاقتصادي و المفاهيم المرتبطة به.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

أ. **تعريف ريمون بار و فرونسوا بيرو:** يرى ريمون بار أن:" النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة مقارنة بزيادة السكان"، أما فرونسوا بيرو فيرى أن:" النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة خلال فترة زمنية ما أو عدة فترات زمنية طويلة لمؤشر ايجابي ما في بلد ما[24]".

[23] روب موريس، النمو الاقتصادي و البلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1979 م، ص:09 .

[24] اسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج و استراتيجيات، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012 م، ص:07.

ب. **تعريف كوزينتس:** يرى كوزينتس أن:" النمو الاقتصادي هو إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية" و يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي و البشري بالإضافة إلى التقدم التقني و كفاءة النظم الإقتصادية هي المصادر الأساسية له[25].

ج. **تعريف جون ريفوار:** يرى جون ريفوار أن:" النمو الاقتصادي هو ذلك التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج و الرفاهية".

د. **تعريف بول ساموبلسن:** يرى ساموبلسن أن الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي لتوفر معطياته و سهولة الحصول عليه، و بالتالي فإن النمو الاقتصادي حسب رأيه هو:"الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي"[26].

هـ. **تعريف سيمون كازنت:** يرى سيمون كازنت الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 م أن:" النمو الاقتصادي هو ارتفاع طويل الأجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، بحيث تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الإيديولوجي المطلوب لها[27]"

بالرغم من تعدد التعاريف سواء التي ذكرناها أو التي لم نذكرها و اختلاف و جهات النظر، فإن معظمها إن لم نقل جميعها تصب في مضمون واحد هو أن " النمو الاقتصادي يؤدي إلى حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، و الذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي للفرد"[28].

عند تحليلنا لهذا التعريف نجد أنه يتضمن ثلاثة شروط أساسية هي:

✓ إن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تكون مصحوبة بالزيادة في الدخل الحقيقي للفرد، و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني، لذا يجب على الدول التي تسعى لتحقيق النمو مراعاة اشكالية النمو الديموغرافي و معالجتها، و عليه فإن:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني ـ معدل النمو السكاني

غير أن هذا الشرط بدأت تتراجع أهميته في الآونة الأخيرة، حيث لم يعد لحجم السكان بإعتبارهم أحد عوامل الإنتاج الأساسية دورا في التأثير على النمو الإقتصادي، حيث لم تصبح المشكلة في حجمهم بقدر ما هي في

---

[25] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء،مجلة العلوم الإقتصادية، العدد:26، المجلد:07، العراق،2010 م، ص:28.

[26] *Belmokadem Mustapha,efficience de l'appareil productif algérien*, Tlemcen, Alégrie, 1994, p :09.

[27] نظريات النمو الاقتصادي: *http ://economymagazine.wordpress.com* 2016/12/06

[28] محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الاسكندرية، 2000 م، ص: 51.

كفاءاتهم و مؤهلاتهم، فبعض الدول رغم ارتفاع عدد سكانها سواء بسبب الهجرة مثل دول شمال أمريكا و استراليا و نيوزيلندا، أو بسبب النمو الديموغرافي مثل الصين إلا أنها حققت نهضة إقتصادية يحتذى بها.

- ✓ إن أي زيادة في دخل الفرد نتيجة النمو الإقتصادي يجب أن تكون حقيقية و ليس إسمية، بمعنى يجب أن تكون نسبة أي زيادة نقدية في الدخل الفردي أكبر من نسبة زيادة التضخم، حيث أن معظم الدول النامية فشلت في التحكم في الأسعار بعد تحرير اقتصادياتها، الشيء الذي أدى بالمقابل إلى ارتفاع المرتبات و الأجور و المعاشات، إلا أن هذه الزيادات باعتبارها إسمية لم تؤد إلى أية زيادة في كمية السلع و الخدمات بالنسبة لأفراد المجتمع،و عليه فإن:

معدل النمو الإقتصادي = معدل الزيادة في الدخل الإسمي ـ معدل التضخم

- ✓ يجب أن تكون أية زيادة محققة في الدخل الحقيقي للفرد نتيجة النمو الإقتصادي مستمرة مع الزمن و ليست ظرفية تزول بزوال الأسباب التي أحدثتها، بمعنى لا يجب أن يكون النمو الإقتصادي نموا عابرا مثل حالة ارتفاع أسعار المحروقات و ما تؤدي إليه من ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي و تأثيرها بالزيادة على دخل الفرد بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة للمحروقات.

2. أهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الإقتصادي:

أ. النمو الاقتصادي و التطور الاقتصادي:

إن التطور هو مفهوم يعتمد أساسا على التصور الذي يفترض أن تمر عليه كل المجتمعات و فقا لمراحل ثابتة و محددة تتدرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها، و التطور الاقتصادي هو تقدم نحو أهداف يتم تحديدها مسبقا، و تكون هذه الأهداف إما كمية كزيادة الإنتاج أو نوعية كتوزيع أفضل للدخل بين أفراد المجتمع، و علية فإن التطور يعبر عن التغيير و الحركة، و غالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لقطاع أو بلد ما.

و يجب الإشارة إلى أن التطور الاقتصادي ليس مرادفا للنمو، لأنه يمكن أن يحدث تطور اقتصادي في مجال ما بوتيرة أقل من تزايد عدد السكان و في هذه الحالة لا يوجد نموا[29].

ب. النمو الاقتصادي و التقدم الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي قياسا كليا لزيادة السلع و الخدمات التي تم انتاجها في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، بينما التقدم الاقتصادي فهو مرحلة ما بعد التنمية و يعبر عن تلك الزيادة التي تحدث بين فترة و أخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

[29] مصطفى زيروني، النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000 م، ص: 10 ـ 11.

و يعرف ريمون بار التقدم الاقتصادي بأنه:" تلك الزيادة التي تحدث في الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"[30]، و يعتبر التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسينات التي تحدث في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي التي تكون مرافقة للنمو.

ثانيا: أشكال النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للنمو الاقتصادي: النمو الموسع و النمو المكثف:

1. النمو الاقتصادي الموسع:

يتميز النمو الاقتصادي الموسع بالارتفاع الكمي لعوامل الانتاج المستخدمة (العمل و رأس المال)، و يفضل هذا النوع من النمو عندما تكون نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي أكبر من نسبة نمو العوامل الإنتاجية، كما يشترط فيه أن يكون في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني التي تتوقف على مجموعة من العوامل هي:

- ✓ مدى توافر قوى عاملة ماهرة؛
- ✓ حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
- ✓ المستوى الاداري و التكنولوجي؛
- ✓ كفاءة القطاع العام وتحكم الجهاز الاداري للدولة
- ✓ المستوى التنظيمي للسكان.

إن تجاوز الاستثمارات المراد انجازها لقدرة المؤسسات المحلية سيحرمها من الحصول على المشاريع و هو ما سينعكس ايجابا على المؤسسات الأجنبية نظرا لطاقة استيعابها الكبيرة، و حتى و إن تحصلت المؤسسات المحلية على هذه المشاريع، فإنها ستتأخر في انجازها و تتجاوز الأجال المحددة، و هو ما ينتج عنه في كثير من الأحيان إعادة تقييم لهذه المشاريع و ارتفاع تكلفة انجازها، و في هذه الحالة قصد تشجيع المؤسسات المحلية يستحسن تجزئة هذه المشاريع في حدود الامكان وفقا لما يتماشى و قدراتها الإستيعابية.

2. النمو الاقتصادي المكثف:

يتميز النمو الاقتصادي المكثف بارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة (العمل و رأس المال) باستخدام كميات وسائل الانتاج المتوفرة التي تؤدي في الظروف العادية إلى إنتاجية أقل، و حتى يكون النمو المكثف مفضلا يجب أن تكون نسبة نمو الإنتاج أكبر من نسبة نمو الطلب الكلي الفعال المتزايد باستمرار نتيجة لتزايد عدد السكان، و هو ما ينعكس ايجابا على ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

[30] خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 ـ 2006 م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009 م، ص:60.

غير أنه ما يعيب هذا النوع من النمو لا يمكنه الاستمرار في المدى الطويل باعتبار أن الطاقة الانتاجية ستصل إلى حدودها القصوى نظرا لمحدودية وسائل الانتاج المستخدمة، حيث مع استمرار نمو السكان لابد من زيادة القدرات الانتاجية الوطنية و هو ما يتطلب المزج بين النمو الاقتصادي الموسع و المكثف.

ثالثا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي و طرق قياسه.

1. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

في سياق البحث عن مختلف الطرق و والوسائل المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي حاول الفكر الاقتصادي تشخيص مختلف العوامل التي يمكن أن تساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة، و على الرغم من اختلاف الطرق التي اتبعتها الدول المتقدمة في تحقيقها للنمو السريع، إلا أنها تشترك جميعها في بعض السمات العامة، حيث ان كل الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة عملية النمو التي حدثت في مجموعة من الدول بغض النظر عن ثرائها أو فقرها توصلوا إلى أنها ترتكز على نفس العوامل التي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ. العوامل التقليدية المحددة للنمو الاقتصادي:

لقد تشكلت هذه العوامل كنتاج للنظريات الاقتصادية التقليدية التي اعتمدت على القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة و الزراعة لتطوير الاقتصاد الوطني، ثم تطورت لتعتبر كل من العمل و رأس المال كمحركين أساسين لإحداث النمو، ليتم فيما بعد ربط هذين العاملين بالتطور التكنولوجي و السياسة السكانية و توجهات السياسة الاقتصادية الكلية، و في ما يلي أهم هذه العوامل:

– الرأسمال البشري:

يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل المحددة للنمو، حيث يعتبر معدل الدخل الفردي الحقيقي مؤشرا هاما لقياس معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ما يمكن استنتاجه من هذه المعادلة أن معدل النمو الاقتصادي يتزايد بتزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد، غير أن نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي يتوقف على زيادة السكان، حيث كلما زاد عدد السكان كلما قل متوسط الدخل الحقيقي للفرد و بالتالي معدل النمو، و عليه فإن مشكلة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية، اذ يشترط لكي يكون هناك نمو مستدام يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان.

غير أن هذه المعادلة تاخذ السكان من الناحية الكمية، في حين هناك اعتبارات كمية و نوعية، حيث أن أي زيادة في عدد السكان يؤدي إلى زيادة الأفراد القادرين على العمل، مما يؤثر على انتاجية العمل التي تتناقص كلما ارتفع المستوى المعيشي للأفرد بسبب ميلهم لعمل عدد ساعات أقل أو رغبتهم في الحصول على عطل لمدة

أطول أو الحصول على التقاعد المبكر، كما أنه نتيجة للتطور التقني أصبح العامل البشري مرتبطا بزيادة المهارات و التعليم و التدريب [31]، و هذا ما سنتطرق إليه في الرأسمال البشري باعتباره من العوامل الحديثة المحددة للنمو الاقتصادي.

– الموارد الطبيعية:

تعتبر وفرة الموارد الطبيعية كما و نوعا في المجتمع من المحددات الهامة للنمو الاقتصادي كذلك، حيث أن وفرة الأراضي الصالحة للزراعة، المياه، مصادر الطاقة مثل البترول و الغاز و المعادن المختلفة من شأنها أن تخفض من التكاليف و توفر الإيرادات اللازمة لتسريع عملية النمو و الرفع من مستوياتها، غير أن ذلك يتوقف على الاستعمال العقلاني و الرشيد لهذه الموارد، فكم من دولة غنية بمواردها و نتيجة للاستغلال والتوزيع السيئ لها ما زالت تتخبط في دائرة التخلف، و في نفس الوقت هناك دول مواردها الطبيعية جد محدودة لكن مع حسن استعمالها استطاعت أن تحقق معدلات نمو جد مرتفعة.

كما أن للأبحاث و الدراسات دور هام في البحث و التنقيب عن هذه الموارد و تطويرها و تسهيل طريقة استخراجها، و جعلها مستدامة نسبيا و استعمالها في رفع القدرات الانتاجية في المستقبل و زيادة مستويات النمو الاقتصادي.

– تراكم رأس المال:

يقصد بتراكم رأس المال كل السلع الرأسمالية من مؤسسات انتاجية و طرق و مواصلات و جسور و مدارس و جامعات و مستشفيات و مختلف هياكل البنية التحتية الموجودة بحوزة مجتمع ما و التي حصل عليها نتيجة ما قام به من ادخارات تم تخصيصها للاستثمار، حيث من غير الممكن اكتناز الأموال دون استثمارها، و على هذا الأساس فإن عملية تراكم رأس المال تؤدي إلى توسع مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها مما يؤثر ايجابا على عملية النمو الاقتصادي.

غير ان تراكم رأس المال يتوقف على نفس العوامل التي تحدد الاستثمار و هي:

- ✓ توقعات الأرباح؛
- ✓ السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار بنوعيه المادي و البشري.

غير أن تأثير هذه العوامل يختلف من مجتمع لآخر، بإعتبارها هي الأخرى تخضع لمجموعة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية مثل الدخل الحقيقي للفرد، مستوى البطالة والأمن و الاستقرار و غيرها،

[31] محمد عزيز محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 م، ص:743.

غير أنه يبقى المظهر الأساسي لعملية تراكم رأس المال بالنسبة إلى جميع الدول هو الادخار الذي يعتبر تضحية الحاضر من أجل غد أفضل[32].

– التقدم التكنولوجي:

يعتبر التقدم التكنولوجي ذلك التطور العلمي الذي يحصل في طرق و وسائل الانتاج نتيجة الاختراعات و الاكتشافات العلمية التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، فيؤدي إلى طرق و وسائل انتاج أكثر كفاءة من القديمة[33]، بحيث تكون تتماشى مع مستوى الأسعار السائدة في المجتمع، و لا تخضع للمنافسة بشكل كبير لتفادي العوائد المتناقصة على المدى الطويل، و يمكن الحصول عليها إما من خلال تقدم المعرفة التقنية داخل المجتمع و هي سيمة من سيمات الدول المتقدمة، أو الحصول على هذه المعرفة التقنية من الخارج و هي سيمة من سيمات الدول النامية.

غير أن مفهوم التقدم التكنولوجي لا يتوقف على طرق و وسائل الانتاج الحديثة بل يتعدى ذلك ليشمل تحسين استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و تطوير و اكتشاف موارد أخرى جديدة، و عن أهمية التقدم التكنولوجي و دوره في تحقيق النمو فإن الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر في كل من انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية و ما حققته من قفزة نوعية في الاقتصاد لخير دليل على ذلك.

– التخصص و الإنتاج الواسع:

اذا كان احداث النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عوامل الإنتاج، فإنه يؤدي كذلك إلى احداث تغيرات مهمة في تنظيم العملية الإنتاجية، و هذا ما أكد عليه آدم سميث في كتابه: " ثروة الأمم سنة 1776 م " عندما قال أن تحسين القوى الإنتاجية و زيادة مهارات العمال يرجع أساسا إلى تقسيم العمل الذي يتوقف على حجم السوق، حيث يزيد باتساعها و يزيد معه مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية فيرتفع حجم الإنتاج و تقل التكاليف خاصة اذا كان ذلك مرفوقا بالتطور التكنولوجي، و يقل بضيقها و تقل معه العمليات الإنتاجية.

– البيئة الملائمة:

يقصد بالبيئة هنا المحيط الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي، حيث أصبح من الضروري لإحداث نمو مستدام توفر قطاع مصرفي يسهل العمليات المالية، و نظام ضريبي يحفز على الاستثمار، و استقرار سياسي يمنح الثقة للمستثمرين، و لعل هذه العوامل هي سر تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض الدول التي لا تحوز على امكانيات كبيرة، بينما لم تتمكن دول أخرى من ذلك رغم ماتحوز عليه من امكانيات.

[32] عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006 م، ص: 272 ـ 273.

[33] طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي،معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006 م، ص: 183.

ب. العوامل الحديثة المحددة للنمو الاقتصادي:

لقد برزت هذه العوامل في بداية الثمانينات مع بروز النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الداخلي) التي حاولت في هذا الاطار البحث عن عوامل النمو على المدى الطويل، و توصلت إلى أن عملية النمو و اختلافها من بلد لآخر لا يرجع إلى عوامل النمو التقليدية فقط، و إنما يرجع كذلك إلى عوامل حديثة هي الرأسمال البشري، السياسات التجارية و مدى انفتاح الاقتصاد على المعاملات الخارجية، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى السياسة العامة للدولة و ما تعكسه من استقرار سياسي و شفافية و استقلالية القضاء و غيرها من العناصر التي يقوم عليها الحكم الراشد، و في ما يلي أهم هذه العوامل:

– الانفتاح التجاري:

يقصد بالانفتاح التجاري التخلي عن كل السياسات التي تعرقل حرية التجارة الخارجية، و اتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد، عن طريق تحويل القيود الكمية إلى تعريفية و الغاء أو تخفيض التعريفة الجمركية، و بشكل عام اصلاح كل السياسات المتعلقة بالاستيراد و تشجيع الصادرات و سياسة سعر الصرف و سياسة ادارة الاقتصاد الكلي و السياسات التنظيمية و السياسات التجارية و فقا لما يتماشى و حرية انتقال السلع و الخدمات من و إلى البلد[34].

و تكمن أهمية التجارة الخارجية هنا في العلاقة التي تربطها بالنمو الاقتصادي، حيث أكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة الخارجية يؤثر ايجابا على مؤشر النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية التي تؤثر بصورة شبه مباشرة على النمو الاقتصادي، و خير مثال على ذلك ما حدث في الدول التي حررت تجارتها الخارجية مقارنة بتلك التي اتبعت سياسات الحماية التجارية، و في ما يلي أهم العناصر التي تبين أهمية الانفتاح التجاري خاصة التوسع في الصادرات بالنسبة للنمو الاقتصادي:

- ✓ يساعد الدولة على التخصص في انتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية أفضل، و هو ما يؤدي إلى الاستعمال الجيد للموارد الاقتصادية المتاحة فتزيد معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج و بالتالي معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ يقلل من الصعوبات التي تعانيها معظم البلدان في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات للبلد و بالتالي القضاء على العجز في حساب النقد الأجنبي؛
- ✓ يحسن القدرات الإنتاجية للبلد من خلال تفعيل المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، و الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتطوير التقنيات المستعملة و استيراد المواد الأولية و السلع الرأسمالية الضرورية لزيادة الاستثمارات المحلية و تحسين معدلات النمو الاقتصادي؛

[34] ناجي التوابتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001 م، ص: 4.

- ✓ يساهم في زيادة المنافسة بين الإنتاج المحلي و الإنتاج الأجنبي، مما يؤدي إلى رفع القدرات الإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ يوفر البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى وراء الاستفادة من المزايا النسبية للبلد، مما يؤدي إلى زيادة الوفرات الاقتصادية و دعم النمو الاقتصادي.

– **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال من بلد لاستثمارها في بلد آخر على شكل مؤسسات صناعية أو زراعية أو خدمية أو تمويلية بحافز الربح، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تلك المشروعات التي تقام في بلد ما و يسيطر عليها أشخاص يقيمون في بلد آخر، و على هذا الأساس يشترط أن تزيد حصتهم عن نسبة 50 % من رأس المال، و أن تتركز نسبة 25% على الأقل في يد شخص أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين تكون لهم سلطة التحكم في سياسات و قرارات المشروع، و يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من خلال عدة أوجه و على مستويات عدة هي على الاقتصاد الجزئي و على مستوى الاقتصاد الكلي.

- ✓ **على مستوى الاقتصاد الجزئي**: تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لنمو اقتصاد البلد المضيف في تلك الآثار الخارجية التي تصاحب هذا الاستثمار و تؤدي إلى زيادة عنصري العمل و رأس المال في ذلك البلد نتيجة أربعة عوامل هي:

* **المنافسة**: إن دخول الشركات الأجنبية إلى البلدان المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي، الأمر الذي يدفع بالشركات الوطنية إلى تحديث طرق و وسائل انتاجها طبقا للتكنولوجيا المستخدمة من طرف الشركات المنافسة لها.
* **التدريب**: إن ادخال التكنولوجيا الحديثة في البلدان المضيفة يتطلب قوى عاملة مؤهلة و مدربة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب و استخدام هذه التكنولوجيا، و هذا ما يدفع بالشركات الأجنبية و حتى الوطنية إلى تدريب و تأهيل العمال بهذه البلدان.
* **التقليد**: إن الشركات الوطنية من خلال تقليدها للتكنولوجيا المتقدمة و الممارسات الإدارية التي تعمل بها الشركات الأجنبية تصبح أكثر إنتاجية.
* **الدراسات و البحوث ونقل التكنولوجيا**: إن قيام الشركات الأجنبية بمختلف البحوث و الدراسات قصد تطوير منتجاتها القائمة و إنتاج منتجات جديدة يؤدي إلى خلق منافسة داخل السوق المحلي مما يحفز الشركات الوطنية على زيادة الانفاق على البحوث و الدراسات و بالتالي تطويرها و زيادة انتاجية عوامل الإنتاج بها.

كما أن الشركات الأجنبية تجد نفسها مجبرة على نقل التكنولوجيا للبلدان المضيفة قصد حصولها على المواد الخام و السلع الوسيطية من الشركات الوطنية، و قد تتطور العلاقة بينهما لتشمل قيام الشركات الأجنبية

بتقديم المساعدات الفنية و برامج التدريب للشركات الوطنية حتى تكون في مستوى إنتاج ما تطلبه منها من هذه المواد و السلع.

و خلاصة القول أن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر يتم وفقا لثلاث قنوات هي: البحوث و الدراسات، المعرفة الجديدة و تراكم رأس المال البشري كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (1.1.1) : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

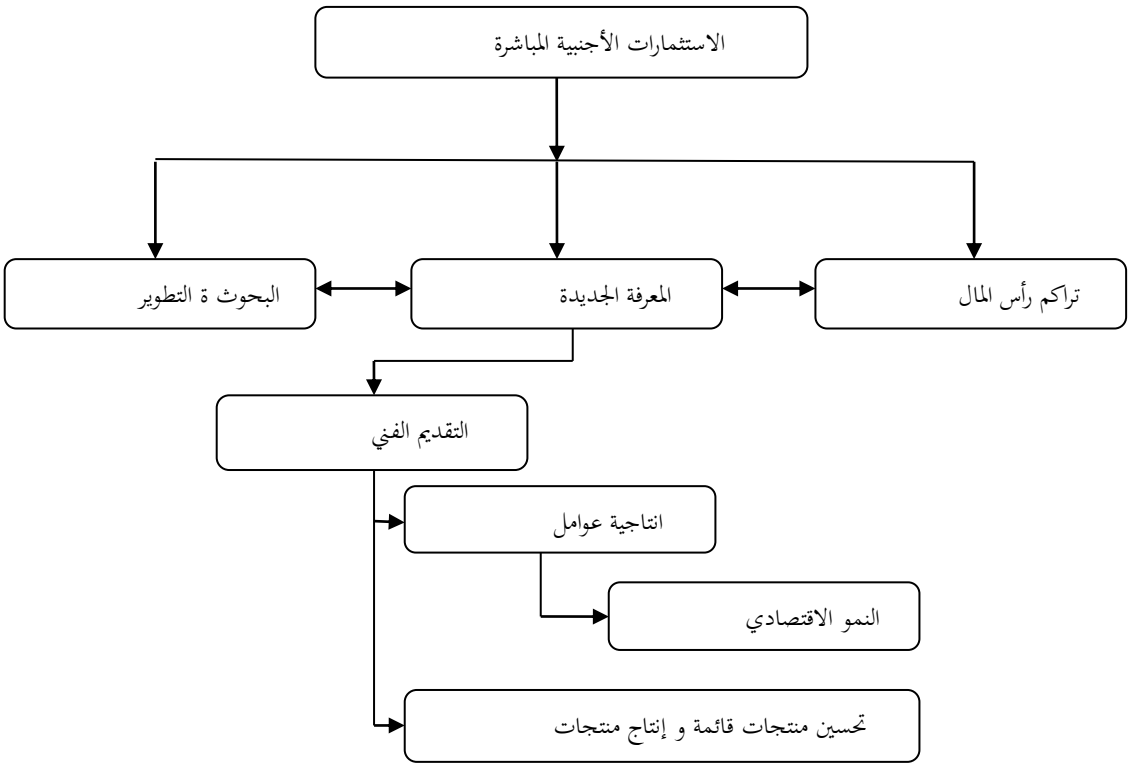

المصدر: مجدي الشربيني، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، الملتقى العلمي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 م، ص:264.

✓ **على مستوى الاقتصاد الكلي:** يربط التحليل الاقتصادي الكلي بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة مجالات أهمها اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما ينظر إليه أنه أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية بشكل عام و النمو الاقتصادي بشكل خاص، حيث عندما يكون الادخار المحلي غير قادر على تحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب، يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجية مثل القروض و المساعدات الخارجية و الاستثمارات الأجنبية لسد فجوة الموارد المحلية، و هنا يبرز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحسن خيار لتفادي الآثار السلبية للقروض و المساعدات الخارجية التي تحد من سيادة الدولة و تمس بأمنها السياسي و الاجتماعي.

– الرأسمال البشري:

من بين القضايا التي طرحت استفهاما كبيرا: كيف استطاعت بلدان مثل اليابان و هي لا تملك موارد طبيعية أن تصل إلى الصفوف الأولى للبلدان المتقدمة، بينما هناك بلدان كثيرة خاصة العربية منها، فرغم ما تملكه من موارد طبيعية سواء من حيث النوع أو الكم، إلا أنها عجزت عن تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية، وجاءت الاجابة على هذا الاستفهام بتبلور تفسير لهذه الظاهرة تمثل في الرأسمال البشري، باعتبار أن ثروة الأمة لا تقتصر على الموارد الطبيعية فحسب و إنما تشمل الموارد البشرية أيضا.

يتمثل الرأسمال البشري في تراكم المعارف و الخبرات و المهارات المكتسبة من خلال التعليم و التكوين و التدريب، و بالتالي فإن الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق التربية و التعليم بكل مستوياته و أنواعه يزيد من انتاجية الفرد التي تؤدي إلى زيادة دخله و ترفع من مستواه المعيشي[35].

لقد أوضحت الكثير من الدراسات أن تحسين انتاجية العمل و تحقيق النمو و التنمية لا يتم نتيجة نمو الرأسمال المادي فحسب و إنما أيضا نتيجة الاستثمار في الرأسمال البشري، حيث أن المتعلمون يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة، و قوة العمل المتعلمة تستطيع التحكم في التكنولوجيا بكل سهولة و فعالية، و عليه كلما تحسنت نوعية العمل ازداد أثر الاحلال بين عوامل الانتاج، لذا فالتعليم مطالب بتوفير القوى العاملة اللازمة للمجتمع كما و نوعا و أن يحسن المجتمع استخدامها.

– الحكم الراشد:

من أهم أسرار ما وصلت إليه الدول المتقدمة من تطور في جميع المستويات الاستقرار السياسي و الحوكمة الجيدة، حيث أشارت الأمم المتحدة في العديد من تقاريرها إلى اشكالية ارساء الحكم الراشد و القضاء على الفساد في مختلف دول العالم و خاصة النامية منها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، و الحكم الراشد كاصطلاح ظهر في بداية السبعينيات لدى المنظمات الدولية كمنهجية جديدة لتحقيق التنمية بكل مستوياتها، و يعرف الحكم الراشد بأنه عملية صنع القرارات و تنفيذها في ظل جملة من المواصفات أهمها: المشاركة، الشفافية، الكفاءة، الفعالية، الاستجابة، المساءلة، الاجماع، العدالة، الشمولية و حكم القانون[36].

إن أهم الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين في بحثهم عن الأسباب المفسرة لبواقي نماذج النمو الاقتصادي فضلا عن العوامل التي تم ذكرها، هي دور مؤسسات الحكم الراشد و الحوكمة خاصة في ما يتعلق بتخصيص الموارد و الاشراف على صياغة السياسات المالية و الاقتصادية و تنفذها، من هنا ظهر دور الحكم الراشد في ارساء بيئة قانونية و ادارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار و الاستثمار لدعم النمو الاقتصادي و

[35] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، 2007 م، ص: 171.

[36] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الفساد و التنمية، نيويورك، 2008 م، ص: 19.

تشغيل السوق بكفاءة عالية، و عليه بات من الضروري محاربة الفساد الذي أضعف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية و مؤسسات التنظيم و الرقابة و ما نتج عن ذلك من تدني في معدلات النمو الاقتصادي.

2. طرق قياس النمو الاقتصادي:

يقصد بطرق قياس النمو الاقتصادي تحديد مختلف الوسائل التي من خلالها يمكن التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي، و بما أن النمو الاقتصادي يتوقف على الناتج الحقيقي و على متوسط دخل الفرد فإن قياسه يكون عن طريق قياس هذين المؤشرين، كما أن هناك معايير اجتماعية و معايير أخرى متعلقة بالتنمية البشرية يمكن أن تلعب دورا في هذا المجال.

أ. **الناتج الحقيقي:** يشير الناتج الحقيقي إلى كمية السلع و الخدمات التي تم انتاجها فعليا خلال فترة زمنية معينة مقومة بالأسعار الثابتة، و هو يعتبر أساس قياس النمو الاقتصادي لأن معدل النمو الاقتصادي هو التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الاجمالي للفترة المنسوب إليها القياس[37]، غير أن هذا المقياس يبقى نسبيا لأنه يرتبط بعدد السكان، حيث أنه إذا كانت نسبة زيادة السكان أكبر من نسبة زيادة الناتج الحقيقي فإن ذلك لا يشكل نموا اقتصاديا، كما أن انخفاضه مع انخفاض أكبر لعدد السكان لا يعني تخلفا.

ب. **متوسط دخل الفرد:** يعتبر هذا المقياس الأكثر استعمالا و الأكثر صدقا حسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن تحديده بدقة خاصة لدى البلدان النامية صعب جدا بسبب عدم دقة الإحصائيات، ناهيك عن اختلاف طرق و أسس قياسه، فهناك من يحسبه انطلاقا من اجمالي السكان، و هناك من يحسبه انطلاقا من اجمالي العاملين فقط، حيث أن حساب متوسط الدخل بالنسبة لإجمالي السكان مهم لتحديد مستوى الاستهلاك، بينما حسابه بالنسبة لإجمالي العمال مهم من ناحية الإنتاج.

ج. **المعايير الإجتماعية:** هناك عدة معايير اجتماعية استعملت لقياس النمو الاقتصادي سنتناول أهمها في ما يلي:

- **معايير صحية:** مثل نسبة عدد الوفيات سنويا لكل 1000 نسمة، متوسط عمر الفرد الذي يزداد بزيادة التقدم الاقتصادي و يقل في حالة العكس، و عدد الافراد لكل طبيب أو لكل سرير في المستشفى و هكذا.
- **معايير تعليمية:** يؤدي التعليم إلى تراكم المعرفة لدى الأفراد و اكتسابهم للمهارات، فتزيد انتاجيتهم من جهة، و يرشد انفاقهم من جهة أخرى و يزيد ادخارهم و هو ما ينعكس ايجابا على الاستثمار.

[37] محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي ـ النظرية و المفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001 م، ص: 23.

– **معايير التغذية:** تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على توفير الغذاء الأساسي للسكان على عكس ذلك بالنسبة للدول المتقدمة، و على الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد بنسبة كبيرة إلا أن هذه الزيادة مصدرها دول الشمال و هو ما ترتب عليه اعتماد الدول النامية على إنتاج دول شمال أمريكا و أوروبا.

د. **معايير التنمية البشرية:** و هي معايير حديثة تتكون من ثلاثة معايير فرعية هي: نسبة توقع الحياة عند الميلاد، مستوى التحصيل العلمي و متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

رابعا: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

يعتبر النمو الإقتصادي حتى و إن كان غير كاف عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فبواسطته ترتفع الايرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية، و به تتوسع القاعدة المادية لتلبية احتياجات أفراد المجتمع، و هو بذلك يساير عملية التنمية و يدعمها، ورغم ما أثير من جدل كبير بين المفكرين و المهتمين بقضايا التنمية حول علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية، و رغم ما يشوب كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من تشابه و تداخل يرى معظم الاقتصاديون أنهما يختلفان في عدة جوانب، و في هذا الصدد يقول بونيه: " إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا، أي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة، و منه على عكس النمو الاقتصادي فإن التنمية تقوم على تغيرات في هيكل توزيع الدخل و تغير في هيكل الانتاج، و تغير في نوعية السلع و الخدمات، و هذا يعني اجراء مجموعة من التعديلات الهيكلية في بنيات المجتمع"[38].

و على العموم يمكن التفريق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال جملة من النقاط هي[39]:

أ. يميز بين المفهومين على أساس عنصر الإرادة، بحيث تكون التنمية الاقتصادية نتيجة ارادة سياسية واعية مصحوبة بقرارات مدروسة (مخططة)، بينما يحدث النمو الاقتصادي بشكل تلقائي خلال الدورات الاقتصادية نتيجة الحراك الذي يحدث في المجتمع؛

ب. لقد صار من الشائع أن يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، بينما يستعمل مصطلح التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل تقدما[40]؛

---

[38] حمزة مرداسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة باتنة، 2010 م، ص:36 ـ 37.

[39] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989 ـ 2012 م)، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[40] حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 م، ص: 125.

ج. إن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد و لا يكون بالضرورة مرتبطا بتغيرات هيكلية، على عكس ذلك بالنسبة للتنمية فهي ظاهرة اقتصادية مركبة و معقدة، حيث تتطلب نموا اقتصاديا مصحوبا بإحداث تغيرات هيكلية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي و العلاقات الخارجية؛

د. قد يحدث في بعض الأحيان نموا اقتصاديا نتيجة لخلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية و هي الحالة الشائعة، فينتج عن ذلك تضخم في أسعار السلع مما يعيق عملية التنمية؛

هـ. من الممكن أن يحدث نموا اقتصاديا سريعا في حين أن عملية التنمية تسير ببطء شديد بسبب عدم اتمام التحولات الجوهرية التي تسبقها أو تواكبها، و عليه لا يمكن احداث تنمية اقتصادية دون أن يكون هناك نموا اقتصاديا مستمرا، كما لا يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي دون وجود حد أدنى للتنمية الاقتصادية و هذا ما يؤكد العلاقة الموجودة بينهما؛

و. يمكن أن لا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى و إن ارتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد بوتيرة سريعة، كما يمكن أن يحدث نموا اقتصاديا دون أن يكون مصحوبا بتوزيع عادل للدخل خاصة اذا كان هذا النمو نتيجة زيادة الاعتماد على الخارج، كما يمكن أن يرتفع متوسط دخل الفرد نتيجة الاعتماد على الخارج و توسع التبعية الاقتصادية و التكنولوجية، و هذا يتنافى مع متطلبات التنمية التي ترمي إلى التحرر من قيود التبعية و زيادة درجة الاعتماد على الذات.

المطلب الثالث : اشكالية الريع و ضرورة تنويع الاقتصاد لتحقيق النمو.

لقد كثر الجدل في الوقت الحالي حول مفهوم الاقتصاد الريعي وتأثيره على الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساسي في دخلها الوطني، و ما ترتب على ذلك من آثار سلوكية سلبية بالنسبة للمواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريع، و مع تغير هذه السلوكيات تبدلت منظومة القيم و اصبح المجتمع الريعي هشا سهل الانهيار، حيث أصبح يراه الاقتصاديون نظاما اقتصاديا استثنائيا لا يدوم طويلا لأنه يقوم على حالة من حالات التسيد والتملك بين شعب و حكومات تمتلك الريع ومن ثم تمتلك الرعية، و يرى آخرون أن هذا النوع من الاقتصاد هو مصدر نكبة معظم الدول البترولية حاليا.

أولا: الاقتصاد الريعي و أخطار العلة الهولندية.

1. مفهوم الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية:

بالرجوع إلى معاجم اللغة العربية نجد أن أكثر معاني كلمة ريع هي مرتبطة بالزيادة و النمو في عمل الأرض، و لقد درس ريكاردو الريع في نظرية التوزيع و أطلق هذه الكلمة على كل "أشكال المداخيل التي مصدرها هبات

الطبيعة" [41]، و أستخدم تعبير الاقتصاد الريعي على نطاق واسع في بداية السبعينات للتعريف بالدول النفطية، و الريع بحصر المعنى هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي كالأرض و المناجم و الآبار البترولية، أما الريع بالمعنى الواسع فهو الدخل الذي تؤمنه أي هبة أو منحة من الطبيعة، فزيادة على ما سبق يمكن مثلا أن نعتبر ريعا المداخيل التي يؤمنها موقعا جغرافيا عندما يكون موقع بلد ما ممرا تجاريا دوليا مثل قناة السويس بمصر، أو حين يكون تراب الدولة ممرا لأنابيب البترول بالنسبة لدولة أخرى، أو أن تكون الدولة تحوز على مناطق سياحية مهمة،كما يمكن أن يكون الريع ممثلا في الهبات و المساعدات الدولية.

و اذا كان الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل غالبا ما يكون طبيعيا ، فإن هذا المصدر ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط و الغاز، بحيث تستحوذ الدولة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه[42]، و بالتالي يوجد فرق كبير بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الإنتاجي سواء من حيث آلية العمل أو ذهنية الإنتاج التي تختلف بين الإثنين، فإذا كان الاقتصاد الريعي يعتمد كثيرا على ما يستخرج من الأرض، فإن الاقتصاد الإنتاجي يعتمد على ما ينتجه الإنسان، و بالتالي شتان بين أن تعتمد على ثروات طبيعية زائلة و أن تعتمد على يدك وإنتاجها المستديم.

و بالتالي فإن الإشكالية في الاقتصاد الريعي أنه يعتمد على ثروات زائلة المصدر حتى لو كان ذلك على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، كما يعزز ثقافة الاتكال على ثروات الأرض أكثر من الاتكال على العمل، على هذا الاساس كانت مخرجات الاقتصاد الريعي نافعة في العصور القديمة، كونها تؤخذ من ثروة الآخر أيا كان هذا الآخر، لكنها ليست نافعة في العصر الحديث إلا مرحليا، و عليه فإن فكرة الاقتصاد التقليدي الذي اعتبر الأرض هي مصدر كل ثروة أصبحت غير صالحة اليوم، لتحل محلها فكرة الاقتصاد الحديث الذي يرى في الانسان أنه مصدرا لكل ثروة.

خلاصة القول أن الإنتاج الريعي هو عمل يتسم باستغلال الموارد الطبيعية دون البشرية، هذا ما جعل الدول التي تعتمد عليه أقل تقدما بكثير من تلك التي ليست لها تلك الموارد، و مع ذلك فقد استطاعت أن تكون أكثر تقدما من دول اقتصاد الريع.

2. المقاربات النظرية لوفرة الموارد الطبيعية و أخطار العلة الهولندية:

في القرن التاسع عشر وضع رواد المدرسة الكلاسيكية خاصة ريكاردو و رواد المدرسة النيوكلاسيكية خاصة هكشر و أولين نظرية المزايا النسبية التي تقوم على ضرورة تخصص كل دولة في انتاج الموارد الأكثر وفرة لديها، و

[41] د. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1986 م،ص: 184.

[42] محمد نبيل الشيمي،الاقتصاد الريعي، المفهوم والاشكالية، ورقة بحثية، الدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، *.2017/06/02،democraticac.de/?p=254*

أن تستثمر فيها في اطار التقسيم الدولي للعمل، وهذا من شأنه أن يحقق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للسكان، و ظلت هذه النظرية لسنوات هي التبرير الأساسي في ظل الإطار النظري للتنمية إلى غاية 1950 م.

و لقد كان لاكتشاف حقول الغاز الطبيعي في بحر الشمال في نهاية الخمسينيات و بداية الستينيات، و ما سببه من آثار سلبية على الاقتصاد الهولندي أصطلح عليه آنذاك بالعلة الهولندية انعكاسا كبيرا على المقاربات النظرية السابقة، و منذ الثمانينيات بدأت ظاهرة العلة الهولندية تأخذ اتجاها سياسيا، و لم تعد نقمة الموارد تترجم فقط إلى علة اقتصادية، و لكنها أصبحت تشمل كذلك المرض السياسي، و هذا ما أدى لاحقا إلى ظهور ما سمي في أدبيات الاقتصاد و السياسة " بالدولة الريعية "و أصبح هذا المصطلح يعكس مفهوم الدولة التي لا تحوز على مؤشرات جيدة لإدارة الحكم و انتشار الفساد السياسي و المالي بها.

و العلة الهولندية كما ذكرنا سابقا هي تعبير يلخص مختلف الآثار السلبية الناتجة عن حدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما نتيجة اعتماده على تصدير منتج واحد، فقد شهدت هولندا في السبعينيات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثرواتها من خلال صادراتها للغاز الطبيعي، و هو ما ترتب عليه نوع من الكسل والتراخي الوظيفي أصاب الشعب الهولندي الذي مال ميلا كبيرا للترف والراحة، واستلطف الإنفاق الاستهلاكي الترفي، غير أنه دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب حقول الغاز الطبيعي التي استنزفها باستهلاكه المفرط دون أن يحول ايراداتها إلى مصادر ثروة دائمة، و عند استقراء هذه الظاهرة، يمكن اعتبار الايرادات الناتجة عن صادرات الموارد الطبيعية ذات نفس طبيعة الايرادات الناتجة عن صادرات السلع و الخدمات الأخرى، غير أن تحليل نظريات العلة الهولندية و النمو الداخلي يسمح لنا بنفي هذا الطرح، حيث أن تلك الزيادة الكبيرة و السريعة في قيمة الايرادات الناتجة عن استغلال و تصدير الموارد الطبيعية و التي لم تكن مرتقبة بسبب الظروف و المتغيرات الخارجية عادة ما يؤدي إلى تراجع نسبي في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى بسبب الاتكال المفرط على هذه الايرادات.

و عند الحديث عن نقمة الموارد الطبيعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، يمكننا التمييز بين تيارين فكريين متعارضين : تيار متشائم ركز على الجانب السلبي لهذه الظاهرة، ظهر من بعده تيار متفائل ركز على الآثار الايجابية المحتملة لها.

أ. التيار المتشائم:

يرى هذا التيار أن التخصص في الإنتاج من طرف كل دولة على أساس نظرية المزايا النسبية مثل تخصص هولندا في تصدير الغاز الطبيعي، و تخصص البرازيل في زراعة وتصدير البن، و تخصص الهند وباكستان في الصادرات السكرية... الخ، له آثار سلبية على المدى البعيد لأن اعتماد الدولة على نوع واحد أو عدة أنواع من الصادرات، مقابل استيراد باقي احتياجاتها من الخارج يحمل في طياته إخضاع هذه الدولة إلى التبعية الاقتصادية، و يعرضها للتأثر بما قد يطرأ على الأسواق العالمية الخاصة بهذه المواد من تقلبات مستقبلا، وفي هذه الحالة تصاب

الدولة بالعلة الهولندية فينعكس ذلك سلبا على ميزانها التجاري على عكس ذلك بالنسبة للدول التي تتمتع بقاعدة اقتصادية متنوعة.

إن النموذج الساكن للنمو الذي عرضه نيري و كوردن عام 1982 م توصل إلى أن حدوث أي طفرة في زيادة الإيرادات يؤدي إلى تراجع التصنيع من خلال أثرين حقيقين هما[43]:

- **أثر انتقال الموارد:** يأتي هذا الأثر بفعل قابلية أحد عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال) على الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة، وعندما يزدهر أحد القطاعات وليكن قطاع النفط بفعل الإيرادات الريعية، يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال، الأمر الذي يؤدي إلى تحول ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، مما يزيد من تراجع هذه القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر.
- **أثر الانفاق:** يؤدي تصدير الموارد الطبيعية (البترول مثلا) إلى زيادة المداخيل الحقيقية للمستفيدين من عوائد تلك الصادرات، حيث يوجه جزء من هذه المداخيل لاقتناء السلع و الخدمات المحلية غير المتاجر بها، و مع زيادة الطلب عليها دون ان يقابله أي زيادة في العرض، ترتفع أسعارها مقارنة بأسعار سلع التجارة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد، الشيء الذي يؤدي إلى تفيعل أثر انتقال الموارد مرة أخرى، و ينتقل العنصر القابل للانتقال هذه المرة نحو قطاع السلع المحلية مما يؤثر سلبا على قطاع سلع التجارة، وهنا يظهر أثر العلة الهولندية حيث أن ارتفاع معدل التبادل الداخلي يحول الطلب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة لانخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية، و هذا يؤثر كذلك سلبا على الميزان التجاري، و عليه فإن العلة الهولندية هي حقيقة مرض ينتهي بشل قطاع السلع المؤهلة للتصدير و خاصة الصناعات التحويلية، التي تعتبر مصدرا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

و عموما فإن الاعتماد على المداخيل الريعية يمكن أن يؤدي إلى عدة أخطار يمكن حصرها في ما يلي:

✓ وضع الاقتصاديات تحت رحمة المتغيرات الخارجية والداخلية بمعنى أي هزة تصيب حركة التجارة الدولية تنتقل آثارها بسرعة إلى اقتصاديات الدول الريعية وكثيرا ما ينتج عنها هزات اجتماعية شديدة الوطأة كون أن هذه الاقتصاديات رخوة ولا تستند إلى قوى إنتاجية صلبة بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن ايرادات صادرات المحروقات[44].

---

[43] *Hélène Cottenet, « Ressources exogène et croissance industrielle :le cas de l'Egypte »,Revue Tiers Monde N° 163, 2000, Tome XLI, P :525.*

[44] د.ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة 2008 م، العدد:05، ص:24.

- ✓ تشويه المؤشرات الاقتصادية من خلال تحويل أغلب الاستثمارات إلى قطاع الخدمات والعقارات، و تتفشى في المجتمع ظاهرة المضاربة التي تدر على أصحابها أرباحا سريعة و كبيرة، فيتحول إلى مجتمع استهلاكي يطغى عليه الاستهلاك الترفي و التفاخري، وبالتالي يحجم الناس عن العمل بسبب سهولة الحصول على الربح السريع.
- ✓ ضعف في النمو الاقتصادي يقابله زيادة كبيرة في مداخيل شريحة اجتماعية معينة، و زيادة في معدلات الاكتفاء، فيضعف الإدخار و من ثم يضعف التراكم الرأسمالي و يعجز المجتمع عن إضافة طاقات إنتاجية جديدة.
- ✓ سوء توزيع الدخل الوطني وتمركز الثروات في يد مجموعات قليلة غالبا هي التي تحتكر السلطة بحكم قربها من النخبة الحاكمة، و هذا يؤدي إلى نشوء قطاع خاص طفيلي يعتمد على انتهاز الفرص لتكوين أموال وثروات من مصادر غير مشروعة تحت حماية العلاقات المتميزة، فتظهر الأمراض الاقتصادية و تختل الأخلاق و تسوء السلوكات الاجتماعية ويصبح المجتمع بيئة خصبة لتفشي الفساد بكل أصنافه.
- ✓ إن اعتماد الدولة الريعية بشكل كبير على ايراداتها من الصادرات النفطية أو المواد الخام يجعل تحصيل الضرائب لا يكون من ضمن أولويات سياساتها المالية، فتصبح موارد الدولة من الضرائب بالنسبة إلي مجموع الايرادات العامة للدولة محدودة جدا.
- ✓ إن كبر حجم المداخيل النفطية يدفع بالدولة إلى زيادة الانفاق لكسب رضا الرأي العام و لو كان ذلك شكليا، فتوجه خزينة الدولة نحو الانفاق الجاري ويقل الانفاق على البنى التحتية، و الدولة عادة في هذه الحالة توظف رؤوس أموالها في مجالات تعود عليها بالربح السريع، و تهتم بالأثر الاستعراضي لذلك على المواطنين، فهي لا تولي اهتماما بشكل حقيقي لتأمين قوى العمل الماهرة و بناء مؤسسات اقتصادية منظمة و قوية، بقدر ما تولي الاهتمام بالانفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية أمنتها لها المداخيل الريعية السهلة المنال، فتوهم الناس بفرص عمل كاذبة و تتستر على البطالة المنتشرة بشكل واسع في المجتمع.

بل إن أهم آثار الاقتصاد الريعي هي انهيار الجانب القيمي، فمع غياب احترام قيمة الانتاج تصبح الافضلية لأصحاب المهارة في اقتناص الفرص، و في هكذا مناخ تتضاءل قيمة العلم والكفاءة والابداع لانها تصبح عملات لا قيمة لها، وتصبح القيمة الوحيدة هي القدرة على اقتناص نصيبك من الريع، و نتيجة لذلك تظهر موارد مالية مهمة خارجية و غير مرتبطة بالإنتاج، يؤدي عدم التحكم فيها إلى ظهور سلوكات غير مشجعة على تطوير الانتاج المحلي، و يتحول الرهان السياسي و الاقتصادي من السعي نحو تحقيق الفعالية الانتاجية إلى السعي نحو التحكم في رقابة الريع و كيفية توزيعه[45].

[45] د.ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص:21.

و رغم تبني البلدان الريعية مخططات اقتصادية لتنويع اقتصادها منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن معظمها فشلت بسبب ضعف التحولات الهيكلية التي تبنتها هذه البلدان، فرغم الاستثمارت الكبيرة التي قامت بها في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولا ريعية تعتمد اعتمادا كليا على ايراداتها من تصدير المواد الأولية خاصة النفط، و بالتالي فإن الاعتماد على الموارد النفطية ما هو في حقيقة الامر سوى تحويل لرأسمال مخزن على شكل احتياطات نفطية إلى أصول مالية، و عليه فإن التنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى استثمارات ذات مداخيل دائمة[46].

إن المفاهيم الحديثة للتنمية الاقتصادية كما ذكرنا سابقا ترتكز في تعريفاتها على تحسين إنتاجية الفرد من خلال تمليكه القدرات الأساسية للإنتاج وتحقيق الذات، وبصورة عامة فإن العمل هو عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وبالتالي التنمية الاقتصادية، و عليه فإن التحول من الاقتصاد الريعي المحكوم عليه بالفشل إلى الاقتصاد الانتاجي التنافسي، يحتاج إلى تحويل سوق العمل من توظيف قسري في القطاع العام الذي أدى بطريقة أو بأخري إلى تهميش معظم الكفاءات إلى تشغيل انتاجي يكون فيه العنصر البشري خلاقا و مبدعا، وتحويل العدالة الاجتماعية من سوء توزيع الريع إلى توزيع عادل للدخل و ضمان للحماية الاجتماعية.

ب. التيار المتفائل:

لقد حاول الاتجاه المتفائل أن يركز على الآثار الايجابية لوفرة الموارد الطبيعية بما فيها المحروقات، إذ يرى بعض الباحثين أن هناك بعض الدول مثل: النرويج، اندونيسيا و بوتسوانا في افريقيا و غيرها مقارنة مع دول أخرى استطاعت أن تدير بطريقة سليمة و جيدة مداخيلها الناتجة عن استغلال المحروقات و الاستفادة منها رغم ما تتعرض له هذه الموارد من تقلب في الأسعار، حيث أن هذه التجارب الناجحة دفعت بعض الباحثين إلى تقديم مبررات نظرية مفادها إمكانية أن يتحول المورد الطبيعي إلى نعمة و ليس بالضرورة أن يكون نقمة، و من مميزات هذه التجارب الناجحة وجود مؤسسات داعمة و ذات نوعية جيدة و قوية، الشيء الذي دفع ببعض هؤلاء الباحثين إلى اعتبار المؤسسات الحكومية متغيرا مستقلا و ليس تابعا يمكن ان يكون لوحده قادرا على التحكم في شروط نجاح الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

ان معيار التمييز بين أن يتحول البترول إلى نعمة أو نقمة، يخضع للتطور المؤسساتي للدولة التي اكتشفت هذا المورد و قامت باستغلاله، فنوعية المؤسسات و طبيعة السياسات الحكومية هي التي تجعل من بعض الدول ناجحة في إدارة إيراداتها عن طريق تحويل المداخيل البترولية إلى مصادر لايراداتها على المدى الطويل لصالح معظم فئات المجتمع.

[46] د.ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص:22.

ثانيا: ضرورة بناء قطاعات ارتكازية لتنويع الاقتصاد الريعي.

لقد بينت معظم الدراسات التي أجريت على الاقتصاديات الريعية أنها شجعت الاستثمارات ذات العائد المرتفع و السريع كالمتاجرة في العقارات و المضاربة المالية و غيرها، ناهيك عن الاستهلاكات الزائدة و البعيدة كل البعد عن الضرورة، و أهملت الاستثمارات المنتجة في القطاعات الصناعية و الزراعية و السياحة لأن تحقيق الأرباح فيها يتطلب وقتا أطول، رغم أنها تعتبر باتفاق كل المفكرين الاقتصاديين قطاعات واعدة و ذات قيمة مضافة مضمونة و مستدامة.

لقد نتج عن هذا النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على الريع كمصدر للإيرادات نمط نمو يتسم بالتذبذب و عدم الاستقرار نظرا لارتباطه بعوامل لا يمكن التحكم فيها لأنها خارجة عن السياسة الاقتصادية للدولة مثل عائدات النفط التي تتحكم فيها أسعار الأسواق العالمية و التي هي بدورها لم تعد تخضع لميكانيزمات هذه الأسواق بقدر ما تخضع لعوامل سياسية تتحكم فيها أقوى دول في العالم، و المحاصيل الزراعية التي تتحكم فيها الظروف المناخية في ظل الاختلالات البيئية الناتجة عن الاستخدام المفرط للمواد و الغازات الملوثة.

و في خضم هذا كله بدلا من أن يكون للدولة دورا رياديا في تأمين البنية التحتية لضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية، و تأمين المناخ الملائم للاستثمار في اطار سياسة اقتصادية رشيدة، اقتصر دورها على رعاية ذلك النمط الرأسمالي المبني على المحسوبية حيث يعتمد رجال الاعمال اعتمادا كبيرا على الدولة للوصول إلى الامتيازات و الفرص الاستثمارية بدلا من الاعتماد على المنافسة الشريفة.

لقد اصبح من الضروري التفكير بجدية في الانتقال من اقتصاد يقوم على توزيع الريع و المزايا مقابل الدعم السياسي، إلى اقتصاد منتج قائم على قطاعات اقتصادية قادرة على أن تكون ركائز أساسية لتحقيق النمو المستدام في اطار منافسة شريفة، هذا الانتقال يجب أن يكون ضمن سياسة اقتصادية قادرة على توجيه الموارد نحو هذه القطاعات حتى تستطيع أن تنتج قيمة مضافة عالية.

1. تشخيص العلة الهولندية:

تظهر بوادر الاصابة بأعراض العلة الهولندية كنتيجة لتدفق كبير في الايرادات الريعية دون أن ينعكس ذلك التدفق على تطور الاقتصاد الوطني، حيث بسبب السياسات غير الرشيدة توجه تلك الايرادات إلى الاستهلاك الترفي و بناء القصور و شراء الأسلحة و غيرها، و إن علاج هذه الظاهرة يتطلب برنامجا اصلاحيا يتماشى و خصوصية كل دولة بعيدا عن كل الحسابات السياسية، على أن يكون هذا البرنامج خاضعا للمتابعة والتقييم.

وبهدف تحديد مدى تأثير تلك الظاهرة على النمو الاقتصادي يجب تتبع عوارض الإصابة خلال المدة السابقة و تحديدها، و من ثم اقتفاء آثار تلك الظاهرة خاصة في مجال معدل التبادل الداخلي و في مجال التركيبة الهيكلية المكونة للناتج المحلي الاجمالي.

أ. تحديد مساهمة مختلف القطاعات الارتكازية في الناتج المحلي الاجمالي للدولة:

يجب تقييم أثر الايرادات الريعية على التنمية الاقتصادية للدولة في الماضي والحاضر و التنبؤ لذلك على المدى الطويل، و من ثم تحديد طبيعة العلاقة بين زيادة هذه الايرادات خاصة ايرادات النفط، و بين نمو قطاعات الأنشطة الانتاجية التقليدية التي ترى الدولة بامكانها أن تشكل قطاعات ارتكازية لتنويع اقتصادها مثل الصناعة، الزراعة و السياحة و غيرها من القطاعات التي تتماشى و المقومات الطبيعة و البشرية التي تمتلكها هذا من جهة، و من جهة اخرى يجب معرفة أهمية ايرادات النفط و ايرادات هذه القطاعات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للدولة، و بالتالي تحديد مساهمة كل منهما في احداث النمو.

و إذا كانت معظم الدراسات التي أجريت لتحديد طبيعة هذه العلاقة تؤيد فرضية لعنة الموارد، و تعتبرها بغض النظر عن طريقة قياسها، هي المسؤولة دائما عن النمو *(Atkinson and Hamilton, 2003)* ، فإنه من جهة أخرى تبقى الأدلة التجريبية غير كافية لإثبات وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين، و ذلك نظرا لصعوبة تحديد مفهوم موحد للمؤسسات السياسية و الاجتماعية التي ترتبط بظروف كل دولة، أو ترتبط بانتشار الفساد السياسي أو الإداري *(J. Weidmann, 1999)* ، و عليه فإن أداء الدول الغنية بالموارد الطبيعية يتوقف على نوعية هذه المؤسسات و مدى تمسكها بالاستحواذ أو تشجيعها للانتاج الذي يعتبر القاعدة الاساسية لتحقيق النمو *(Mehlum, H , Moene,K and Torvik,R, 2006)* [47].

ب. تحليل معدل التبادل الداخلي للدولة:

يعد معدل التبادل الداخلي أحد الادوات الهامه لمتابعة و تحديد آثار العلة الهولندية، لكن عملية حسابه بالنسبة لأي بلد تتعرضها جملة من العراقيل نوجزها في ما يلي:

- ✓ صعوبة التأكد من ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الأسعار النسبية بسبب استحالة فصل آثار السياسات النقدية والمالية والصدمات الخارجية في جانبي العرض و الطلب عن تأثيرها على مستوى الاسعار بسبب سياسة تحديد الاسعار التي تتبعها الكثير من الدول النامية في اطار سياساتها التجارية؛
- ✓ عمليا يصعب التمييز بين السلع التجارية و السلع المحلية بسبب عدم امكانية وضع قطاعات خاصة بالسلع التجارية و السلع المحلية.

اذا لاحظنا بعد حساب معدل التبادل الداخلي أنه مرتفعا فإن ذلك يبين زيادة الطلب على السلع المحلية مع عدم وجود أي زيادة في العرض، و هو الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بأسعار السلع الاجنبية.

[47] زايري بلقاسم، المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 ـ 2014 م.

و عموما فإن سعي بعض الاقتصاديين لتشخيص أعراض العلة الهولندية و تحديد مضاعفاتها على اقتصاديات الدول الريعية في المدى الطويل أثبت إلى حد ما وجود علاقة عكسية بين زيادة الايرادات الريعية و بين نمو القطاعات الانتاجية التقليدية التي يراها الفكر الاقتصادي الحديث قطاعات ارتكازية لأي اقتصاد وطني، و أن معدل التبادل الداخلي يميل نحو قطاع السلع المحلية خاصة عند زيادة صادرات قطاع المحروقات ويحدث العكس عند انخفاض صادراته، و حالة كهذه تعبر بشكل واضح عن أعراض ومضاعفات العلة الهولندية[48].

2. مقومات اصلاح الاقتصاد الريعي و تنويعه:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك فرق كبير بين الربح الرأسمالي و الريع، فالأول مصدره نشاط إنتاجي جار وليد العمل والمبادرة و المخاطرة، في حين أن الثاني مصدره صادرات موارد طبيعية غير دائمة و أسواقها غير مستقرة توفر مداخيلا للسكان دون مشاركتهم في النشاط الإنتاجي.

بمعنى أن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بإنتاج الثروة، في حين تهتم الغالبية الأخرى بتوزيع الريع و استخدامه، ويحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية من خلال مدى المقدرة التي أظهرتها في الاستفادة من الايرادات النفطية لتطوير قاعدتها الإنتاجية و تنويع اقتصادها، بحيث يكون هذا الحكم ايجابيا اذا نجحت في ذلك و سلبيا اذا عجزت عن ذلك و بقيت مداخيلها رهينة تدفق الريع النفطي.

إن الوقاية من العلة الهولندية و علاجها يتطلب القيام بمجموعة من الاجراءات نوجزها في ما يلي[49]:

- ✓ السعي نحو تحقيق نمو اقتصادي متوازن من خلال توجيه الاستثمارات حسب حاجة كل قطاع مع التركيز على القطاعات المنتجة (الصناعة، الزراعة و السياحة)، غير أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفير مناخ استثماري ملائم مبني على بنية تحتية متكاملة؛
- ✓ الاهتمام بالاستثمار و تطويره لزيادة الصادرات غير النفطية و توفير الحماية لصادرات القطاعات التقليدية خاصة الصناعة و الزراعة قصد تحويل الاقتصاد من اقتصاد أحادي إلى متنوع؛
- ✓ المحافظة على قدر هام من احتياطات الصرف لمواجهة تقلبات الاسعار على المدى القصير، على أن لا يؤدي ذلك إلى التضخم، و أن يتم التصرف فيها بعقلانية و بما يحقق متطلبات الاستقرار الوطني؛
- ✓ زيادة انتاجية القطاعات غير التجارية عن طريق الاهتمام بالقطاع الخاص و تدريب القوى العاملة بها لزيادة مهاراتها و تحكمها في وسائل الانتاج؛

[48] مايح شبيب الشمري، تشخيصٍ المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة، العراق، ص:20.

[49] مايح شبيب الشمري، نفس المرجع، ص: 20.

- ✓ المحافظة على الإيرادات و توزيعها بشكل متوازن وفقا لمتطلبات التنمية الحالية، و الإحتفاظ بجزء منها للاجيال القادمة و فقا لبعض التجارب في العالم التي حققت نجاحا يمكن أن يقتدى به مثل صندوق المعاشات التقاعدية في النرويج وصندوق الاستقرار الروسي وصندوق الأجيال القادمة لدولة الكويت ... الخ؛
- ✓ تخفيض سعر الصرف الحقيقي للعملة عن طريق بيع جزء من الاحتياطي النقدى للعملة المحلية مقابل العملات الاجنبية بهدف تشجيع صادرات القطاعات التقليدية المنتجة (الصناعة، الزراعة و السياحة)؛
- ✓ إصلاح النظام الضريبي لكي يلعب دوره في تمويل الميزانية بدلا من الاعتماد على ايرادات الريع شريطة أن لا يتعارض ذلك مع نمو القطاعات المنتجة.

المبحث الثاني:أهم النظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

لقد حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، و تعرضت له الكثير من المدارس الفكرية الاقتصادية التي حاولت أن تؤسس له اطارا نظريا شاملا يمكن كافة الدول من الوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، غير أن تغير الحياة الاقتصادية و تغير العوامل المؤثرة فيها جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر تعاقب كل مراحل تطور الفكر الاقتصادي، فقدمت في شأنه عدة نظريات بداية من الفكر الكلاسيكي إلى غاية الفكر الحديث، كانت كل واحدة منها تحاول تصحيح أخطاء و استدراك نقائص النظرية التي سبقتها و تعكس ظروف المرحلة التي سادت فيها، و في ما يلي أهم النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي حسب تعاقب المدارس التي تناولتها.

المطلب الأول: التفسير التقليدي للنمو الاقتصادي.

و يشمل هذا الإتجاه مجموعة من النظريات البسيطة و لكنها ذات قوة تفسيرية عالية، يرى أصحابها أنها قابلة للتطبيق في أي زمان و مكان باعتبار أنها تقوم على أساس المنافع المتبادلة سواء داخل نفس الدولة أو بينها و بين الدول الأخرى و تشمل مايلي:

أولا: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

يعتبر الكلاسيك و على رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتس من أوائل مؤسسي الاقتصاد السياسي، حيث ارتكز تحليلهم على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة، و الاستخدام الكامل للموارد المتاحة، و الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، و نظروا إلى النمو الاقتصادي على أنه:" نتاج تراكم رأسمالي"[50]، و اعتبروا الرأسمالية الحرة هي أساس انطلاق أي تنمية اقتصادية، و أن تقسيم العمل يزيد في الانتاج و بالتالي يحقق التطور و التنمية الاقتصادية.

1. أهم نظريات المدرسة الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي.

أ. نظرية آدم سميث (1723 ـ 1790 م):

لقد كان آدم سميث متفائلا في كتاباته، حيث اعتبر أن بوادر الثراء غير محدودة و أن هناك يد خفية تجعل الفرد يسعى لتعظيم ثروته من خلال آليات السوق التي يشرط فيها أن تكون حرة في توجيه الموارد و تحديد أرباح المنتجات، و في ظل ذلك يجب أن تمتنع الدولة عن وضع قيود على التجارة الخارجية و الداخلية، و تكتفي بدورها في الدفاع عن البلاد و تحقيق النظام و العدالة و التعليم و الصحة.

[50] *Dominique Guellec, Les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, France, 2001, p :25.*

و رغم أن دراسات آدم سميث لم تكن متخصصة و إنما جاءت في كتاباته حول الاقتصاد السياسي التي تضمنها كتابه ثروة الأمم[51]، إلا أنها ساهمت بشكل فعال في وضع اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية، التخصص و تقسيم العمل الذي أدى إلى نتائج باهرة في انتاجية العمل، خاصة من حيث تخفيض التكاليف و تقليص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الانتاجية عن طريق ربح الوقت الضائع في انتقال العامل من عملية انتاجية إلى أخرى.

لقد ركز آدم سميث على أن التخصص و تقسيم العمل لابد أن يسبقهما تراكم في رأس المال، و اعتبر أن الإدخار هو أساس النمو الاقتصادي، حيث كان يقول أنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو متجددة ذاتيا بشكل ثابت و مستمر، اذ يؤدي تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث إلى زيادة الانتاجية، فيزيد الانتاج و ترتفع معه المداخيل و بالتالي الأرباح، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الادخار فيزيد تراكم رأس المال.

غير أن عملية تراكم رأس المال التي تحدث النمو بالنسبة لآدم سميث محدودة و غير مستمرة، حيث استدل في ذلك على مجموعة من المبررات بقوله أنه فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى، عندما يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة تحدث ندرة في الموارد الطبيعية، و مع تقدم الاقتصاد نتيجة للتراكم الرأسمالي و نمو السكان تتناقص معدلات الدخل بالنسبة لأصحاب رأس المال نتيجة لزيادة الأجور و محدودية الموارد مما يؤدي إلى بطء معدل التقدم التقني، و نتيجة لهذا كله تتلاشى المحفزات و الوسائل التى تؤدي إلى تراكم رأس المال فيحدث الركود خلال فترة زمنية معينة ليعود بعدها تراكم رأس المال فينتعش الاقتصاد مرة أخرى و هكذا[52].

الشكل رقم : (1.1. 2): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.

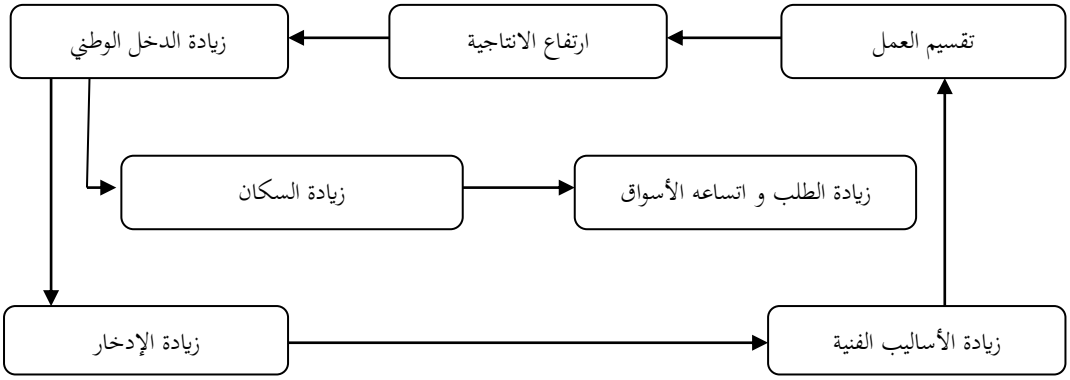

المصدر: سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1988 م، ص:61.

[51] صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966 م، ص: 53.

[52] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، مرجع سبق ذكره، ص: 344.

على الرغم من أن تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي لم يكن دقيقا إلا أنه قدم للفكر الاقتصادي نموذجا حركيا بشأنه، بالإضافة إلى أن الافكار الرئيسية التي تضمنها هذا النموذج و هي تراكم رأس المال، نمو السكان و انتاجية العمل لازالت موجودة و اعتمدت عليها حتى النظريات الحديثة.

ب. نظرية دافيد ريكاردو(1772 ـ 1823 م):

لقد أعتبر ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، حيث ارتبط اسمه بالعديد من الآراء و الأفكار خاصة في ما يتعلق بالريع و الأجور و التجارة و غيرها، و يقوم تحليله للنمو الاقتصادي على أساس بيئة اقتصادية ملائمة تحكمها المنافسة الكاملة، وتكون فيها المؤسسات الاقتصادية و التنظيمات القومية و تصرفات الأفراد في اتجاه واحد مع متطلبات التنمية.

يرى ريكاردو أن الزراعة رغم خضوعها لقانون تناقص الغلة فهي من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، غير أنه لم يعير أي اهتمام للتقدم التقني و أثره على هذه الظاهرة[53]، و في هذا الاطار قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات: العمال و يحصلون على الأجور مقابل عملهم، ملاك الأراضي و يحصلون على الريع الذي تقدمه الأرض و الرأسماليون الذين يحصلون على الأرباح الناتجة عن استثمار أموالهم، و افترض أن العمال و ملاك الأراضي يخصصون كل مداخيلهم للاستهلاك، على عكس ذلك بالنسبة للرأسماليين فإنهم يخصصون جزءا من مداخيلهم للادخار قصد توسيع الطاقة الانتاجية بزيادة عدد العمال و شراء معدات انتاجية جديدة، و في حالة ارتفاع معدلات الأرباح إلى جانب وفرة الموارد الطبيعية ترتفع الأجور و تستمر في ارتفاعها لفترات طويلة فيرتفع معها مستوى المعيشة و ينخفض معدل الوفيات فيزيد عدد السكان و يزيد معه عرض اليد العاملة و هو ما يؤدي إلى انخفاض الأجور بعد ارتفاعها.

إن زيادة السكان حسب ريكاردو تكون مصحوبة بزيادة مساحات الأراضي المزروعة لتلبية الطلب الزائد على المنتجات الغذائية، هذا ما يؤدي إلى استنفاذ كل الأراضي الزراعية الخصبة و بالتالي اللجوء إلى الأراضي الزراعية الأقل خصوبة، عندئذ تصبح انتاجية وحدة العمل و وحدة رأس المال غير قادرة على تغطية نفقات أجور العمال، فتنخفض حصة الأرباح نتيجة زيادة نسبتها في الريع و الأجور و يقل الادخار و تسود المجتمع حالة من الركود الاقتصادي[54].

و الحل حسب ريكاردو في هذه الحالة هو تطوير القطاع الصناعي باعتباره المصدر الأساسي للأرباح، لأنه يمكن فيه تطبيق الأساليب الانتاجية الحديثة و ادخال التكنولوجيا، على عكس ذلك فإن قطاع الزراعة يحكمه

[53] فليح حسن خلف الله، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص: 110.
[54] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ـ نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 م، ص: 58.

قانون تناقص الغلة، و بما أن الأرباح هي التي تساهم في تراكم رأس المال يعتبر دافيد ريكاردو الرأسماليين أحسن طبقة في المجتمع لأنهم يقدمون أعظم خدمة للعملية الانتاجية و المجتمع.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فهي في نظر ريكاردو مهمة جدا لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث عن طريقها يتم تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، و ألح في هذا الاطار على ضرورة توسيع السوق و أهمية التقسيم الدولي للعمل القائم على أساس نظرية التكاليف النسبية التي وضعها و سميت بإسمه، هذه النظرية التي تقضي بأن تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تتميز بتكاليف نسبية أقل مقارنة بتكاليف انتاجها في دول أخرى.

و من بين العوامل غير الاقتصادية التي يراها ريكاردو مهمة لعملية النمو الاقتصادي هي العوامل الفكرية و الثقافية و الاستقرار السياسي و الاجهزة التنظيمية في المجتمع، أما بالنسبة للدولة فيفضل ريكاردو عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي و أن لا تفرض ضرائب على الرأسماليين بنسب كبيرة حتى لا تعيق عملية التنمية.

ج. نظرية روبرت مالتس(1766 ـ 1834 م) :

لقد تطرق مالتس في كتابه " الاقتصاد السياسي " للنمو الاقتصادي و قال في شأنه: " ما من موضوع في علم الاقتصاد أغرب و أهم يستوجب امعان النظر من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها نهائيا أو تسمح لها بالنمو البطيء، بينما تظل قوة الإنتاج على حالها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج و السكان"[55].

لقد ارتكزت أفكار مالتس على جانبين أساسيين يراهما مهمين لإحداث النمو الاقتصادي هما السكان و ما أسماه بالطلب الفعال، و اذا كان الكلاسيكيون قد ركزوا على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق الطلب المساوي له، فإن مالتس هو الوحيد من بينهم الذي نفى ذلك و أكد على دور الطلب الكلي في تحديد حجم الإنتاج.

يرى مالتس في نظريته الشهيرة حول السكان التي طرحها سنة 1798 م بأن السكان يزدادون وفقا لمتتالية هندسية في حين أن إنتاج المواد الغذائية يزداد وفقا لمتتالية حسابية، الأمر الذي يؤدي إلى نمو السكان بمعدل يفوق بكثير معدل زيادة الغذاء، و كنتيجة لهذه الزيادة في السكان تتراجع المداخيل الزراعية و تسوء التغذية و تنتشر الأمراض و يرتفع معدل الوفيات، و أن وفرة الموارد الطبيعية بدلا من أن تساهم في زيادة رأس المال، فإنها تؤدي إلى زيادة السكان، و أن أي زيادة في دخل الفرد بسبب التقدم التكنولوجي تؤدي إلى زيادة نسبة المواليد و انخفاض نسبة الوفيات و بالتالي زيادة السكان كذلك، الشيء الذي يؤثر على مداخيل الأفراد و يعيدها إلى حد الكفاف،

[55] صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966 م، ص: 53.

و حسب هذا التحليل الذي قدمه مالتس فإن قانون تناقص الغلة الذي يسود الزراعة يتغلب على التقدم التقني مما يقود المجتمع إلى حالة ركود.

و استنتاجا لذلك يبرز مالتس أهمية السكان في تحديد الطلب الذي يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي هو الذي يحدد استثمار الرأسماليين، و بالتالي فإن أي اختلال بينهما يحد من الطلب على السلع و بالتالي ينخفض العرض الذي ينخفض معه الربح فيتراجع النمو.

لقد قسم مالتس الاقتصاد إلى قطاعين أساسيين: الزراعة و الصناعة، و أعطى أهمية كبيرة للقطاع الصناعي الذي يتمتع حسب رأيه بتزايد الغلة بسبب تعدد فرص الربح فيه وسهولة استخدام التقدم التكنولوجي، على عكس القطاع الزراعي الذي يسوده قانون تناقص الغلة بسبب محدودية الأراضي الزراعية و تفاوت خصوبتها و عدم امكانية استعماله للتقدم التكنولوجي.

رغم أن ما وصل إليه مالتس من استنتاجات كان قريبا من الأوضاع التي سادت في بعض دول إفريقيا و آسيا، إلا أن نظرته التشاؤمية حول السكان لم تتحقق على أرض الواقع بسبب ظهور أساليب حديثة للتحكم في نمو السكان، و أن استخدام التكنولوجيا في الصناعة و حتى الزراعة التي حكم عليها بقانون تناقص الغلة أدى إلى زيادة في المواد الغذائية بمعدلات أكبر من معدلات نمو السكان في كثير من البلدان[56].

و اذا كان مالتس قد أغفل دور رأس المال في العملية الإنتاجية رغم ما له من أهمية كبيرة في تحقيق النمو، فإنه أكد على ضرورة النمو المتوازن بين الزراعة و الصناعة بقوله:" إن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة و المستغلة و التي يوجد بها قطاع صناعي و تجاري فتي، و يتوافر بها عدد ملائم من السكان في كل قطاع، هي الدول التي ستسير قدما في طريق النمو دون أن تخشى شيئا"[57].

و في الأخير رغم اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين و تباين تحليلاتهم حول التطور الاقتصادي تبعا للفترة الزمنية التي عاشوا فيها و ما تميزت به من أوضاع، فإن آراؤهم حول النمو الاقتصادي و كيفية تحقيه كانت متقاربة، حيث أخذت نظرية التوزيع القائمة على توسيع السوق و علاقتها بالنمو الاقتصادي حيزا كبيرا في تحليلاتهم، و هو الشيئ الذي دفعهم إلى البحث عن أسباب النمو المستديم في الدخل الوطني، و في ما يلي تلخيص لأهم الأفكار التي بنيت عليها نظريات هذه المدرسة[58]:

---

[56] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص: 56 ـ 57.

[57] صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

[58] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013 م، ص: 34.

- ✓ إن دالة الانتاج مكونة من عدة عوامل هي: الأرض، العمل، رأس المال و التقدم التكنولوجي، و لا يمكن أن يحدث أي تغير في الانتاج إلا بتغير أحد هذه العوامل أو بعضها أو كلها، لذا فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي و تقوده إلى حالة الركود، و أن الأرض بمواردها الطبيعية و خصوصيتها الزراعية هي العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة و الذي يعيق عملية التنمية؛
- ✓ إن أهم العوامل المحركة للنمو الاقتصادي، هي فن الانتاج و الأرباح التي تعتبر من أهم مصادر رأس المال و التحفيز على الاستثمار، غير أن الرفاهية التي تنتج عن تراكم رأس المال تؤدي إلى تزايد عدد السكان الذي يؤدي بدوره إلى تناقص الغلة في الزراعة بسبب ارتفاع تكلفة منتجاتها، و ارتفاع حصة الأجور من الدخل الوطني بسبب المنافسة بين الرأسماليين، فتتراجع حصة الأرباح إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر و بالتالي يتوقف التراكم الرأسمالي مما يدفع بالرأسماليين إلى تجميد الأجور عند حد الكفاف فيستقر عدد السكان و تسود حالة من الركود؛
- ✓ إن ثبات الفن الانتاجي و المعرفة الفنية عبر الزمن يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو و هذا على خلاف النظريات الحديثة التي جعلته عاملا مؤثرا كما سنرى لاحقا؛
- ✓ يعتقد الكلاسيك أن الحرية الفكرية و الاقتصادية و حرية المنافسة الكاملة في اطار سوق حرة لا تتدخل فيها الدولة تصنع يدا خفية من شأنها أن تعظم الدخل الوطني؛
- ✓ لقد أكد الكلاسيكيون على أهمية البيئة الاجتماعية و المؤسساتية التي تساعد على تحقيق النمو، بحيث يجب أن تشمل على قوانين اجتماعية و ادارية مواتية و مستقرة، و نظام انتاجي كفء و ظروف اجتماعية مناسبة.

خلاصة القول أن المدرسة الكلاسيكية تعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي للنمو، و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار الذي يولد هذا التراكم الذي يخلق الاستثمار، و أن توسيع السوق يؤدي إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي، كما أن توفر المؤسسات و القوانين التي تحكمها و البيئة الاجتماعية المناسبة هما شرطان ضروريان لتحقيق التنمية الاقتصادية، و أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود لذا أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و ترك اليد الخفية تلعب دورها في احداث النمو.

2. أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصادي.

رغم كل التحليلات التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية حول النمو الاقتصادي، و رغم ما أشار إليه بعض مفكريها إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه العامل التقني في رفع مستوى الانتاجية، إلا أنه يعاب عليها عدم تنبؤها بالثورة التكنولوجية و الدور الذي لعبته لاحقا في زيادة الإنتاج، زيادة على ذلك فإنهم أكدوا أنه لا يمكن للعامل التقني أن يلغي أثر تناقص الغلة الذي يتميز به القطاع الزراعي لذا لا يمكن تطبيقه إلا في قطاع الصناعة فقط.

غير أن ما أحدثه التقدم التقني في الدول المتقدمة سواء على مستوى قطاع الصناعة و حتى الزراعة أظهر عكس ذلك، حيث ارتفع مستوى الانتاج الزراعي و نتج فائض في المواد الزراعية تم تصديره إلى الخارج[59].

و بشكل عام يمكن حصر أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية في نظريتها الخاصة بإحداث النمو الاقتصادي في ما يلي:

- ✓ لقد افترضت النظرية الكلاسيكية حدوث بعض النمو بشكل ثابت و مستمر، غير أن هذا التفسير لم يعد مقنعا في تفسير النمو الاقتصادي حاليا؛
- ✓ لقد كانت نظرة الكلاسيكيين للأجور و الأرباح خاطئة، لأنه لم يحدث في الواقع قط أن آلت الأجور إلى مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستو الكساد الدائم؛
- ✓ إن نزعة التشاؤم لكل من دافيد ريكاردو و روبرت مالتس القائمة على أن النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد أثبتت القوانين الاقتصادية عدم صحتها؛
- ✓ إن فرضية التقسيم الطبقي التي جاءت بها النظرية و التي قسمت المجتمع إلى ثلاث طبقات: الرأسماليين و ملاك الأراضي بمداخيل مرتفعة نسبيا و العمال بمداخيل قد تصل إلى حد الكفاف تجاهلت الطبقة الوسطى و أهملت دورها في احداث عملية النمو الاقتصادي؛
- ✓ إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص و اهمال القطاع العام و الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة للنمو؛
- ✓ إغفال دور التكنولوجيا في تطوير النشاط الاقتصادي و بالتالي النمو الاقتصادي.

ثانيا: التفسير الكينزي للنمو الاقتصادي.

لقد استمرت النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لمختلف الظواهر الاقتصادية عدة عقود من الزمن، غير أن ظهور أزمة الكساد سنة 1929 م و عجزها عن تفسير أسبابها و بالتالي معالجتها، مهد لظهور نظرية جديدة تمثلت في النظرية الكينزية، و لقد كان لكتاب جون مينار كينز " النظرية العامة في العمالة الفائدة و النقود" الذي أصدره سنة 1936 م صدى كبيرا في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، حيث أحدث ثورة كبيرة بتكسيره للاعتقاد الذي ساد لسنوات عند الكلاسيك الخاص بعدم امكانية الوصول إلى توازن اقتصادي على المدى الطويل في حالة عدم التشغيل الكامل، حيث تضمن كتابه هذا امكانية تحقيق هذا التوازن عند أقل مستوى من التشغيل الكامل.

[59] صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 م، ص: 33.

1. أهم نظريات المدرسة الكينزية المفسرة للنمو الاقتصادي:

أ. نظرية جون مينار كينز (1833 ـ 1946 م):

ظهرت النظرية الكينزية في ظروف مغايرة تماما لتلك التي ظهرت فيها النظريات السابقة، حيث تميزت هذه الفترة بأزمة الكساد العالمية سنة 1929 م و التي بينت قصور هذه النظريات لما نتج عنها من توقف في العملية الإنتاجية و بالتالي النمو الاقتصادي، ناهيك عن ارتفاع مستويات البطالة و انخفاض الأسعار.

لقد جاء التحليل الكينزي مخالفا للكثير من التحاليل التي سبقته خاصة في ما يتعلق بحالة التوازن و الاستقرار الاقتصادي، حيث أحدث كتابه: " النظرية العامة في الفائدة و النقود " الذي قدمه سنة 1939 م ثورة كبيرة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، و كسر اعتقاد الكلاسيكيين الذي ساد لعدة سنوات و هو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي على المدى الطويل في ظل عدم التشغيل الكامل، و بين أنه يمكن أن يحدث توازن عند مستو أقل من التشغيل الكامل من خلال الطلب الكلي، و بين أن المشكلات التي تحدث في النظام الرأسمالي ليس سببها العرض، بل السبب هو عدم كفاية الطلب الفعال، و بما أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، و أن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج و الدخل يتحقق عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، و اذا كان الدخل يعبر عن قيمة الناتج المحلي الاجمالي فإن أية زيادة فيه لا تتحقق إلا بزيادة الإنتاج الذي لا يزيد إلا بزيادة الاستثمار وفقا لما سمي بالمضاعف الكينزي.

التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار[60] $\Delta y = M.(\Delta I)$

لقد حاول كينز أن يبين من خلال نظريته أن أزمة الكساد ليس سببها فائضا في العرض و إنما قصورا في الطلب الكلي، و لتحريك العرض لابد من تحريك الطلب الكلي الذي يتوقف على عدة محددات بينها في المخطط التالي:

[60] العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي (1995 ـ 2009 م) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر: 3، 2013 م، ص:48.

الشكل رقم: (3.1.1) محددات الطلب الكلي عند كينز

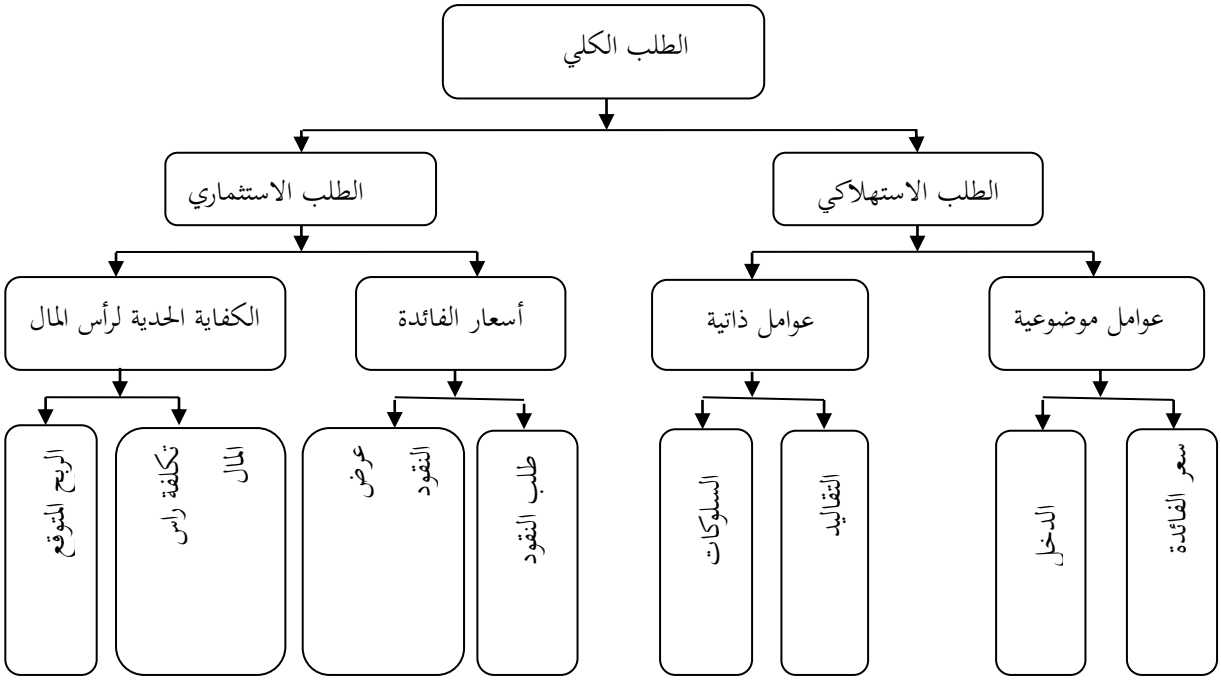

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في السياسات و النظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 م، ص: 36.

حسب هذا المخطط الذي وضعه كينز فإن تفعيل الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص عن طريق رفع الدخل، أو بتفعيل الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض سعر الفائدة، أو بتفعيلهما معا، لكن ذلك غير ممكن في الحالة الأولى بسبب أزمة الكساد، و غير ممكن في الحالة الثانية بسبب انعدام الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة للقطاع الخاص في ظل هذه الأزمة، و الحل حسب كينز في هذه الحالة هو تدخل الحكومة لتفعيل الطلب الاستهلاكي عن طريق زيادة الانفاق العام إما في مجال الادارة العمومية أو تقديم اعانات للعجزة أو في مجال الاستثمارات العمومية غير المنتجة لرفع مداخيل المستهلكين، و هذا بدوره يفعل الطلب الاستثماري الخاص، و هكذا تتحرك عملية الاستثمار و الإنتاج و يعود النمو من جديد.

ب. نموذج هارود ـ دومار :

يعتبر هذا النموذج امتدادا لنظرية كينز في أربعينيات القرن الماضي، حيث حاول كل من هارود و دومار البحث عن صيغة موحدة تجمع بين التحليل الكينزي الساكن و أفكارهما بناءا على تجارب البلدان المتقدمة، فبحثا عن مشاكل الرأسمالية المتمثلة حسبهما في أزمة البطالة، و جاء نموذجهما كمحاولة لتبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، لذا جاء تحليلهما متقاربا من حيث المحتوى و المضمون.

و في ما يلي نموذج (هارود ـ دومار):

إذا كنا نعلم أن معدل النمو الاقتصادي (g) هو عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y)، و مع افتراض ثبات نسبة رأس المال بالنسبة للناتج الوطني أو الدخل الكلي (V)، و إذا كان (K) هو رأس المال و (S) هو الادخار الاجمالي الذي يمثل نسبة (s) من الدخل الكلي، و إذا كان الاستثمار(I) هو عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، و مع فرضية الادخار يساوي الاستثمار (S=I) يمكن أن نكتب ما يلي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{.....(1)}$$

$$V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \quad \text{.....(2)}$$

$$S = s\,Y \quad \text{.....(3)}$$

$$I = \Delta K \quad \text{.....(4)}$$

$$I = \Delta K = V\,\Delta Y = s\,Y = S \quad \text{.....(5)}$$

باستخدام خواص التناسب في الرياضيات و باستخدام المعادلة رقم: (1) نستنتج مايلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V} \quad \text{.....(6)}$$

$$g = \frac{S}{V} \quad \text{.....(7)}$$

من خلال المعادلة رقم (7) نلاحظ ان معدل النمو الاقتصادي (g) مرتبط بالادخار الوطني (S) و بنسبة رأس المال بالنسبة للناتج الوطني (V)، و في حالة عدم تدخل الحكومة فإن معدل النمو يرتبط ايجابا بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل الادخار و بالتالي الاستثمار وسلبا بنسبة رأس المال بالنسبة للناتج.

لقد بين نموذج (هارود ـ دومار) أن معدل النمو الاقتصادي له علاقة طردية مع نسبة الادخار و علاقة عكسية مع نسبة رأس المال بالنسبة للناتج الوطني، بحيث لإحداث أي زيادة في النمو الاقتصادي لابد من زيادة الادخار و بالتالي الاستثمار، و عليه فإن المحدد الرئيسي للنمو وفقا لهذا النموذج هو رأس المال الناتج عن الاستثمار الذي يخضع لمدخرات الأفراد و الشركات[61].

و عليه فإن أهم القيود التي يجب على البلدان التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي تجاوزها هي زيادة نسبة الادخار بالنسبة للدخل الوطني، حيث وفقا للمعادلة رقم: (7) إذا كانت مثلا نسبة رأس المال بالنسبة إلى الناتج الوطني (V) في الدول الأقل تقدما تساوي: 03، و كان معدل الادخار الكلي:06 % فإن معدل النمو السنوي هو:02 %، أما اذا زاد معدل الادخار إلى 15 % عن طريق زيادة الضرائب و تخفيض الاستهلاك العام فإن معدل النمو السنوي يرتفع إلى 05 % سنويا.

[61] عجيمة محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية ، مصر، 2007 م، ص: 141..142

2. أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الكينزية في تفسيرها للنمو الاقتصادي:

حتى نكون واقعيين فإن معظم الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكينيزية وجهت خصوصا لنموذج (هارود ـ دومار)، و لأن هذا النموذج كان موجها بالدرجة الأولى إلى البلدان المتقدمة فإنه واجه جملة من الانتقادات يمكن حصرها في ما يلي:

- ✓ إن فرضيتي ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال بالنسبة للناتج الوطني غير واقعيتين بحيث يمكن أن يتغيرا على المدى الطويل؛
- ✓ وإن فرضية استخدام رأس المال و العمل بنسب ثابتة غير مقبول في الواقع، حيث يمكن الإحلال بينهما بالإضافة إلى إمكانية إدخال التقدم التكنولوجي؛
- ✓ إن فرضية المساواه بين نسبة رأس المال بالنسبة للناتج الوطني $\left(\frac{K}{Y}\right)$ و المعامل الحدي لرأس المال $\left(\frac{\Delta K}{\Delta Y}\right)$ غير واقعية كذلك، خاصة إذا كان رأس المال قد دخل في مرحلة تناقص العوائد،
- ✓ لقد أهمل هذا النموذج امكانية تغير أسعار الفائدة و تغير المستوى العام للأسعار التي تتغير باستمرار؛
- ✓ لقد أكد هذا النموذج بأن الاستثمار لا يؤثر على النمو في المدى الطويل، غير أن هذه الفكرة رفضتها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع انخفاض إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، فإن هذه الاستثمارات تؤثر على النمو بالنسبة للمدى الطويل.

و الأهم من هذا كله فإن هذا النموذج لم يراعي خصوصيات الدول النامية حيث معدلات الادخار و انتاجية رأس المال منخفضة و هو عكس ما بني عليه هذا النموذج الذي كان يهدف إلى تجنب البلدان المتقدمة لحالة الركود الاقتصادي، كما أنها تعاني كذلك من حالة عدم التوازن في حين أن هذا النموذج انطلق من حالة التوازن في الاستخدام الكامل.

ثالثا: التفسير الماركسي للنمو الاقتصادي.

لقد انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال الذي تم نشره سنة 1867 م آليات سير النظام الرأسمالي معتقدا أن أسباب انهيار هذا النظام كامنة بداخله، و انتقد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لما تؤدي إليه في نظره من سوء لتوزيع الدخل و اهدار لثروات الأمة و هو ما يؤدي إلى الصراع الطبقي و اللاعدالة في المجتمع، لذلك انتقد كارل ماركس بشدة آراء الرأسماليين حول النمو الاقتصادي خاصة نظرية المنافسة الكاملة و ما ينتج عنها من استغلال و احتكار، و الاستثمار الأجنبي و ما ينتج عنه من استعمار، إلى جانب انتشار الفقر و المجاعة و غيرها.

1. نظرة ماركس حول النمو الاقتصادي (1717 ـ 1783 م):

تقوم نظرية التطور الرأسمالي لماركس في تفسيرها للنمو الاقتصادي على أساس فكرة التفسير المادي للتاريخ، هذه الفكرة التي تعتقد أن النظام الاقتصادي هو أساس كل نظام اجتماعي قام عبر التاريخ، حيث ركز ماركس في

أبحاثه على النظام الرأسمالي مستنتجا أن التناقضات الموجودة داخل هذا النظام هي التي تقف كعائق أمام تحقيق أي تنمية اقتصادية، بل و قد تجعلها مستحيلة.

لقد قام التحليل الماركسي على عدة فرضيات مرتبطة أساسا بطبيعة الوظيفة التي تقوم بها عملية الانتاج في المجتمع، بالإضافة إلى طبيعة الابتكار و الاختراع السائدين و طريقة تراكم رأس المال و بعض الفرضيات الأخرى التي تتعلق بالأجور و علاقتها بالأرباح الرأسمالية.

و عموما يمكن أن نلخص نظرية كارل ماركس حول النمو الاقتصادي في نظريته لفائض القيمة، حيث يعرف ماركس فائض القيمة الذي يعتبر أساس نظريته للنمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة الحاصلة في الإنتاج عن حاجة الاستهلاك و المخصصة للاستثمار، و في اطار التسيير الرأسمالي بهدف تحقيق المصلحة العامة، و حتى تحقق الدولة أكبر فائض قيمة ممكن يجب أن تقوم بتخطي المنافسة و الذهاب إلى الإنتاج الموسع قصد تخفيض التكاليف و الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و اليد العاملة[62]، هنا ستبحث كل مؤسسة عن فائدتها الخاصة المتمثلة في تحقيق فائض قيمة خاص بها عن طريق استخدامها للتكنولوجيا المتطورة باستمرار، مما يؤدي إلى تركز الإنتاج في يد فئة قليلة من الرأسماليين لا تترك أي مجال منافسة للمؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى ظهور البطالة التي أسماها ماركس بالبطالة التكنولوجية، فتنخفض الأجور و كنتاج لذلك تتوالى الأزمات الاقتصادية.

2. أهم الانتقادات الموجهة لماركس حول نظريته للنمو الاقتصادي.

ما يعاب على النظرية الماركسية هو اقتصارها على اعتبار العمل كمحدد وحيد للقيمة المضافة و اهمالها لدور الطلب في ذلك، كما أن فكرة ماركس حول اتجاه الأجور للانخفاض في النظام الرأسمالي لم تعد صحيحة، و أن واقع الدول الرأسمالية اليوم أثبت عكس ذلك، حيث الأجور في الدول الرأسمالية المتقدمة تتزايد باستمرار دون ان يؤثر ذلك على الفائض المحقق بها، كما أن تنبؤ ماركس بزوال الرأسمالية كان خاطئا حيث انهارت الاشتراكية التي كان ينادي بها و ما زالت الرأسمالية التي انتقدها قائمة إلى يومنا هذا رغم ما يتخللها من أزمات.

المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي.

لقد برزت المدرسة النيوكلاسيكية خلال النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، حيث كان اقتصاد الدول الرأسمالية خلال هذه الفترة متوازنا نسبيا و يتسم بمعدلات نمو مرتفعة، و حين أصبحت مسألة النمو الاقتصادي و عملية التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات و الاقتصاديين، سيطر منطق هذه المدرسة على الاقتصاد الحديث.

[62] مختار بن قوية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 م،الجزائر، ص:37.

أولا: أهم نظريات المدرسة النيوكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي.

لقد أحدثت المدرسة النيوكلاسيكية تغييرات كبيرة في مجال النظريات التي سبقتها خاصة النظرية الكينزية و النظرية الكلاسيكية التي جاءت أفكارها مغايرة لها في كثير من المجالات، فبينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون ساي في تحليلها للنمو الاقتصادي، اعتمد مفكروا المدرسة النيوكلاسيكية على فكرة المنفعة الحدية في تحديد أسعار عوامل الإنتاج، حيث يتكون رأس المال بمعزل عن نظرية السكان عن طريق احلاله محل العمل و عن طريق الادخار الذي يتحدد عن طريق سعر الفائدة و مستوى الدخل، كما أن للسكان و التكنولوجيا و التجارة الخارجية دورا مهما في توسع الإنتاج و احداث النمو الاقتصادي.

و عموما يمكن حصر هذه الأفكار في ما يلي[63]:

- ✓ إن مستوى دخل الفرد يتأثر ايجابا بمعدل الادخار و معدل الاستثمار و سلبا بمعدل نمو السكان، و أن فكرة الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار قد تلاشت و لم تعد قائمة في الاقتصاد الحديث؛
- ✓ إن تغير السكان ليس له أية علاقة بتغير دخل الفرد؛
- ✓ إن فكرة السكون أو الركود التي يمكن أن تصيب الاقتصاد مرفوضة تماما، حيث يمكن تجنب ذلك اعتمادا على التقدم التكنولوجي الذي يزيد من تكوين رأس المال و يشجع نمو الدخل الوطني، بالإضافة إلى احداث مرونة في الطلب على الاستثمار؛
- ✓ ضرورة سيادة المنافسة التامة في الاقتصاد، و أن مرونة الأسعار تدفع بالمستثمرين للاستجابة لأي تغير عن طريق تغيير اساليب الانتاج؛
- ✓ امكانية الاحلال بين العمل و رأس المال على عكس ما اعتقده الكينزيون أن مزج عوامل الانتاج يكون وفقا لنسب ثابتة، مما يسمح بتكوين رأس المال دون الحاجة إلى زيادة العمل، و هكذا تكون نظرية رأس المال قد تحررت من نظرية السكان التي نادى بها دومار؛
- ✓ عند وجود ميل للادخار و ادخال التكنولوجيا في العملية الإنتاجية فإن البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تمتلك كميات كبيرة من رأس المال للفرد؛
- ✓ إن معدل النمو الاقتصادي مستقل تماما عن معدل الادخار و معدل الاستثمار، و يمكن المحافظة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عن طريق عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي و معدل نمو قوة العمل في الوحدات ذات الكفاءة العالية.

[63] فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006 م، ص: 127 ـ 131.

لقد استطاع مفكروا المدرسة النيوكلاسيكية بناء الكثير من النماذج و النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، و في ما يلي أهمها:

1. نموذج سولو- سوان *(solow-Swan)*:

يعتبر هذا النموذج اسهاما قويا في نظريات الفكر الاقتصادي الخاصة بالنو، و هو يعتمد على دالة الانتاج *(Cobb – Douglas)* التي تعتبر من أكثر دوال الانتاج استخداما في التطبيقات الاقتصادية، و ترجع تسميتها إلى كل من الاقتصادي الأمريكي *(P.H. Douglas)* و الرياضي الأمريكي *(C.Cobb)*، و يعتبر هذا النموذج امتدادا لنموذج هارود ـ دومار، الذي يعتبر الادخار و بالتالي الاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي، حيث قاما بإدخال عنصر ثان إلى معادلة النمو الاقتصادي هو العمل، بالإضافة إلى متغير خارجي مستقل هو التقدم التكنولوجي، و على عكس هارود ـ دومار و قصد تحديد أثر التقدم التكنولوجي على النمو يفترض كل من سولو ـ سوان تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل و رأس المال في الأجل القصير وثباتها في الأجل الطويل.

أ. تقديم النموذج:

لقد جاء هذا النموذج كمحاولة لتفسير الأسباب التاريخية لأنماط النمو في مختلف دول العالم التي اشتملت على مجموعة من الحقائق النمطية يمكن حصرها في ما يلي:

- ✓ التفاوت الكبير لمعدلات النمو في مختلف دول العالم؛
- ✓ معدلات النمو ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن؛
- ✓ إن مستوى تقدم الدول يمكن أن يتغير إما ايجابا أو سلبا.

و يمكن كتابة هذا النموذج على الشكل التالي:

$$Y=F(K,L).....(1)$$

تمثل هذه المعادلة التي تتكون من عنصري إنتاج هما رأس المال و العمل دالة الإنتاج في سوق سلع مغلق و متوازن، و يفترض فيها أنها تتميز بخاصية ثبات العوائد، بحيث أن أي زيادة في مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، كما يفترض فيها استيفاء شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج و قانون تناقص الغلة الرامي إلى تناقص الإنتاجية الحدية مع زيادة الاستخدام في عوامل الإنتاج.

و من المعادلة السابقة يمكن كتابة معادلة ناتج الفرد كما يلي:

$$y=f(k).....(2)$$

حيث (k) هو رصيد الفرد من رأس المال.

تعتبر المعادلة رقم (2) شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب تساوي اجمالي الاستثمار (رصيد رأس المال مضافا إليه مخصصات إهتلاك رأس المال) مع الادخار كنسبة محددة من اجمالي الإنتاج، و بناء على هذا أيضا يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$k'=sY-dk.....(3)$$

حيث (k') هو التغير في رصيد رأس المال و يساوي صافي الاستثمار؛

(s) هو الميل الحدي للادخار؛

(d) هو معدل اهتلاك رأس المال.

كما يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد مع مراعاة تغير نسبة رأس المال العامل وفقا للزمن كما يلي:

$$K=\frac{k}{l}$$

$$k'= G(k) - G(L).....(4)$$

مع افتراض أن تزايد السكان $G(L)$ ثابتا عند n، و بتعويض معدل نمو السكان و معادلة صافي الاستثمار نحصل على ما يلي:

$$k'=(s\frac{Y}{K}-n-d)k.....(5)$$

و بالتعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد $\frac{y}{k}$ و تعويضها في المعادلة رقم (5) نحصل على المعادلة الأساسية التي تشكل نموذج (سولو ـ سوان)كما يلي:

$$k'=(s\frac{Y}{K}-n-d)k=sy-k(n+d).....(6)$$

و بتعوض دالة الانتاج للفرد نحصل على ما يلي:

$$k'=sf(k)- k(n+d) .....(7)$$

من قراءة المعادلة الأساسية لنموذج (سولو ـ سوان) نجد أن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تتحدد بالفرق الموجود بين $sf(k)$ و $k(n+d)$، بحيث عندما يزداد رأس المال الفردي (k) فإن معدل نموه يتناقص، و بما أن معدل نمو ناتج الفرد (y) يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال الفردي (k) فإنه يتناقص هو الآخر.

إن استقرار التوازن في نموذج (سولو ـ سوان) يتعلق بثلاث حالات هي:

– **الحالة الأولى:** $sf(k) = k(n+d)$ ، اذن: $k_e = k$ ، هذا يعني أن $k' = 0$ و هي حالة التوازن، و أن المتغيرات الأساسية: رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك تزداد بمعدل نمو متساو هو نفس معدل نمو القوى العاملة (n).

- **الحالة الثانية:** $sf(k) > k(n+d)$ ، اذن: $k \prec k_e$ ، هذا يعني أن $k' > 0$ و في هذه الحالة رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد.
- **الحالة الثالثة:** $sf(k) < k(n+d)$ ، اذن: $k \succ k_e$ ، هذا يعني أن $k' < 0$ و في هذه الحالة رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص.

حيث k_e تمثل رأس المال الذي يحقق التوازن.

و حسب (سولو ـ سوان) لكي يتحقق التوازن على المدى البعيد لابد من ثبات النسبة بين العمل (L) و رأس المال (K) ، و يعود ذلك دوما إلى الميل الحدي للادخار (s) الذي يسمح بتحقيق المساواة $k_e = k$ ، و هي حالة التوازن التي ينمو فيها الاقتصاد بنفس معدل نمو السكان (n).

لقد بينت المعادلة الرئيسية لنموذج (سولو ـ سوان) أن التوازن هو كل ادخار يستعمل لتغطية أجور العمال الجدد أو زيادة حصة كل عامل، و يرى هذا النموذج أنه اذا تأكد عدم تأثير الادخار على النمو في المدى الطويل فإن أي تغير في معدل الادخار نتيجة سياسات تشجيعية يؤثر مباشرة على الإنتاج و رأس المال، و في هذه الحالة كلما زاد رأس المال تنخفض انتاجيته الحدية و ينخفض معها الإنتاج و رأس المال كذلك.

ب. ادخال التقدم التقني على النموذج:

رغم أن نموذج (سولو ـ سوان) اعتبر أن معدل النمو الاقتصادي متعلق بالتقدم التقني و ما يحدثه من أثر على الإنتاجية، إلا أنه ترك متغير التقدم التقني خارج النموذج، و هو ما يفسر عدم نمو دخل الفرد عندما يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن على المدى الطويل، لذا تم ادخال التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج و هنا تصادفنا ثلاث حالات هي:

- ✓ حسب *(Harrod)* يكون التقدم التقني حياديا اذا كان يدعم إنتاجية العمل: $Y=f(K,AL)$؛
- ✓ حسب *(Solow)* يكون التقدم التقني حياديا اذا كان يدعم رأس المال: $Y=f(AK, L)$ ؛
- ✓ حسب *(Hicks)* فقد اعتبر دالة الإنتاج بكاملها يمكن أن تتأثر بالتقدم التقني: $Y=Af(K, L)$.

غير أن كون معظم النظريات الاقتصادية جاءت لتبحث عن الكيفية التي يمكن أن يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، فإنه عادة ما تؤخذ الحالة الأولى التي يدعم فيها التقدم التقني انتاجية العمل، و وفقا لذلك قام *(Uzawa)* سنة 1961 م بإدخال التقدم التقني (A) في نموذج (سولو ـ سوان) كمتغير خارجي، و عليه فإن دالة الإنتاج تكتب كما يلي[64]:

$$Y = (K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

[64] *Faruk ULGEN, Les théories de la croissance, Université Pierre Mendès, France, 2006, P:45-46.*

و لقياس فعالية العمل نكتب مايلي:

$$\widetilde{k} = \frac{\mathrm{K}}{\mathrm{A}L} \Rightarrow \widetilde{k} = \frac{k}{\mathrm{A}} \text{ ، } \widetilde{y} = \frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{A}L} \Rightarrow \widetilde{y} = \frac{y}{\mathrm{A}}$$

حيث يعب $\widetilde{y}$ عن نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني و تعبر $\widetilde{k}$ نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني.

و لدينا كذلك:

$$\frac{\widetilde{k}'}{k} = \frac{\mathrm{K}'}{\mathrm{K}} - \frac{\mathrm{A}'}{\mathrm{A}} - \frac{L'}{L} \text{.....(9)}$$

حيث يمكن التعبير عن معدل التقدم التقني الثابت بـ: $g = \frac{\mathrm{A}'}{\mathrm{A}}$ و معدل نمو العمل بـ: $n = \frac{i'}{i}$.

و بتعويض المعادلة رقم (4) في العادلة رقم (9) نحصل على ما يلي:

$$\widetilde{k}' = \frac{s\mathrm{Y} - d\mathrm{K}}{\mathrm{K}} \cdot \widetilde{k} - (g+n)\widetilde{k} = s\frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{K}} \cdot \frac{k}{\mathrm{A}} - (d+g+n)\widetilde{k} \Rightarrow \widetilde{k}' = s\widetilde{y} - (d+g+n)\widetilde{k}$$

و منه نحصل على مايلي:

$$\widetilde{k}' = s\widetilde{y} - (d+g+n)\widetilde{k} \text{.....(10)}$$

حيث أن تحقق النمو المتوازن يعطى بالشكل التالي: $g = g_k = g_{\mathrm{A}}$

$\widetilde{k} = \frac{k}{\mathrm{A}}$ ثابت، أي أن: $\frac{\widetilde{k}'}{\widetilde{k}} = 0$ هي الحالة المستقرة ، كما يمكن عرض حاصل رأس المال الفردي على التقدم التقني كما يلي:

$$\frac{\widetilde{k}'}{\widetilde{k}} = 0 \Rightarrow \frac{s\widetilde{k}^{a} - (d+g+n)\widetilde{k}}{\widetilde{k}} = 0 \Rightarrow \widetilde{k}_e = \left(\frac{s}{d+g+n}\right)^{\frac{1}{1-a}} \text{.....(11)}$$

تعبر هذه المعادلة عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى الزمني الطويل، و من العادلة الأخيرة يمكن كتابة قيمة الناتج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كما يلي:

$$y_e = \left(\frac{s}{d+g+n}\right)^{\frac{a}{1-a}} \text{.....(12)}$$

إن التفسير الذي نستنتجه من هذه المعادلة هو كلما كان معدل الادخار مرتفعا و/ أو معدل النمو الديموغرافي ضعيفا و/ أو التكنلوجيا متطورة كان البلد متطورا وعكس ذلك بالنسبة للبلدان النامية.

2. نموذج جوهان ميد (*J.E.Meade*):

لقد حاول الاقتصادي البريطاني ميد الحائز على جائزة نوبل سنة 1977 م أثناء عمله كأستاذ بجامعة كمبرج من خلال كتابه " النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي " سنة 1961 م توضيح امكانية تحقيق النمو الاقتصادي وفقا لفرضيات النظرية الكلاسيكية، حيث اعتبر أن الإنتاج يعتمد على أربعة عناصر أساسية هي: المخزون الصافي لرأس المال (K)، قوة العمل المتاحة (L)، و الأرض و الموارد الطبيعية الأخرى (N)، و الزمن (T) الذي يؤثر على الفن الانتاجي و التقدم التقني، و عليه تكون دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y=F(K, L, N, T) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

و اذا افترضنا أن كمية الأرض و الموارد الطبيعية الأخرى ثابتة فإن الناتج الصافي حتما سيزداد بزيادة العانصر الأخرى، و عليه يمكن كتابة المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$\Delta Y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta \bar{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

(Y) تمثل الناتج الحدي لرأس المال؛

(W) تمثل الناتج الحدي لقوة العمل؛

($\bar{Y}$) حجم الإنتاج الذي أحدثه التغير في التقدم التقني (T).

على هذا الأساس يصبح الميل النسبي لنمو الناتج السنوي كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left[\frac{vK}{Y}.\frac{\Delta K}{K}\right] + \left[\frac{wL}{Y}\frac{\Delta L}{L}\right] + \left[\frac{\Delta Y}{Y}\right] \ldots\ldots\ldots(3)$$

و بوضع $y = \frac{\Delta Y}{Y}$ و التي تمثل معدل نمو الناتج، و $k = \frac{\Delta K}{K}$ و التي تمثل معدل نمو رأس المال، و $n = \frac{\Delta L}{L}$ و التي تمثل معدل نمو السكان، و $r = \frac{\Delta \bar{Y}}{Y}$ و التي تمثل معدل النمو التقني، تصبح المعادلة رقم (3) كما يلي:

$$y = \frac{vK}{Y}.k + \frac{wL}{Y}.n + r \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

و إذا وضعنا كذلك:

$U = v\frac{K}{Y}$ و التي تمثل الناتج الحدي لرأس المال؛

$Q = w\frac{L}{Y}$ و التي تمثل الناتج الحدي للعمل.

فإن المعادلة رقم (4) تصبح كما يلي:

$$y = Uk + Qn + r \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

توضح المعادلة رقم (5) أن معدل نمو الناتج هو حصيلة ثلاث معدلات نمو هي: معدل نمو رأس المال مرجحا بالناتج الحدي لرأس المال، معدل نمو السكان مرجحا بالناتج الحدي لقوة العمل و معدل النمو التقني.

و بما أن معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل مداخيل الأفراد فإن معادلة ميد الخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي يمكن كتابتها كما يلي:

$$y - n = Uk - (1 - Q)n + r \quad \text{.....(6)}$$

لحساب معدل نمو الدخل الفردي في هذه المعادلة تم استبعاد معدل نمو السكان، و بما أن: $I = S$ و $S = sY$ و $k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{I}{K} = \frac{sY}{K}$ فإن:

$$Uk = v\frac{K}{Y}.\frac{sY}{K} = v.s \quad \text{.....(7)}$$

بتعويض المعادلة رقم (7) في المعادلة رقم (6) نحصل على ما يلي:

$$y - n = v.s - (1 - Q)n + r \quad \text{.....(8)}$$

و اذا افترضنا أن معد نمو السكان ثابتا أي (n=0) فإن معدل نمو دخل الفرد سيعتمد على كل من معدل التراكم الراسمالي(v.s) و معدل التقدم التقني (r)، و عليه تصبح المعادلة رقم (8) كما يلي:

$$y = sv + r \quad \text{.....(9)}$$

و في حالة اذا افترضنا أيضا أن معدل التقدم التقني ثابتا فإن المعادلة رقم (9) تصبح كما يلي:

$$y = v.s \quad \text{.....(10)}$$

لقد حاول ميد أن يتوصل إلى حالة مجتمع يكون فيه معدل نمو الناتج الصافي ثابتا، و مع ثبات معدل نمو السكان يكون معدل نمو دخل الفرد ثابتا أيضا، و لا يوجد تقدم في التكنولوجيا، و في هذه الحالة يجب على هذا المجتمع اذا أراد زيادة في معدل نمو الناتج ان يوفر ثلاثة شروط أساسية هي:

- ✓ أن تكون جميع مرونات الإحلال بين هذه العناصر تساوى الواحد؛
- ✓ أن يكون التقدم التقني اتجاه جميع العناصر بنفس النسبة؛
- ✓ ثبات الادخار الناتج عن الأرباح و الأجور و الريع، أي ثبات نسبة الادخار الاجمالي بالنسبة إلى الدخل.

و بما أن حالة التوزان $(y = k)$ عند ميد تعتمد على معدل تراكم مخزون رأس المال، و مع افتراضه لوجود معدل حرج لمخزون رأس المال هو الذي يتحكم في تحقيق هذا التوازن و أن أي زيادة أو نقص فيه يؤدي إلى اختلاله، فإن المعادلة رقم (5) يمكن إعادة كتابتها كما يلي:

$$a = Ua + Qn + r \Rightarrow a = \frac{Qn - r}{1 - U} \quad \text{.....(11)}$$

حيث يرمز (a) إلى المعدل الحرج لمخزون رأس المال.

و في حالة ما اذا حدث انحراف في مستوى بداية النمو فإننا نكون بصدد احدى الحالتين التاليتين:

- ✓ اذا كان $k \succ a$ فإن الناتج سينمو بمعدل أقل من المعدل الذي ينمو به مخزون رأس المال بسبب انخفاض معدل الادخار، و عليه فإن معدل نمو رأس المال سيتجه نحو المستوى الحرج؛
- ✓ اذا كان $k \prec a$ فإن الناتج سينمو بمعدل أكبر من معدل نمو مخزون رأس المال بسبب ارتفاع معدل الادخار.

يعاب على نموذج ميد باعتباره احد رواد المدرسة النيوكلاسيكية مايلي[65]:

- ✓ بني هذا النموذج على حالة اقتصاد مغلق و أهمل دور كل من التجارة الخارجية و المجتمع؛
- ✓ بني هذا النموذج في سوق تسوده المنافسة الكاملة و أن هذه الفرضية لا أساس لها في الواقع؛
- ✓ افتراض أن السياسة النقدية يمكن أن تحقق ثبات الأسعار الاستهلاكية، و أن تغير معدلات الأجور كفيل بتحقيق التشغيل الكامل، غير أن ذلك غير صحيح.

3. نظرية شومبيتر ***Schumpeter*** (1883 ـ 1950 م):

يعتبر شومبيتر من أبرز رواد المدرسة النيوكلاسيكية الذين اهتموا بموضوع النمو الاقتصادي، و تتضمن نظريته في هذا المجال ثلاثة عناصر أساسية هي: الابتكار و المنظم و الائتمان، حيث أن الاستثمار في مجال الابتكار لا يمول عن طريق الادخار و إنما عن طريق الجهاز المصرفي، و هو ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين الذين سيساهمون حتما في رفع حصة الأرباح مقارنة بالأجور في الدخل.

و في تحليله لعملية النمو يفترض شومبيتر سيادة المنافسة و التشغيل الكامل في اقتصاد يسوده توازن ساكن يكرر نفسه دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بايجاد فرص مربحة لتمويل استثمارات جديدة تؤدي إلى تحسين منتج أو انتاج منتج جديد أو ايجاد طريقة انتاج جديدة أو اقامة مؤسسة جديدة لأي نوع من أنواع الصناعات[66].

لقد انتقد شومبيتر الذين سبقوه من النيوكلاسيكيين و اعتبر أن النمو الاقتصادي يتم بطريقة غير متسقة و غير منظمة، و أن النمو الاقتصادي يحدث بسبب نوعين من الاستثمارات، الأول هو استثمار محفز تابع لحجم النشاط الاقتصادي يتحدد عن طريق الربح و الفائدة و رأس المال القائم، أما الثاني فيحدث تلقائيا و هو المسؤول عن النمو في الأجل الطويل، و ليس له أي علاقة بتغيرات النشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بالابتكار و التجديد، كما أن القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار تقوم على درجة كبيرة من المخاطرة و عدم التأكد بسبب عدم قدرة رجال الأعمال على المقارنة بين معدلات الأرباح المتوقعة و معدلات الفائدة، و في ظل هذه الظروف

---

[65] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999 م، ص: 306.

[66] البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، الأكاديمية العربيةالمفتوحة في الدنمارك، 2008 م، ص: 78.

المعقدة لابد من وجود المنظمين لما لديهم من رغبة كبيرة في المنافسة و الابداع و خلق الاشياء الجديدة، و هي رغبة تتجاوز الرغبة العادية لرجال الأعمال المتمثلة في الاستثمار و رفع مستوى الدخل، و عليه فإن النمو الاقتصادي حسب هذا المنوال يتم على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار تتبعها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد و هكذا على التوالي، حيث يفسر ذلك عن طريق التجديد و الابتكار الذي يؤدي إلى فتح و تشغيل مؤسسات صناعية جديدة تقوم بانتاج و ترويج سلع جديدة تجد طريقها إلى السوق بسهولة مما يؤدي إلى زيادة الدخل، و في الوقت نفسه تصبح المؤسسات القديمة غير قادرة على منافسة المؤسسات الجديدة فتغلق أبوابها و تسود حالة الكساد الذي لا يلبث إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى مجاريها عن طريق ابتكارات جديدة و استحداث أساليب انتاج أفضل.

ما يعاب على نظرية شومبيتر هو اهمالها لكل المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و تركيزها على الابتكار الذي هو في نظرها من مهام المبتكر وحده، في حين أن هذه المهمة أصبحت اليوم من الأهداف الأساسية لمعظم المؤسسات الاقتصادية من خلال انفاقها على البحث و التطوير، و أن الائتمان المصرفي و حده غير قادر على تمويل الاستثمار بل لابد من مصادر أخرى مثل الادخارات و أدوات السوق المالي من أسهم و سندات و غيرها[67].

ثانيا:أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية في تفسيرها للنمو الاقتصادي:

لقد ساهمت المدرسة النيوكلاسيكية بشكل كبير في تطوير الفكر المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث اثبتت التطورات الاقتصادية لمعظم البلدان بأنها أقرب إلى التوازن إن لم تكن متوازنة، و مع ذلك أعتبر النموذج النيوكلاسيكي الخاص بالنمو الاقتصادي غير كاف لتناقضه مع الواقع الاقتصادي في كثير من الجوانب أهمها[68]:

1. لقد اعتبرت النظرية النيوكلاسيكية أن الفروق و الاختلافات بين مستويات الدخل و الناتج الفردي بالنسبة لأي اقتصادين يتماثلان في الاستخدام التكنولوجي و التفضيلات و معدلات النمو السكاني ستكون مؤقة، و حتما ستتجه مستويات الدخل الفردي للاقتصادين إلى التقارب في الأجل الطويل، إلا أنه في الواقع هناك تباعد واضح بين النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة و بلدان العالم الثالث، مما يعني أن النتيجة الحتمية في التقارب غير صالحة في جميع الأحوال.
2. لقد أغفلت النظرية النيوكلاسيكية أثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات مثل الانفاق الحكومي، الضرائب، عجز الميزانية و غيرها على النمو الاقتصادي، حيث ترى بأن الاقتطاعات الاجبارية التي تقوم بها الحكومة لتغطية النفقات العامة ليس لها أي أثر سوى تقليص الادخارات الخاصة، في حين أن ذلك يؤدي إلى

[67] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص: 71 ـ 73.

[68] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 م ،ص:154.

تضييق النشاط الرأسمالي الخاص، و من ثم فإن الاقتطاع الاجباري المستخدم لعلاج التراكم المكثف لرأس المال لا مبرر له إلا في حالة ارتفاع معدل الادخار عن المعدل الطبيعي و هذه الحالة نادرة.

3. لقد أغفلت النظرية النيوكلاسيكية كذلك دور التصرفات الاقتصادية لأعوان النشاط الاقتصادي من استثمارات استثمارات و بحوث و غيرها معتقدة أن النمو الاقتصادي لا يتأثر إلا بالعوامل الخارجية، حيث ترى أن الاستثمار لا يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و أن الايرادات الحدية لرأس المال وفقا لسولو هي ايرادات متناقصة، غير أن هذا التحليل بات غير مقنع خاصة في ظل النتائج التي وصلت إليها نظرية النمو الذاتي(الداخلي) و التي بينت أن معدل ايراد رأس المال ثابت و لا يتناقص.

المطلب الثالث: التفسير الحديث للنمو الاقتصادي (الذاتي أو الداخلي).

لقد كان تحليل النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي و اختلاف معدلاته المحققة في العالم عبر الزمن رغم استعمالها لتكنولوجيات متشابهة غير مقنع و هو ما أدى إلى عدم عموميتها، فهي قد تصلح لبعض البلدان و لا تصلح للبعض الآخر، حيث أنها لم تحدد بدقة محددات التقدم التكنولوجي و اعتبرته متغيرا خارجيا، الشيء الذي أدى ببعض الباحثين الاقتصاديين المعاصرين في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات إلى السعي نحو بلورة أفكار جديدة تهدف إلى بناء نماذج جديدة للنمو الاقتصادي اطلق عليها اسم نماذج النمو الذاتي أو الداخلي.

أولا:أهم نظريات المدرسة الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي:

لقد حاولت نظريات النمو الداخلي اعطاء تفسيرات أكثر اقناعا بالنسبة للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، و راحت تبحث في مختلف العوامل الداخلية التي يمكن أن تحول التوازن القصير الأجل إلى توازن طويل الأجل من خلال فهم و تفسير تلك الاختلافات في معدلات النمو بين البلدان المختلفة .

تقوم هذه النظريات على عدة فرضيات أهمها وجود وفرات خارجية ترافق تكوين رأس المال البشري عن طريق التعليم و البحث و التطوير من شأنها أن تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، و هو ما يفسر حسب رأيها الاختلاف القائم بين أداءات البلدان المختلفة، كما تفترض كذلك أن معدلات الادخار و الاستثمار و نمو السكان و التكنولوجيا و كل العوامل الأخرى التي تؤثر على انتاجية العمل متساوية بالنسبة لجميع بلدان العالم، و من أهم النظريات و النماذج الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي ما يلي:

1. نموذج بول رومر*(Paul Romer)*:

يعتبر رومر أب النمو الداخلي لأنه أول من جاء بهذه الفكرة التي تمكن من خلالها باعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، حيث أدخل في نموذجه الأول سنة 1986 م عامل التعليم عن طريق التمرن، بمعنى أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم بشكل تلقائي و هو ما أسماه التمرن عن طريق الاستثمار، أما في نموذجه الثاني سنة 1990 م الذي يفترض فيه ثبات مخزون رأس المال البشري و يعتبر فيه أن التقدم التكنولوجي

ما هو إلا انتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية قد أرجع النمو الاقتصادي إلى المعرفة المكتشفة التي تنتشر آليا في كل الاقتصاد و هو ما أسماه بتراكم المعارف العامة.

أ. النموذج الأول (1986 م):

لقد اعتمد رومر في نموذجه الأول على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي قصد تفادي قانون تناقص الغلة، حيث تبنى فكرة (*Kenneth Arrow*) التي عرضها في الستينيات من القرن العشرين و التي تقول أن التمرن هو نتاج الممارسة، أي أن الانتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن التعمق في رأس المال مما يكسب العامل خبرة كبيرة تسمح له القيام بعملية الانتاج بصورة أكثر فعالية و ترفع من انتاجيته[69].

و عليه فإن نموذج رومر اعتمد على مخزونين مرتبطين ببعظهما: مخزون رأس المال المادي و مخزون المعرفة المتولدة عنه، حيث عندما

تكون ايرادات المخزونين ثابتة $Y(t) = K_i(t)^{1-\beta}[A(t)Ni(t)]^{\beta}$.....(1)

يتطور الاقتصاد و ينمو ذاتيا و بمعدل ثابت على المدى الطويل، و كلما زادت يزيد التراكم الذي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا.

لقد اعتبر رومر أن الاقتصاد يتكون من (M) مؤسسة انتاجية متماثلة يرمز لها بـ: (i) تعمل في سوق تنافسي و تكيف مستوى انتاجها بطريقة تسمح لها بتعظيم أرباحها و لها نفس دالة الانتاج الجزئية من شكل $(Cobb-Douglas)$، و هي دالة نيوكلاسيكية تدخل التكنولوجيا الخاصة لهذه المؤسسات.

حيث: $i = 1.....M$

اذا رمزنا للتقدم التقني بـ: $A(t)$ ، و مع فرضية أن التعلم عن طريق الممارسة ينطلق من أن مستوى التقدم التقني مشترك لكل المؤسسات و هو متناسب مع مخزون رأس المال الكلي $K(t) = \sum_{i=1}^{M} K_i(t)$ فإن:

$$A(t) = A^{\frac{1}{\beta}} \sum_{i=1}^{M} K_i(t).....(2)$$

إن تراكم الاستثمارات الخاصة ينتج عنها اضافة خارجية موجبة مشتركة لكل المؤسسات، يمكن تفسيرها كمخزون مشترك للمعارف، و عليه يمكن كتابة دالة الإنتاج الإجمالية و التي هي دالة نيوكلاسيكية مكونة من الدوال الخاصة بهذه المؤسسات التي يشترط فيها التجانس كما يلي:

$$Y(t) = MY_i(t) = MK_i(t)^{1-\beta} AK(t)^{\beta} Ni(t)^{\beta}$$

$$= M\left(\frac{K(t)}{M}\right)^{1-\beta} AK(t)^{\beta}\left(\frac{N(t)}{M}\right)^{\beta}$$

$$= AK(t)N(t)^{\beta}.....(3)$$

[69] عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، دار النهضة العربية للطبع و النشر و التوزيع، 2000 م، ص: 33.

تعتبر هذه الدالة دالة انتاج اجتماعية خطية لتراكم رأس المال ذات مردوديات متزايدة لكل من رأس المال و العمل، و في غياب التقدم التقني الخارجي و النمو الديمغرافي فإن هذه الدالة كفيلة وحدها بتحقيق نمو اقتصادي متجدد.

ب. النموذج الثاني (1990 م):

حسب رومر فإن مستوى الإنتاج لا يقوم على كمية العمل و رأس المال فحسب، بل على تنوع هذا الأخير من حيث الآلات المستخدمة و الإضافات التي يمكن ادخالها عليها عن طريق الابتكارات و الاختراعات و التي من شأنها أن يكون لها أثرا كبيرا في زيادة الإنتاج و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

و المعرفة بالنسبة إلى رومر هي سلعة عامة غير قابلة للمنافسة، و أن تراكم المعرفة يدخل مباشرة في انتاج معارف جديدة باعتبار أن لكل باحث الحق في الاطلاع على اكتشافات غيره و استخدامها و استغلالها في البحوث التي يجريها بتكلفة محدودة للغاية، على عكس ذلك بالنسبة للمؤسسات الانتاجية التي لا تقوم بإنتاج سلعة ما إلا اذا اشترت براءة اختراعها و هنا التكلفة تكون أكبر بكثير، و عليه فإن إنتاج المعرفة يحقق نوعين من الايرادات: ايرادات خاصة يتم الحصول عليها عن طريق بيع الاختراعات و ايرادات عامة منفعتها أكبر من منفعة الأولى لما لها من آثار خارجية في زيادة معدل النمو الاقتصادي رغم تكلفتها المحدودة.

لقد بني نموذج رومر الثاني على نشاط اقتصادي يضم ثلاث قطاعات هي: قطاع البحث، قطاع انتاج السلع الوسيطية و قطاع انتاج السلع النهائية، و يستعمل أربعة مدخلات هي: رأس المال المادي، العمل غير الكفء، رأس المال البشري الذي يفترض أنه ثابتا و التقدم التقني الذي يتزايد باستمرار.

- **قطاع البحث:** اذا رمزنا لمخزون المعارف المتوفرة ممثلا بمستوى التقدم التكنولوجي في اللحظة (t) بـ: (A_t)، و إلى عدد الباحثين بـ: $(N_{A,t})$، فإن معادلة تراكم المعارف عند رومر يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$A'_t = pN_{A,t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث: $p \succ 0$ و هو يمثل مقياس فعالية البحث.

من المعادلة رقم: (4) يمكن كتابة معادلة معدل نمو المعرفة بدلالة عدد الباحثين $\frac{A'}{A} = pN_A$، و هي معادلة خطية تشير إلى أن كل وحدة اضافية في عدد الباحثين ترفع من مستوى مخزون المعرفة و مستوى نموها.

و اذا رمزنا لأجور الباحثين بـ: (w) مع فرضية أن أجور القطاعات الإنتاجية تكون متماثلة، و أن الباحثين يمكنهم بيع جميع ابتكاراتهم الجديدة لأصحاب المؤسسات الإنتاجية بسعر (v)، و أن الربح الذي يحصل في قطاع البحث $vpN_AA - wN_A$ هو الفرق بين مداخيل بيع التراخيص و تكاليف الأجور، و مع افتراض أن قطاع البحث يكون في منافسة تامة، و مع شرط ربح معدوم يمكن الحصول على ما يلي:

$$vpN = w \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

– قطاع إنتاج السلع الوسيطية:

لنفترض المؤسسة (i) في قطاع انتاج السلع الوسيطية، تنتج الكمية (x_i) لسلعة رأسمالية بسعر (p_i)، و ذلك بعد شراء الترخيص من قطاع البحث العلمي بتكلفة (v) مع العلم أن سوق التراخيص تنافسي.

و اذا افترضنا كذلك (A) سلعة وسيطية و (A) مؤسسة في هذا القطاع، كل واحدة تحتكر بيع منتجها، و أن سعر الترخيص يساوي القيمة الحالية الخام التي يأخذها المحتكر و لتكن:

$$v_t = \int_t^{\infty} e^{\int_t^T r_s ds} \Pi_{i,T} dT, \forall t \text{.....(6)}$$

حيث يمثل $(\Pi_{i,T})$ الربح الآني للمحتكر (i)، و باعتبار (r) هي معدل الفائدة الاسمي في الوقت (t) نحصل على ما يلي:

$$v_t' = -\Pi_{i,t} + \int_t^{\infty} r_t e^{-\int_t^T r_s ds} \Pi_{i,T} dT = -\Pi_{i,t} + r_t \int_t^{\infty} e^{-\int_t^T r_s ds} \Pi_{i,T} dT = -\Pi_{i,t} + r_t v_t$$

بمعنى:

$$\frac{\Pi_{i,t}}{v_t} + \frac{v_t'}{v_t} = r_t \text{.....(7)}$$

تعتبر هذه المعادلة شرط غياب التحكيم بين معدل الايراد (y) الناتج عن التراخيص و معدل الفائدة الذي يمثل ايراد التوظيف.

إن المحتكر لكي ينتج كمية $(x_{i,t})$ تعظم دخله الآني $p_i(x_i)x_i$ و تخفض التكلفة المتغيرة قصد الحصول على الربح $\Pi_{i,t}$، يقوم بشراء التراخيص مقابل تكلفة ثابتة، فإذا كانت $p_i(x_i)$ هي دالة الطلب العكسية التي تمثل للمحتكر التكلفة المتغيرة و التي هي نفسها تكلفة السلعة النهائية الضرورية للانتاج، و إذا تم انتاج (n) من السلع النهائية حيث $(0 \prec n \leq 1)$، و أن السلعة النهائية تنتج بواسطة السلعة الوسيطية و العمل، و أن التكلفة المتغيرة للانتاج هي (rnx_i) لإنتاج كمية (x) من السلع الوسيطية، حيث (nxi) وحدة من سلعة نهائية تسمح بالحصول على (xi) وحدة من السلع النهائية، و مع (r) معدل الفائدة التي تعبر عن تكلفة رأس المال فإن هدف المحتكر هو:

$$Max\Pi_i = p_i(x_i)x_i - rnx_i$$

و منه:

$$p_1 = \frac{1}{1-\frac{1}{E_i}} rn \text{.....(8)}$$

حيث: $1/(1-\frac{1}{E_i})$ هو هامش المبتكر الناتج عن تغيرات الانتاج (rn) بعد طرح التكلفة الحدية بهدف تثبيت الأسعار.

و يبقى تحديد معادلة الطلب $p_i(x_i)$ للمحتكر لحساب رقم هذا الهامش، مع الاشارة إلى أن هذا الطلب يكون في قطاع السلع النهائية التي تستعمل السلع الوسيطية كعامل إنتاج.

– قطاع انتاج السلع النهائية:

يستعمل هذا القطاع العمل (N_Y) و السلع الوسيطية، و تكتب دالة الإنتاج فيه كما يلي:

$$Y = N_{Y^{1-a}} \int_0^A x_i^a d_i \quad ، \quad 1 \prec a \prec 0 \quad \text{حيث:}$$

إن هذه الدالة قريبة من شكل دالة إنتاج *Cobb- Douglas* لها مردودات سلمية ثابتة .

و عليه فإن دالة تعظيم الربح تكتب كما يلي:

$$Max N_{Y^{1-a}} \int_0^A x_i^a di - \int_0^A p_i x_i di - w N_Y$$

و بالتالي فإن سعر السلعة النهائية يحدد كما يلي:

$$p_i = a N_{Y^{1-a}} x_i^{a-1}, \forall i \in [0, A] \text{.....(9)}$$

$$N_Y = \frac{(1-a)Y}{w} \text{.....(10)}$$

تعتبر المعادلة رقم (10) معادلة الطلب على العمل المثالية بدلالة معدل الأجر و الإنتاج و في الأخير يمكن كتابة دالة الإنتاج في قطاع السلع النهائية كما يلي:

$$Y = N_{Y^{1-a}} \int_0^A \bar{x}^a di = N_{Y^{1-a}} A \bar{x}^a \text{.....(11)}$$

لقد طلب رومر من الحكومات الاهتمام بالبحث العلمي و الباحثين قصد الوصول إلى نتائج مثالية، و أرجع سبب التوتر الاقتصادي القائم إلى سلوك المنتجين المحتكرين للسلع الوسيطية و كذا خارجية البحوث سواء بالنسبة للبلد في حد ذاته أو بالنسبة للمنتجين، و لتصحيح ذلك يقترح طريقتين:

✓ تدخل الحكومة بالمساعدة في شراء السلع الوسيطية قصد مواجهة التوتر الناجم عن الاحتكار؛

✓ تدعيم البحث العلمي الداخلي لالغاء الخارجية التي تنشأ في البحوث المستقبلية للإنتاج.

2. نموذج روبرت لوكاس *(Robert lucas)* 1988 م:

يعتبر نموذج لوكاس من أهم نماذج النمو الداخلي التي اهتمت برأس المال البشري، حيث حسب هذا النموذج يعتبر رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في الدول المتقدمة لأنه يلعب دورا كبيرا في زيادة إنتاجية العمل، و يقوم نمذج لوكاس على عدة فرضيات أهمها[70]:

✓ يتكون الاقتصاد من قطاعين: الأول قطاع إنتاج السلع، و الثاني قطاع تكوين رأس المال البشري؛

[70] ساموبلسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006 م، ص: 796.

- ✓ كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين سواء من حيث خيارات التعليم، أو من حيث الطلبات الفردية لعرض التعليم.

لقد اعتمد نموذج لوكاس على مجموعة من المعادلات هي:

- ✓ دالة الإنتاج الخاصة بقطاع الإنتاج هي: $Y_t = AK_t^a(u_t H_t)^{1-a}$ ، و هي دالة (*cobb- Douglas*) ذات مردوديات سلمية ثابتة، حيث: (A) معامل سلمي، و (K_t) مخزون رأس المال المادي، و (H_t) مخزون رأس المال البشري، و (u_t) متغير يمثل حجم رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج حيث: $(1 \le u_t \le 0)$ ؛
- ✓ يعطى الاستثمار في قطاع إنتاج السلع بالمعادلة التالية: $I_t = \dot{K}_t - \delta K_t$ ؛
- ✓ معادلة التوازن بين العمل و الموارد تكتب كما يلي: $Y_t = C_t + I_t = C_t + \dot{K}_t + \delta K_t$ ؛
- ✓ أما معادلة تراكم رأس المال البشري فتكتب كما يلي: $\frac{\dot{H}_t}{H_t} = B(1-u)^b H_t^c$

حيث (B) معامل سلمي موجب يمثل انتاجية التكوين و (c,b) معاملان موجبان مع افتراض حالة نمو متوازن، و الزمن المستعمل في العمل ثابت $(u_t = u)$ ، و معدل نمو الإنتاج مماثل لمعدل نمو رأس المال المادي، و بالتالي فإن معدل نمو رأس المال البشري يجب أن يكون مماثلا لهذا المعدل كذلك.

فإذا كانت $(c = 1)$ فإن المردودية الحدية لرأس المال البشري تكون ثابتة، و في حالة $(c \succ 1)$ فإن معدل النمو يكون متزايدا و متواترا، و في حالة $(c \prec 1)$ فإن معدل النمو يكون متناقصا، و على هذا الأساس فإن نموذج لوكاس يدرس حالة ثبات المردودية الحدية لرأس المال البشري و يأخذ $(b+1)$ للتبسيط.

لقد ركز نموذج لوكاس على رأس المال البشري و آثار عدم التوازن بينه وبين رأس المال المادي على النمو الاقتصادي، و استعمل في هذا الاطار دالة إنتاج: *Cobb- Douglas كما يلي:*

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A(vK)^a (uH)^{1-a} \text{.....(1)}$$

$$\dot{H} + \delta K = B[K(1-v)]^n [u(1-u)]^{1-n} \text{.....(2)}$$

حيث تمثل (Y) إنتاج سلع الاستهلاك و رأس المال المادي، $(A,B \succ 0)$ و هي مقاييس تكنولوجية، و $(0 \le a \le 1),(0 \le n \le 1)$ هما أجزاء رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع، و $(0 \le v \le 1),(0 \le u \le 1)$ هما على التوالي أجزاء رأس المال البشري و المادي المستعمل في الإنتاج، أما $(1-v),(1-u)$ فهي الأجزاء المستعملة في التعليم (إنتاج رأس المال البشري) من رأس المال المادي و البشري.

يرتكز قطاع التعليم نسبيا على رأس المال البشري، بينما يرتكز قطاع إنتاج السلع نسبيا على رأس المال المادي، مما يسمح بتطابق مخزون رأس المال البشري (H) مع الحياة الاقتصادية الحقيقية.

تبين المعادلتان (1) و (2) أن كل نشاط في الإنتاج له مردوديات سلمية ثابتة بالنسبة لكمية النوعين من رأس المال المادي و راس المال البشري الذان يدخلان في الإنتاج، و في حالة التوازن فإن (v) و (u) ثابتان و (H,K,C) و (Y) تنمو بمعدل مشترك $(\overset{*}{Y})$.

إن الإنتاج يمكن قياسه عن طريق ادخال الاستثمار الخام في رأس المال البشري $(\dot{H}+\delta H)$ في إطار أسعار ضمنية ملائمة، و بما أن رأس المال البشري هو المهم في نموذج لوكاس، و مع اعتبار أنه لا يوجد رأس مال مادي أي $(n=0)$ و $(v=1)$ لأن (K) لا ينتج في قطاع التعليم و إنما ينتج في قطاع السلع و الخدمات فقط، فإن المعادلتين (1) و (2) تكتبان كما يلي:

$$K = C + \dot{K} + \delta K = AK^{a}(uH)^{1-a} \quad \text{.....(3)}$$

$$\dot{H} + \delta K = BH(1-U) \quad \text{.....(4)}$$

و قصد تسهيل عملية التحليل نفترض ما يلي: $w = K/H$ ، $x = C/K$ ، و بتعويض (w)و (x) في المعادلتين(3) و (4) نحصل على معدل النمو لكل من (K)و (H) كما يلي:

$$Y_K = Au^{(1-a)}w^{-(1-a)} - x - \delta \quad \text{.....(5)}$$

$$Y_H = \beta(1-u) - \delta \quad \text{.....(6)}$$

و منه يعطى معدل نمو (w) كما يلي:

$$Y_w = Y_K - Y_H = Au^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \beta(1-u) - x \quad \text{....(7)}$$

كما يعطى معدل الاستهلاك بالصيغة التالية:

$$Y_c = (1/\vartheta)(r-\rho)$$

حيث: (ϑ)هي مرونة المنفعة الحدية للاستهلاك و التي تعطى ضمن الصيغة التالية:

$$u(c) = (c-1)^{1-\vartheta}/(1-\vartheta)$$

كما يعطى الإيراد الحدي الخام لرأس المال المادي المستعمل في انتاج السلع كما يلي:

$$r = aAu^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \delta$$

و بالتالي يصبح معدل الاستهلاك كما يلي:

$$Y_c = (1/\vartheta)\left[aAu^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \delta - \rho\right] \quad \text{.....(8)}$$

و من خلال المعادلتين (5) و (8) يعطى معدل نمو (x) كما يلي:

$$Y_x = Y_c - Y_K = \left[\frac{a-\vartheta}{\vartheta}\right]Au^{(1-a)}w^{-(1-a)} + x - (\frac{1}{\vartheta})\left[\delta(1-\vartheta) + \rho\right] \quad \text{.....(9)}$$

كما يعطى معدل نمو (u) بالمعادلة التالية:

$$Y_u = \beta(1-a)/a + \beta_u - x$$

في حالة التوازن نفترض أن كل من (u)، (w)، (x) ثابتة، و بالتالي يكون لدينا:

$$Y = [\rho + \delta(1-\vartheta)]/\beta\vartheta$$

في حالة التوازن تكون $\dot{u} = \dot{w} = \dot{x} = 0$ و تعطى بالمعادلات التالية:

$$\dot{w} = (aA/\beta)^{1/(1-a)}[Y + 1/a - 1/\vartheta]$$

$$\dot{x} = \beta(Y + 1/a - 1/\vartheta)$$

$$\dot{u} = Y + (\vartheta - 1)/\vartheta$$

و بالتالي في حالة التوازن يكون معدل الإيراد الحدي $(\overset{*}{r})$ و معدل النمو المشترك $(\overset{*}{Y})$ لكل من: (Y) و (H) (C) , (K) , و (Q) التي تمثل دالة الإنتاج و التي معادلتها $Q = Y + (A/\beta)(\dot{H} + \delta H) = AK^a H^{1-a}$ كما يلي:

$\overset{*}{r} = B - \delta$، $\overset{*}{Y} = (1-y)(\beta - \delta - \rho)$، حيث: $(\overset{*}{r} \succ \overset{*}{Y})$ و $(\overset{*}{w})$، $(\overset{*}{x})$، $(\overset{*}{u})$ كلها قيم موجبة.

3. نموذج روبرت بارو *(Robert Barro)* 1990 م:

لقد كان للأزمة الاقتصادية التي سادت أوروبا في بداية تسعينيات القرن الماضي دورا كبيرا في اعادة الاعتبار لأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياساتها المالية و النقدية، كما أن ضعف البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة أبرز عدم اهتمامها بالنفقات العامة بصفة خاصة و السياسات المالية بصفة عامة[71]، من هنا أعتبر دور الدولة و تأثيرها على الإنتاجية الخاصة من خلال استثماراتها العامة أحد الاهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الذاتي، في إطار هذا التوجه قدم بارو مصدرا آخر للنمو الاقتصادي هو تدفق النفقات العامة للدولة و دورها في تمويل المنشآت القاعدية التي تساهم في رفع الانتاجية الحدية لرأس المال الخاص من خلال نموذجه الذي قدمه في مقال له سنة 1990 م.

لقد اعتبر بارو أن النشاطات الحكومية هي مصدرا أساسيا للنمو الداخلي، و أن النفقات العامة (G) هي عبارة عن استثمار في سلعة إجتماعيه، لذا يجب ادخالها في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$Y_i = AL_i^{1-a}K_i^a G^{1-a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

[71] عبد الباسط وفا،النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي ـ نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000 م، ص: 107.

حيث: $(0 \prec a \prec 1)$، و أن المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، و المردودية المشتركة لرأس المال و النفقات العامة ثابتة مع افتراض ثبات (L)، و بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فإن النفقات العامة تعتبر عوامل إنتاج خارجية بدون تكلفة يتم تمويلها عن طريق الاقتطاعات الجبائية.

يقوم نموذج بارو من خلال النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع و الخدمات:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \text{.....(2)}$$

حيث أن: (I) تمثل الاستثمار، (C) تمثل الاستهلاك، و (G) تمثل الانفاق الحكومي.

و مع فرضية أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت (t)، فإن: $T = G = tY$، و بالتالي يكون دخل العائلات المتاح $Y(1-t)$، و عليه فإن دالة الاستهلاك يمكن كتابتها كما يلي:

$$C = Y(1-s)(1-t) \text{.....(3)}$$

بتعويض قيمة المعادلة رقم: (3) في المعادلة رقم: (2) نحصل على مايلي:

$$Y = Y(1-s)(1-t) + \dot{K} + \delta K + G \text{.....(4)}$$

و بما أن: $T = G = tY$، فإن المعادلة رقم: (4) يمكن كتابتها كما يلي:

$$Y = Y(1-s)(1-t) + \dot{K} + \delta K + tY$$

$$\Rightarrow Y - Y(1-s)(1-t) - tY = \dot{K} + \delta K$$

$$\Rightarrow Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} \text{.....(5)}$$

و بتعويض (tY) مكان (G) في المعادلة رقم (1) نحصل على ما يلي:

$$Y = AL^{1-a} \cdot K^{a} \cdot (tY)^{1-a} = AK^{a} \cdot L^{1-a} \cdot t^{1-a} \cdot Y^{1-a}$$

$$\Rightarrow Y^{a} = AL^{1-a} \cdot K^{a} \cdot t^{1-a}$$

$$\Rightarrow Y = A^{\frac{1}{a}} \cdot K \cdot L^{\frac{1-a}{a}} \cdot t^{\frac{1-a}{a}} \text{.....(6)}$$

نقوم بالمساواة بين المعادلة رقم: (5) و رقم: (6) فنحصل على ما يلي:

$$\frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} = A^{\frac{1}{a}} \cdot K \cdot L^{\frac{1-a}{a}} \cdot t^{\frac{1-a}{a}}$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{K} + \delta K}{K \cdot s(1-t)} = A^{\frac{1}{a}} \cdot L^{\frac{1-a}{a}} \cdot t^{\frac{1-a}{a}}$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t) \cdot A^{\frac{1}{a}} \cdot L^{\frac{1-a}{a}} \cdot t^{\frac{1-a}{a}} \text{.....(7)}$$

و بما أن الدولة هي التي تقوم بتحديد معدل الضريبة (t) الذي يتوافق مع حجم الانفاق الكلي (G) و يعظم معدل النمو ألاقتصادي، حيث يتم ذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\partial\left(\dot{K}/K\right)}{\partial t}=\left[-t^{\frac{1-a}{a}}+\frac{1+a}{a}(1-t)t^{\frac{1-a}{a}-1}\right]sAL^{\frac{1-a}{a}}=0$$

$$\Leftrightarrow t=\frac{1-a}{a}(1-t)$$

$$\Leftrightarrow t=1-a$$

وفقا لهذه النتيجة تستطيع الدولة المحافظة على جزء ثابت من النفقات العامة المخصصة للمنشآت القاعدية و التي يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\left(G/Y\right)^{*}=t^{*}=1-a$$

و عليه فإن بارو في هذا الصدد يبين أهمية تدخل الدولة عن طريق فرض ضريبة جزافية تكون ايراداتها مساوية لـ (G) من أجل تمويل جميع نفقاتها و تعظيم معدل نموها الاقتصادي.

ثانيا: أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الحديثة في تفسيرها للنمو الاقتصادي:

لعل أهم النتائج التي وصلت إليها المدرسة الحديثة في تفسيرها للنمو الاقتصادي هي اضافتها لعامل جديد لنماذج النمو الاقتصادي هو التقدم التقني كنتاج للأبحاث و الدراسات سواء داخل المجتمع أو خارجه، حيث تعاملت مع التقدم التقني على أساس أنه محدد داخل معادلة النمو، و أكدت على أهميته بالنسبة للدولة خاصة عندما ينبع من ثروتها البشرية، عكس المدرسة النيوكلاسيكية التي عجزت عن تفسير أسباب التفاوت في النمو الاقتصادي بين الدول، و بالتالي تكون هذه المدرسة قد بينت أن رأس المال البشري و تراكمه يلعب دورا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، و أن الاستثمار في التعليم و الأبحاث و ما ينتج عنهما من تراكم للمعرفة يعتبر مصدرا هاما للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، و بذلك تكون هذه المدرسة قد حولت الاهتمام من عوامل الانتاج التقليدية مثل رأس المال المادي و العمل إلى عوامل الانتاج غير التقليدية مثل المعرفة و رأس المال البشري، و رغم ذلك لم تسلم نظرية هذه المدرسة من الانتقادات التي سنحاول حصرها في ما يلي:

- ✓ لقد اعتمدت نظرية النمو الداخلي في افتراضاتها على عدد كبير من افتراضات المدرسة النيوكلاسيكية في هذا المجال، و هي افتراضات في غالب الأحيان ليست ملائمة للدول النامية، فمثلا فرضية الاعتماد على قطاع انتاجي وحيد و أن كل القطاعات متشابهة هي فرضية لا تسمح بإعادة تخصيص العمل و رأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحولات أثناء عملية التغيير الهيكلي الهادفة إلى خلق النمو؛
- ✓ لقد فشلت نظرية النمو الداخلي في توضيح القدرة على استغلال عنصر من عناصر الانتاج في الدول المنخفضة الدخل عندما يكون رأس المال نادرا بسبب عدم الكفاءة الناتجة إما عن ضعف الهياكل الإرتكازية أو

عدم كفاية الهياكل المؤسساتية و ضعف أسواق رأس المال و أسواق السلع، و هي كلها مشاكل تعيق عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية.

✓ إن المعادلة التي استعملتها النظرية الحديثة للنمو ($A = \frac{Y}{K}$) و التي تشير إلى الثبات النسبي بين الناتج (Y) و رأس المال (K) في اطار قانون ثبات الغلة مع الحجم ما هي إلا شكل من أشكال معادلة " هارود ـ دومار" ($g = \frac{s}{v}$)، و هي نتيجة يمكن الحصول عليها من خلال تغيرات (Y) و (K) و قسمتها على (Y) كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = A \cdot \frac{\Delta K}{Y} = \frac{I}{Y}$$

و لعل أهم الانتقادات التي و وجهت إلى النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي بشكل عام هي كيفية معالجتها للتجارة الخارجية التي لم تشير إليها إلا نادرا و كأن كل الاقتصاديات مغلقة، و بالتالي من الصعوبة أن نتصور نظرية تفسر التفاوت في النمو الاقتصادي دون أن تشير إلى التجارة الخارجية خاصة ميزان المدفوعات مما يبدو متناقضا مع الأدبيات الاقتصادية التي أعطت للتجارة الخارجية دورا هاما في النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول:

إن الفصل بين النمو الاقتصادي الذي يعبر على التوازن الاقتصادي القصير الأجل و التنمية الاقتصادية التي تعبر على التوازن الاقتصادي الطويل الأجل في الأدبيات الاقتصادية يعتبر قفزة نوعية في علم الاقتصاد، خاصة في ما يتعلق بتحديد أسباب أهم الاختلالات الاقتصادية مثل الفقر و البطالة و توزيع الدخل و الثروة و غيرها و كيفية علاجها، فبينما يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع و الخدمات المنتجة داخل البلد و التي يحصل عليها الفرد بغض النظر عن جودتها، أو عن كيفية توزيع الدخل الوطني الذي يحدث بصورة تلقائية و بدون تدخل الدولة، فإن التنمية الاقتصادية تهتم بالكيفية التي تسمح بإحداث تغيرات ايجابية في حياة الأفراد و نوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها، بما يضمن استمرارية النمو الذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، و عليه فإذا كان هدف النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج الوطني الاجمالي و بالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد مما يحقق أهداف التنمية، فإن هذه الأخيرة تسعى إلى إحداث تغيير هيكلي في الناتج الوطني الاجمالي عن طريق تحديد أهمية كل من الزراعة و الصناعة و السياحة و الخدمات كعوامل إنتاج في تحقيقه.

لقد ركزت معظم نظريات الجيل الأول الخاصة بالنمو الاقتصادي بداية من الكلاسيك إلى النيوكلاسيك على الأهمية المحورية التي يلعبها كل من التراكم السريع لرأس المال، و التصنيع، و توظيف فائض العمالة في الريف، و التخطيط، و الدولة النشطة في تحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي التنمية الاقتصادية، و يلاحظ في هذا الصدد أن هذا الجيل كان قد راهن على أن الدولة قادرة على كسر "الحلقة المفرغة للفقر" بواسطة الدفعة القوية و النمو المتوازن و من ثم تحقيق شروط الانطلاق.

إن تأكيد نظريات هذا الجيل على انتاجية مجمل عوامل الإنتاج إنما يعني كذلك الاهتمام بمستوى التكنولوجيا المستخدم و مستوى التعليم و التدريب للأفراد و مدى وجود اقتصاديات سليمة و تهيئة مناخ يساعد على جلب الاستثمارات، و في هذا الصدد تشير النظرية النيوكلاسيكية أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي هو التقدم التقني، غير أنها لم توضح الكيفية التي تحقق مثل هذا التقدم، حيث أنها افترضت أن التقدم التقني يتم بشكل تلقائي على أساس أنه متغير خارجي مما يحول دون تفسير المصدر النهائي للنمو الاقتصادي.

و على الرغم من النجاحات التي حققتها هذه النماذج النظرية، فإن قصورها يكمن في إعتبار عملية النمو الاقتصادي هدفا نهائيا و غاية في حد ذاتها، غير أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى، هذا من جهة و من جهة أخرى ضعف محتواها التطبيقي و عدم دقة أطرها النظرية و تركيزها المفرط على رأس المال العيني، و اخفاق العديد من التجارب التنموية التي طبقت هذه النماذج.

بالمقابل تميزت نظريات الجيل الثاني(1980 م إلى يومنا هذا) بقدر كبير من الواقعية المستنبطة من القواعد الأساسية التي قدمتها النظرية النيوكلاسيكية، و بينت أن تفاوت الأداء التنموي بالنسبة للدول النامية لا يكمن في

الظروف الخاصة بها بقدر ما يكمن في السياسات المتبعة، و من ثم فإن إهتمام صناع القرار لابد أن ينصب على الأسواق و الأسعار و الحوافز، و على عكس منهجية الجيل الأول التي ركزت على النماذج الاقتصادية الكلية، ركزت منهجية الجيل الثاني على الدراسات التطبيقية بالنسبة للمستوى الجزئي لوحدات الإنتاج و الأفراد و المستهلكين.

لقد وجهت نظريات الجيل الثاني نقدا كبيرا للسياسات التنموية المتبعة في دول العالم الثالث خاصة في ما يتعلق بتشوهات الأسعار، و الحماية المفرطة، و اعتمادها على الاقتصاد الريعي، و بينت أن عدم ملائمة السياسات المحلية هي سبب فشل بعض الدول في الاستفادة من الفرص الاقتصادية الخارجية، و أن السياسات التنموية الصائبة هي التي تهدف إلى التحول من استراتيجيات التوجه نحو الداخل إلى تحرير نظام التجارة الخارجية و تشجيع الصادرات، و الخضوع لبرامج التثبيت، و نقل ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، و اتباع ما تمليه آلية السوق، كما استفاد الجيل الثاني من تطورات نظرية النمو الداخلي التي ابتعدت عن فرضيات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة لتحديد المصدر النهائي لعملية النمو بالتركيز على رأس المال البشري، و عملية التعليم و الاستفادة من الأفكار في مجال التقنيات الإنتاجية، و تبادل الأفكار في اطار اقتصاديات منفتحة على التجارة الدولية، هذه النظرية التي أشارت إلى إمكانية إلتحاق الدول النامية بالدول المتقدمة من خلال عبور فجوة تقنيات الإنتاج التي يمكن تحقيقها بتسارع إنتشار المعرفة و تجسيد حرية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية

الفصل الثاني:

التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

مقدمة الفصل الثاني:

تمثل التجارة الخارجية المحرك الأساسي لاقتصاديات معظم دول العالم، الشيء الذي أكسبها أهمية بالغة في نظر المفكرين و المنظرين لعلم الاقتصاد، وتبعا لهذه الأهمية مرت النظرية الاقتصادية التي تهتم بدراسة التجارة الخارجية بعدة مراحل كانت سببا مهما في تطورها: بداية بالنظريات التي كانت ترى في الاكتفاء الذاتي ضرورة اقتصادية يمكن تحقيقها بالنسبة لكل بلد و بالتالي لا داعي للتجارة الخارجية، بل يجب محاربتها و الحد منها عن طريق فرض القيود عليها... و وصولا إلى النظريات الحديثة التي ترى ضرورة قيام تجارة بينية بين مختلف دول العالم باعتبارها أهم وسائل تحقيق الرفاهية لهم وللعالم أجمع، وبالتالي لابد من تشجيعها وتحريرها من كل القيود.

لقد تمخض عن هذه التوجهات النظرية مجموعة من السياسات التجارية اختلفت مضامينها باختلاف الأنظمة الاقتصادية، إذ نجد لكل دولة نظام اقتصادي وأهداف اقتصادية خاصة بها، وتبعا لذلك تضع كل دولة السياسات التي تمكنها من بلوغ وتحقيق تلك الأهداف، وعموما يمكن التفرقة بين نوعين من السياسات التجارية:

- ✓ سياسة حماية التجارة الخارجية التي هي من سمات الدول الاشتراكية.
- أ. سياسة حرية التجارة الخارجية التي هي من سمات الدول الرأسمالية.

غير أن إتباع نوع معين من السياسة التجارية في الواقع يبقى شيئا نسبيا، لأن الضرورة في كثير من الأحيان تقضي الدمج بين السياستين مع إعطاء الأفضلية لنوع معين من السياسة تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع.

وقصد الإحاطة و الإلمام بجميع الأفكار التي تسمح بتفسير ذلك سنتعرض في هذا الفصل إلى ماهية التجارة الخارجية و أهم النظريات المفسرة للتبادل الدولي وفقا لتسلسلها التاريخي، ومن ثم مختلف السياسات التجارية المنبثقة عنها و أسباب اعتمادها من نظام اقتصادي إلى آخر.

لقد أصبحت التجارة الخارجية تحظى باهتمام كبير لرفع معدلات النمو الاقتصادي لما تحققه الواردات من تلبية لاحتياجات الاستهلاك و الانتاج معا من جهة، و لما تحققه الصادرات من جلب للعملات الاجنبية و زيادة في احتياطي الصرف و تصريف للفائض من الانتاج من جهة أخرى، حيث أصبحت الصادرات قاطرة النمو الاقتصادي لما تحققه من زيادة في التصنيع و تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة الشيئ الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:نظريات التجارة الخارجية و أهم السياسات المنبثقة عنها.

نظرا لاعتبار التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد و كذا المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة لهذا قدمت عدة أفكار وآراء سواء في تحديد مفهومها أو تفسير النظريات المرتبطة بها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.

أولا:التجارة الخارجية: مفهومها، أسباب قيامها و أهميتها.

1. مفهوم التجارة الخارجية:

إن التحديد الدقيق لمفهوم التجارة الخارجية يتطلب التفرقة بينها و بين التجارة الداخلية، اذ تقوم الأولى بين دول تفصل بينها حدود سياسية وجغرافية و تحكمها أنظمة و قوانين و آليات مختلفة هي غير موجودة في التداول الخاص بالتجارة الداخلية.

وعموما فإن غالبية الاقتصاديون يتفقون على أهم العوامل التي تبين الاختلاف الجوهري القائم بين التجارة الخارجية و التجارة الداخلية وفقا لما يلي:[72]

- إنقسام العالم إلى مجموعة كبيرة من الدول مستقلة سياسيا و جغرافيا؛
- إختلاف الأعراف و الديانات و الأنظمة الاقتصادية من دولة إلى أخرى؛
- إختلاف مستوى التطور و النمو الاقتصادي من دولة لأخرى كذلك؛
- إختلاف طبيعة و خصائص الأسواق الدولية عن الأسواق المحلية؛
- إختلاف الوحدات النقدية التي يتم التعامل بها بين مختلف دول العالم؛
- حرية إنتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة وصعوبة ذلك بين الدول نظرا لوجود مجموعة من القيود الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تضعها هذه الدول وفقا للسياسة التجارية التي تتبعها.

و لقد قدمت عدة تعاريف للتجارة الخارجية، و لكن رغم تعددها فهي في غالبيتها تصب في نفس المعنى، وفي ما يلي أهمها:

أ. **التعريف الأول:** التجارة الخارجية هي مجموع الصادرات و الواردات من السلع المنظورة و غير المنظورة.[73]

ب. **التعريف الثاني:** التجارة الخارجية هي مجموع المعاملات التجارية المتمثلة في انتقال السلع و الخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد أو حكومات أو منظمات اقتصادية يقيمون في وحدات سياسية مختلفة.[74]

---

[72] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي : النظرية و السياسات، دار الفكر ، ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص:17.

[73] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص:36.

[74] رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص:12.

ج. **التعريف الثالث:** التجارة الخارجية هي عملية تبادل السلع و الخدمات و مختلف عناصر الإنتاج بين عدة دول بهدف تبادل المنافع فيما بينها.[75]

د. **التعريف الرابع:** التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية التي تتم بين الدولة و خارج حدودها السياسية.

من التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

تعني التجارة الخارجية تبادل السلع و الخدمات و مختلف عناصر الإنتاج بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة بهدف تبادل المنافع فيما بينهم.

2. أسباب قيام التجارة الخارجية:

تظهر أسباب قيام التجارة الخارجية من خلال حاجة مختلف الدول إلى السلع و الخدمات التي يمكن لها أن تحصل عليها من الدول الأخرى، إذ تعتبر هذه الحاجة بالإضافة إلى الرغبة في الحصول على الربح وزيادة الرفاهية و النفوذ السياسي و الاقتصادي المحدد الرئيسي لأهم هذه الأسباب التي نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ عدم استطاعة أي دولة مهما كانت قوتها و مستواها الاقتصادي إنتاج كل السلع و الخدمات التي تحتاجها محليا نظرا لعدم توفر كل الثروات و الظروف الطبيعية: المناخية و الجغرافية الضرورية لإنتاج تلك السلع و الخدمات؛
- ✓ اختلاف و تباين تكاليف إنتاج نفس السلعة أو الخدمة من دولة إلى أخرى يفرض على كل دولة التخصص في إنتاج السلع و الخدمات التي تكون تكلفة إنتاجها أقل من غيرها، ثم تقوم بمبادلتها بالسلع و الخدمات التي تكون تكلفة إنتاجها مرتفعة لديها و المنتجة من طرف دول أخرى بتكلفة أقل؛
- ✓ تخصص أي دولة في إنتاج سلع أو خدمات معينة ينتج عنه فائضا من الإنتاج المحلي تتطلب عملية تسويقه البحث عن أسواق خارجية؛
- ✓ إختلاف ميول و أذواق المستهلكين و رغباتهم في الحصول على السلع و الخدمات ذات الجودة العالية يدفعهم إلى البحث عنها في الأسواق الخارجية، ومثال على ذلك رغبة الأمريكيين في الحصول على السيارات الألمانية.
- ✓ الأسباب الإستراتيجية والسياسية الهادفة إلى تحقيق النفوذ الاقتصادي و السياسي من خلال التمتع بميزة أفضل في إنتاج بعض السلع و الخدمات المنتجة محليا و المتاجرة بها عالميا؛[76]

[75] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999، ص: 18.

[76] حسام علي داود و آخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص:16 -17.

3. أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اقتصاد أي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وتأتي أهمية التجارة الخارجية كذلك من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في الأسواق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير و الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية، حيث أن أي ارتفاع في مستوى الدخل الوطني يؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية، بالمقابل فإن أي تغييرات تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيبة الدخل الوطني و في مستواه، و الاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل الوطني وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تهدف أساسا إلى زيادة إنتاج السلع، و إذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، و التاريخ الاقتصادي لبريطانيا و ألمانيا و اليابان يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل الوطني بها صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

أما فيما يخص أثر التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية فهو يتضح أكثر من أي وقت مضى، ذلك لأن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، الشيء الذي جعل متوسط دخل الفرد فيها منخفضا و بالتالي انخفاض مستوى الصحة العامة و التعليم، فتنخفض كذلك الإنتاجية و تقل الاستثمارات، و يؤدي ذلك من جديد إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تستمر دائرة الفقر، وعليه إذا لم يتم كسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية.

ويمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا أساسيا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يمكن أن يلعب دورا فعالا في زيادة الاستثمارات وبناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة تكوين رأس المال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ثانيا: المفاهيم المختلفة لمعدلات التبادل ومدلولاتها الإحصائية:

1. معدلات التبادل الموضعية المطلقة: وتنقسم إلى نوعين

أ. معدلات التبادل الموضعية المطلقة التجارية:

إذا افترضنا وجود دولتين هما (A) و (B) تنتج كل منهما سلعة واحدة هما على التوالي (f) و (h)، فان النسبة بين الكميات المتبادلة:

$$\frac{Qf1}{Qh2} * 100 \quad \text{أو} \quad \frac{Qh2}{Qf1} * 100$$

تسمى معدلات التبادل التجارية، إذا كانت عملية التبادل تجري بين الدولتين بالمقايضة، أما إذا تم استخدام النقود في تسعير السلع المتبادلة فان معدلات التبادل السابقة ستكون :

$$\frac{Ph2}{Pf1} * 100 \quad \text{أو} \quad \frac{Pf1}{Ph2} * 100$$

ب. معدلات التبادل الموضعية المطلقة الحقيقية: و تنقسم إلى نوعين هما البسيط والمزدوج:

– معدل التبادل الموضعي المطلق الحقيقي البسيط:

و يعبر عن الكميات الطبيعية من السلع المستوردة التي يتم تبادلها مقابل وحدة واحدة من السلع المصدرة معبرا عنها بتكلفة عوامل الإنتاج " فمثلا يمكن للدولة A أن تبادل الكمية Qf من السلعة f مقابل 20 ساعة من ساعات عمل الدولة B ".

– معدل التبادل الموضعي المطلق الحقيقي المزدوج:

و يعبر عن العلاقة بين كميات عوامل الإنتاج اللازمة في الدولتين لإنتاج كميات من السلع والخدمات تكون قيمتها متساوية في التبادل الدولي، فإذا كانت الكمية التي أنتجتها الدولة A مثلا من السلعة f هي Qf وهذه تتطلب 10 ساعات عمل ، ونفس الكمية التي تنتجها الدولة B من نفس السلعة تتطلب 20 ساعة عمل، عندئذ يمكن القول أن (ساعتين من عمل الدولة B يتم مبادلتها مع ساعة واحدة من عمل الدولة A) .

غير أن هذا المعدل لا يمكن الاعتماد عليه لعدد من الاعتبارات هي:

- ✓ أن العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد؛
- ✓ أن عدد السلع التي يتم مبادلتها بين الدول كثيرة جدا؛
- ✓ أن حاجة السلع المختلفة إلى ساعات العمل ليست متشابهة أو متطابقة؛
- ✓ عدم وجود دراسات عملية خاصة بمعادلة كميات العمل بالنسبة للسلع المختلفة وللدول المختلفة تسمح بتحديد القيم المطلقة لهذه المعدلات إحصائيا.

2. معدلات التبادل التطورية النسبية: وتنقسم إلى نوعين:

1. معدلات التبادل التطورية النسبية التجارية: وتنقسم بدورها إلى نوعين هما الصافي والإجمالي:

– معدل التبادل التطوري النسبي التجاري الصافي: وهو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبا بـ 100%، أي:

$$\text{معدل التبادل التجاري الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} * 100$$

مع ملاحظة أن كلا الرقمين أي (الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات يمكن وضعه في البسط مع تغير الدلالة).

و من الجدير بالذكر أن أسعار الصادرات وأسعار الواردات تشمل مجموعة كبيرة من السلع غير المتجانسة، لذلك يجب وضع (أوزان ترجيحية) لهذه الأسعار بواسطة الكميات المصدرة والمستوردة ، أي إعطاء كل سعر للصادرات أو الواردات أهمية نسبية أو وزنا ترجيحيا هو عبارة عن الكميات المصدرة أو الكميات المستوردة .

و هناك عدة أشكال للترجيح بالكميات هي:

✓ الترجيح بكميات سنة الأساس (لاسبير : *Laspear*) في الصيغة الآتية :

$$\text{Las} = \frac{\sum P1*Q0}{\sum P0*Q0} *100$$

✓ الترجيح بكميات سنة المقارنة (باش: Bash) في الصيغة الآتية :

$$\text{Bash} = \frac{\sum P1*Q1}{\sum P0*Q1} * 100$$

✓ الترجيح بكلا الكميتين (فيشر: Fisher) ويسمى بالرقم القياسي الأمثل :

$$\text{Fisher} = \sqrt{\frac{\sum P1*Q0}{\sum P0*Q0} * \frac{\sum P1*Q1}{\sum P0*Q1}} *100$$

أو:

$$\text{Fisher} = \sqrt{\text{Las} * \text{Bash}}$$

و هناك صيغ أخرى من الترجيح هي:

✓ مارشال – ايدجويرث *(Marshal & Edgwerth)* ترجيح الأسعار بالوسط الحسابي للكميات؛

✓ والش *(Walsh)* ترجيح الأسعار بالوسط الهندسي للكميات .

– **معدل التبادل التطوري النسبي التجاري الإجمالي** : **و** هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لحجم الصادرات إلى الرقم القياسي لحجم الواردات مضروبا بـ 100% أي:

$$\text{معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الاستيرادات}} * 100$$

و هذين المعدلين (الصافي و الإجمالي) لهما دلالات نسبية، فإذا كانت قيمة كل منهما أكبر من الواحد الصحيح فمعنى ذلك أن هناك تدهورا في شروط التجارة بين الدولتين (و هذا التدهور يكون لصالح الدولة المصدرة و في غير صالح الدولة المستوردة) ، لأن ذلك معناه أن الدولة تعطي للخارج قيمة أكبر (أو كمية أكبر) من الصادرات لتحصل مقابلها على قيمة أقل (أو كمية أقل) من الواردات ، ويحدث العكس إذا كانت قيمة كل منهما أقل من الواحد الصحيح .

3. معدلات التبادل التطورية الحقيقية: و تنقسم إلى نوعين هما البسيط والمزدوج:

أ. **معدل التبادل التطوري الحقيقي البسيط:** وهو عبارة عن رقم قياسي يأخذ بالاعتبار التغير في إنتاجية عوامل الإنتاج للصناعات التصديرية فقط ، ويأخذ الصيغة الآتية :

معدل التبادل التطوري الحقيقي البسيط = $\frac{Px}{Pm*Lx}$

حيث إن : Px : تمثل أسعار الصادرات؛

Pm : أسعار الواردات؛

Lx : كمية العمل الداخلة في إنتاج وحدة الصادرات.

فإذا افترضنا أن أسعار الصادرات قد انخفضت بنسبة 10% في حين بقيت أسعار الواردات دون تغيير و لكن إنتاجية العمل في الصناعات التصديرية قد ارتفعت مما أدى إلى انخفاض كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الصناعة التصديرية بنسبة 20% ، فإن معدل التبادل التطوري الحقيقي البسيط سيكون :

معدل التبادل التطوري الحقيقي البسيط = $\frac{.9}{1*0.8}$ = 1.13

و هذا يعني أن الدولة قد حصلت على أرباح حقيقية من تجارتها الخارجية، لأن الانخفاض النسبي في أسعار صادراتها قد عوضه بل وزاد علية الارتفاع الحقيقي في إنتاجية العمل في الصناعة التصديرية لتلك الدولة .

ب. معدل التبادل التطوري الحقيقي المزدوج: وهو عبارة عن رقم قياسي يأخذ بالاعتبار التغير في إنتاجية عوامل الإنتاج للصناعات المصدرة و المستوردة على حد سواء ، ويأخذ الصيغة الآتية :

معدل التبادل التطوري الحقيقي المزدوج = $\frac{Px}{Pm} * \frac{Lm}{Lx}$

حيث إن : Px : تمثل أسعار الصادرات؛

Pm : أسعار الواردات؛

Lx : كمية العمل الداخلة في إنتاج وحدة الصادرات؛

Lm : كمية العمل الداخلة في إنتاج وحدة الواردات.

فإذا افترضنا على سبيل المثال أن قيام التجارة بين الدولة (A) و الدولة (B) قد أدى إلى زيادة إنتاجية العمل في صناعات التصدير في كلا الدولتين مما ترتب عليه انخفاض كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج الدولة (A) بمقدار 10% و في الدولة (B) بمقدار 22%، فإن ارتفاع أسعار الصادرات للدولة (A) بمقدار 15% وثبات أسعار صادرات الدولة (B) سوف لن يؤدي ذلك إلى تغير العلاقة بين الدولتين لان معدل التبادل الحقيقي المزدوج بينهما سيكون :

معدل التبادل التطوري الحقيقي المزدوج = $\frac{Px}{Pm} * \frac{Lm}{Lx}$ = $\frac{0.78}{0.9} * \frac{1.15}{1}$ = 1 تقريبا

أما إذا افترضنا عدم ارتفاع إنتاجية العمل في صناعات التصدير في الدولة (A) في حين ارتفعت أسعار صادراتها بنسبة 15% وفي نفس الوقت ارتفعت إنتاجية صناعات التصدير للدولة (B) بنسبة 22% على نحو ما سلف وبقيت أسعار صادراتها ثابتة ، عندئذ سيكون ذلك في غير صالح الدولة (A) رغم ارتفاع أسعار صادراتها ، لأن :

معدل التبادل التطوري الحقيقي المزدوج = $\frac{Px}{Pm} * \frac{Lm}{Lx} = \frac{1.15}{1} * \frac{0.78}{1} = 0.9$ تقريبا

وخلاصة لما سبق، فان معدلات التبادل الحقيقية يمكن حسابها من الناحية النظرية ، كما صاغها جاكوب فاينر*(Jacob Vainer)* ، ولكن يبدو أنه من الصعب حساب بعض العناصر المكونة لها ، لذلك اقترح عدد من الكتاب الأخذ بما يسمى معدل تبادل الدخل ، وهو عبارة عن :

معدل تبادل الدخل = معدل التبادل الصافي * الرقم القياسي لكمية الصادرات

وهو يمثل قدرة الدولة على الاستيراد و من هنا فإنه يحظى بأهمية خاصة لدى الدول النامية أكثر من الدول الصناعية .

المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

لقد تكونت نظريات التجارة الخارجية التي حاولت تفسير مبادئ التجارة الخارجية و آلياتها من تراكم تاريخي امتد قرابة قرنين من الزمن، حيث حاولت هذه النظريات البحث في الفوائد التي يمكن أن تعود على طرفي التبادل التجاري، و لهذا الغرض تعرضت هذه النظريات لشروط تقسيم العمل و تخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي و لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

و نظرا لأن الغرض من وضع أي نظرية هو محاولة تفسير الظواهر الحالية و التنبؤ بالظواهر المستقبلية في مجال ما، و نظرا لأن الظواهر الاقتصادية جد معقدة، فإن الباحثين في هذا المجال يعتمدون على التجريد قصد عزل المتغيرات التي من شأنها التأثير على الظاهرة موضوع البحث.

و حقيقة الأمر، فإن عملية التجريد تنطلق من افتراضات في غالب الأحيان هي غير واقعية ولكنها ضرورية لتبسيط الواقع و تمكين التعامل معه بكل سهولة، و حين يتسنى معرفة طبيعة العلاقات التي تخص الظاهرة موضوع الدراسة، عندها يمكن الاقتراب من الواقع تدريجيا بالتخلي عن الافتراضات غير الواقعية.

و من أهم الافتراضات التي لجأ إليها المنظرون في مجال التجارة الخارجية هي :[77]

- ✓ العالم يتكون من دولتين فقط؛
- ✓ الإنتاج يتكون من سلعتين فقط؛
- ✓ عناصر الإنتاج تنحصر في نوعين فقط هما: العمل و رأس المال؛
- ✓ حرية تنقل السلع و الخدمات؛
- ✓ وجود منافسة تامة في سوق السلع و الخدمات بما فيها سوق عناصر الإنتاج؛
- ✓ عدم وجود أي تكلفة بالنسبة للنقل الدولي.

ومن هذا المنطلق تأسست معظم النظريات الاقتصادية التي حاولت أن تعطي تفسيرا للتجارة الخارجية من حيث أسباب وآليات قيامها والمنافع التي تعود على الدولة من خلالها، ومن أهمها:

[77] ميراندا زغلول رزق ،التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، 2010، ص:09.

أولا: تفسير التجاريين للتجارة الخارجية:

يشمل الفكر التجاري (المركنتيلي) مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي سادت في أوربا بين 1500 م و 1750 م، حيث أعتبرت هذه المعتقدات مجرد أفكار كان الغرض منها وضع مجموعة من السياسات لتنظيم الاقتصاد المحلي والتحكم في التجارة الخارجية، الشيء الذي جعلها لا ترق إلي درجة النظرية أو المدرسة النوعية.

و تتلخص آراء التجاريين في أن:[78] (ثروة الدولة هي شبيهة بثروة الأفراد تقاس بما لديها من نقود: "ذهب و فضة"، وبالنسبة للدولة التي لا تمتلك لا مناجم ذهب ولا فضة، لا يمكنها الحصول على هذه المعادن النفيسة إلا من خلال معاملاتها التجارية مع الخارج التي يجب أن تحرص فيها على تحقيق فائض في ميزانها التجاري، و هو هدف أي سياسة اقتصادية في نظرهم).

من هنا كان منطقيا أن فكرة توازن الميزان التجاري لم تطرح نفسها أمام التجاريين، طالما أن هدفهم هو تحقيق فائض فيه لصالح الدولة من خلال زيادة حقوقها عن ديونها، ويعتبر هذا الفائض العامل الوحيد الذي يضمن تدفق المعادن النفيسة من الخارج إلى الداخل فيزيد الإنتاج و التوظيف و بالتالي تتوقف الأسعار عن الارتفاع نسبيا، وبالمقابل فإن عجز الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى تدفق المعادن النفيسة نحو الخارج فينخفض العرض النقدي ويتقلص حجم النشاط الإنتاجي.

و حسب التجاريين فإن قوة الدولة تكمن في زيادة ثروتها، لذلك يجب عليها أن تلعب دورا هاما من خلال رقابة تبادل المعادن النفيسة (نظام إدارة السبائك)، وأن لا تسمح للأفراد بتصدير الذهب و الفضة إلى الخارج إلا في حدود ضيقة ولأسباب ضرورية، و أن لا يتم ذلك إلا بعد موافقة الحكومة.

لقد تعرض الفكر التجاري لانتقادات شديدة أهمها ما جاء بها الكلاسيكي "ديفيد هيوم" في كتابه: (political discourses) سنة 1752م[79] من خلال آلية (الأسعار- النقود – التدفق السلعي)،[80] موضحا أن تدفق المعادن النفيسة إلى داخل الدولة نتيجة لفائض في ميزانها التجاري يؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة، وفي حالة التشغيل الكامل (على عكس الفرضية التي تبناها التجاريون) فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار و الأجور محليا فتفقد الدولة ميزتها التنافسية في التصدير مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة صادراتها.

و بالمقابل فإن أي انخفاض في السعر النسبي للواردات سيزيد من الطلب عليها فترتفع قيمة المدفوعات الناتجة عنها، وإن هذا الوضع سيؤدي إلى اختفاء الفائض في الميزان التجاري، و بالضرورة سيحدث عكس ذلك إذا كانت الدولة تعاني عجزا في ميزانها التجاري.

---

[78] *J.viner,studies in the theory of international Trade, london,1995,chapter ll.*

[79] *David Hum, political Discourses, London ,1752.*

[80] إيمان عطية ناصف ،مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص:24.

و حسب تحليل هيوم فإنه يستحيل على أية دولة أن تستمر في تحقيق فائض أو عجز في ميزانها التجاري لأن آلية (الأسعار– نقود) ستكون كفيلة بإعادة التوازن، و من هذا المنطلق يستحيل على أية دولة كذلك أن تضمن استمرار تراكم الثروة لديها في حين تحقق الدول الأخرى عجزا مستمرا.[81]

ثانيا: تفسير النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية:

تكاد النظرية الكلاسيكية أن تكون أول تحليل للتجارة الخارجية، بحيث لم يكن للتجاريين نظرية منفصلة في هذا المجال، فبالنسبة لديهم ثروة الأمة تقاس برصيدها من الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأراضي الزراعية والثروات الطبيعية و وسائل الإنتاج والعنصر البشري و غيرها، و على هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجاريين و انتقدوا آرائهم و دعوا إلى حرية التجارة الخارجية التي تسمح في نظرهم لكل دولة بتحقيق مجموعة من المزايا جراء عملية الإنتاج و التبادل، كما أنهم بينوا المكاسب التي يمكن لكل دولة أن تجنيها من التبادل التجاري، و هي معظم الأفكار التي تناولتها النظرية الكلاسيكية من خلال أبرز مفكريها.

1. نظرية النفقات المطلقة(آدم سميث):

على الرغم من أن كتابات آدم سميث في التجارة الخارجية كانت محدودة، إلا أن كتابه " ثروة الأمم" الذي تم نشره سنة 1776 م ساهم بشكل كبير في تحرير التجارة الخارجية في أوربا الغربية بداية من القرن التاسع عشر، حيث يقول: "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"[82] و حسب سميث فإن ثروة الأمة لا تقاس بما لديها من معادن نفيسة، و إنما تقاس بقدرتها الإنتاجية .

لقد حاول سميث من خلال فكرته الشهيرة "اليد الخفية" أن يبين الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الحرية الاقتصادية في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة، لذا حسب رأيه يجب ترك الحرية للأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي تحقق لهم مصالحهم (دعه يمر، دعه يعمل)، و أن دافع المصلحة الفردية هو الذي يدفع بهم إلى التخصص في النشاط الإنتاجي الذي يتناسب مع قدراتهم الخاصة، وبناء على مبدأ المصلحة الخاصة سيسعى كل فرد كذلك إلى تعظيم إنتاجه من خلال توظيف كل موارده المتاحة، وهذا يعني في نفس الوقت تحقيق مصلحة المجتمع، فتزيد القدرة الإنتاجية للدولة ويصل المجتمع إلى حالة التشغيل الكامل.[83]

و حسب سميث فإن المزايا الناتجة عن التخصص في الإنتاج (تقسيم العمل) داخل الدولة الواحدة، لا تتحقق إلا من خلال تقسيم العمل الدولي خاصة في ظل اتساع نطاق السوق، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج

[81] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص: 18.
[82] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 18.
[83] د. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص:26.

السلع التي لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل الفائض منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع لها ميزة مطلقة في إنتاجها كذلك.[84]

و بناء على هذه المبادئ قدم آدم سميث نظريته في التجارة الخارجية التي عرفت بنظرية (النفقات المطلقة)، حاول من خلالها تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية استنادا إلى اختلاف التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول، و ما يلاحظ هنا أن سميث شأنه شأن التجاريين اعتمد على نظرية قيمة العمل في تقييم تكلفة الإنتاج.

و يمكن توضيح فكرة المزايا المطلقة لآدم سميث من خلال المثال العددي التالي مع إفتراض دولتين هما مصر و ألمانيا، حيث تقومان بإنتاج سلعتين هما القماش والقمح:

الجدول رقم:2.1. 1 : إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل وفقا لنظرية النفقات المطلقة.

السلعة / الدولة	القماش	القمح
مصر	01 ساعة عمل/الوحدة	04 ساعة عمل/الوحدة
المانيا	02 ساعة عمل/الوحدة	03 ساعة عمل/الوحدة

المصدر: من إعداد الطالب.

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول:

- ✓ أن مصر تحتاج إلى ساعة عمل لإنتاج وحدة واحدة من القماش بينما تحتاج إلى أربع ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من القمح، بمعنى تكلفة الوحدة الواحدة من القمح تساوي تكلفة أربع وحدات من القماش، وهو معدل التبادل الداخلي للسلعتين فيها.[85]
- ✓ و بالمقابل تحتاج ألمانيا إلى 02 ساعة عمل لإنتاج وحدة واحدة من القماش بينما تحتاج إلى 03 ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من القمح، بمعنى تكلفة الوحدة الواحدة من القمح تساوي تكلفة 01.5 وحدة قماش وهو معدل التبادل الداخلي للسلعتين فيها كذلك.

لهذا فإن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القماش، حيث تحتاج عملية إنتاج وحدة واحدة من القماش فيها إلى عدد ساعات أقل من عدد ساعات إنتاجها في ألمانيا، بينما تتمتع ألمانيا بميزة مطلقة في إنتاج القمح، حيث تحتاج عملية إنتاج الوحدة الواحدة من القمح فيها إلى عدد ساعات أقل من عدد ساعات إنتاجها في مصر.

بناء على نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث فإنه يجب على مصر أن تتخصص في إنتاج و تصدير القماش، بينما تتخصص ألمانيا في إنتاج وتصدير القمح.

[84] مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 1988، ص:53

[85] أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1979، ص:15.

فإذا تم افتراض قيام التجارة الخارجية بين الدولتين، ما هي المزايا التي يمكن أن تحققها كل دولة من وراء ذلك؟

لتوضيح ذلك لابد من معرفة معدل التبادل الدولي الذي سيتم على أساسه تبادل قماش مصر مع قمح ألمانيا، فبالنسبة لمصر لن تقبل بتصدير أربع وحدات من القماش مقابل استيراد وحدة واحدة من القمح لأن ذلك يتوافق مع معدل تبادلها الداخلي، ولكنها سترضى بالمقابل باستيراد أكثر من ذلك.

و نفس الشيء بالنسبة لألمانيا فهي لن تقبل بتصدير وحدة واحدة من القمح مقابل استيراد وحدة ونصف من القماش لأن ذلك يتوافق مع معدل تبادلها الداخلي كذلك، ولكنها سترضى بالمقابل باستيراد أكثر من ذلك.

و هكذا يكون معدل التبادل بينهما على أساس أن كل وحدة قمح يتم تبادلها بأكثر من 01.5 و أقل من 04 وحدات قماش، وليكن مثلا أن كل وحدة قمح يتم تبادلها مقابل 03 وحدات من القماش.

يمكن أن نلاحظ أن نظرية التكاليف المطلقة تدعو إلى ضرورة حرية التجارة الخارجية بين الدول المختلفة لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة ثروة كل دولة، و أن العوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية و الحظر الكامل للواردات تؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي.

يعاب على نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث[86] في أنها لم تبين كيف يكون السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة، وبالتالي في حالة عدم تخصصها هل تقبل أن تتحول إلى مستوردة لكل السلع من العالم الخارجي ؟ كما أن اعتقاده التمتع بالمزايا المطلقة في نشاط إنتاجي معين هو أساس أي تخصص لا يطابق تماما ما تقوم عليه المبادلات التجارية الدولية، إذ يمكن للمزايا النسبية أن تكون أساسا للتخصص الدولي كذلك، ومن جانب آخر فإن سميث لم يفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية إذ يعتبر الثانية امتدادا للأولى، في حين أنهما مختلفتان تماما من حيث الخصائص و النظريات.

2. نظرية النفقات النسبية (ديفيد ريكاردو) :

لقد بقيت التساؤلات التي أثارتها نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث بدون إجابة لمدة حوالي 41 عاما حتى جاء ديفيد ريكاردو بكتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب" سنة 1817 م الذي قدم فيه نظريته عن النفقات النسبية،[87] و بالرغم من أن العلاقات الاقتصادية الدولية لم تأخذ إلا حيزا قليلا من هذا الكتاب، إلا أن نظرية النفقات النسبية التي تضمنها أحدثت ثورة تاريخية في تفسير الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية.[88]

لقد بنى ديفيد ريكاردو نظريته هذه على مجموعة من الإفتراضات و هي نفس الإفتراضات التي قام عليها الفكر الكلاسيكي المتمثلة في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة و استبعاد دور النقود وجعلها حيادية، و

[86] مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:54.

[87] *David Ricardo, The principales of political Economy and Taxation, London, 1817.*

[88] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 83.

اعتبار العمل كمقياس للقيمة، و أن الإنتاج يتم في ظل قانون ثبات النفقة، و إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل تلقائي، وسيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع و الخدمات و في أسواق عناصر الإنتاج.

و وفقا لنظرية النفقات النسبية فإنه يمكن لأي دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون نفقات إنتاجها أرخص نسبيا لديها، أي التي تتمتع فيها بميزة نسبية فتصدرها و تستورد بالمقابل السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في إنتاجها.[89]

و يمكن توضيح فكرة المزايا النسبية لديفيد ريكاردو من خلال المثال العددي التالي مع افتراض دولتين هما مصر و انجلترا، حيث تقومان بإنتاج سلعتين هما القماش والقمح:

الجدول رقم:2.1. 2: إمكانيات الإنتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل وفقا نظرية النفقات النسبية.

السلعة / الدولة	القماش	القمح
مصر	09 ساعة عمل/الوحدة	08 ساعة عمل/الوحدة
انجلترا	10 ساعة عمل/الوحدة	12 ساعة عمل/الوحدة

المصدر: من إعداد الطالب.

من الملاحظ أن مصر لها ميزة مطلقة في إنتاج كل من السلعتين القماش والقمح، وحسب نظرية التكاليف المطلقة فإن مصر تتخصص في إنتاج وتصدير السلعتين، بينما تتخصص انجلترا في استيرادهما لأن تكاليف إنتاجهما في مصر أقل نسبيا من تكاليف إنتاجهما فيها.

و لكن حسب ريكاردو وباستخدام علاقة النسبية بين النفقات أثبت أنه من مصلحة مصر أن تتخصص في إنتاج وتصدير القمح، وتترك إنجلترا تتخصص في إنتاج و تصدير القماش.

و من خلال حساب التكلفة النسبية للقمح بالنسبة للقماش لكل بلد نجد:

في مصر	0.89 = 9/8
في انجلترا	1.2 = 10/12

من الملاحظ أن التكلفة النسبية للقمح بالنسبة للقماش تختلف من بلد لآخر، وبالتالي إذا أرادت مصر أن تتخصص في إنتاج القمح، وبعد قيام التجارة الخارجية بينها و بين انجلترا يمكن لها في أحسن الأحوال أن تحصل

[89] الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدال– أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2007/2006، ص 14.

مقابل كل 01 وحدة من القمح على 01.2 وحدة من القماش في الوقت الذي كان ليس بإمكانها أن تحصل سوى على 0.89 وحدة منه في سوقها الداخلي مقابل ذلك.

و من خلال حساب التكلفة النسبية للقماش بالنسبة للقمح لكل بلد نجد:

في مصر	8/9 = 1.12
في إنجلترا	12/10 =0.83

من الملاحظ كذلك أن التكلفة النسبية للقماش بالنسبة للقمح تختلف من بلد لآخر، و بالتالي إذا أرادت إنجلترا أن تتخصص في إنتاج القماش، و بعد قيام التجارة الخارجية بينها و بين مصر يمكن لها في أحسن الأحوال أن تحصل مقابل كل 01 من القماش على 01.12 من القمح في الوقت الذي كان ليس بإمكانها أن تحصل سوى على 0.83 وحدة منه في سوقها الداخلي مقابل ذلك.

و رغم أن نظرية "التكاليف النسبية" لم تتوصل إلى تحديد معدل التبادل الدولي نظرا لاعتمادها على فرضية ثبات نفقة الإنتاج، إلا أنها استطاعت أن تتوصل إلى تحديد و تحليل أهم المكاسب التي يمكن أن تحققها التجارة الخارجية بالنسبة لكل دولة، و حسب هذا المثال يكون كل من البلدين مستفيدا، فتحصل مصر على 0.31 وحدة إضافية من القماش مقابل كل وحدة من القمح تصدرها إلى إنجلترا مقارنة بإنتاجها القماش محليا، و تحصل إنجلترا على 0.29 وحدة إضافية من القمح مقابل كل وحدة من القماش تصدرها إلى مصر مقارنة بإنتاجها القمح محليا.

و هكذا يكون ديفيد ريكاردو من خلال نظريته "النفقات النسبية" قد أجاب عن التساؤلات التي أثارتها نظرية "النفقات المطلقة" لآدم سميث، و بين لماذا تقوم التجارة الخارجية بين دولتين و ما هو نمطها و ما هي المكاسب التي يمكن لأي دولة أن تحققها من وراء ذلك.

و لعل أهم ما ميز هذه النظرية دفاعها عن التخصص الدولي و حرية التجارة الخارجية، كما نجحت في إظهار أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون، و لكن رغم ذلك فهي لم تسلم من النقد باعتبارها نظرية تتميز بالسكون[90] لأن ما قد يكون ميزة نسبية اليوم لا يمكن أن يكون كذلك في الغد.

إنها في نظر المختصين نظرية جد بسيطة و بعيدة كل البعد عن الواقع باعتمادها على عنصر العمل في تحديد القيمة وإغفالها إمكانية انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى، و افتراضها ثبات النفقة التي بين الواقع انخفاضها في حاله زيادة حجم الإنتاج، و هي إذ تحيد نفقات النقل تتجاهل دورها الرئيسي في كل القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما أن افتراضها استغلال جميع موارد البلاد و أنها في حالة تشغيل كامل غير صحيح، لأن هذا الافتراض في حد ذاته هو من أهداف التجارة الخارجية.

[90] مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

3. نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل):[91]

لقد ترك ديفيد ريكاردو ثغرة كبيرة في نظرية النفقات النسبية تمثلت في عجزه عن تحديد معدل التبادل الدولي و بيان مختلف العوامل التي تتحكم فيه، لذا كان اهتمام جون ستيوارت ميل من بعده في كتابه: "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي نشر سنة 1848 م منصبا على إظهار أهمية طلب كل دولة في تحديد معدل التبادل الدولي، حيث توصل إلى أن قيمة السلعة لا تحدد على أساس نفقة إنتاجها و إنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يضمن التعادل بين طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى.

و حسب هذا التحليل فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية يتحدد بواسطة الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، و هو نفسه ذلك المعدل الذي يحقق تساوي قيمة صادرات كل دولة مع قيمة وارداتها.

يقع هذا المعدل داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، أي بين معدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الأولى ومعدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الثانية، و كلما اقترب هذا المعدل كثيرا من معدل التبادل الداخلي لدولة ما كانت مكاسبها من التجارة الخارجية ضئيلة و العكس صحيح.

و يمكن تبيان كيفية تحديد القيم الدولية من خلال المثال العددي التالي الذي يفترض فيه أن إنتاج 10 وحدات من النسيج يكلف إنجلترا مثلا كمية من العمل مثلما يكلف إنتاج 15 وحدة من الأقمشة، أما في ألمانيا مثلا فإن إنتاج 10 وحدات من النسيج يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف إنتاج 20 وحدة من الأقمشة.

و على ذلك فإن ميل بدلا من أن يأخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في الدولتين مع اختلاف كمية العمل اللازمة لإنتاج كل كمية منها، فقد افترض كمية معينة من العمل في كل دولة، لكن مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها لكل من السلعتين.[92]

و حسب رأي ميل فإن توزيع المكاسب يتوقف على عاملين أساسيين هما:

– الطلب:

إذ يتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب الدولة الأولى على سلع الدولة الثانية، و بالمقابل بالنسبة للدولة الثانية على شدة طلب سلع الدولة الأولى، و هو ما يعرف بقانون الطلب المتبادل، فكلما زاد طلب الدولة الأولى (إنجلترا) على سلع الدولة الثانية (ألمانيا) كلما مالت نسبة التبادل لصالح الدولة الثانية، وبذلك تحصل هذه الأخيرة على معظم الربح.

[91] أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص: 51.

[92] أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1980، ص: 35.

– مرونة الطلب:

و تعني أن نسبة التبادل تكون في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الثانية أقل مرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر، و العكس صحيح في حالة السلع التي طلبها مرنا.

إن تحليل ميل يمكننا من استنتاج ما يلي:

- ✓ إن الربح في التبادل نادرا ما يكون متكافئا بين الأطراف المشاركة فيه، وأن حالات التبادل غير المتكافئ في الربح أثناء التبادل هي الأكثر وجودا؛
- ✓ إن الدول ذات الأفضلية النسبية في المنتجات الأكثر طلبا على المستوى الدولي لها أكثر حظا لاكتساب أرباح مرتفعة في التبادل، بمعنى آخر أن الدول التي تربح أكثر في التبادل الدولي هي الدول ذات المنتجات الأكثر طلبا في الخارج و التي تستورد في نفس الوقت كميات أقل.

غير أن هذه النظرية كانت بعيدة جدا عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف التبادل، و لم تراعي الحالة التي يكون فيها التصدير من جانب واحد فقط، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات و واردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على هذه النظرية.

4. نظرية الطلب المتبادل لمارشال ـ ايجويرث:

إن فكرة الطلب المتبادل ترجع إلى ستيوارت ميل، و تتلخص هذه الفكرة في أن عرض أحد طرفي التبادل للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، و من خلال ذلك يتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة التقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين.

من هذا المنطلق قام مارشال بالتعاون مع ايجويرث *(Marshal & Edgewerth)* برسم منحنيات الطلب المتبادل، أو كما أطلقا عليها بمنحنيات عرض المبادلة أو منحنيات الطلب الدولية، وهذه المنحنيات إنما تعبر عن الكميات التي ترغب الدولة بمبادلتها (الصادرات) مع دولة أخرى مقابل الكميات التي ترغب الدولة الأولى بالحصول عليها (الواردات)، لذلك فإن معدل التبادل الدولي بين الدولتين سيتحدد في نقطة التقاطع بين الكمية التي تطلبها الدولة من السلعة المستوردة مع الكمية التي تعرضها من السلعة المصدرة (نقطة التوازن) .

و تكون معدلات التبادل الدولية متوازنة عندما تكون أسعار الصادرات و الواردات محصورة بين هذين الحدين، إلا أن الحال سوف يتغير عندما تتغير أسعار الصادرات أو الواردات بحيث تتغير معها معدلات التبادل الدولية، فتكون مرة لصالح الدولة المصدرة و مرة في غير صالحها، و كذلك الحال بالنسبة للدولة المستوردة.

ثالثا: تفسير النظرية النيوكلاسكية للتجارة الخارجية:

لقد اتضح أن النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لم تقدم تفسيرا كافيا لقيام التجارة الخارجية بين الدول، حيث تبين هذه النظرية بأن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في الدول المختلفة، و أن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الدولية يتوقف على إختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من

دولة لأخرى، و أن أكبر مكسب يتحقق لكل دولة في حالة تخصصها في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، و لكن هذه النظرية لم توضح لنا لماذا تختلف النفقات النسبية أو معدلات التبادل الداخلي بين السلع من دولة لأخرى، و بتعبير آخر فإن هذه النظرية تبين لنا متى تقوم التجارة الدولية و لكنها لا تفسر لماذا تقوم هذه التجارة، هذا ما حاول المفكرون النيوكلاسيك الإجابة عليه من خلال مجموعة من النظريات استطاعت في مجموعها أن تؤسس مدرسة حقيقية في الفكر الاقتصادي.

1. نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر):

إن اعتماد نظرية النفقات النسبية لريكاردو على فرضية العمل كعنصر وحيد في تحديد القيمة، و استخدامه بنسبة ثابتة (رغم اختلاف هذه النسبة من سلعة لأخرى) و إهمالها لعنصري رأس المال و الأرض جعلها بعيدة نوعا ما عن الواقع .

بناءا على انتقاده لهذه النظرية حاول هابرلر التخلي عن نظرية العمل في تحديد القيمة مستخدما فكرة تكلفة الإحلال أو كما تسمى تكلفة الفرصة البديلة،[93] و وفقا لهذه النظرية فإن تكلفة إنتاج سلعة ما لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها، بل تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان من الممكن للمجتمع إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج، لكنها فاتت عليه نتيجة اختيار هذه السلعة دون غيرها، و هي في الواقع ليست نفقة بالمعنى الصحيح و إنما هي النفقة التي ضحى بها المجتمع من أجل إنتاج سلعة من السلع.

و من خلال استخدام هابرلر لمنحنيات الإحلال كما سماها (و التي أخذت عدة تسميات من بعده) استطاع أن يبين كل المجموعات التي يمكن لدولة ما إنتاجها بكميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال فترة زمنية معينة و ذلك باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج.

للتوضيح أكثر يفترض هابرلر أن الدولة تمتلك عنصرين من عناصر الإنتاج و لا تستطيع أن تنتج سوى سلعتين فقط، حيث يمكن لها استعمال هذين العنصرين في إنتاج سلعة واحدة من بين السلعتين أو استعمال توليفة معينة منهما، و في كل الحالات فإن إنتاج الدولة يتحدد بما تمتلكه من كمية عناصر الإنتاج، و عليه فإن أي زيادة في كمية إنتاج إحدى السلعتين سينقص من كمية إنتاج السلعة الأخرى.

من هنا يمكن أن تقوم التجارة الخارجية بين دولتين على أساس اختلاف الأسعار النسبية للسلعتين فيهما، هذا الاختلاف هو الذي يحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين، إذ يكون منحصرا بين معدلي التبادل الداخليين للسلعتين، ويتحدد وفقا لقوى الطلب المتبادل للدولتين.

و مهما يكن فإن نظرية هابرلر لم تخل من الانتقادات، فهو على غرار أسلافه ريكاردو و ميل لم يتوصل إلى الإجابة عن سبب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، كما أن تحليله القائم على أساس استخدام الوحدات

[93] محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1986، ص:42.

الحقيقية بدل النقود جعل هذه النظرية محدودة، لأن المقايضة لا تتم إلا في حالات نادرة، و يرجع الفضل لاستخدام نظرية الثمن في تحليل التجارة الخارجية لكل من الاقتصاديين السويديين إيلي هكشر و برتل أولين.

2. النظرية السويدية (هكشر – أولين):[94]

بناء على الانتقادات المقدمة للنظرية الكلاسيكية، حاول الاقتصادي السويدي "إيلي هكشر" ومن بعده تلميذه "برتل أولين" في كتابه : *(Interrégional and International Trade)*[95] "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر في 1933 م إدخال التحليل الاقتصادي الحديث لنظرية تحديد سعر التوازن وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق سعيا منهما لإيجاد تحليل أكثر واقعية لنظرية التجارة الخارجية، حيث استخدما في جانب العرض فكرة دوال الإنتاج ذات النسب المتغيرة من عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع المختلفة، وفي جانب الطلب منحنيات السواء التي تعبر عن أذواق ورغبات المستهلكين في طلبهم لها.

و حسب هذه النظرية فإن التجارة الخارجية تقوم على أساس مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج فيما بين الدول، لأن ذلك يؤدي إلى الاختلاف النسبي لأسعار عناصر الإنتاج فيما بينهم، وبالتالي اختلاف الأسعار النسبية للسلع المنتجة في كل دولة، و بما أن السلع تتفاوت من حيث كثافة إستخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فإن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين من عناصر الإنتاج سوف تتخصص في إنتاج و تصدير السلع الكثيفة في استخدام هذا العنصر، وتقوم باستيراد السلع الكثيفة في استخدام عناصر الإنتاج التي تتوافر في الدول الأخرى بدرجة أكبر نسبيا، و على هذا الأساس يمكن أن تقوم التجارة الخارجية بين الدول.

لقد لاحظ أولين أن وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج ليست السبب الوحيد للاختلاف النسبي لأسعار تلك العناصر،[96] فإختلاف دالات الإنتاج من سلعة لأخرى نتيجة إختلاف التوليفات الخاصة بمزج عناصر الإنتاج الهادفة إلى الحصول على أكبر كمية من الإنتاج بأكفأ طريقة ممكنة هو سبب آخر لقيام التجارة الخارجية، تبعا لذلك حتى و لو تساوت الدولتان تماما في توافر عناصر الإنتاج، و نظرا لاختلاف أسعار تلك العناصر و اختلاف ظروف الطلب عليها بسبب اختلاف توزيع الدخل الوطني أو اختلاف أذواق المستهلكين، فإن ذلك كاف لإختلاف أسعار السلع من دولة لأخرى.

و كنتيجة لهذه النظرية فإن التبادل الدولي هو عملية تبادل لعناصر إنتاج متوفرة مقابل عناصر إنتاج نادرة بصورة ضمنية نتيجة لحركة السلع بين الدول على اعتبار عدم إمكانية انتقال هذه العناصر فيما بينها.

---

[94] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

[95] *Bertil Ohlin, Interrégional and International Trade, 1933.*

[96] مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:65.

لقد لقيت هذه النظرية قبولا عاما خصوصا بعد تطويرها من طرف كل من "ساموبلسون" و" لرنر " و إستمرت لفترة طويلة من الزمن كأساس نظري لقيام التجارة الخارجية، غير أنها هي الأخرى تعرضت لعدة إنتقادات أهمها :[97]

- ✓ ارتكازها على الاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج (الندرة أو الوفرة) و إهمالها للاختلاف النوعي لها (نوعية الأرض، أنواع رأس المال، أنواع العمل و المهارات المختلفة)؛
- ✓ صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج بالنسبة لكل سلعة يتم تصديرها أو استيرادها خاصة عندما تتعدد العناصر الداخلة في إنتاجها؛
- ✓ تميزها بالسكون لأنها لم تتعرض إلى حالة تغير المزايا النسبية مع الزمن؛
- ✓ عدم تمييزها لمدى تقدم أو تخلف الدولة، وبالتالي مرونة و قدرة هيكلها الاقتصادي على التكيف.

3. لغز ليونتيف:

على ضوء نظرية نسب عناصر الإنتاج، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة ذات وفرة لرأس المال، و عليه يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال، و استيراد السلع كثيفة العمل، لكن الاقتصادي الأمريكي ليونتيف قد لاحظ من خلال دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي عكس ذلك، أي ارتفاع كثافة رأس المال في وارداتها، وارتفاع كثافة العمل في صادراتها، و هو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هكشر– أولين".

عرف هذا التناقض باسم لغز ليونتيف نسبة إلى مكتشفه،[98] و ظهرت له عدة تفسيرات أهمها:

- ✓ لقد حاول ليونتيف نفسه تفسير هذا التناقض استنادا إلى الفكرة التي تعتبر أن كفاءة و إنتاجيه العامل الأمريكي تفوق كفاءة و إنتاجيه العامل الأجنبي، فعلا لقد بينت نتائج الدراسات الإحصائية حقيقة ذلك، غير أن ارتفاع كفاءة العامل الأمريكي عن غيره كانت تتراوح بين نسبتي 20-25% و ليس 300% كما لاحظها ليونتيف في الصادرات الأمريكية، و بالتالي من الصعوبة بمكان قبول هذا التبرير؛
- ✓ أما على ضوء وفرة عناصر الإنتاج، فإنه لكل دولة ميزة نسبية في إنتاج السلع التي تستخدم عنصر الإنتاج المتوفر لديها بكثافة، و بالتالي تتخصص في إنتاج و تصدير هذه السلع، لكن ظروف الطلب يمكن لها أن تغير مسار الأمور، فإذا كانت الدولة الغنية في رأس المال تفضل استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال، فإنه لا يبقى فائضا لديها للتصدير، و لذا فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ويطلق على هذه الحالة اصطلاح انعكاس أو تحيز الطلب، و بذلك يمكن تفسير هذا اللغز على

[97] جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية ، 1978، ص:59-61.

[98] *Leontief, Domestic production and Foreign Trade, The American Capital Position Re-examined sep.1953, reprinted in Economia International, 1954.*

أساس رغبة الولايات المتحدة في استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال، مما يقودها إلى استيرادها من باقي دول العالم؛

- ✓ كما أن الدراسة التطبيقية التي قام بها منهاس سنة 1962 م بينت إمكانية حدوث انعكاس في كثافة عناصر الإنتاج، بحيث يتوقف الأمر هنا على درجة إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر أخر في عملية الإنتاج، إذ عندما ينخفض السعر النسبي لعنصر إنتاجي معين، يتم استخدام هذا العنصر الإنتاجي بكثافة أعلى مما كان عليه، وبالتالي قد تتحول السلعة من سلعة كثيفة العمل إلى سلعة كثيفة رأس المال أو العكس، غير أن ليونتيف سنة 1964 م قام بتفنيد دراسة منهاس، و استنتج أن إمكانية حدوث الانعكاس ظرفية و لا يمكن لها أن تعطينا تفسيرا مقنعا لذلك؛
- ✓ من جهة أخرى حاول "تريفز" في دراسته لهيكل الحماية (مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي التأثير على حريتها) سنة 1971 م تفسير لغز ليونتيف من خلال سياسة التعريفة الجمركية الأمريكية، و التي لاحظ تشددها في مواجهة الواردات كثيفة العمل، حيث كانت أكثر الصناعات حاجة للحماية في الولايات المتحدة هي الصناعات كثيفة العمل، الأمر الذي صعب تدفق الواردات كثيفة العمل إلى أمريكا وقلل منها، أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي صناعات قوية لا تحتاج إلى حماية، و من ثم كانت السياسة التجارية الأمريكية متسامحة معها، الأمر الذي أدى إلى تدفقها بشكل أسهل مقارنة بالصناعات كثيفة العمل، كما أن الواردات الأمريكية في دراسة ليونتيف كانت في معظمها نفط خام و لب الورق و نحاس و رصاص خام... الخ، و السبب في استيرادها ببساطة هو عدم استطاعة أمريكا إنتاجها، و تتصف هذه المنتجات بأنها أكثر كثافة في رأس المال مقارنة بكثير من المنتجات الأخرى؛
- ✓ كما ركزت بعض الدراسات في السنوات الأخيرة بصفة خاصة على الاستثمار في رأس المال البشرى و ما يترتب عليه من ارتفاع في مستوى إنتاجية و مهارة العاملين، و قدرتهم على إنتاج ما لا يستطيع غيرهم من العمال العاديين إنتاجه من سلع عالية التعقيد، فالعامل في مصانع الطائرات و الأقمار الصناعية و الإلكترونيات يحتاج إلى تعليم و تدريب و رعاية صحية و نفسية تختلف عن العامل في مصنع للأحذية أو المنسوجات أو الأثاث، و عليه يمكن تقسيم عنصر العمل حسب مستوى المهارة و التدريب إلى مجموعتين مختلفتين، فالمجموعة الأولى تضم العمل بالمفهوم التقليدي أو العمل غير الماهر، وتضم المجموعة الثانية العمل الماهر أو (رأس المال البشرى)، و بالتالي يمكن الإشارة إلى بعض المنتجات باعتبارها كثيفة المهارة مما يزيد من كثافة عنصر العمل في إنتاجها.

رابعا: تفسير النظريات الحديثة للتجارة الخارجية:

إن الظواهر الحديثة التي طرأت على التقسيم الدولي للعمل و التجارة الخارجية مثل التطور السريع للتكنولوجيا، و قدرة الاقتصاديات العالمية على التعامل مع أحدث التقنيات من خلال يد عاملة فنية مدربة، جعل من فكرة المزايا النسبية التي تقوم على وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج خاصة في ظل افتراض انتقال هذه العوامل غير كاف لتقديم تفسير واضح و مقنع لأسباب و أهداف قيام التجارة الخارجية بين مختلف الدول، هذا ما أدى لاحقا إلى ظهور نظريات حديثة حاولت إدخال عوامل إضافية جديدة على تحليل النظريات السابقة مثل عامل التكنولوجيا، عامل الطلب، المنافسة غير الكاملة، الاختلاف في الأذواق و عدم ثبات عائد الحجم...الخ[99]، و في ما يلي أهمها:

1. نظرية المضاعف في التجارة الخارجية:

لقد إهتم بعض الكتاب المعاصرين بدراسة العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية (صادرات و واردات) والدخل القومي و مدى تأثر هذا الأخير بتغير الصادرات و الواردات، فحسب "كينز" و أتباعه فإن العرض الكلي، أي الدخل الوطني، يزيد بزيادة حجم مبيعات السلع للأعوان الاقتصاديين الوطنيين (العائلات، المؤسسات و الإدارات)، وبزيادة المبيعات إلى الخارج (الصادرات)،[100]بينما ينخفض في حالة الواردات.

و يميز هؤلاء الكتاب في هذا المجال بين كل زيادة صافية في الدخل الوطني، و بين كل نقص صاف فيه، فعملية زيادة الدخل هي عبارة عن عملية حقن فيه، بينما عملية إنقاص الدخل هي بمثابة عملية تسرب منه.

حيث عندما تضاف وحدة إلى الدخل فإنها ستتبع في الفترة الموالية بسلسلة متناقصة من الزيادة الأصلية في الدخل، فالتصدير كالاستثمار يمكن اعتباره حقنا، و ذلك لأن التصدير يجعل من البلد قادرا على الإنفاق أكثر و بالتالي توزيع مداخيل إضافية، مما يؤدي إلى ارتفاع كمية الإنتاج، فالصادرات إذن هي عامل محفز للدخل الوطني.

أما عندما تنقص وحدة من الدخل، فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث سلسة متناقصة في حجم الدخل في الفترة الموالية يزيد إجمالها على قيمة النقص الأصلي في الدخل، ولهذا يعتبر الاستيراد كالادخار تسربا، لأنه يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل لا يوزع و لا يصرف في الفترة الموالية للاستيراد.

مما سبق يتضح لنا أكثر أن مفهوم مضاعف التجارة الخارجية هو عدد المرات التي يجب أن نضاعف بها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل، و كل زيادة أصلية في الدخل ينتج عنها في الغالب زيادة في الاستهلاك و الادخار والاستيراد، أي أن كل وحدة إضافية في الدخل لا تبقى كلها داخل دورة النقود و

[99] قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي، تنقل السلع و حركة عوامل الانتاج، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص:34.

[100] *Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, concepts de base et Questions essentielles, 2 ed, OPU, Alger, 1993, p 461.*

الدخل،[101] و إنما يمتص جزء منها بفضل الادخار و الاستيراد، و هي في النهاية تعمل على زيادة بنسبة معينة في الدخل بعكس نسبة ما يتسرب منها.

و رغم قوة هذا التحليل إلا أنه تلقى عدة انتقادات أهمها:

- ✓ لا يمكن أن نعتبر كل تصدير حقنا، فمثلا التصدير بهدف تسوية دين سابق أو تقديم هبات أو تعويضات لا يقدم دخلا إضافيا للدولة؛
- ✓ لا يمكن أن نعتبر كل استيراد تسربا، فمثلا استيراد سلعة إنتاجية لاستعمالها مباشرة في الإنتاج لا يمكن اعتباره تسربا صافيا للدخل الوطني؛
- ✓ حسب الاقتصادي "بنهام" فإن فكرة التشغيل الكامل المبنية على فلسفة تشجيع الصادرات و تقييد الواردات أثبتت تجربتها في بريطانيا بأنها عاملا معرقلا و ليس عاملا موسعا للتجارة الخارجية.

2. نظرية وفورات الحجم:

من أنصار هذه المقاربة بيرتيل أولين و ر.دريزيه و ب.كروغمان وغيرهم، و تستند هذه النظرية على آلية تأثير حجم الإنتاج أو اقتصاد المقياس الكبير، فحاولت أن تبين العلاقة القائمة بين حجم الإنتاج و تكلفة الإنتاج بالنسبة لسلعة ما، فبالنسبة لبعض السلع كلما زاد حجم الإنتاج منها كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، و ترتبط هذه الظاهرة و بدرجة عالية و مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث و التنمية و ظروف المنافسة غير التامة، حيث يقول الاقتصاديان الأمريكيان ب.كروغمان و م.أوبستفيلد في كتابهما "الاقتصاد الدولي- النظرية و السياسة" : (أنه ثمة سببين للتجارة بين البلدان: أولا تختلف البلدان في ما بينها من حيث حيازة الموارد و التكنولوجيا ...و ثانيا يمكن أن يكون سببا لقيام التجارة التوفير أو العائد المتزايد)[102] و بالتالي يمكن لهذه الظاهرة أن تؤدي إلى خلق أسباب لقيام التجارة الخارجية بين الدول، و هي أسباب تخرج تماما عن نطاق المزايا النسبية.

إن هذه النظرية بدورها لا تتسم بالطابع الشمولي كونها لا تعالج سوى جزء من حالة السوق، كما أن تأثير حجم الإنتاج يؤدي إلى تكبير الشركات وتحولها إلى شركات احتكارية تعيق تطور التجارة الدولية في ظل تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية.

3. نظرية الفجوة التكنولوجية:

لقد حاولت هذه النظرية إضافة عامل إنتاج جديد هو التكنولوجيا، على اعتبار أن حيازة إحدى الدول لوسائل أو طرق إنتاج فنية متقدمة يمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة عالية، هذا ما يكسبها مزايا نسبية تؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بينها و بين دول أخرى.

[101] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، المكتبة الاقتصادية، بيروت، 1998، ص: 110.

[102] د. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق، بيروت، 2010، ص: 130

و حسب هذه النظرية فإن أي اختراع تكنولوجي حديث أو إتباع مسار تكنولوجي جديد من طرف دولة ما يمكنها من احتكار إنتاج و تصدير السلعة المستخدمة لتلك التكنولوجيا في إنتاجها حتى و إن لم تكن لها أي مزايا نسبية في عوامل الإنتاج الباقية.

و في هذه الحالة يرى الاقتصادي الأمريكي بوسنر من خلال الدراسات التي أجراها سنة 1961 م[103] أن التجارة الخارجية مربحة للدولة المصدرة من خلال ما تحصل عليه من عائد على شكل ربح تكنولوجي، ومربحة كذلك للدولة المستوردة نتيجة إدخارها للوقت و الموارد التي كانت ستنفقها في إختراع هذه التكنولوجيا، لكن مع مرور الوقت يؤدي إنتشار السلعة الجديدة في عدد كبير من دول العالم نتيجة التقليد أو إكتسابها للتكنولوجيا الجديدة أو تفوقها عليها تبدأ الدولة المخترعة تفقد ميزتها الاحتكارية و بالتالي ميزتها النسبية، و من خلال ذلك نرى أن الفجوة التكنولوجية تجعل من الدولة صاحبة الاختراع تتمتع بإحتكار مؤقت في إنتاج و تصدير سلع ذات تقدم تكنولوجي، ويزول هذا الإحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي في هذه الدولة.

لكن رغم ما قدمته هذه النظرية من تفسير لأسباب تطور التجارة الخارجية بين الدول خاصة تلك التي لها نفس الوفرة في عوامل الإنتاج، لكنها لم تعطي تفسيرا واضحا لتطور التجارة بين الدول عندما يتساوى مستواها التكنولوجي، كما أنها لم تستطيع تحديد طول الفترة الزمنية التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة تمكنها من إحتكار إنتاج و تصدير تلك السلع كثيفة التكنولوجيا، هذا ما حاولت الإجابة عليه نظرية دورة حياة المنتج.

4. نظرية دورة حياة المنتج:[104]

لقد حاول فرنون *(R.vernon)* من خلال نظريته حول دورة حياة المنتج تقديم تحليل و بحث جديدين في هذا المجال، حيث توصل من خلال الدراسة التي قام بها إلى إستنتاج أن المنتجات الصناعية و خاصة سلع الإنتاج و السلع التي يستهلكها أصحاب المداخيل المرتفعة تمر بثلاث مراحل منذ ظهورها للوجود على النحو التالي:

✓ **مرحلة تقديم المنتج:** إن ظهور منتج جديد وطرحه في السوق يتطلب توافر شروط عديدة: أهمها كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية، ومستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية أي ما يعرف بالبحث والتطوير، و كذا

[103] M.posner, international trade and technical change,oxford economic papers N°03, oct 1961, pp :323-341.

[104] R.Vernon, International Investment and International trade in the product cycle, pp : 200 – 208.

توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، إضافة إلى ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة، و هو ما يعرف بالإبداع التكنولوجي.

من هنا يفترض فرنون أن دولة كالولايات المتحدة الأمريكية تكون مؤهلة أكثر من البلدان الصناعية الأخرى لظهور المنتجات الحديثة، و من أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج و تسويق السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلي، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة، بالإضافة إلى احتكار المنتجين للسوق نتيجة احتكارهم للتكنولوجيا.

- ✓ **مرحلة نمو المنتج:** في هذه المرحلة يزداد انتشار المنتج تدريجيا و تتحسن نوعيته و يزداد تطويرا وتنويعا، و الأكثر من ذلك يرتفع الطلب عليه من خارج الدولة المبتكرة له، و تنخفض في نفس الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية، كما تشهد هذه المرحلة ظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى، هنا تبدأ الشركات صاحبة الاختراع في إنشاء فروع لها في الخارج خاصة في الدول المستوردة للمنتج سواء كانت دولا صناعية متقدمة أو دولا صناعية حديثة.
- ✓ **مرحلة نضج المنتج:** عادة ما تكون هذه المرحلة هي الأطول في حياة المنتج، حيث تستقر المبيعات عند مستوى إحلال السعلة (لإنتهاء عمرها الإفتراضي) و قد تزيد إذا كانت هناك زيادة سكانية في المنطقة، و من السياسات المستخدمة في هذه المرحلة لتسويق المنتج:
  - ✓ إقناع من لا يستخدم المنتج باستخدامه؛
  - ✓ البحث عن أسواق جديدة؛
  - ✓ إقناع المستهلكين الحاليين بزيادة استخدامهم للمنتج؛
  - ✓ تحسين جودة المنتج؛
  - ✓ إضافة خصائص أو أحجام أو تصاميم جديدة؛
  - ✓ إعادة تصميم المزيج التسويقي كتخفيض الأسعار وزيادة الإعلانات أو تقديم عروض خاصة و البحث عن قنوات توزيع جديدة.
- ✓ **مرحلة إنحدار أو تراجع المنتج:** و هي المرحلة الأخيرة من عمر المنتج حيث تتراجع فيها مبيعاته حتى يخرج من السوق نتيجة لوجود منتجات أفضل منه بسبب التطور التكنولوجي، أو تغير الموضة أو الأذواق، و هنا عادة ما تقرر الشركة المنتجة إيقاف إنتاج المنتج خاصة عندما تزيد التكاليف عن الأرباح نتيجة لقلة المبيعات.

غير أنه في هذه المرحلة قد تزداد مبيعات بعض الشركات قليلا خاصة عندما ينسحب بعض المنافسين من السوق بسبب قلة المبيعات، وفي هذه الحالة سيضطر عملاؤهم إلى البحث عن سلع مشابهة متوفرة لدى الشركات الباقية في السوق.

و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم: 1. 2 .1 : منحنى دورة حياة المنتج.

المصدر: ***http://samehar.wordpress.com/2006/06/06***

إن دورة حياة المنتج ليست واحدة لكل السلع، فهي تختلف من منتج لآخر، و يؤثر عليها كل من الوضع الاقتصادي و المنافسة و تغير أذواق المستهلكين، فقد تستغرق دورة حياة المنتج أسابيع قليلة أو عدة عقود من الزمن، ورهذا ما يجب على الشركة توقعه و تحديده عند القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمنتج.

5. نظرية التبادل اللامتكافئ:

لقد ظهرت بعض الأفكار منذ الخمسينات حاولت أن تبين بأن التبادل التجاري هو تبادل غير متكافئ بين دول الشمال و دول الجنوب، حيث أوضح الاقتصاديان منجر و بريبيش (Menger et Prebisch) أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة التي تشكل أقلية غنية و مجموعة الدول النامية التي تشكل أغلبية فقيرة هو تبادل غير متكافئ، و ذهب راؤول بريبيش إلى أبعد من ذلك ليوضح أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها بعض الدول المتقدمة و منتجات المواد الأولية التي تنتجها الدول المتخلفة تميل في الفترة الطويلة لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول المتخلفة و ذلك لأن الزيادة في مداخيل أصحاب المشروعات و عناصر الإنتاج يفوق دائما الزيادة في إنتاجية الهيكل الاقتصادي بصفة عامة، و هو ما يحول دون انخفاض أسعار السلع الصناعية بل و يعمل على زيادتها، أما في الدول المتخلفة و بما أن المداخيل تزيد بمعدل يقل عن معدل زيادة الإنتاجية فإن ذلك يعمل عل تخفيض أسعار المنتجات الأولية.

كما حاول إيمانويل *(A.Emmanuel)* أن يبين أن إنهيار معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية هو راجع أساسا إلى الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في هذه الدول مقارنة بالأجور المرتفعة التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة، و يبين أن المشكل الأساسي في ذلك يكمن في تكوين الأسعار في السوق

الرأسمالية، و يوضح أن السعر المجزي هو عائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج البضائع المصدرة و بمعدل يساوي ذلك المعدل المبذول لإنتاج البضائع التي تحصل عليها الدولة من عملية التبادل.

و حاول سمير أمين *(S.Amin)* أن يبدأ من حيث انتهى إيمانويل الذي أظهر سيطرة مبدأ التبادل اللامتكافئ على التجارة الدولية بين الدول الغنية و الفقيرة، و يفضل سمير أمين أن يطلق على المجموعة الأولى إسم (دول المركز) و على المجموعة الثانية إسم (دول المحيط).

و على رغم ما جاء في هذا المجال من أفكار و نظريات تظلم الدول المتقدمة اتجاه الدول المتخلفة، و على الرغم من صحة فروضها بشأن استغلال دول الشمال للتجارة الدولية كأداة لاستنزاف ثروات و موارد دول الجنوب، إلا أن أنصار هذه النظريات لم يقدموا حلا عمليا مقنعا و قابلا للتطبيق في مواجهة هذا الموقف.

6. نظرية تشابه الأذواق:

أعتبر الاقتصادي السويدي الإسكندنافي استيفان ليندر *(Stafian Linder)* من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج لتفسير التجارة الخارجية، و قد سلم ليندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الخارجية في منتجات الصناعات التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.

و على هذا الأساس يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة و تصديرها، بإعتبار أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة ليس لها سوقا محليا، و يرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي افتراض المعرفة غير الكاملة و عدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا، كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي و خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة يساعد المنظم على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات جمهور المستهلكين و إن كانت في حاجة إلى تعديل، و ذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد من التغذية العكسية *(feedback)* للمعلومات.

و لكن على الرغم من جاذبية التحليل المتقدم، فهناك أمثلة مضادة توضح إمكانية الإنتاج للتصدير حتى في حالة عدم وجود سوق محلى للمنتجات، وابرز ما يساق على ذلك قيام بعض دول شرق آسيا التي تدين بالبوذية و غيرها من ديانات، بإنتاج أشجار الكريسماس الصناعية و مواد الزينة الخاصة بأعياد الميلاد، وتقوم بتصديرها إلى دول مسيحية، كما نلاحظ قيام هذه الدول بإنتاج مستلزمات الحج، وسجاد الصلاة، و بوصلة تحديد مكان الكعبة المشرفة لتحديد اتجاه القبلة، وتقوم بتصديرها إلى الدول الإسلامية، على الرغم من عدم وجود طلب داخلي على هذه السلع في البلاد المنتجة لها.

7. و أخيرا و منذ أواخر القرن العشرين ولغاية الآن بدأ الاهتمام يتزايد بالعوامل التي تتحكم في تنافسية بلد معين في التجارة الخارجية، فقد حدد مايكل بورتر: *(M. Porter)* خمسة عناصر تحدد الإستراتيجية الناجحة

لشركة معينة هي: القوة النسبية لمجهزي مستلزمات الإنتاج، القوة النسبية لمشتري المنتجات، إمكانية دخول شركات أخرى منافسة، قوة منافسة هذه الشركات، و احتمال ظهور بدائل للمنتجات.

و في ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات، فقد قام بورتر بتوسيع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلي، بهدف توضيح العوامل المحددة لتنافسية شركات دولة ما في الأسواق الدولية، ثم قام بورتر بتكليف عدد من الباحثين لتحديد عوامل نجاح أكبر عشر دول صناعية في التصدير (ألمانيا، ايطاليا، الدانمارك، سنغافورة، السويد، سويسرا، كوريا، بريطانيا، الولايات المتحدة و اليابان)، و حدد أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة على شكل ماسة *(Diamond)* ذات أربع أضلاع:

- ✓ كمية و نوعية عناصر الإنتاج (و يتم التمييز هنا بين عناصر موروثة وطبيعية مثل: العمل، الأرض، تراكم رأس المال، البنية الأساسية و عناصر منتجة مثل: رأس المال البشري و مؤسسات البحث)، و في الوقت الذي تعتمد فيه نظرية (هيكشر- أولين) على العناصر الطبيعية والموروثة، فان نظرية بورتر تعتمد على العناصر المنتجة.
- ✓ تصاعد الطلب وديناميكيته و حجمه: و هنا يرى بورتر ضرورة رفع هذا الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين، و تجديد المنتجات، و هو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات و من ثم نشر التفصيلات المحلية دوليا.
- ✓ توفر مجهزين و شركات مساعدة ذات تنافسية جيدة، بالشكل الذي يوفر معلومات ومصادر أفكار جديدة للمنتجين، مما يرفع من الوفرات الخارجية.
- ✓ ظروف الدولة المعنية و مدى سيادة المنافسة و الإدارة الجيدة للأعمال.

إن التفاعل الجيد بين هذه العناصر الأربعة، كما يرى بورتر، من شأنه أن يوفر البيئة الملائمة لعمل الشركات و دعم صادراتها و تنافسيتها في التجارة الدولية.[105]

[105] *http://www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-1.pdf*

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية و أدواتها.

من خلال المبحث السابق تبين أن المفكرين التجاريين أكدوا على تقييد التجارة الخارجية خاصة جانب الواردات، لأنهم كانوا يعتقدون بأن التجارة الخارجية إذا أدت إلى حصول طرف ما على أرباح، فإن ذلك يكون على حساب الطرف الآخر، غير أن المفكرين الكلاسيك مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية و من ضمنها النشاط التجاري، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين، من هذا المنطلق ظهر مفهوم سياسة التجارة الخارجية.

أولا: سياسات التجارة الخارجية.

1. ماهية السياسة التجارية.

أ. تعريف السياسة التجارية:[106]

يقصد بالسياسة التجارية في مجال التجارة الخارجية مجموعة الوسائل و الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في إطار معاملاتها مع الخارج قصد تحقيق أهداف معينة في غالب الأحيان تكون مرتبطة بتنمية الاقتصاد الوطني، و تعبر عن ذلك بإصدار التشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات المناسبة.

ب. أهداف السياسة التجارية:

مهما كانت توجهات السياسات التجارية التي تتبعها الدول المختلفة فإنها تتفق على تحقيق المصلحة العامة للدولة من خلال الحرص على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و أخرى إستراتيجية.[107]

– الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية في ما يلي:

- ✓ زيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة من خلال إيرادات الرسوم الجمركية و كنتيجة لذلك زيادة النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها؛
- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق فرض رسوم جمركية على الواردات من بعض السلع خاصة الكمالية منها، وعندما تقل الواردات يقل الطلب على العملات الأجنبية و بالتالي عودة التوازن لميزان المدفوعات؛
- ✓ حماية الصناعة المحلية خاصة الإستراتيجية من المنافسة الأجنبية؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق المتمثل في التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج؛
- ✓ حماية الصناعات الناشئة عن طريق توفير الظروف الملائمة لدعمها ومساندتها في مراحلها الأولى؛

---

[106] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2010، ص: 70.

[107] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1993، ص: 275.

- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش و التضخم.

– الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية في ما يلي:

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية عن طريق حماية المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية لغالبية أفراد المجتمع؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات و الطبقات المختلفة في المجتمع بهدف دعم محدودي الدخل و رفع مستواهم المعيشي؛
- ✓ حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع الضارة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو الحد من استيراد بعض السلع الأخرى كالتبغ و الكحول وغيرها.

– الأهداف الإستراتيجية:

تتمثل الأهداف الإستراتيجية في ما يلي:

- ✓ المحافظة على استقلال و أمن الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية؛
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في المجال الاقتصادي؛
- ✓ توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الإستراتيجية خاصة في فترات الأزمات و الحروب.

غير أنه يجب الإشارة هنا إلى أن السياسة التجارية وحدها لا يمكن لها أن تحقق هذه الأهداف دون الأخذ بعين الاعتبار السياسات الاقتصادية الكلية مثل السياسة النقدية و السياسة الاستثمارية و غيرها من السياسات الأخرى الاقتصادية و غير الاقتصادية التي يجب أن تكون متناسقة حتى تكمل بعضها البعض و لا تتعارض فيما بينها.

ج.العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية:

– مستوى التنمية الاقتصادية:

يعد مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه كل دولة من أهم العوامل المحددة للسياسة التجارية لها، بحيث كلما كان إقتصاد هذه الدولة ضعيفا كلما كانت السياسة التجارية المتبعة أكثر تشددا و تعقيدا، و على عكس ذلك تماما عندما يكون هذا الاقتصاد قد بلغ مرحلة متقدمة من النمو و التطور، الشيء الذي يسمح له بوضع سياسة تجارية مرنة لأنه أصبح إقتصادا قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، أو على الأقل لم يصبح في حاجة إلى الدعم و الحماية، وخير مثال على ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة، فمثل هذه الصناعات تكون في

مراحلها الأولى في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم و الحماية، أما بعد مرور فترة زمنية معينة و إكتسابها الخبرة الفنية ونتيجة للممارسة المستمرة تصبح أقرب إلى الصمود أمام المنافسة الأجنبية.

– الأوضاع الاقتصادية السائدة:

للأوضاع الاقتصادية السائدة سواء على المستوى المحلي أو العالمي تأثير بالغ الأهمية على إختيار السياسة التجارية بالنسبة لكل دولة.

حيث على المستوى المحلي عندما تتطور الصناعات المحلية تصبح أكثر حاجة إلى السلع الوسيطة و مواد الخام، الشيء الذي يحتم على الدولة إتباع سياسة تجارية أكثر ملائمة لتوفير هذه المتطلبات.

كما أن زيادة طلب الاستهلاك المحلي يؤثر في تحديد الكميات المطلوبة من بعض المنتجات، خاصة في ظل انخفاض مرونته و درجة أهميته و ضرورته في السوق.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاختلالات الاقتصادية (كالتضخم أو الركود و البطالة) هي الأخرى لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار و تحقيق إرتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية و غير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

أما على المستوى الدولي فإن أي زيادة في الطلب مثلا يمكن أن تدفع الدولة إلى إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، و ضبط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

د. تقييم سياسات التجارة الخارجية:

لتقييم أي سياسة للتجارة الخارجية يعتمد الاقتصاديون مجموعة من المعايير يرونها كفيلة بالحكم على مدى نجاعتها و هي:

– مدى فاعلية السياسة المتبعة:

يتوقف الأمر هنا على المفاضلة بين سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات من حيث الكفاية في استخدام الموارد عن طريق مقارنة التكلفة والعائد لكل منهما، و منه الحكم على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

– مدى مساهمة السياسة المتبعة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل:

لا ينبغي على الدولة إغفال الآثار الناتجة عن اعتماد نوع معين من سياسة التجارة الخارجية، فإتباع سياسة حماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع المداخيل لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

2. أنواع سياسات التجارة الخارجية.

تتنوع السياسات التجارية بين الحرية و التقييد أو الحماية و ذلك حسب طبيعة و مستوى النظام الاقتصادي للدولة، غير أنه في واقع الأمر لا يمكن لأي دولة الأخذ بسياسة تجارية بشكل مطلق، إذ لا يمكن للدولة التي تنتهج سياسة حرية التجارة الخارجية ترك الحرية المطلقة للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين في تنظيم التجارة الخارجية دون أن يكون لها أي دور في ذلك، و نفس الشيء بالنسبة للدولة التي تنتهج سياسة حماية التجارة الخارجية فإن ذلك لا يمنعها من القيام بأي علاقات إقتصادية مع الخارج لأنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال تحقيق إكتفائها الاقتصادي الذاتي.

و عليه فإن أي سياسة إقتصادية هي مزيج بين الحماية و الحرية، غير أنه يقال أن هذه السياسة التجارية حرة إذا كانت فيها نسبة الحرية أكبر من نسبة الحماية، و عكس ذلك في السياسة المقيدة.

أ. سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

- ✓ تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و إتخاذ التنظيمات و الإجراءات اللازمة لتنفيذها قصد حماية سلعها أو سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية؛
- ✓ قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو تحديد حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة و غيرها من الأساليب الأخرى الرامية إلى توفير نوع من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

و يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:[108]

- ✓ إن تقييد الواردات يؤدي إلى انخفاض حجمها الشيء الذي يدفع بالمستهلك المحلي إلى تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية؛
- ✓ إن ذلك يلزم الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف الحصول على موارد مالية منتظمة تمكنها من القيام بمهامها المختلفة في ظروف عادية؛
- ✓ حماية الصناعات المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية ذات الخبرة الفنية و الثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية؛
- ✓ تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق حماية مثلى للاقتصاد الوطني؛

[108] محمد حمد عبد العزيز عجمية و محمد محروس إسماعيل، فصول في التطور الاقتصادي في أوربا و العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص:58.

- ✓ مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم.

ب. سياسة حرية التجارة الخارجية:

تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها السياسة التي لا تتدخل بموجبها الدول و الحكومات في تنظيم العلاقات التجارية بينها و بين الخارج حيث ترفع كل التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى، و بعبارة أخرى تهدف سياسة حرية التجارة إلى إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.[109]

و يستند أنصار حرية التجارة الخارجية إلى مجموعة من الحجج هي:

- ✓ تتيح حرية التجارة الخارجية لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية و تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا بتكلفة أقل مما لو أنتجتها محليا؛
- ✓ تشجع حرية التجارة التقدم التقني من خلال المنافسة بين الدول المختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج؛
- ✓ تؤدي حرية التجارة إلى المنافسة و بالتالي تفويت الفرصة على المؤسسات الاحتكارية التي تتحكم في الأسعار بما يضر المستهلك في السوق المحلية؛
- ✓ تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع ذات الكثافة العالية للعنصر الوفير لديها و الحد من إنتاج السلع ذات الكثافة للعنصر النادر لديها؛
- ✓ تساعد حرية التجارة الخارجية كل بلد على إستخدام موارده الإنتاجية إستخداما كاملا و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

ثانيا: أدوات سياسة التجارة الخارجية.

تعتمد الدول في إطار تطبيق سياسة تجارتها الخارجية على مجموعة من الأدوات بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية قد تكون حماية الصناعات المحلية، أو إصلاح عجز في ميزان المدفوعات، أو مجرد الحصول على موارد مالية للدولة، و من أهم هذه الأدوات: الأدوات التعريفية و الأدوات غير التعريفية.

1. الأدوات التعريفية:

يقصد بالأدوات التعريفية: (التعريفة الجمركية) و هي تلك القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة على شكل (صادرات أو واردات) والرسوم الجمركية المقدرة عليها.

[109] محمد حمد عبد العزيز عجمية و محمد محروس إسماعيل، فصول في التطور الاقتصادي في أوربا و العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص57.

و قد جرى العرف على إطلاق مصطلح "الرسوم الجمركية" على الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع المستوردة أو المصدرة بموجب القانون التعريفي و وفقا للتشريع الجمركي.

أ. خصائص الرسوم الجمركية:

تتميز الرسوم الجمركية بمجموعة من الخصائص هي:

- ✓ إنها ضريبة غير مباشرة لأنها تفرض على المداخيل و الثروات الموجهة لاستهلاك السلع و الخدمات ، وذلك على عكس الضرائب المباشرة التي تفرض مباشرة على المداخيل و الثروات بعد تحصيلها، و من ثم لا يراعى في فرضها المقدرة التكليفية للمكلف بها (المصدر أو المستورد) الذي تتجه نيته إلى نقل عبئها إلى شخص آخر (المستهلك) الذي يتحملها بصفة نهائية من خلال تضمينها في سعر السلعة؛
- ✓ إنها ضريبة مرنة لأنها تستجيب لكل التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي حيث تزيد حصيلتها في أوقات الرخاء و التضخم و تنقص في أوقات الركود و الكساد، و هي سهلة التحصيل لأنه يتبع فيها أسلوب الحجز على المنبع حيث لا يفرج على السلعة إلا بعد أداء الضرائب المقدرة عليها، كما أن تضمينها داخل السعر يجعل المستهلك يدفعها دون أن يشعر بها؛
- ✓ إنها ضريبة مستمرة لأنها لا تجبى مرة واحدة في السنة بل يتكرر تحصيلها تبعا لتكرار الواقعة المنشئة لها (التصدير أو الاستيراد) و بالتالي يمكن أن توفر للخزينة تمويلا مستمرا على مدار السنة؛
- ✓ إنها ضريبة مرتبطة بالتجارة الخارجية تؤثر فيها إيجابا أو سلبا من خلال رفع نسبتها أو خفضها، و تتأثر بها لأنها تعد نتاجا للسياسة التجارية التي تتبناها الدولة، حيث يتم رفع نسبتها في حالة سياسة التقييد و تخفيضها في حالة سياسة التحرير؛

و عموما يجب على المشرع عند وضعه للتعريفة الجمركية مراعاة الصفات التالية:

- ✓ ضرورة تناسب فئات التعريفة مع درجة المرونة السعرية للسلع المستوردة حتى لا تتسبب في كسادها؛
- ✓ وجوب تخفيف فئات التعريفة المفروضة على السلع الوسيطة المستوردة حتى لا تؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج النهائي و بالتالي زيادة التضخم؛
- ✓ إعفاء السلع المستوردة الضرورية من التعريفة الجمركية تحقيقا للعدالة الاجتماعية؛
- ✓ وضوح و سهولة فهم القوانين الخاصة بها تجنبا للتأويلات في تفسيرها.

ب. أنواع الرسوم الجمركية:

يميز عادة بين عدة أنواع من الرسوم الجمركية، حيث يعتمد في ذلك على عدة معايير أهمها:

- **من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي:** ونميز بين الرسوم القيمية، الرسوم النوعية والرسوم المركبة.

حيث تحدد الأولى على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة، أما الثانية فتحدد على أساس الوحدة من السلعة أي العدد أو الوزن، بينما تتضمن الأخيرة رسما نوعيا مضافا إليه رسما قيميا (أي باستخدام المعيار القيمي والمعيار النوعي معا).

- **من حيث الهدف:** يتم التمييز بين الرسوم المالية التي تفرض قصد زيادة إيرادات الدولة، و بين الرسوم التي تهدف إلى حماية المنتج المحلي من خطر المنافسة الأجنبية.[110]
- **من حيث مدى حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية:** يمكن التمييز بين التعريفة المستقلة و التعريفة الاتفاقية، فالأولى تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية للدولة نتيجة سن القوانين، أما الثانية فتكون بموجب اتفاق ثنائي مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول.
- **التعريفة المنفردة والتعريفة المزدوجة و التعريفة المتعددة:** و تتم التفرقة بينها تبعا لمستويات المعدل المفروض، و بجانب التعريفة العادية قد توجد تعريفة احتياطية تتوقف على الظروف التي تطبق فيها التعريفة الجمركية.

إلى جانب التعريفة الجمركية على الصادرات و الواردات قد تلجأ الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية إلى الحصة التعريفية لما تحققه من مزايا عديدة، فإذا كانت التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات تساعد على حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية، فإنها في نفس الوقت تؤدي إلى حرمان المستهلكين من الحصول على السلع الرخيصة و ذات النوعية العالية، و لتجاوز هذا التناقض تستعمل الحصة التعريفية باعتبارها تشكيلة متغيرة من الرسوم الجمركية تكون معدلاتها مرتبطة بحجم الإستيراد، إذ تطبق بمعدلات منخفضة على إستيراد السلعة في حدود الكمية المرغوب فيها ،و بمعدلات مرتفعة إذا تجاوزت كمية السلعة المستوردة ذلك.[111]

ج.تقدير معدلات الرسوم الجمركية:

إنه من أكبر المشاكل التي تواجه الأنظمة الجمركية في العالم مشكلة تحديد قيمة السلعة بغية تحديد قيمة الرسم الجمركي المفروض عليها، حيث تعد من أهم خطوات تطبيق أحكام القانون الجمركي الذي يعتمد على أسلوب التعريفة القيمية حيث ينبغي في هذه الحالة أن تكون قواعد و طرق تقدير القيمة واضحة و عادلة و مبنية على أسس موضوعية.

غير أنه بالنسبة للضريبة النوعية فإن الأمر مختلف تماما باعتبار أنها تحدد بمبلغ قطعي على كل وحدة من وحدات السلعة بغض النظر عن قيمتها، مما يعني أن قيمة الرسم في هذه الحالة لا تعتمد على قيمة السلعة و إنما على أسس أخرى قد تكون الحجم أو العدد أو الوزن...الخ.

[110] محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977، ص: 236.

[111] أ. قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي، تنقل السلع و حركة عوامل الانتاج، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

للوصول إلى فهم أكثر دقة لابد من التفرقة بين القيمة الجمركية للسلعة و القيمة الاقتصادية لها، إذ تحدد القيمة الاقتصادية بسعر السلعة الناتج عن تفاعل قوى العرض و الطلب بينما تحدد القيمة الجمركية بسعر السلعة السائد في بلد التصدير يوم التعاقد، باعتبار أن السلعة تصبح ملكا للمستورد ابتداء من هذا التاريخ.

من أهم الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة إحتمال مرور وقت طويل بين تاريخ التعاقد و تاريخ الوصول خاصة إذا توجه سعر هذه السلعة نحو الانخفاض مما يجعلها تخضع لمعاملة جمركية قاسية.

و يمكن حساب الرسوم الجمركية على أساس السعر السائد في بلد التصدير يوم التصدير، و يعاب على هذه الطريقة أنها تفرض على المستورد تسديد الرسوم بمجرد وصول السلعة.

كما يمكن كذلك حساب الرسوم الجمركية على أساس السعر السائد في بلد التصدير يوم الوصول، و يعاب على هذه الطريقة صعوبة معرفة مستوى الأسعار السائدة في بلد التصدير في ذلك اليوم مما يتطلب وجود جهاز فني كبير للتحقق من ذلك.

أما الطريقة الأخيرة فهي حساب الرسوم الجمركية على أساس متوسط سعر السلعة السائد في بلد التصدير أو في أي مكان آخر في العالم خلال فترة زمنية معينة قد تكون أسبوعا أو أسبوعين أو شهرا أو شهرين و ذلك حسب طبيعة السلعة.

إن العيب الأساسي لهذه الطريقة هو العمليات الحسابية الكثيرة التي يجب إجراؤها لتحديد متوسط سعر السلعة و ما يترتب عنها من وقت و جهد كبيرين.

2. الأدوات غير التعريفية:

بالإضافة إلى الأدوات التعريفية تلجأ الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية إلى الأدوات غير التعريفية الكمية و المالية و غيرها، غير أنه على عكس التعريفة الجمركية فإن معظم هذه الأدوات يصعب تقديرها لعدم شفافيتها و تعددها مما يصعب كذلك قياسها و ترتيبها إحصائيا.

أ. الأدوات السعرية:

تشمل الأدوات السعرية التي تؤثر في تنظيم التجارة الخارجية للدولة عن طريق التأثير في صادراتها و وارداتها: تخفيض سعر الصرف، الرقابة على سعر الصرف، الإعانات و الإغراق.

– تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف تخفيض سعر الوحدة النقدية مقارنة بالوحدات الأجنبية الأخرى بقدر ترضى به الدولة فترتفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية و تنخفض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية.

و تلجأ الدولة لتخفيض سعر الصرف لعدة أسباب هي:[112]

✓ علاج اختلال ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الصادرات و الحد من الواردات؛

[112] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2004 ، ص: 293.

- ✓ الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع إستيرادها من الخارج؛
- ✓ رفع دخل بعض الفئات المنتجة و تخفيض ديونها بهدف تسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية؛
- ✓ علاج مشكل البطالة في الاقتصاد الوطني نتيجة التوسع في الصناعات التصديرية؛
- ✓ رفع موارد الخزينة العمومية نتيجة إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

و من أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف إنخفاض ثمن الصادرات و إنخفاض قيمة الواردات، و إن كان هذا الأثر يتوقف في النهاية على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأسعار الناتجة عن هذا التغيير.

- **الرقابة على سعر الصرف:**[113]

يقصد بالرقابة على سعر الصرف وضع الدولة مجموعة من القيود على الكمية المحددة من النقد الأجنبي بين عارضيه (الذين يملكون العملات) وطالبيه (الراغبون في الحصول عليها)، بحيث يلتزم كل منهما بعرض و طلب العملات من خلال منافذ معينة بهدف تخفيض الطلب على النقد الأجنبي في حدود الكمية المعروضة من هذا النقد.[114]

و رغم أن الرقابة على الصرف تحقق نفس الأهداف التي تحققها أدوات السياسة التجارية الأخرى، إلا أنه في بعض الأحيان لها فعالية أكبر في معالجة حالات معينة قد تفشل فيها الأدوات الأخرى، و في ما يلي أمثلة عن تلك الحالات:

- ✓ من المعروف أن نظام الحصص ينصب على التجارة المنظورة فقط و بالتالي لا يكون له أي أثر مباشر على حركات رؤوس الأموال، لذلك تلجأ الدولة إلى إستخدام الرقابة على الصرف للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و التحكم فيها؛
- ✓ في حالة تدهور أرصدة الدولة من العملات الأجنبية، قد ينجح نظام الرقابة على الصرف في معالجة ذلك أكثر من استخدام الرسوم الجمركية الذي قد لا يكون مناسبا في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرنا، لأنه في مثل هذه الحالة يجب أن تكون الرسوم الجمركية مرتفعة جدا حتى تحقق الآثار المرجوة منها على حجم الواردات؛
- ✓ إن نظام الرقابة على سعر الصرف يعتبر أداة أكثر فعالية و أقل تكلفة من تدعيم الصادرات خاصة في الحالة التي ترغب فيها الدولة زيادة أرصدتها من العملات الأجنبية؛
- ✓ يعتبر نظام الرقابة على الصرف أكثر قدرة على التمييز بين العملات المختلفة، كما يعتبر أكثر فعالية في التحكم في حجم التبادل التجاري، و بالتالي هو أداة مناسبة لترشيد التجارة الخارجية و تخطيطها.

[113] محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1990، ص: 300.

[114] عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص: 310.

– الإعانات:

هي عبارة عن إجراء مالي تلجأ إليه الحكومة قصد تخفيض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في صناعة أو قطاع معين، و تكون الإعانات إما بشكل مباشر يحصل عليها المشتري و إما بشكل غير مباشر تمنحها الحكومة للبائع بغرض تدعيم مركزه المالي، كما يمكن أن تكون قيمية على شكل نسبة من السعر أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة.

إن الهدف الذي ترجوه الدولة من الإعانات هو تدعيم منتجاتها غير القادرة على المنافسة سواء في السوق المحلية أو الخارجية.

– الإغراق:

يعرف الإغراق وفقا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بأنه إدخال منتج إلى سوق دولة ما بأقل من قيمته العادية، أو يكون سعر تصدير هذا المنتج أقل من سعر منتج مشابه له في البلد المصدر.[115]

إنه من بين الدوافع الأساسية لإتباع سياسة الإغراق الرغبة في تصريف المنتجات خاصة عندما يحدث فيها تراكم، بالإضافة إلى أهداف أخرى هي:

- ✓ الرغبة في السيطرة على الأسواق؛
- ✓ الرغبة في توسيع نطاق السوق؛
- ✓ الرغبة في القضاء على المنافسين.

تعد سياسة الإغراق إحدى العقبات التي تقف في طريق حرية التجارة الدولية باعتبارها وسيلة غير مشروعة لغزو الأسواق الخارجية لأنها تلحق أضرارا بمصالح المنتجين المحليين و كذلك المصدرين المنافسين، و لمواجهة ذلك تلجأ الكثير من الدول إلى إجراءات مضادة بتخفيض أسعار أو دعم منتجاتها لجعل أسعارها قادرة على المنافسة، و أكثر من ذلك تقوم هذه الدول بإغراق منتجات هذا المنافس في أسواق التصدير و هذا هو الإغراق المضاد.

ب. الأدوات الكمية:

و هي عبارة عن إجراءات الهدف منها تحديد كمية و نوع السلعة المسموح استيرادها أو تصديرها، و تشمل نظام الحصص و التراخيص و التقييد الاختياري للصادرات، و يمكن تطبيقها بشكل أحادي أو ثنائي أو على شكل إتفاقيات.

– نظام الحصص:[116]

و هو أكثر الأساليب الكمية إنتشارا و إستعمالا من طرف الدول، حيث من خلال هذا النظام تستطيع الدولة تحديد كمية و نوع السلعة المراد تصديرها أو إستيرادها سنويا.

---

[115] محمد الغزالي، مشكلة الإغراق– دراسة مقارنة– دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص: 15.

[116] محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

تتمثل أهداف وضع نظام الحصص على الواردات في حماية المنتجين المحليين و تحقيق توازن في الميزان التجاري وتنظيم العرض و الطلب داخل السوق المحلية، أما أهداف وضع نظام الحصص على الصادرات فتتمثل في تنظيم تجارة سلعة معينة و تحديد حصة تصدير كل دولة من إجمالي الصادرات العالمية أو تحديد خروج السلع التي تعرف نقصا في السوق المحلية.

قد تكون الحصة إجمالية، أي تحديد الكمية التي يسمح بتصديرها أو إستيرادها من السلعة خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن تحديد حصة كل دولة تصدر إليها أو تستورد منها تلك السلعة، و قد تكون الحصة فردية حيث تحدد حصة كل دولة تصدر إليها هذه السلعة أو تستورد منها في إطار الكمية الإجمالية.

- **نظام التراخيص:**[117]

و هو عبارة عن موافقة تمنحها سلطات الدولة تسمح من خلالها القيام بعمليات التصدير و الاستيراد، و أي عملية تجرى خارج ذلك تعتبر مرفوضة.

و يمكن أن يكون نظام التراخيص جزءا من نظام الحصص على شكل وثيقة تثبت حق القيام بالتصدير أو الإستيراد لسلعة في حدود الحصص المسموح بها، كما يمكن أن يكون أداة مستقلة لتنظيم التجارة الخارجية و تأخذ التراخيص الأشكال التالية:

- **ترخيص لمرة واحدة:** هو عبارة عن تصريح كتابي ساري المفعول لمدة سنة تمنحه سلطات الدولة للقيام بعملية تجارية واحدة فقط.
- **ترخيص عام:** و هو عبارة عن تصريح ساري المفعول لمدة سنة تمنحه سلطات الدولة دون تحديد العمليات التجارية المسموح بها.
- **ترخيص تلقائي:** و هو عبارة عن ترخيص تمنحه السلطات المعنية بأمر تسليم التراخيص مباشرة بعد تقديم الطلب.

- **التقييد الاختياري للصادرات:**

و هو اتفاق بين الدولة المصدرة لتحد من كمية إحدى السلع التي تعرضها على الدولة المستوردة، و تلجأ الدولة المصدرة لهذا الإجراء نتيجة تلقيها ضغوطا سياسية من الدولة المستوردة القوية بسبب تضرر صناعاتها المحلية، و من أمثلة ذلك[118] إجبار الولايات المتحدة الأمريكية اليابان في الثمانينات على تقييد صادراتها نحوها و إلا ستقيد هي الصادرات اليابانية كميا و بصفة أحادية نتيجة تضرر صناعة السيارات لديها بسبب المنافسة الشديدة التي تعرضت لها من قبل السيارات اليابانية، ونفس الطريقة اتبعها الاتحاد الأوروبي في بداية التسعينات إتجاه اليابان و دول آسيوية أخرى.

---

[117] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[118] أ. قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي، تنقل السلع و حركة عوامل الانتاج، مرجع سبق ذكره، ص:101.

– نظام الحضر أو المنع:

و هو حضر أو منع الدولة التعامل مع الخارج، و قد يكون على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو عليهما معا، كما قد يكون عاما على جميع السلع و على جميع الدول، و قد يكون جزئيا على بعض السلع أو بعض الدول، و في كل هذه الحالات لا يعتبر الحضر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل التجاري مع الخارج، لهذا يعتبره البعض خطرا على التجارة الخارجية.

ج. الأدوات الإدارية:

تتمثل في الإجراءات و التعقيدات الإدارية التي تضعها الدولة قصد التشدد في تنظيم حركة الصادرات و الواردات و التأثير عليها تأثيرا سلبيا، و يمكن حصر أهم المجالات التي تطبق فيها القيود الإدارية فيما يلي:

- ✓ التعقيد في فرض الرسوم الجمركية عن طريق التعسف في تطبيق التعريفة الجمركية أو التعسف في تقدير قيمة الواردات؛
- ✓ جعل الإجراءات الجمركية معقدة و طويلة مما يسبب الضيق و المعاناة على المتعاملين في التجارة الخارجية، و تأخذ هذه التعقيدات عدة أشكال كالقصور في النواحي التشريعية أو تعقيد الإجراءات الجمركية أو اتباع نظم و إجراءات قديمة لا تتماشى و الأوضاع الحالية؛
- ✓ تعدد الجهات الرقابية و ما ينتج عنه من:

كثرة المستندات اللازمة لعملية التخليص الجمركي؛

طول المدة الإجرائية التي يسير فيها البيان الجمركي؛

زيادة الأعباء المالية في صورة رسوم و أتعاب و غيرها؛

تضارب الاختصاصات و ضياع المسؤولية نتيجة تعدد الجهات المطلوب اللجوء إليها؛

عدم توفر الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لقيام هذه الجهات بالوظيفة الرقابية المنوطة بها؛

إقتصار الأجهزة و المعدات و الخبرات الخاصة بفحص بعض الشحنات على المراكز الحضرية دون غيرها من المراكز الأخرى مما يطيل في مدة فحص و تحليل هذه الشحنات؛

زيادة العينات التي يتم الحصول عليها من الشحنة الواحدة بسبب تعدد الجهات الرقابية مما يزيد في التكلفة المالية للتخليص الجمركي على البضائع المستوردة.

- ✓ عدم وضوح الرؤية في المعاملات المالية بين التاجر و مصلحة الجمارك، و عدم التحقق من التكلفة المالية التي سيتحملها عند قيامه بالتخليص الجمركي على البضائع التي يستوردها، بالإضافة إلى إتساع مجال النزاع و التفاوض بينه و بين رجال الجمارك بهدف تجنب الزيادة في تلك الرسوم؛

كما أن زيادة الرسوم المالية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة استيراد المدخلات اللازمة للإنتاج مما ينعكس بصورة سلبية على القدرة التنافسية للصادرات؛

✓ التضييق على المندوبين التجاريين للشركات الأجنبية عن طريق تعقيد إجراءات الإقامة أو فرض رسوم عالية على العينات التي يحملونها ؛

✓ قيام الإدارة بحملة دعائية قصد تشجيع المواطنين على مقاطعة منتجات الخارج أو منتجات دولة معينة.

د. الأدوات التنظيمية:

و تشمل المعاهدات و الاتفاقيات التجارية و إتفاقيات الدفع و التكتلات الاقتصادية.

– المعاهدات و الاتفاقيات التجارية و اتفاقيات الدفع:

- **المعاهدات التجارية:**[119]

هي عبارة عن إتفاق يتم بين دولتين عن طريق وزارتي خارجيتهما بهدف تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما، هذا التنظيم في غالب الأحيان يشمل مجالين: المجال السياسي و يتضمن تحديد مركز الأجانب و أهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاطات، و مجال إقتصادي يتضمن تنظيم الرسوم و الإجراءات الجمركية و إنشاء المشاريع و مكاتب التمثيل الإداري...إلخ.

و تقوم هذه المعاهدة على مجموعة من المبادئ هي:

* **مبدأ المساواة:** و يقضي هذا المبدأ بالمساواة في المعاملة بين الدولتين سواء من حيث تبادل المنتجات أو حقوق الأشخاص.
* **مبدأ المعاملة بالمثل:** و يقضي هذا المبدأ أن كل ميزة تمنحها إحدى الدولتين لمواطني أو منتجات الدولة الأخرى ينبغي أن تقابل بميزة مماثلة في الاتجاه العكسي.
* **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** و يقضي هذا المبدأ أنه في حالة ما إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يسري بشكل تلقائي على الدولتين.

- **الاتفاقيات التجارية:**

تختلف الاتفاقية عن المعاهدة التجارية بأجلها القصير و بمحتواها الأكثر تفصيلا عن المعاهدة، و تعقد إما عن طريق وزراء الاقتصاد أو وزراء التجارة الخارجية، و تتضمن الاتفاقية التجارية ما يلي:

✓ مقدمة يتم الإشارة من خلالها إلى المعاهدات السابقة بين الدولتين و الرغبة في تدعيمها.

✓ ذكر المنتجات التي تدخل في إطار المبادلات التجارية بين الدولتين و تسجيلها في قوائم التصدير و الإستيراد.

✓ تحديد فترة الإتفاق و إمتداده و كيفية التصديق عليه.

[119] أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

- **اتفاقيات الدفع:**

و هي اتفاقيات تتم بين دولتين لتنظيم تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفقا لأسس و قواعد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان، و جوهرها أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة المدفوعات و متحصلات كل طرف من الآخر.

و يتضمن اتفاق الدفع مجموعة من العناصر أهمها:

- ✓ تحديد العملة التي يتم على أساسها التعامل بين الدولتين، فإما أن تكون عملة إحدى الدول أو عملة كل منهما أو عملة دولة أخرى ذات أهمية كبيرة في السوق الدولية؛
- ✓ تحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه المعاملات، و يكون إما على أساس وزن الذهب أو عدد الدولارات المقابلة للوحدة النقدية الوطنية؛
- ✓ فتح حساب أو حسابين في البنوك المركزية لتقييد المبالغ المستحقة لكل دولة، على أن يسوى الفرق بين الجانبين المدين و الدائن في فترات دورية أو في نهاية تاريخ الإنفاق؛
- ✓ تحديد كيفية تسوية هذا الفرق إما بعملة دولية أو بالذهب.

– التكتلات الاقتصادية:

تلجأ بعض الدول للتكتلات الاقتصادية كإجراء مضاد لتقييد العلاقات التجارية و كمحاولة منها لتحرير التجارة جزئيا فيما بينها، و تشمل عدة أشكال هي:

- **منطقة التفضيل الجزئي:**

و هي نتاج إتفاق بين مجموعة من الدول تنتمي عادة إلى نفس الإقليم الجغرافي يهدف إلى أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية عن طريق تذليل العقبات الجمركية و غير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها دون أن تمس خدمات رأس المال، مع مراعاة الملاحظات التالية:

- ✓ يشمل هذا الاتفاق تخفيض العقبات الجمركية و غير الجمركية دون إلغائها بشكل نهائي، فهو مجرد معاملة تفضيلية بين أطراف الاتفاق لتنشيط المعاملات التجارية بينهم؛
- ✓ للدول الأعضاء كامل الحرية في صياغة و تحديد سياستها الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء؛
- ✓ يخص هذا الاتفاق التجارة السلعية فقط دون أن يمتد إلى المعاملة النقدية بين الدول الأعضاء.

- **منطقة التجارة الحرة:**

و هي نتاج إتفاق بين مجموعة من الدول يهدف إلى تحرير المبادلات التجارية بينها فيما يتعلق بالمنتجات التي يكون مصدر إنتاجها إقليم أحد الأعضاء، الشيء الذي يطرح مشكلة منشأ السلعة و البت في مدى غالبية العناصر المحلية المكونة لها.

- **الاتحاد الجمركي:**

و هو عبارة عن معاهدة دولية يتم من خلالها جمع الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء في إقليم جمركي واحد، و يشترط في الاتحاد الجمركي ما يلي:[120]

✓ إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين دول الإتحاد؛

✓ وضع تعريفة جمركية موحدة بالإتفاق بين الدول الأعضاء لمواجهة العالم الخارجي؛

✓ الامتناع عن عقد أي إتفاقية جمركية أو تجارية بين أحد أعضاء الإتحاد و العالم الخارجي.

- **السوق المشتركة:**

و تشمل:

✓ تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء عن طريق إزالة القيود المفروضة على التجارة السلعية البينية، و فرض تعريفة جمركية موحدة لمواجهة العالم الخارجي؛

✓ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى إعادة توزيعها فيما بينهم بشكل يكفل إمكانية زيادة إنتاجيتها، حيث تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال بحرية، و يتوسع فيها نطاق عمل رؤوس الأموال.

- **الاتحاد الاقتصادي:**

و هو تنظيم يهدف إلى أكثر من تحرير التجارة الخارجية، حيث يمس تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشاريع سعيا لإقامة هيكل إقتصادي واحد تكون فيه كل السياسات الإقتصادية و المالية موحدة كما هو الأمر بالنسبة لأقاليم الدولة الواحدة.

هـ. القيود الفنية أو الحديثة:

لقد أصبحت الكثير من الحكومات تضع إشتراطات و معايير على المنتجات لإعتبارات صحية و بيئية، تتمثل هذه المعايير في الخصائص و المواصفات التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية و المكونات المادية و النقاء، بالإضافة إلى المعايير البيئية و التدابير الصحية و المحافظة على النباتات ومتطلبات التعبئة و التغليف وغيرها.

لكنه رغم أن هذه المعايير غير ملزمة إلا أنه يمكن أحيانا إستخدامها كعوائق أمام الواردات مما يؤثر على التجارة الخارجية بشكل إيجابي أو سلبي، كما نوضحه في مايلي:

الآثار الإيجابية: و هي:

✓ إن بحث الدول الصناعية عن بدائل من المدخلات الصناعية تكون أقل تلويث للبيئة يدفعها إلى إعادة إستخدام المواد الأولية الطبيعية بدلا من المواد الأولية ذات المكونات الكيمائية الكثيفة، مما قد يزيد من الطلب

[120] مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993، ص:90.

على صادرات الدول النامية من هذه المواد و بالتالي إرتفاع أسعارها و هذا ينعكس إيجابيا على نموها و تطورها؛

- ✓ إن تطبيق هذه المعايير قد يشجع على إبتكار بدائل جديدة أو تطوير بدائل موجودة تكون أقل تكلفة و أكثر حفاظا على البيئة؛
- ✓ إن تطبيق هذه المعايير و ما يؤدي إليه من إيجاد بدائل جديدة للمدخلات و السلع في آن واحد قد يؤدي إلى خلق سوق جديدة أو نمو و تطور الأسواق الموجودة التي تبيع السلع و الخدمات المنتجة بالأساليب الجديدة.

– **الآثار السلبية:** و هي:

- ✓ تحمل المنتجين المحليين نفقات إضافية بهدف التأقلم مع هذه المعايير مما يؤثر سلبا على هيكل التكاليف خاصة إذا طبقت هذه المعايير في دول دون الأخرى مما يفقدها الميزة التنافسية في السوق الخارجية؛
- ✓ إن تطبيق هذه المعايير على المنتجات قد يؤثر على أساليب و طرق الإنتاج إما بتعديلها أو تجديدها أو تغييرها تماما و هو أمر قد لا يقدر عليه بعض المنتجين خاصة في الدول النامية .

المبحث الثاني : علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

لقد تضمن الفكر الإقتصادي خلال السنوات الطويلة الماضية و الحديثة أفكارا كثيرة تعكس مدى أهمية إسهام التجارة الخارجية و خاصة الصادرات في تطور إقتصاد مختلف الدول من خلال ما تؤديه من توزيع للمواد الإنتاجية بينها على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأمثل، و ما ينتج عن هذه التجارة من استغلال لإمكانيات توسع السوق في تحسين و تنويع الإنتاج و تقسيم العمل الدولي.

حيث أشارت الكثير من الدراسات و الأبحاث النظرية و الكمية أن التجارة الخارجية هي أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي لأي بلد و إقتصاديات مختلف دول العالم لما ينتج عنها من تدفق للسلع و الخدمات من و إلى البلد، و ما تحدثه من روابط إقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، و يعتبر دنيس روبرتسون أول من اعتبر أن الصادرات هي محرك أساسي للنمو و ذلك من خلال مقالة نشرها سنة 1940 م، ثم جاء من بعده نوركسه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، محاولا إثبات أن زيادة الصادرات في البلدان المنتجة للمواد الخام كانت محركا فعالا للنمو، و في 1971 م بين بلاسة (Balassa) و بعض الاقتصاديين الآخرين الإرتباط الوثيق بين التجارة و النمو الاقتصادي و أهمية تطور الصادرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و أثر ذلك على التنمية الاقتصادية.

و من بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقليدية سمحت لها بتحسن كبير في معظم المؤشرات، حيث أدى إنفتاح أسواق هذه البلدان إلى معالجة أهم الاختلالات التي كانت تشهدها، و تحقيق معدلات عالية من النمو و القضاء على البطالة و تحقيق الرفاهية.

المطلب الأول: الصادرات و النمو الاقتصادي.

لقد أسفر اهتمام الاقتصاديين بدور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، عن إجراء العديد من الدراسات لإختبار العلاقة بينهما، و إستخدموا عدة نماذج بينوا من خلالها مدى أهمية الفوائد الكبيرة التي تقدمها التجارة الخارجية في مجال التنمية الاقتصادية، و عليه أصبحت الصادرات عنصرا هاما في ما تقدمه التجارة الخارجية من فوائد، و أضحت تنميتها من أهم الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول في رفع معدلات النمو و تحقيق التنمية الاقتصادية بها و زيادتها.

أولا: ماهية الصادرات.

1. مفهوم الصادرات و أهميتها:

لقد ذكر تاريخ الفكر الاقتصادي أن كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث قد أشار إلى أن الاقتصاد في مفهومه العام يركز على ضرورة تزويد الأفراد بكل ما يحتاجونه من منتجات بشكل دائم و مستمر قصد تلبية مختلف حاجاتهم، و تزويد الدول بما ينمي إقتصادها و من هنا يتحقق الثراء للأفراد و الحكومات، من هنا أعتبر القطاع

التجاري من القطاعات التي تؤثر بشكل فعال على نمو إقتصاد أي دولة لما يلعبه من دور كبير في تبادل السلع و الخدمات و إدخالها إلى الأسواق المستهلكة عن طريق الصادرات.

يطلق مصطلح الصادرات على جميع السلع و الخدمات التي يبيعها البلد إلى الأسواق الدولية الخارجية بعدما يحقق فائضا في انتاجها مع مراعاة مجموعة من الشروط أهمها: أن يكون هذا البلد هو المصدر الوحيد لتوريد سلعة ما و تزويد الأسواق الخارجية بها، أو إنفراده بإنتاج سلع و خدمات ذات كلفة أقل نسبيا مقارنة بالدول الأخرى، بالإضافة إلى تميز البضاعة بنوعية جيدة و إمكانية إنتاجها و تصديرها في أي وقت للبلد المستورد[121].

بشكل عام يلعب التصدير دورا هاما في إقتصاد أي بلد، حيث يؤدي إلى زيادة مهمة في الدخل الوطني، و يفتح أبواب الأسواق الخارجية أمام ترويج المنتجات الفائضة و بيعها، الشيء الذي يثبت مدى النجاعة التي يتمتع بها كل من قطاعي الصناعة و الزراعة و مدى جودة السلع التي ينتجها هذان القطاعان و مطابقتها للمعايير الدولية الخاصة بالجودة في أوساط البلدان المصدرة.

كما تتجلى أهمية التصدير من خلال قدرته على خلق فرص عمل جديدة، و معالجة عجز ميزان المدفوعات و تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي.

2. أنواع التصدير و أهم محدداته الرئيسية:

أ. أنواع التصدير:

يعتبر التصدير أهم و أسهل طريقة لنفاذ المؤسسات المحلية إلى الأسواق الدولية، حيث يمكن التفريق هنا بين ثلاثة أنواع للتصدير هي:

– التصدير المباشر:

في هذا النوع من التصدير، يقوم المنتج بتصدير منتجاته إلى الأسواق الخارجية بنفسه دون وجود وسطاء، متحملا المخاطرة بنية الحصول على كل الأرباح التي قد تجنى من هذه العملية، و يتم ذلك إما بنفسه مباشرة، أو عن طريق فتح فروع تجارية له في الخارج، أو التعاقد مع وكلاء أجانب لبيع منتوجاته في الأسواق الدولية، و يسمح هذا النوع من التصدير من دخول المنتجين إلى الأسواق الدولية، و الحضور المباشر في البلد المستهدف لإستقطاب زبائن أكثر[122].

– التصدير غير المباشر:

يعتبر هذا النوع من التصدير هو الشائع عالميا، و فيه لا يتولى المنتج تصدير منتجاته للأسواق الخارجية بنفسه، بل يبيعها لوسطاء سواء كانوا من نفس البلد أو من خارجه (وكلاء البيع أو وكلاء التصدير)، بحيث

[121] ايمان الحياري، مفهوم الصادرات و الواردات، mawdooa.com ، اطلع عليه يوم 10 سبتمبر 2017 م، الساعة العاشرة صباحا.
[122] أبي سعد الديوهجي، التسويق الدولي، دار الكتب للنشر، الموصل، العراق، 1992 م، ص:100.

يشترون المنتجات مباشرة من مصانع المنتج لإعادة بيعها باسمهم كوكلاء[123]، و يتميز هذا النوع من التصدير بأنه أقل مخاطرة خاصة عندما تكون الشركات المنتجة حديثة النشأة و ليس لها خبرة بمجال التصدير.

- **التصدير المشترك:**

و فيه يتضامن مجموعة من المنتجين لهم إهتمام مشترك بالتصدير في تنظيم معين لتحسين أنشطتهم التصديرية.

ب. أهم المحددات الرئيسية للتصدير:

تتحكم في عملية التصدير عدة محددات هي:

- ✓ الطلب العالمي باعتباره مفسرا مهما لزيادة الصادرات بالنسبة لأي دولة؛
- ✓ الطاقة الإنتاجية التي كلما توفرت ستؤدي إلى زيادة تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز أكثر نمو الصادرات؛
- ✓ تنافسية المنتجات المصدرة التي تحددها النوعية و الأسعار.

3. دوافع التصدير و عوامل نجاحه:

أ. دوافع التصدير: يمكن تحديد أهم الدوافع الرئيسية للتصدير على مستويين هما:

- **على مستوى الدولة:**

و تتمثل في تشجيع المنتجين المحليين المبتدئين على تحسين إنتاجيتهم و التوسع في أنشطتهم للبقاء و الإستمرار في الإنتاج، كما يعتبر التصدير مخرجا لبيع المنتجات الفائضة عن إحتياجات السوق المحلي، و كل هذا يصب في خلق فرص عمل جديدة، و رفع إحتياطي العملة الصعبة و تعزيز الرخاء في المجتمع.

- **على مستوى المنتجين:**

يبحث المنتجون في الأسواق الدولية عن فرص جديدة عن طريق الإستفادة من وفرات الحجم بهدف زيادة الأداء العام لأنشطتهم و تحقيق أرباح أكثر، غير أنهم في غالب الأحيان يصطدمون بكثير من المشاكل أهمها ما هو مرتبط بسعر الصرف و بعدم معرفة السوق الخارجية أو بعدم الإستقرار السياسي للدول المتعامل معها.

ب. عوامل نجاح التصدير: يقوم نجاح العملية التصديرية على عدة عوامل يمكن حصرها في ما يلي:

- ✓ التنوع في هيكل السلع و الخدمات المصدرة؛
- ✓ التنوع في الأسواق الخارجية قصد تجنب الضغوطات الإقتصادية و السياسية؛
- ✓ القدرة على الزيادة المستمرة في كمية و نوعية السلع و الخدمات المصدرة، مع الحرص على عدم زيادة التكاليف خاصة بالنسبة لعوال الإنتاج النادرة نسبيا؛
- ✓ إستقرار و إنتظام العملية التصديرية للمنتجات خاصة الموسمية منها لزيادة الحصص في الأسواق الخارجية و تعزيز التنافسية.

[123] نظام موسى سويدان، التسويق المعاصر، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010 م، ص: 391.

4. أهم مؤشرات قياس تنافسية الصادرات:

هناك عدة مؤشرات لقياس تنافسية الصادرات لمختلف الدول أهمها:

أ. مؤشر التنوع:

يقيس هذا المؤشر مدى انحراف حصة الصادرات الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها بالنسبة للصادرات العالمية، و تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد، بحيث كلما إقتربت قيمته من الصفر كلما كان هيكل الصادرات أكثر تنوعا، و كلما إقتربت قيمته من الواحد كلما كان هيكل الصادرات أقل تنوعا، و عندما يساوي الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع الصادرات العالمية.

ب. مؤشر التركيز:

ينسب هذا المؤشر إلى هيرفندال ـ هيرشمان، و يستعمل لقياس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من صادراتها بالنسبة للواردات العالمية بالنسبة لسلعة معينة أو لمجموعة من السلع، و تتراوح قيمته بين الصفر و الوحد، بحيث كلما إقتربت قيمته من الواحد كلما كانت درجة تركيز الصادرات أكبر، و كلما إقتربت قيمته من الصفر كانت درجة تركيز الصادرات أقل.

ج.مؤشر كفاءة التجارة:

و هو مؤشر يعتمد في قياسه على عدة مؤشرات فرعية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، حصة الصادرات في الأسواق الخارجية، تنوع المنتجات المصدرة و تنوع الأسواق التي تصدر إليها هذه المنتجات، و إن حساب هذا المؤشر يسمح بتحديد ترتيب الدولة في العالم سواء بشكل عام بالنسبة لجميع الصادرات، أو بشكل خاص بالنسبة لكل سلعة مصدرة.[124]

ثانيا : الصادرات في الفكر الاقتصادي و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

1. مكانة الصادرات في الفكر الاقتصادي:

أ. في الفكر الاقتصادي التجاري:

لقد اعتقد التجاريون الذين سادت أفكارهم في القرنين السادس عشر و السابع عشر و بداية القرن الثامن عشر أن تحقيق و تكوين فائض في الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لتعظيم الثروة، فحسب رأيهم يجب على الدولة الحد من وارداتها و تشجيع صادراتها و تسخير كل النشاطات الإقتصادية الأخرى لخدمة التجارة الخارجية قصد زيادة ما لديها من ثروة كالذهب و الفضة بإعتبارها مصدرا للقوة، من هنا نستنتج أن التجارة الخارجية شغلت مكانة مهمة عند التجاريين، حيث تضمنت السياسة التجارية عندهم تشجيع صادرات السلع الصناعية بكل أنواعها و بشتى الوسائل، و العمل بإستمرار على توسيع السوق الخارجية خاصة في الدول المكتشفة حديثا و

[124] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الإقتصادي ـ دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013 ـ 2014 م، ص:86.

تقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لتمكينها من المنافسة الخارجية، و إنشاء المناطق الحرة و الموانئ و المستودعات الكبيرة لمساعدة الصادرات على التطور، بالإضافة إلى تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر عن طريق سياسة الأجور المخفضة و رد بعض الرسوم و الضرائب التي تم تحصيلها عند إستيراد المواد الخام[125].

ما يمكن إستنتاجه أن التجاريين كانوا من مؤيدي سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف دعم و تشجيع الصادرات من جهة و تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى قصد تحقيق فائض في الميزان التجاري، لهذا الغرض طالب التجاريون بدولة قوية تستطيع الدفاع عن المصالح التجارية و تتجاوز كل الحواجز التي خلفتها العصور الوسطى و التي شكلت عائقا أمام التوسع التجاري[126].

ب. في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

في مطلع القرن الثامن عشر بدأت أفكار التجاريين تتلاشى لتحل محلها أفكار الكلاسيكيين التي كانت تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فسادت فكرة التوازن التلقائي و حرية التجارة الخارجية، و هي أفكار معاكسة للتجاريين، لقد تناول الكلاسيك الصادرات من جانب توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد و تحقيق الغلة المتزايدة و تشجيع الاستثمار لضمان كفاية الموارد المحلية، و شجعوا على جذب رؤوس الأموال الأجنبية قصد إنتاج السلع التصديرية، حيث إهتم الفكر الكلاسيكي بأثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال و ما ينتج عنه من تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية و زيادة الإدخار و بالتالي الإستثمار و توسع السوق و بالتالي الإستفادة من إقتصاديات الحجم.

و عموما فإن النظرية الكلاسيكية في هذا المجال حاولت تفسير ثلاثة عناصر أساسية هي:

- ✓ تحديد طبيعة السلع التي تدخل في التجارة الخارجية و بالتالي التعرف على أسباب التبادل الدولي؛
- ✓ تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي تضمنتها التجارة الخارجية، و بالتالي تحديد المنافع التي يمكن أن تحصل عليها أي دولة من قيام التجارة الخارجية؛
- ✓ كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الإقتصادية الدولية في حالة ما إذا طرأ ما يخل بها.

مما يعني أن نظرة الكلاسيك إلى التجارة الخارجية و خاصة الصادرات لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها بل هي محرك أساسي للنمو الاقتصادي[127].

---

[125] مريم عيسى مهني، العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية في ليبيا 1980 ـ 2010 م،أمارباك مجلة علمية محكمة، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، المجلد:07، العدد:20، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2016 م، ص:74.

[126] نبيل جعفر عبد الرضا، دور الدولة في الإقتصاد العراقي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 3718، 2012 م.

[127] عمر محمود أبو عيدة، أداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الإقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994ـ 2011 م، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013 م، المجلد 15، العدد:01، ص:352.

ج. في الفكر الاقتصادي الحديث:

لقد حاول كينز تحليل مشكلة التنمية و النمو الاقتصادي على مستوى الإقتصاد الكلي، و إعتبر الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني لما تؤدي إليه من زيادة للدخل عن طريق المضاعف[128] بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، أما "Nurkse" فيعتبر أن التجارة الخارجية هي من أحسن الأدوات التي تؤدي إلى إنتشار النمو الاقتصادي بين بلدان العالم فضلا عن ما تؤديه الصادرات من توزيع للمواد بطريقة أكثر كفاءة، و إستدل في هذا المجال بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الناشئة مثل كندا و أستراليا و جنوب إفريقيا و الأرجنتين، و ألح على ضرورة حذو البلدان النامية نفس المنهج، دون أن يخفي تشاؤمه بالدور الإنمائي للتجارة الخارجية في الدول النامية نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عراقيل.

و هي نفس الفكرة التي طرحها بعض الاقتصاديين أمثال: "Myrdal" الذي أشار إلى أن التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة التفاوت القائم بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و بالتالي إستحالة أهمية التجارة الخارجية في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الإقتصادية الدولية و إستغلالها و نهبها لثروات الدول الفقيرة و تحكمها في الأسواق الدولية و في رأس المال، و حسب رأيه فإن أي نمو في الصادرات بالنسبة لهذه الدول الفقيرة سببه راجع إلى تصدير المواد الأولية للدول الرأسمالية و بأسعار منخفضة بالإضافة إلى عائداتها من إستثماراتها التي إقتصرت على قطاعات محدودة كإنتاج المواد الأولية[129].

2. علاقة نمو الصادرات بالنمو الإقتصادي:

أ. مضاعف الصادرات:

تقوم صادرات السلع و الخدمات المنتجة في بلد ما بخلق مداخيل للإقتصاد الوطني مثلها مثل الإستثمار أو النفقات العامة، أي لها أثر مضاعف على النشاط الإقتصادي، و تقوم هذه الفكرة على أساس أن أي زيادة في التصدير أو الإستثمار تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الدخل الوطني، و على هذا الأساس يعرف مضاعف الصادرات بأنه:" النسبة بين الزيادة في الدخل و الزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية"[130].

لتبيان ذلك نقوم بأخذ بلد لا تربطه أية علاقة مع العالم الخرجي، و بإهمالنا للنفقات، يتحقق التوازن في هذا البلد عن طريق علاقة مزدوجة تكتب كما يلي:

---

[128] سيتم التطرق إلى مضاعف الصادرات بالتفصيل في العنصر الموالي: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي.

[129] سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة فرحات عباس، سطيف،2011 م، ص: 45 ـ 46.

[130] مريم عيسى مهني، العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية في ليبيا 1980 ـ 2010 م، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

$$Y = C + I.....(1)$$
$$Y = C + S.....(2)$$

حيث تمثل (Y) الناتج المحلي الإجمالي، (C) الإستهلاك النهائي، (I) الإستثمار و (S) الإدخار.

من المعادلة رقم: (1) و رقم: (2) نجد أن:

$$S = I.....(3)$$

و إذا قمنا بفتح إقتصاد هذا البلد عل العالم الخارجي، بإضافة كل من الصادرات و الواردات تصبح المعادلة رقم: (1) كما يلي:

$$Y + M = C + I + X.....(4)$$

حيث تمثل (M) الواردات و (X) الصادرات.

و حيث أن في المعادلة رقم : (2) لدينا: $Y = C + S$ ، فإن المعادلة رقم: (4) تصبح كما يلي:

$$C + S + M = C + I + X$$
$$S + M = I + X.....(5)$$

من المعادلة رقم : (5) نستنتج أن الصادرات لها نفس أثر الإستثمار، حيث أنها تخلق مداخيلا للإقتصاد الوطني، و بالمقابل فإن الواردات تؤثر سلبا على الإدخار باعتبار أنها تخلق مداخيلا للعالم الخارجي.

و بتعظيم المعادلة رقم: (5) نحصل على ما يلي:

$$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X.....(6)$$

بقسمة طرفي المعادلة رقم: (6) على (ΔY) نحصل على ما يلي:

$$(\Delta S + \Delta M)/\Delta Y = (\Delta I + \Delta X)/\Delta Y$$
$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X)\Delta Y/(\Delta S + \Delta M)$$
$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X)/[(\Delta S/\Delta Y) + (\Delta M/\Delta Y)].....(7)$$

حيث تمثل كل من: $(\Delta S/\Delta Y)$ و $(\Delta M/\Delta Y)$ الميل الحدي للإدخار و الإستيراد على التوالي، و بناءا عليه تصبح المعادلة رقم: (7) كما يلي:

$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X)/(S + M).....(8)$$

و بغرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي نفترض أن: $(\Delta I = 0)$ ، و عليه تصبح المعادلة رقم: (8) كما يلي:

$$\Delta Y = \Delta X/(S + M).....(9)$$

بمعنى أن:

$$\Delta Y/\Delta X = 1/(S + M).....(10)$$

حيث يمثل: $1/(S+M)$ مضاعف التجارة الخارجية الذي يفسر أن أي زيادة في حجم التجارة الخارجية سيؤدي إلى زيادة أكبر في حجم الناتج المحلي الإجمالي، و يكون أثر هذا المضاعف كبيرا كلما كان الميل الحدي للإدخار و للإستيراد ضعيفا.

إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي حتما إلى زيادة الواردات، و يمكن كتابة ذلك بالعلاقة التالية:

$$\Delta M = m\Delta M \ldots\ldots\ldots(11)$$

$$\Rightarrow m = \Delta M/\Delta Y \Rightarrow \Delta Y = \Delta M/m \ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

و منه يمكن كتابة المعادلة رقم: (10) كما يلي:

$$\Delta M/m = [1/(S+m)]\Delta X$$
$$\Rightarrow \Delta M = [m/(S+m)]\Delta X \ldots\ldots\ldots(13)$$

باعتبار أن: $(0 \prec s \prec 1)$ و $(0 \prec m \prec 1)$ و أن $(\Delta X \prec \Delta X)$، بمعنى يجب أن تكون الزيادة في الواردات الناتجة عن إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي أقل من الإرتفاع المبدئي في الصادرات، لأنه في حالة العكس من الممكن جدا أن يختفي الأثر الإيجابي لزيادة الصادرات[131].

ب. استخدام منهجية الارتباط:

لقد كثر الجدل حول طبيعة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي التي يعتبرها البعض أحد المتغيرات الأساسية التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، مستدلين في ذلك بأنها كانت المحرك الحقيقي للنمو في بلدان جنوب شرق آسيا، غير أن البعض الآخر يرى بأن سبب نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس بالضرورة مرتبطا بنمو التجارة الخارجية، فقد يكون العكس هو الصحيح، و أن الإحصائيات وحدها ليست كافية لإثبات أو نفي هذه العلاقة، و في ما يلي سنتناول بإختصار أهم الدراسات التي إهتمت بتحليل العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي[132]، على العموم لقد بينت نتائج كل الدراسات التي شهدتها العقود القليلة الماضية و الملخصة في الجدول رقم: **3.2.1** أدناه صحة علاقة الإرتباط القائم بين النمو و الصادرات من خلال فرضيتين أساسيتين هما[133]:

- **فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات:** تعرف هذه الفرضية اختصارا بـ" GLEH" ، و هي تعتقد أن زيادة النمو الإقتصادي سيؤدي حتما إلى تطور المهارات و التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج مما يؤدي إلى خلق ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع الأمر الذي يزيد من صادراتها، كما أن آليات النمو الداخلية التي تكون إقتصاديات الحجم متسقة معها أكثر ستؤدي لا محالة إلى زيادة الصادرات كذلك.

---

[131] *BERNIER B et SIMON Y, Initiation a la Macroéconmie, édition n° : 08, Dunod, Paris, 2001, p :166-168 .*

[132] رنان مختار، التجارة الولية و دورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009 م، ص: 61.

[133] رنان مختار، نفس المرجع، ص:64.

- **فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:** تعرف هذه الفرضية اختصارا بـ" *ELGH*"، حيث إنطلقت من تلك الدراسات النظرية التي تعقد أن الصادرات لها آثار إيجابية على معدلات النمو الإقتصادي من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الإقتصادية مستدلة في ذلك بأن التوسع في الصادرات يؤدي إلى التخصص في إنتاج و تصدير السلع و الخدمات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج و القضاء على العجز في ميزان المدفوعات و الحصول على العملة الصعبة اللازمة لإستيراد المواد الأولية و السلع غير المتاحة مما يشجع على الإستثمارات المحلية و حتى الإستثمارات الأجنبية التي تسعى لإستغلال المزايا النسبية للبلد مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات و بالتالي تحسين معدلات النمو الإقتصادي.

الجدول رقم: 3.2.1 : ملخص لأهم النماذج و الدراسات الحديثة للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

الرقم	صاحب الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
1	Emery 1967	بيانات عن 50 دولة نامية خلال فترة واحدة من 1953 إلى 1963 م	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج الوطني	-	النتائج تدعم انتهاج استراتيجية تنمية الصادرات
2	Maizels 1968	سلسلة زمنية تشمل 09 دول خلال الفترة من 1950 إلى 1962 م	تأثير التغير في الصادرات عل التغير في الناتج المحلي الإجمالي	_	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات .
3	Voivodas 1973	سلسلة زمنية تشمل 12دولة خلال الفترة من 1956 إلى 1967 م	تأثير الصادرات على الناتج الإجمالي	_	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
4	Michaely 1977	بيانات 41 دولة خلال الفترة من 1950 إلى 1973 م	اختبار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي	_	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
5	William 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 22 دولة خلال فترة من 1960 إلى 1974 م	تأثير التغير في الصادرات على التغير المحلي الاجمالي	الإستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

6	Fajana 1979	سلاسل زمنية لبيانات 20 دولة خلال فترة من 1954 إلى 1974 م	تأثير التغير في معدل نمو الصادرات على التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري و الحسابات الجارية	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات
7	Schenzler 1982	سلاسل زمنية 30 دولة خلال الفترة من 50 – 1979 م	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات و النفقات الحكومية و المعونات الخارجية و الإستثمارات المباشرة	أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
8	Chakrabort y	بيانات 04 دول في جنوب شرق آسيا (تايوان ، كوريا ، ماليزيا ، سيريلانكا)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	_	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
9	Kavoussi	بيانات 73 دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	_	أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

المصدر: وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية ـ الحوافز و العوائق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 م، ص:68 ـ 69.

ثالثا: إستراتيجية ترقية الصادرات.

1. تعريف ترقية الصادرات:

يقصد بترقية الصادرات تشجيعها على المدى القصير عن طريق تحفيز الطلب الكلي بإتباع مجموعة من السياسات التسويقية قصد تصحيح التشوهات السعرية بالنسبة للسلع المراد تصديرها و جعلها متلائمة مع الأسعار العالمية، بالإضافة إلى إجراء الدراسات التسويقية قصد إختيار الأسواق التي تتناسب مع مستويات الإنتاج و إستغلال الطاقات العاطلة.

2. تعريف إستراتيجية ترقية الصادرات:

يقصد بإستراتيجية ترقية الصادرات إحلال صادرات المنتجات المصنعة في إطار الصناعات المتطورة مكان السلع الخام كالمواد الأولية، أي كتصدير المواد البتروكيمياوية بدلا من تصديرها كنفط خام، و نفس الشيء بالنسبة

لبعض السلع الزراعية كاللحوم و الأسماك و الخضروات التي تصنع و تصدر في شكل معلبات، و هي إستراتيجية لا ترتبط بحجم السوق المحلية بل بطبيعة الطلب العالمي خاصة أن أسواق الدول النامية تتميز بأنها صغيرة الحجم[134].

و لكي تحقق هذه الإستراتيجية أهدافها لابد من:

- ✓ تدخل الدولة لدعم الصادرات إما عن طريق تقديم مساعدات مالية، أو إعفاءات جمركية، أو تسهيل إجراءات التصدير، كما يجب أن تكون هذه الإستراتيجة منسجمة مع النظام الإقتصادي للدولة من جهة و مرنة لتنسجم مع التغيرات الدولية من جهة أخرى؛
- ✓ العمل على تنمية الصادرات كما و كيفا عن طريق وضع برنامج شامل لتوسيع و تنويع الصادرات و زيادة قدرات الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي و التصدير معا، مع التركيز على المنتجات ذات الميزة النسبية مثل تلك التي تصنع من الموارد الطبيعية التي يتوفر عليها البلد، أو تلك التي تعتمد على كثافة العمل مثل المنسوجات، المنتجات البلاستيكية، الأثاث و غيرها من النشاطات التي يمكن أن تمتص اليد العاملة البطالة[135]؛
- ✓ تحقيق توزيع جغرافي للصادرات عن طريق تنويع الأسواق الخارجية و تطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها.

و لعل أهم العقبات التي تواجهها الدول النامية في بناء إستراتيجيات تصديرية، المنافسة الشديدة لمنتجات الدول المتقدمة لها و الحماية الجمركية التي تتبعها، و هو ما يستوجب على الدول النامية الإندماج في الإقتصاد العالمي سواء عن طريق الإنضمام إلى التكتلات الإقليمية أو الدولية قصد الإستفادة من المزايا التي تتيحها.

المطلب الثاني: سمات التصدير في الإقتصاد الريعي و المخاطر الناجمة عنها.

أولا: سمات التصدير في الاقتصاد الريعي.

إن اعتماد الاقتصاد الريعي على مورد واحد عادة هو النفط، يجعل هذا الإقتصاد رخوا لأنه يتوقف على إيرادات صادرات هذا المورد و ما تؤدي إليه لاحقا من صناعة مجتمع إستهلاكي يسيطر فيه قطاع الإستيراد، و تهمش فيه الصناعات التحويلية و الزراعة، و تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة تستعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في البناء و التشييد و دفع أجور الموظفين و العمال و إستيراد كل ما تحتاجه الدولة بدلا من إستثمارها في قطاعات منتجة تنعش الإقتصاد و تنوع و تطور صادراته، علاوة على ذلك فإن الدولة عادة ما يكون لديها فائضا

[134] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدوليةللإستثمارات الثقافية، مصر، 2000م، ص:292.

[135] مولاي عبد القادر، التصدير كإستراتيجة لتحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 م، ص:20.

من الأموال تحاول بها أن تطور الإقتصاد و تتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، و هو ما يجعل من النمو الإقتصادي ريهنة لتطور الريع و بعيدا كل البعد عن أي ديناميكية من شأنها تشجيع القطاعات الإنتاجية[136].

ثانيا:أهم المخاطر التي تواجهها الدول المعتمدة في صادراتها على البترول.

1. مخاطر تقلبات الأسعار:

إن اعتماد الدولة على ايرادات صادرات البترول في تمويل ميزانيتها سيعرضها لا محالة لتذبذب المداخيل نظرا لتذبذب أسعاره على مستوى الأسواق الدولية، خاصة إيرادات العملة الصعبة التي هي ضرورية بالمقابل لتغطية الواردات سواء كانت متعلقة بالمستلزمات الإستهلاكية، أو مختلف الوسائل و عوامل الإنتاج.

2. مخاطر التبعية الاقتصادية:

لقد ما كان منتظرا من الدول النامية التي تعتمد صادراتها على الصناعات الإستخراجية أن تلعب دورا أساسيا في ما يتعلق بوضع و تنفيذ السياسات الخاصة بإستغلال ثرواتها الطبيعية و تصديرها و كل ماهو مرتبط بها من السياسات المتعلقة بالأبحاث و الدراسات، التنقيب، الإنتاج، صيانة و تطوير وسائل الإستغلال، تحديد حجم الإنتاج و من ثم أسعار البيع و غيرها، غير أن الواقع أثبت أن هذه الدول وجدت نفسها في تبعية عميقة بالنسبة للدول الصناعية التي استطاعت من خلال شركاتها العملاقة التي تعمل في هذه الدول أن تهيمن على سياسات و طرق الإنتاج و الأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدانها.

3. مخاطر نفاذ مخزون النفط و إرتفاع تكاليف الإنتاج:

إن الإعتماد على الصناعات الإستخراجية خاصة المحروقات بالنسبة لأي إقتصاد هي عملية محفوفة بالمخاطر نتيجة النقص المستمر لمخزون النفط بسبب عمليات الإستخراج الكبيرة، بل حتى عمليات البحث و التنقيب التي تقوم بها الدولة من أجل تعزيز الإحتياطي منه قد لا تنجح في بعض الأحيان، الأمر الذي يرفع من تكاليف الإستغلال.

4. مخاطر توجه الإستهلاك العالمي نحو مصادر بديلة للطاقة:

في ظل ظهور أصوات كثيرة تنادي بحماية البيئة بدأ يظهر توجه جديد نحو البحث عن مصادر طاقوية حديثة مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، طاقة المياه، الطاقة الهيدروجينية و الوقود الصناعي، و هي كلها طاقات نظيفة و غير ملوثة للبيئة، و أن هذا التوجه سينعكس لا محالة على طلب الطاقات التقليدية و بالتالي على أسعارها.

[136] صالح ياسر، النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة ـ حالة العراق، ورقة سياسية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن و العراق، بغداد، العراق، تشرين الثاني 2013 م، ص:04.

المطلب الثالث: بعض التجارب الدولية في ترقية الصادرات.

لقد أصبحت ترقية الصادرات خيارا إستراتيجيا لتحقيق النمو الإقتصادي لما لها من آثار إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي، و على المستوى المعيشي للسكان، و لقد أثبتت تجارب كثيرة الدور الهام الذي يمكن يلعبه التصدير في تقدم المجتمعات و تطورها، و هو التحدي الذي واجهته الكثير من الدول في ما يلي أهمها:

أولا: تجربة ماليزيا.

تعتبر ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات إقتصادية كبيرة، حيث إستطاعت في الأربعين سنة الماضية أن تحقق قفزات تنموية كبيرة أصبحت بموجبها أول دولة صناعية في العالم الإسلامي، و من أهم دول شرق آسيا بالنسبة للتجارة الخارجية، حيث تمكنت من بناء بنية تحتية متطورة، و أقامت إقتصادا متنوعا من الصناعة و الزراعة و المعادن و النفط و السياحة حققت بموجبه تقدما ملحوظا في مجال معالجة الفقر و البطالة و الفساد و تخفيض نسب المديونية بشكل كبير[137].

بعد أن حصلت ماليزيا على إستقلالها سنة 1958 م إعتمدت إستراتيجة إحلال الواردات في مجال الصناعات الإستهلاكية ، غير أن هذه الإستراتيجية لم تنجح بسبب ضيق السوق المحلية و ضعف الطلب بها، حيث لم يكن لها أثر لا على الطلب على اليد العاملة و لا على خلق قيمة مضافة، مما تطلب إنتهاج إستراتيجية أخرى كانت أول مرحلة لها في بداية السبعينيات من القرن الماضي ركزت فيها ماليزيا في إطار التنمية على القطاع العام و التوجه نحو التصدير من خلال التصنيع، و بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، و هي صناعة كثيفة العمل ساعدت على إمتصاص البطالة و رفع مداخيل فئات المجتمع، كما كان لشركات البترول في هذه المرحلة دور أساسي في دفع السياسات الإقتصادية الجديدة، حيث كونت ما يشبه بالشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنجليزية و الصينية، أما المرحلة الثانية فقد شملت الخمس سنوات الأولى من الثمانينيات تم التركيز فيها على محورين أساسين: يتضمن المحور الأول الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات و الصناعات الثقيلة التابعة للقطاع العام، أما المرحلة الثالثة التي إمتدت بين منتصف الثمانينيات و حتى سنة 2000 م فقد شهدت تنفيذ ثلاث خطط خماسية استهدفت تطوير قطاع الصناعة خاصة التحويلية و تعميق التوجه نحو التصدير في عمليات التصنيع و تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي، و تكثيف التعاون الإقليمي في إطار مجموعة الآسيان.

كما إعتمدت ماليزيا على رؤية مستقبلية بداية من 1991 م و في حدود 2020 م تسمى في اللغة الماليزية (واوسان 2020 م)، كان الهدف منها جعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة، و هي عبارة عن إستراتيجية

[137] نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 . 2010 م، دراسات دولية، العدد الرابع و الخمسون، ص:106.

قدمها الرئيس مهاتير محمد في ورقة عمل بعنوان:(إطلاق مجلس العمل الماليزي) تضمنت مجموعة من التحديات في عالم متغير سياسيا، إقتصاديا و إجتماعيا هي[138]:

- ✓ إقامة مجتمع موحد و مترابط في إطار رؤية مشتركة؛
- ✓ بناء مجتمع حر، قوي واثق من نفسه؛
- ✓ بناء مجتمع ديمقراطي متسامح يمكن أن يكون نموذجا يقتدى به؛
- ✓ إقامة مجتمع متمسك بالقيم و الأخلاق و تعاليم الدين، بحيث تستطيع كل الأديان المختلفة ممارسة عاداتها و تقاليدها و طقوسها الخاصة، شريطة ولاء الجميع للوطن؛
- ✓ إنشاء مجتمع متعلم يتميز بديناميكية عالية في التعامل مع المتغيرات التي تواجهه، و في إطار نظرة مستقبلية؛
- ✓ نشر ثقافة التراحم و التضامن بين أفراد المجتمع و تفضيل مصلحة المجتمع عن المصلحة الخاصة؛
- ✓ الحرص على تفعيل الدور الماليزي في منظمة رابطة الآسيان و المنظمات الإقتصادية الموجودة في المنطقة لمواجهة التأثيرات المتنامية للتكتلات الإقليمية و الدولية؛
- ✓ الحرص على إقامة العدل إجتماعيا و إقتصاديا، بحيث توزع المنافع و المكاسب بشكل عادل على فئات المجتمع.

ثانيا: تجربة سنغافورة.

لقد إنطلقت سنغافورة من نقطة قريبة من الصفر لتقف أمام عمالقة الصناعة في آسيا، هذه الدولة الجزيرة التي لا تتعدى مساحتها 214 ميلا مربعا إستطاعت خلال حوالي 40 سنة من القرن الماضي أن ترفع دخل الفرد من 400 دولار أمريكي سنة 1959 م إلى 22 ألف دولار أمريكي سنة 1999 م، و هو ثالث أعلى مستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العالم بعد قطر و لوكسمبورغ .

لقد كانت سنغافورة مستعمرة بريطانية حتى سنة 1960 م، و كان إقتصادها بمثابة محطة تجارية إقليمية، حيث كانت القواعد العسكرية البريطانية تشكل خمس ناتجها المحلي الإجمالي و ما لا يقل عن 75% من سكانها بدون تعليم أساسي، لكن منذ ذلك الوقت تطور الإقتصاد بسرعة كبيرة نتيجة الزيادة السريعة في اليد العاملة و رأس المال ليصبح الإقتصاد قائما في ما بعد على المعرفة بشكل أكبر.

مرت التجربة التنموية في سنغافورة بعدة مراحل تميزت الأولى منها بتعبئة كبيرة للمدخلات لتحويل الإقتصاد إلى قاعدة للصناعات التحويلية الموجهة للتصدير بالإعتماد على المدخرات الوطنية و تدفقات الإستثمار الأجنبي، حيث إرتفعت نسبة حصة الإستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 10% في سنة 1960 م إلى 40% في منتصف الثمانينيات، مما أدى إلى تراكم كبير في رأس المال و اليد العاملة الماهرة التي دعمتها الهجرة الوافدة من خارج البلاد.

[138] نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 ـ 2010 م، مرجع سبق ذكره، ص:173ـ174.

لقد واصلت التنمية الإقتصادية في سنغافورة مسيرتها بالإنتقال من الصناعات الخفيفة مثل النسيج و الملابس و المواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالصناعة الإلكترونية و الكميائية، الهندسة الدقيقة و علوم الطب الحيوي، و ذلك بالموازاة مع زيادة كبيرة في الخدمات خاصة المصرفية، غير أنه من المعروف أن نموذج التنمية القائم على زيادة المدخلات ممكن أن يصل إلى طريق مسدود في نهاية المطاف خاصة مع تناقص عوائد تلك المدخلات و التوظيف الكامل للقوة العاملة و هو ما دفع بسنغافورة للإنتقال إلى مرحلة تنموية ثانية.

لقد ركزت المرحلة الثانية على نمو إنتاجية المدخلات المتاحة بدلا من زيادة حجمها، و لتحقيق ذلك إعتمدت سنغافورة على إستراتيجيتين: تضمنت الأولى إستيراد أحدث التطورات التكنولوجية لزيادة إنتاجية رأس المال و العمل، بينما ركزت الثانية على توفير البيئة القانونية، الفكرية و الحكومة الرشيدة لدعم الإبتكار و التقدم التقني، حيث أصبحت سنغافورة تحتل حاليا المرتبة الأولى في نظام الحوافز الإقتصادية لإقتصاد قائم على المعرفة[139].

ثالثا:تجربة تايوان.

لقد استطاعت تايوان التي يبلغ عدد سكانها حوالي 33 مليون نسمة يعيشون في مساحة قدرها 36 ألف كيلو متر مربع أغلبها شبه صحراوية و لا يصلح إلا ربعها للزراعة، أن تخوض تجربة إقتصادية مذهلة و تحتل مرتبة متقدمة من حيث تطور الإقتصاد و التصدير في العالم.

لقد ركزت تايوان في بداية تجربتها على الإستثمار في التعليم خاصة التقني، و هو ما أعطى دفعة كبيرة للإقتصاد التايواني و نموه السنوي، و أوصل تايوان إلى درجة كبيرة من التقدم في مختلف المجالات و التقنيات المتطورة خاصة في مجال الإتصالات التي أصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة جدا من سوقها العالمي.

في بداية نهضتها قامت الحكومة التايوانية بإعتماد جملة من الإصلاحات أهمها خفض قيمة العملة، توحيد سعر الصرف و تعديل السياسة النقدية، و هو ما أدي إلى إنخفاض معدل التضخم إلى أقل من 02 % سنويا و زيادة معتبرة في الصادرات و بالتالي النمو الإقتصادي، كما فرضت حواجز مرتفعة للحد من الواردات و تشجيع التوسع في التصنيع المحلي و إستقطاب الإستثمار الأجنبي الذي كانت تعتبره أحد المصادر الهامة للتنمية الاقتصادية[140]، كما كان للإصلاح الزراعي الذي قامت به تايوان دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي و تمويل عملية التصنيع من خلال السيطرة على الفائض الزراعي و تحويل جزء كبير منه للتصنيع.

لقد انتقلت تايوان في أوائل الستينيات من القرن الماضي من إستراتيجية إحلال الواردات التى طبقتها طوال فترة الخمسينيات إلى إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير مختارة الصناعات الأكثر تعقيدا مثل صناعة الصلب، صناعة البتروكمياء و آلات تصنيع المركبات الالكترونية، دون أن تتخلى عن سياسة الاستراتيجية الأولى و هو ما

[139] QNB، دروس في التنمية الاقتصادية من سنغافورة، تحليل إقتصادي، QNB Economics، 29 يونيو 2014 م، ص: 01 . 02.
[140] جمال المتولي جمعة، تجربة تايوان التنموية،www.pulpit. Alwatanvoice.com، 2017/11/01 م.

أصطلح عليه السياسة المختلطة أو "نموذج ثنائي التصنيع"، و من ثم كانت الإنطلاقة الأولى لصادراتها الصناعية، و بإعتمادها على أسلوب المنطقة المعالجة و الصناعات التحويلية، و إنتهاج سياسة التوسع في الصادرات كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي بلغ متوسط معدل نموها الاقتصادي السنوي 09 %.

غير أنه في سنة 1970 م تأثر النمو الاقتصادي التايواني بأزمات النفط كثيرا، حيث إنخفض بين عامي 1974 و 1979 م إلى 1,86%، غير أن ذلك لم يؤثر على عزيمة الحكومة التي سارعت لتسخير كل الطاقات الكامنة في الشعب التايواني و حبه للعمل و الإبتكار لتطوير الصناعات الثقيلة و الكيماوية و توسيع الإستثمار في البنية التحتية، و هو ما أدى لاحقا إلى قفزة نوعية في النمو الاقتصادي بلغ متوسطه 10,1%.

و في 1980 م قامت الحكومة بعدة إجراءات لتخفيف الحماية على الإقتصاد و تحرير المال و التجارة و خصخصة المؤسسات، و في هذه الفترة إتجهت الصناعة نحو التطور التدريجي بإستعمال العلوم و التكنولوجيا، و تقدم إقتصاد تايوان بشكل مطرد ليصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992 م أكبر منه في الولايات المتحدة الامريكية بـ: 10000 دولار أمريكي.

و على الرغم من هجمات 11 سبتمبر 2001 م بالولايات المتحدة الأمريكية و ما سببته من آثار سلبية على الإقتصاد العالمي، و وباء السارس في عام 2003 م، و الازمة المالية العالمية سنة 2008 م فإن الاقتصاد التايواني حافظ على نموه بمعدلات بلغ متوسطها السنوي 3,4 %، ليتعافى بعدها و يرتفع إلى معدل نمو إقتصادي 10,76 % سنة 2010 م، لينخفض إلى 4,19% سنة 2011 م و 1.48% بسبب أزمة الديون في منطقة اليورو و إرتباطها بأزمة ديون الولايات المتحدة الأمريكية و هو ما أثر سلبا على نمو الدول الناشئة، ليتعافى مرة أخرى في 2013 م حيث وصل إلى 2,09 %، و هي أرقام تعكس مدى متانة الاقتصاد التايواني و قدرته على مواجهة الأزمات أيا كان نوعها.

رابعا: تجربة كوريا الجنوبية.

إنطلقت التجربة التنموية في كوريا منذ أوائل سنة 1962 م، و إستطاعت في أقل من 40 سنة أن تكون في مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة التي سبقتها في هذا المجال قبل أكثر من قرن من الزمن، حيث يعد إقتصاد كوريا من أسرع الإقتصاديات نموا في العالم، و تعد الصادرات الباعث الرئيسي له، حيث أدت الحوافز السوقية و الدعم السياسي الذي قدمته الحكومة خلال هذه الفترة إلى نمو كبير في الصادرات ساهم في إرتفاع الدخل الفردي الكوري بحوالي 08 % سنويا و هو أعلى معدلات النمو في العالم، كما إرتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 40% خلال الفترة (1960 ـ 1975 م)، و بلغ حجم التبادل التجاري الكوري في نهاية 1995 م حوالي 264 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 30 % مقارنة بالسنة التي سبقتها[141].

[141] سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد الثامن و الثلاثون، ص:51.

على الرغم من أن معظم صادرات كوريا في بداية النمو كانت صناعات كثيفة العمل خاصة صناعة النسيج و الملابس و الأحذية، فإنها إستطاعت من خلال مجموعة من الإجراءات و التحفيزات أن تحتل سنة 2002 م المرتبة الأولى عالميا في صناعة السفن، و المرتبة الثالثة في إنتاج الحديد و الصلب، و السادسة في إنتاج السيارات، هذا و يواصل الاقتصاد الكوري نموه بمعدل يفوق في كل الحالات تقريبا 04% سنويا.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد التجارة الخارجية من أهم قطاعات الإقتصاد الوطني لما لها من دور كبير في زيادة الدخل الوطني عن طريق ما تحققه الصادرات من إيرادات، و كذا توفير السلع التي لا تكون الدولة قادرة على إنتاجها محليا نظرا لإرتفاع تكلفة عوامل إنتاجها، بالإضافة إلى قدرتها على خلق مناصب شغل جديدة و إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الإستثمار الخاص المحلي و الأجنبي و من ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

غير أن تنظيم و تسيير التجارة الخارجية وفقا لسياسة معينة من شأنها أن تحقق مصلحة البلد غاية يصعب تحقيقها، و هو ما حاولت كل النظريات التي إهتمت بدراسة التجارة الخارجية تحقيقه على مر العصور، حيث تميزت الفترة الممتدة من العصور القديمة إلى غاية القرن السابع عشر في غالبها بإنتشار الحرية التجارية، حيث لم يكن للدولة أي تدخل في التجارة الدولية أو فرض قيود عليها، كما تميزت التعريفة الجمركية آنذاك بطابعها المالي ولم يكن في تلك الفترة أي إهتمام بطابعها الحمائي.

و قد كان لظهور الدولة الحديثة و المذهب التجاري الأثر البالغ في ظهور الحماية التجارية التي كانت تهدف أساسا إلى زيادة ثروة الأمة و قوتها و العمل على تنشيط الصناعة الوطنية و وقايتها من المنافسة الأجنبية.

وتعتبر الفترة الممتدة من 1842 م إلى 1873 م فترة رواج و تدعيم لمذهب الحرية الإقتصادية حيث ركزت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة على مبدأ حرية التبادل داخليا و خارجيا، و تأثر الكثيرون بمذهب "آدم سميث" الداعي إلى ترك النشاط الإقتصادي للأفراد يسيرونه تبعا لما يتماشى و مصالحهم الشخصية و إعتبار التقسيم الدولي للعمل أساس العلاقات الإقتصادية بين الدول.

لقد تجسدت هذه الآراء في الواقع على وجه الخصوص في كل من إنجلترا و فرنسا أين لعبت التجارة الخارجية دورا ملحوظا في تفوق البلدين صناعيا من خلال إتساع أسواق تصريف المنتجات الصناعية وكذا إمداد الصناعة بما يلزمها من المستعمرات من مواد أولية و منتجات زراعية.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن مبدأ الحرية التجارية الذي ساد في تلك الفترة قد ساهم إلى حد كبير في إتساع نطاق التجارة الدولية و تعدد أطرافها مما أضفى عليها لاحقا صفة العالمية خاصة في ظل قاعدة الذهب كأساس لتسوية المبادلات، و كرد فعل على هذه السياسة رفع بعض الإقتصاديون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا شعارا يدعون فيه بضرورة حماية منتجات الصناعات المحلية من غزو السلع الإنجليزية، وهذا ما حصل بالفعل مما عجل بعودة سياسة الحماية التجارية من جديد في الدول الأوربية إبتداء من سنة 1873 م إلى قيام الحرب العالمية الأولى التي كان لها الأثر الكبير في إنتهاج غالبية الدول الأوربية سياسة الحماية قصد تحريم التجارة مع أعدائها و مراقبتها بدقة مع الدول المحايدة.

إلا أن مرور العالم بفترة رواج بين سنتي 1923 م و 1929 م أدى إلى المناداة بعدم التدخل و ترك الحماية و العودة إلى عهد المعاهدات التجارية و شرط الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي وحدة المعاملة الجمركية ما بين

الدول، هذا الرواج في الحقيقة كان نتيجة زيادة الطلب على منتجات الدول الصناعية من جهة و كذا زيادة الطلب على المواد الأولية للدول الأخرى من جهة ثانية، الشيء الذي دفع بالدول المعنية بالأمر إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف عام 1927 م لدراسة مشروع معاهدة لتنمية التجارة الدولية بآلية التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية لكن أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم سنة 1929 م حالت دون ذلك.

ومحاولة منها لكبح جماح الأزمة لجأت معظم الدول التي وصفت بأنها الأشد تعصبا للحرية التجارية في تاريخ التجارة الدولية بالإضافة إلى الرسوم الجمركية إلى فرض القيود الكمية و نظام الرقابة على الصرف، وأمام هذا الوضع المعيق لحركة التبادل الدولي تدخلت هيئة الأمم المتحدة و بعض الأطراف الفاعلة قصد التخفيف من حدة التقييد في مجال التجارة الخارجية، غير أن ذلك لم يتحقق بل على عكس ذلك إشتدت سياسة الحماية خاصة مع إندلاع الحرب العالمية الثانية، وهكذا عرف العالم ما يسمى بتدخل الدولة في التجارة الخارجية كما كان في عهد التجاريين، و ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت الأمور إلى نصابها و لجأت الدول المتضررة خاصة الأوربية منها إلى إعادة بناء إقتصادياتها في السنوات التي أعقبت الحرب، كما عملت على تنظيم تجارتها الخارجية بالإعتماد أساسا على الرسوم الجمركية مما أرسى نوعا من الحرية النسبية في حركة التجارة الدولية، هذا الوضع الجديد شجع أنصار حرية التجارة على التفكير و بجدية في بلورة نظام تجاري دولي جديد يعمل على تحرير أكبر و تنمية أسرع و تعاون جدي في مجال التجارة الدولية، و قد تجسد ذلك من خلال ميثاق هافانا بتوقيع الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و ميلاد مؤسسات بريتن وودز (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي).

كما أن أهمية التجارة الخارجية و علاقتها بتحقيق النمو الاقتصادي كان محل إختلاف الكثير من النظريات التجارية، ففي الوقت الذي ترى فيه النظرية النيوكلاسيكية أن دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو هو شبه قدري لإرتباطه بالمزايا النسبية و ما تحققه هبات عوامل الإنتاج، في حين ترى النظريات الحديثة أن هذه العلاقة تتوقف على الميزات النسبية الديناميكية للدول من خلال دعمها للنشاطات التي تتميز بتزايد الغلة و تحقيق وفرات خارجية، و تطبيق مبدأ الحماية على أسس مختارة و محدودة و السعي إلى خلق موارد جديدة.

إن العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو هي علاقة متبادلة لأن كل منهما يؤثر و يتأثر بالآخر، حيث أصبح المفهوم الحديث للنمو يعتمد على الدور المتزايد للتجارة الخارجية أكثر مما يعتمد على الموارد الطبيعية، خاصة قطاع الصادرات الذي أصبح المحرك الأساسي لتحقيقه في الدول النامية، بإعتبار أن الصادرات التي تعتمد على الميزة النسبية سوف تسمح باستغلال اقتصاديات الحجم التي ستساهم كثيرا في إيرادات العملة الصعبة الضرورية لإستيراد متطلبات الإنتاج المحلى و من ثم زيادة مداخيل المؤسسات التي تعمل في قطاع التجارة.

الباب الثاني:

نظرة إستشرافية نحو بناء نموذج لإقتصاد جزائري متنوع.

الفصل الأول:

مراحل تطور الإقتصاد الجزائري و سعيه للإندماج في الإقتصاد العالمي.

مقدمة الفصل الأول:

لازالت الجزائر إلى يومنا هذا تعيش آثار مرحلة الإنتقال من الإقتصاد المخطط الذي يقوم على مركزية القرار و الذي ساد فيها أكثر من ثلاثة عقود إلى إقتصاد السوق الذي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، و هي من خلال ذلك تسعى جاهدة للبحث عن مكانها في خضم التحولات الإقتصادية العالمية الحديثة.

لقد جاء هذا التحول نتيجة تراكم سلبيات النظام الإقتصادي السابق الذي أحدث الأزمة الإقتصادية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات التي أدت إلى إحداث إختلالات كبيرة في الإقتصاد الوطني مثل إنخفاض مستوى الدخل الوطني و إرتفاع كل من معدلي البطالة و التضخم و تدني مستوى المعيشة الذي أدى إلى إحداث الكثير من المشاكل الإجتماعية و السياسية، هذا ما دفع بالجزائر إلى الخضوع لشروط المؤسسات المالية و النقدية الدولية قصد الحصول على مساعدات مالية و تقنية، لقد تمثلت هذه الشروط في إصلاحات إقتصادية مست كافة القطاعات خاصة قطاع التجارة الخارجية الذي تم تحريره من أغلب القيود التي سادت في مرحلة الإقتصاد المخطط.

و اليوم و في إطار التحرر الإقتصادي تسعى الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي و عدم البقاء بمعزل عن التطورات الإقتصادية العالمية، و قد تجلى ذلك من خلال توقيعها على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي أصبح شريكها التجاري الأول، هذا الإتفاق جاء ليدعم العلاقات الأوروجزائرية المتميزة منذ السنوات الأولى للإستقلال و تجسيدا لمحاور مؤتمر برشلونة من خلال إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2020 م، كما يتجلى ذلك أيضا من خلال قرار الجزائر المتعلق بإنضمامها إلى منطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009 م بعد أربع سنوات من التردد بسبب تحفظات منتدى رؤساء المؤسسات آنذاك، بالإضافة إلي سعي الجزائر المتواصل و المتعلق بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و مما لاشك فيه أن هذه الخطوات التي أقدمت عليها الجزائر سواء من خلال توقيعها على إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و إنضمامها إلى منطقة التجارة العربية الحرة أو سعيها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيترتب عنها آثار و إنعكاسات كبيرة على الإقتصاد الوطني بشكل عام و التجارة الخارجية بشكل خاص على المدى القصير، المتوسط و الطويل، و هو ما يتطلب إحداث تغيرات جذرية هيكلية في النظام الاقتصادي الجزائري وفقا لما يتماشى و هذه التحديات المستقبلية، خاصة و قد تبين أن هذا الإندماج أصبح لا يخدم الجزائر بقدر ما يخدم الأطراف الأخرى إذا بقيت في مستواها الإقتصادي الحالي.

المبحث الأول: أهم مراحل تطور الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال.

لقد شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا عدة تحولات و تغيرات فرضتها الظروف التي سادت سواء على مستوى الساحة الوطنية أو الدولية و هو ما نحاول أن نبينه من خلال المراحل التالية:

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962 ـ 1989 م).

لقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال وضعا إقتصاديا مترديا يسوده التخلف في جميع الميادين، و للخروج من هذه الوضعية عقدت الجزائر مؤتمر طرابلس في جوان 1962 م بهدف إرساء نظام إقتصادي قوي، من خلا تطبيق النظام الإشتراكي كخيار سياسي و إقتصادي [142]يعتمد على أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

إن إختيار الجزائر للنظام الإشتراكي لم يكن عفويا، إنما هو ناجم عن الإعانات المادية التي حصلت عليها من الدول الاشتراكية و كذا تعاطف حكوماتها مع الثورة المسلحة، بالإضافة إلى الميل النفسي للإنسان الجزائري نحو هذا النظام بناء على الفكر الذي ساد آنذاك بأنه نظام يقدس العمل كوسيلة لكسب الرزق، و أنه يقوم على مبدأ العدالة الإجتماعية في توزيع الثروات، و على مبدأ التضامن الإجتماعي في الحياة.

أما من الناحية الإقتصادية فإن هذا الإختيار مبني على عنصرين أساسين هما:

- ✓ إن الإمكانيات المالية و الفنية للقطاع الخاص ضعيفة جدا و لا يمكن أن يعول عليها في إحداث التنمية؛
- ✓ شبح الخوف من خضوع السوق لإستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق، مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية همها الوحيد إستغلال أفراد المجتمع.

أولا:مرحلة الانتظار (1962 ـ 1966 م).

1. مميزات هذه المرحلة.

لقد تميزت هذه الفترة بعدم وجود رؤية إقتصادية واضحة، و هذا ما دفع ببعض الإقتصاديين أن يطلقوا عليها مرحلة الانتظار[143]، حيث الإمكانيات المالية ضعيفة، و البنى التحتية الضرورية للنمو الإقتصادي مدمرة، الشيء الذي إنعكس سلبا على نوع و حجم الإستثمارات في هذه المرحلة رغم وجود وزارة للصناعة[144] و الجدول التالي يوضح ذلك:

---

[142] ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988 م،ص: 154.

[143] حاكمي بوحفص، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، دفاتر MECAS، مخبر البحث العلمي: إدارة المؤسسات و تسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،العدد رقم: 03، 2007 م، ص: 330.

[144] *Hocine Benissad, la reforme économique en Algérie, OPU, Algérie, 1991, page : 16.*

الجدول رقم: 1.1.2 حجم الاستثمارات الجزائرية خلال الفترة (1963 ـ 1966 م) **الوحدة: مليون دج**

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
القطاعات الأخرى	1.1792	1.8297	1.5627	2.4048	6.9764

المصدر: حسين بن إسعد، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1991 م، ص:16.

و على العموم تميزت هذه الفترة بوضعية إقتصادية يمكن وصفها بما يلي:

- ✓ غياب شبه تام للصناعات الأساسية عدا بعض الصناعات التحويلية الحرفية التي تمركزت حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، بالمقابل كانت حوالي 80 % من مجمل النشاطات الصناعية بيد المعمرين الفرنسيين؛
- ✓ وجود قطاعين زراعيين: أحدهما حديثا يملكه المعمرون الفرنسيون يشغل مساحة قدرها ثلاثة ملايين هكتار كلها أرض خصبة، و الآخر تقليديا يملكه الجزائريون الأصليون و يشغل الأراضي الأقل خصوبة؛
- ✓ بنى تحتية ضعيفة تمثلت في 10000 كم من الطرقات المعبدة، 4300 كم من السكك الحديدية، 20 مطار، 600 كلم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى بعض المنشآت الأخرى كميناء الجزائر العاصمة، و ما لوحظ أن كل هذه المنشآت كانت متواجدة في شمال البلاد حيث كان يتواجد الفرنسيون[145]؛
- ✓ وجود فراغ كبير في الإطارات و العمال المحترفين بسبب مغادرة حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي، و 35000 إطارا من المستوى المتوسط، و 100000 عاملا متخصصا، مما أثر سلبا على سير الإقتصاد و الإدارة[146]؛
- ✓ وجود قطاع مصرفي هزيل يتكون أساسا من فروع لبنوك أجنبية يتمركز في شمال البلاد و خاصة على مستوى الموانئ الكبرى، كما أنه عند مغادرة المعمرين للبلاد حولوا معهم جميع رؤوس أموالهم و إدخاراتهم، مما أدى إلى نقص الإئتمان و القروض و بالتالي قلة الإستثمارات.

2. أهم إجراءات الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة.

لقد حددت إتفاقيات إيفيان سنة 1961 م كل ما يمكن أن تكون عليه الجزائر في جميع المجالات بعد الإستقلال، ما عدا النظام الذي يمكن أن تسير عليه الجزائر إقتصاديا، حيث ورثت الجزائر بعد الإستقلال إقتصادا يتميز بالضعف من جهة و التبعية للاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى، و ذلك بسبب عدم توفر الإطارات المؤهلة

[145] صالح صالحي، محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بجامعة سطيف، الجزائر،1986 م.

[146] *Ahmed Henni, Economie de L'Algérie indépendante, ENAG Algérie, 1991, p : 26.*

التي يمكنها أن تحدث التغيرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، و توجيهه الوجهة الصحيحة التي تضمن له النمو، و في هذا المجال إتخذت السلطات عدة إجراءات للخروج من هذه الوضعية و تحقيق الإستقلال الإقتصادي، و لأجل ذلك كان مؤتمر طرابلس سنة 1962 م وميثاق الجزائر سنة 1964 م[147].

لقد ركز مؤتمر طرابلس على إستبعاد جميع أشكال التهميش، و فتح كل المجالات لأفراد المجتمع للمشاركة في تسيير شؤون البلاد، كما أكد أن الجزائر لن تؤسس قاعدة صناعية لصالح البورجوازية المحلية، التي على الدولة من جهة أخرى الحد من نموها و سيطرتها، للبدء في الثورة الديمقراطية الشعبية المكملة للثورة التحريرية و القيام بالبناء و التشييد الوطنيين[148].

و من أهم ما خرج به مؤتمر طرابلس:

- ✓ تأميم كل مصادر الطاقة و المناجم و المؤسسات المالية العاملة في مجال التجارة الخارجية؛
- ✓ اعتماد سياسة الثورة الزراعية (الإصلاح الزراعي) وفقا لمبدأ الأرض لمن يخدمها؛
- ✓ إنشاء صناعات قاعدية ضرورية لتلبية إحتياجات الفلاحة؛
- ✓ بناء سياسة إقتصادية تعتمد على أسلوب التخطيط المركزي الديمقراطي الذي يضمن المشاركة الديمقراطية للعمال في توجيه الإقتصاد.

لقد حرصت الجزائر في مؤتمر طرابلس على وضع أولى خطواتها نحو النظام الإشتراكي من خلال ما إحتواه برنامج العمل من أفكار و توجهات و مبادئ تؤكد على خدمة المصلحة العامة و بناء الإقتصاد الوطني، كما أكد ميثاق 1964 م على ضرورة تبني سياسة إقتصادية و إجتماعية ترتكز على مبادئ مؤتمر طرابلس و تدعمها، و من أهم قراراته ما يلي:[149]

- ✓ توسيع القطاع العام عن طريق إقامة مجمعات جديدة لبناء صناعة ثقيلة، غير أن ذلك يتطلب أسواقا كبيرة لضمان الربح المرجو؛
- ✓ إنعاش الفلاحة و إصلاحها بانتهاج سياسة الثورة الزراعية؛
- ✓ توفير مواد الاستهلاك المحلي عن طريق خلق وسائل جديدة للإنتاج الفلاحي[150] و وضع قاعدة لتطويرها؛
- ✓ الإعتماد على أسلوب التمويل الداخلي للإستثمارات دون اللجوء لرأس المال الأجنبي؛
- ✓ الحث على الإستثمار البشري، و تكوين الإطارات.

---

[147] *Groupe de journalistes : Algérie 30 ans, situation économique : Bilans et perspectives, ANEP, Alger 1992, P:279.*

[148] بوكابوس سعدون، الإقتصاد الجزائري، محاولتين من أجل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999 م، ص: 60.

[149] *Abdelhamid Brahimi, l'économie Algérienne, ED OPU, Alger, 1991, pp : 40-44.*

[150] ميثاق الجزائر 1964 م، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه ، المطبعة الوطنية الجزائرية،الجزائر 1964 م، ص:68.

و يمكن أن نلخص أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر في هذه المرحلة في أربعة اتجاهات رئيسية هي[151]:

- ✓ تشكيل لجان تسيير في مؤسسات الفلاحة و المؤسسات الصناعية و التجارية التي تركها مالكوها بعد الإستقلال؛
- ✓ المساهمة في رأس مال الشركات الفرنسية المتواجدة في الجزائر، حيث إستعادت الجزائر 56 % من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و 20 % من حصص شركة الغاز (CAMEL) و 40 % من شركة (CARL Renault) و 30 % من (S.A.B.A.B) و 25 % من الإتحاد الصناعي الإفريقي و غيرها؛
- ✓ إنشاء دواوين و شركات وطنية خلال الفترة (1963 ـ 1964 م) لمراقبة أهم قطاعات الإقتصاد الوطني مثل شركة الكهرباء و الغاز، الديوان الوطني لإستيراد المواد الغذائية، الشركة الوطنية للنقل، شركة سوناتراك، الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت، و الشركة الوطنية للحديد و الشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية و الطائرات؛
- ✓ السعي إلى توفير هياكل مالية تتلاءم مع ظروف تلك الفترة عن طريق إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12 م و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 1964/08/10 م و البنك الوطني الجزائري كأول بنك تجاري في الجزائر في 1966/08/13 م، و تأميم كل البنوك الأجنبية الموجودة بالجزائر في خلال نفس السنة.

ثانيا: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967 ـ 1989 م).

لقد إنتشر أسلوب التخطيط بعد أن أستعمل كأسلوب لحل المشاكل الإقتصادية في الإتحاد السوفياتي عام 1928 م في الدول الإشتراكية بأوروبا الشرقية، و أعتبر آنذاك كبديل لليد الخفية في النظام الرأسمالي الذي يعتمد على ميكانيزمات إقتصاد السوق، باعتماده كمنهج علمي لإدارة الأنشطة في جميع الميادين، و طبقته معظم الدول النامية و من بينها الجزائر بداية من عام 1967 م، التي كانت تتبع النظام الاشتراكي الذي يقضي بتدخل الدولة من خلال المخططات التنموية في توجيه الشؤون الإقتصادية و الإجتماعية بتجنيد كل الوسائل المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة حسب مبدأ الأولويات وفقا لما يقتضيه النظام الإشتراكي، و تضمنت مرحلتين أساسيتين:

1. مرحلة التصحيح الهيكلي الأول (1967 ـ 1979 م):

لقد كان الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة إقتصادا إداريا يعتمد على التخطيط الموجه الذي يسيطر عليه القطاع العام بشكل مطلق، حيث لعبت الدولة في إطار إستراتيجية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية دورا مركزيا في جميع الميادين، و تجلى ذلك واضحا من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج و تأميم كل المؤسسات و في جميع الميادين

[151] *Amour Benhalima, L'économie Algérienne et ses perspectives de développement, polycopie p : 4.*

الصناعية، المالية، المناجم و البترول و إحتكار الدولة للتجارة الخارجية و مركزية إتخاذ القرار في كل ما يتعلق بالإستثمارات و تمويلها و تنظيم إنتاج السلع و الخدمات و بيعها، و تضمنت هذه المرحلة عدة مخططات هي:

أ. المخطط الثلاثي(1967 ـ 1969 م).

يعتبر هذا المخطط التجربة الجزائرية الأولى في هذا المجال، لقد كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز المخططات المقبلة، و تحديد إستراتيجية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للفترة القادمة، حيث أعطيت الأولوية فيه إلى الهياكل القاعدية للصناعات و المحروقات لإيجاد قاعدة صناعية تعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية، و يتميز هذا المخطط بإفتقاره لمعالم خطة إقتصادية متكاملة لأنه لم يطرح مشكلة التوازن الإقتصادي الكلي و لم يأخذ في الحسبان مسألة التناسق بين الفروع الإقتصادية و بين الأنشطة في كل فرع.

لقد خصص لهذا الغرض مبلغ 11.081 مليار دج، غير أن ما تم إستثماره في هذه المرحلة لم يتجاوز 9.124 مليار دج فقط و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: 2.1.2 هيكل الإستثمارات في الجزائر خلال المخطط الثلاثي (1967 ـ 1969 م) الوحدة: مليار دج

القطاعات	الإستثمارات المخططة		الإستثمارات المنفذة	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الصناعة	5.4	%49	4.75	%87
الفلاحة	1.869	%17	1.606	%85.9
القواعد الهيكلية	1.124	%10	0.855	%76
السكن	0.413	%3.7	0.249	%60.2
التربية و التعليم	0.912	%8.2	0.704	%77
التكوين المهني	0.127	%1.1	0.103	%71.6
السياحة	0.285	%2.5	0.177	%60
الشؤون الإجتماعية	0.295	%5.6	0.229	%76
الإدارة	0.441	%4	0.304	%70
إستثمارات مختلفة	0.215	%1.9	0.147	%70
المجموع	11.081	%100	9.124	%82

المصدر: زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة،العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006 م، ص: 151.

يتضح من خلال هذا الجدول الأهمية الكبيرة التي أعطيت للصناعة، حيث خصص لهذا القطاع نصف المبلغ الإجمالي (49 %) و هذا ما يفسر بوضوح الإتجاه العام للتنمية الجزائرية في تلك الفترة الذي كانت تهدف إلى بناء قاعدة إقتصادية متينة من شأنها أن تحقق تنمية سريعة لبقية القطاعات الأخرى التي لم يخصص لها إلا مبالغ ضئيلة جدا، هذا ما أثر سلبا على تحقيق نتائج هذا المخطط خاصة على مستوى الهياكل الإجتماعية مثل:

(الصحة و السكن و التعليم)، ضف إلى ذلك ضعف إمكانيات الإستثمار و لجوء الدولة إلى القروض الخارجية لتنفيذ المشاريع الإستعجالية.

و حسب (DE BERNIS) فإن هذا المخطط لم يراعي الأساسيات التي كانت تتطلبها تلك المرحلة و هي:[152]

- ✓ خلق مناصب شغل في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمؤسسة، و هذا ما أدى لاحقا إلى وجود عدد من العمال وصل في بعض الأحيان إلى ضعف حاجة المؤسسة و هو ما أثقل كاهلها؛
- ✓ عدم مراعاة إشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين من المواد المصنوعة محليا بشكل يتحقق معه تخفيض الواردات تدريجيا، قصد زيادة صادرات هذه المواد و توسيع السوق المحلية و فتحها أمام المنتجات الزراعية؛
- ✓ إن بناء مركبات ضخمة في قطاع الصناعات الثقيلة لم يراع البحث عن أسواق خارج البلاد لتسويق منتجاتها و تحقيق المردودية.

رغم ما لوحظ من قصور في جوانب عدة من هذا المخطط إلا أنه مهد لبناء سياسة صناعية ساعدت على إحداث تكامل إقتصادي وطني، و تحقيق تنمية في الأمد الطويل، كما أن المشاريع الصناعية التي تم إنجازها في إطار هذا المخطط شكلت ركيزة قوية للإنطلاق في المرحلة الثانية من التنمية الصناعية المدرجة ضمن المخطط الرباعي (1970 – 1973 م).

ب. المخطط الرباعي الأول (1970 ـ 1973 م).

لقد كان هذا المخطط جد طموحا، حيث إستهدف تحقيق معدل نمو سنوي قدر بـ: 09 % و حجم إستثمار 27.75 مليار دينار، في حين لم يبلغ حجم الإستثمارات في المخطط الثلاثي سوى 11.081 مليار دينار.

ما لوحظ في هذا المخطط كذلك أن توزيع الإستثمارات تم بشكل غير متوازن، حيث إستحوذت الصناعة على أكبر حصة من الاستثمارات قدرت بـ: 12.4 مليار دينار، أضيفت لها فيما بعد قيمة 4.5 مليار دينار أي نسبة 16.5 % من مجموع المشاريع الإستثمارية لكل القطاعات، في حين أن الزراعة و الموارد المائية و الصيد البحري و السكن و السياحة لم يخصص لها سوى 4.94 مليا دينار أي ما يمثل 17.8 % من مجموع الإستثمارات المبرمجة.

بالإضافة إلى ذلك فإن أهداف هذا المخطط كانت تتطابق مع إستراتيجية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية التي ركزت على مسألة القضاء على البطالة و سوء التشغيل من خلال القيام بإستثمارات ضخمة في مجال التصنيع

[152] نويصر بلقاسم، التنمية و التغير في نسق القيم الإجتماعية، دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الإجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 م، ص: 170.

تمثلت في بعث صناعات الحديد و الصلب ، و تحويل المواد غير الحديدية كأساس لتطوير الصناعات الميكانيكية و الكهربائية، و تطوير صناعة الأسمدة كمنتجات إستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي.[153]

في هذه المرحلة توسعت و زادت إيرادات الدولة نتيجة تأميم الشركات و فروع الشركات الأوروبية الذي أستكمل مع نهاية 1973 م، و كان أهم التأميمات أهمية على الصعيد السياسي و الاقتصادي، تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 م.

إذا كان تأميم المحروقات قد شكل ركيزة أساسية في المستقبل، إلا أنه مهد لقيام علاقات متنامية مع الرأسمال الأجنبي بفعل صيغ التعاقد غير المتوازنة، التي أخذت في البداية صيغة (المفتاح في اليد) التي تعطي لمجهز المصنع حق إختيار التكنولوجيا، و تحديد نوعية التدريب المرتبط بها، و هذا يتنافى مع إمكانية إعداد عمال و إطارات محلية بإمكانها خلق و توظيف تجهيزات و خدمات متوافرة محليا، و نتيجة لهذه الإختلالات تطورت هذه الصيغة إلى صيغة (المنتوج في اليد) التي تتضمن إعداد و تدريب الإطارات بعد تجهيز المصنع.[154]

لوحظ في هذا المخطط التراجع عن نظام التسيير الذاتي ليحل محله التسيير الإشتراكي للمؤسسات بموجب الميثاق الصادر في هذا الشأن بتاريخ 13 نوفمبر 1971 م، الذي يقضي بتأطير العمال داخل المؤسسات و إعطائهم حق المراقبة في التسيير و حق تسيير شؤونهم الإجتماعية و حق الدفاع عن مصالحهم المشروعة عن طريق ممثليهم، إلا أن العلاقات التي نص عليها هذا الميثاق سرعان ما همشت بتعزيز سلطة و هيبة الإدارة و الأجهزة الحزبية سواء في التسيير أو حتى في تعيين ممثلي العمال.

كما أنه نتيجة للمشاكل الإقتصادية المختلفة التي كانت تعاني منها البلاد في هذه المرحلة و على رأسها عدم قدرة القطاع الفلاحي على توفير مختلف الحاجيات الأساسية الغذائية للسكان، حيث لوحظ في هذه الفترة تطور سريع في الطلب على المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى تنمية ضعيفة.

إن إرتفاع الطلب هذا وضعف مردودية الإنتاج الفلاحي لأسباب مختلفة وضع البلاد في وضع تبعية نسبية التي إرتفعت من 15 % سنة 1967 م إلى 35 % سنة 1978 م، مما دفع بالدولة إلى إعادة النظر في التركيب الهيكلي للقطاع الفلاحي بصفة عامة و القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بصفة خاصة، و ذلك بموجب القانون رقم: 71 – 73 الصادر في 08 نوفمبر 1971 م و المتضمن الثورة الزراعية و الذي نص في المادة الأولى منه أنه لا يملك الحق في الأرض إلا من يخدمها.

لقد كان الهدف من الثورة الزراعية تخليص القطاع الفلاحي من الإقطاعية السائدة، و تقليص الملكيات الكبيرة، و توزيع الأراضي على الفلاحين العاملين الفعليين في الأرض الذين كانوا مجرد أجراء فيها بشكل عادل

[153] مجلة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد: 775، 22 جوان 1975 م.

[154] أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، 1985 م ، ص: 191 .

من شأنه تحسين مستواهم المعيشي[155]، و لم تعتبر الثورة الزراعية مجرد عملية إستصلاح زراعي، و إنما أعمق من ذلك، حيث عملت على تغيير الهياكل الفلاحية القائمة الموروثة عن الإستعمار، كما عملت على تقديم جميع الإمكانيات و الوسائل الممكنة لتطوير الهياكل الفلاحية في الجزائر، حتى تستطيع مواكبة التطور الزراعي في البلدان المتقدمة.

إذا كان المخطط الرباعي الأول قد أنهى إنجاز المجمعات الكبيرة للصناعات الميكانيكية لتلبية حاجات البلاد من المحركات و الجرارات و الآليات الزراعية و الشاحنات الصناعية و الحافلات، و ساعد على خلق صناعة خفيفة حتى و إن لم ترق إلى المستوى المطلوب، فإنه أخفق إلى حد كبير في تنمية القطاع الزراعي و حل مشكلة البطالة المتفاقمة، إذ في الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو الإنتاج في الصناعة الميكانيكية 25.5 % لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي 03 % ، أما على مستوى التشغيل فقد تراجعت توقعات هذا المخطط في خلق مناصب شغل، حيث لم توفر خلال السنتين الأوليتين سوى 150 ألف منصب شغل، و هذا قليل جدا إذا ما قورن بعدد البطالين الذي كان يتجاوز 100 ألف بطال سنويا.[156]

ج. المخطط الرباعي الثاني (1974 ـ 1977 م).

لقد جاء هذا المخطط لإستكمال المشاريع التي إنطلقت الأشغال بها في المخططين السابقين، و كذا لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية على ضوء آفاق طويلة المدى، و وضع على أساس العبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول و تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، و يتميز بمبلغ الإستثمارات الكبير الناتج عن إرتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، حيث خصص له مبلغ 110 مليار دج كبرامج للإستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الإستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و أربع مرات للمخطط الرباعي الأول، و تتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي:

- ✓ تدعيم الإستقلال الإقتصادي، و بناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني و تحقيق التوازن الجهوي، في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛
- ✓ رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ: 46% على الأقل، أي ما يعادل تحقيق معدل نمو سنوي 10% ؛
- ✓ تدعيم نظام التخطيط قصد الزيادة في قدرات الإنجاز و تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة؛
- ✓ وضع نظام الأسعار و جدول وطني للأجور.

أما الاستثمارات خلال هذا المخطط فقد عرفت قفزة هائلة، حيث إرتفعت من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، منها 43.2 % للصناعة، في حين بلغت نسبة الإنجاز فيه

[155] الثورة الزراعية، تقرير اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، 1975 م، ص: 20.
[156] أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

60.7 % و هي نسبة مقبولة مقارنة بالمخططين السابقين حيث أنها لم تتعد 53.2 % و 57.4 % على التوالي، وقد وزعت هذه الإستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الإستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، و في قطاع إنتاج وسائل الإستهلاك.[157]

إنّ المحاور الأساسية للمخطط الرباعي الثاني هي الإهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية و القطاع الصناعي كمحرك للتنمية الإقتصادية، غير أن الهياكل الإجتماعية و الزراعية بقت مهمشة مما أدى إلى تفاقم عدة مشكلات إجتماعية كالسكن و النقل و التجهيزات الإجتماعية و الثقافية، و نقص فرص التشغيل.

د. المرحلة التكميلية (1978 ـ 1979 م).

تعتبر هذه المرحلة انتقالية، حيث خصصت لتكملة ما تبقى من المخطط الرباع الثاني، و تميزت ببرامج إستثمارية إتصفت ببعض الخصائص هي:

- ✓ كبر حجم الإستثمارات المتبقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني و المقدرة بـ: 190,07 مليار دج؛
- ✓ إعتماد برامج إستثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- ✓ إعادة تقييم معظم البرامج بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار و الناتجة عن الأزمة العالمية، حيث قدر مجموع الإستثمارات المسجلة و المعاد تقييمها خلال سنة 1989 م بـ: 5,63 مليار دج.

لقد تميزت مرحلة التصحيح الهيكلي الأول عموما بالتخطيط التوجيهي للإستثمارات و التنظيم التساهمي، حيث كان الهدف من المخططات التي تضمنتها بناء شركات وطنية كبيرة تحتكر السوق الوطنية، إلا أن الممارسات البيروقراطية و حجم العمالة المفرط فيها و عدم توازن حجم الإستثمارات حال دون ذلك.

2. مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني (1980 ـ 1989 م):

شملت هذه المرحلة التي سميت بإعادة الهيكلة عملية إصلاح إقتصادي شامل بغية التحكم في وسائل الإنتاج و ذلك عن طريق تقويم و تصحيح الوضعية السابقة للمؤسسة بعد الفجوة التي عرفتها التنمية الإقتصادية الوطنية بين سنتي (1978 ـ 1980 م) كتعبير عن توجه جديد لمواكبة المستجدات التي شهدتها هذه المرحلة،حيث قامت الدولة بعدة إجراءات إصلاحية تمثلت في:

- ✓ التنازل عن عدة ممتلكات عمومية بموجب القانون 81 - 84 و القانون 19 - 87 المتضمن إصلاح القطاع الفلاحي الذي قسمت بموجبه الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية و مستثمرات فلاحية جماعية؛

[157] دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر) 1990- 2004 ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006 م، ص: 342 -343.

- ✓ أما على مستوى المؤسسات العمومية و بهدف التحكم في التسيير فقد تمت إعادة هيكلتها العضوية في بداية 1981 م بموجب المرسوم 80 – 242 الصادر في 04 أكتوبر 1980 م، حيث تم تجزئة 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة و التي تمت إعادة هيكلتها ماليا إبتداء من سنة 1983 م؛
- ✓ الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية و رد الإعتبار للقطاع الخاص في التنمية الوطنية.

لقد كان الهدف من الإستراتيجية التنموية خلال الفترة (1980 ـ 1989 م) بعث البرامج التنموية الكبرى و تنمية الفلاحة و تعزيز الإهتمام بموارد الطاقة و الهياكل القاعدية الأساسية، و الإسراع في تنفيذ كل الأعمال التي من شأنها حقن التوتر الإجتماعي، و تضمنت مخططين خماسيين هما:

أ. المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984):

قدرت المبالغ المخصصة لتنفيذ هذا المخطط 400,6 مليار دج، و هي مبالغ مرتفعة مقارنة بالمبالغ المخصصة للمخططات السابقة، منها 132,2 مليار دج وجهت لقطاع الصناعة بلغت حصة المحروقات فيها 49,3 مليار دج، و تشكل نسبة الصناعة ما يعادل 36,35% من إجمالي الإستثمارات الجديدة المقدرة بـ: 363,6 مليار دج، كما تبين تركيبتها بداية الإهتمام بالصناعات الأخرى بعد أن كانت المحروقات تأخذ حصة الأسد.

من جهة أخرى حاول هذا المخطط تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات، حيث أولى إهتماما كبيرا بالفلاحة و السكن و التربية و التكوين مع التركيز أكثر على الصناعة التي إستحوذت على قيمة 211,7 مليار دج، أي بنسبة 38 % من مجموع الإستثمارات المقدر 560,5 مليار دج بما فيها القديمة و الجديدة.

لقد كانت المحاور التي تضمنها المخطط الخماسي الأول تعكس فعلا الطموحات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التى تضمن إستخدام الوسائل و البرامج على المدى المتوسط و الطويل قصد:

- ✓ تغطية كافة الإحتياجات التي تتطلبها آفاق 1990 م عن طريق إحداث تنمية حقيقية مستمرة؛
- ✓ تنويع الإنتاج الوطني و تكييفه مع تطور الإحتياجات العامة قصد بناء إقتصاد متكامل؛
- ✓ خلق سوق وطنية فعالة و نشطة بما يتماشى و القدرات الإقتصادية المتاحة قصد التغلب على آثار التوترات التي خلفتها المرحلة السابقة؛
- ✓ محاولة القضاء على كل العقبات التي تواجه التطور الإقتصادي عن طريق التحكم في التجهيزات المستوردة و جعلها ملائمة لتفعيل الطلب الداخلي و تنويعه.

ب. المخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1989 م):

لقد يشكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر، و كان عليه أن يحقق هدفين أساسين:

- ✓ تنظيم مختلف مجالات التنمية مع مراعاة الظروف الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل التي يمكن تعبئتها لتجاوزها؛

- ✓ إدراج هذا المخطط في منظور تنموي طويل الأجل خاصة أن صورة جزائر التسعينيات حسب الفكر السائد آنذاك كانت تتوقف على إنجازات هذه المرحلة بما فيها المخطط السابق.

لقد تم توزيع إجمالي النفقات الإستثمارية خلال هذا المخطط على القطاعات المنتجة بنسبة 55,6% ، و المنشآت الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية و التجهيزات الجماعية بنسبة 48,4%، حيث بلغت الحصة المالية الممنوحة لقطاع الفلاحة 79 مليار دج أي ما يعادل 15% تقريبا من النفقات الإجمالية، وهذا تعبيرا على الأهمية التي أولتها الدولة لقطاع الفلاحة في هذه المرحلة، بالمقابل بلغت حصة القطاع الصناعي 174.20 مليار دج أي ما يعادل 31,70% من النفقات الإجمالية، مما يعكس الأولوية التي كانت ممنوحة إلى هذا القطاع سواء بالنسبة للتقديرات أو الإنجاز.

و يهدف هذا المخطط إجمالا إلى ما يلي:

- ✓ تلبية الحاجيات الأساسية للسكان مع مواصلة تحقيق النمو بالنسبة لكل القطاعات؛
- ✓ المحافظة على الإستقلال الإقتصادي بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- ✓ تدعيم المكتسبات المحققة في مختلف المجالات خاصة ما يتعلق بتنظيم الاقتصاد و الفعالية في تسيير المؤسسات عن طريق ترسيخ مبدأ اللامركزية؛
- ✓ ترشيد إستهلاك موارد البلاد خاصة غير القابلة للتجديد؛
- ✓ تخفيض التكاليف و الحرص على إحترام آجال إنجاز المشاريع في جميع القطاعات، والمراقبة الدائمة لشروط الحصول على القروض الخارجية؛
- ✓ تحسين فعالية جهاز الإنتاج و التنمية عن طريق الإستخدام المكثف لكل الطاقات البشرية و المادية المتاحة، و التحكم أكثر في توزيع أعباء التنمية بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين.

ما يمكن قوله بالنسبة لهذه المرحلة، لقد حقق المخطط الخماسي الأول قسما كبيرا من الأهداف المسطرة، حيث تضاعف الإنتاج الداخلي الخام، إذ انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 م إلى 225,4 مليار دج سنة 1984 م، بنمو خارج المحروقات قدره 5,8% سنويا، و أهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة بزيادة 9,5%، البناء والأشغال العمومية 8,6%، المحروقات 28.6%، غير أن القطاع الفلاحي بقي ضعيفا بزيادة قدرها 1,2% فقط.

أما في النصف الثاني من الثمانينات فقد تأزم الاقتصاد الدولي نتيجة إختلال معدل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف و انخفاض أسعار البترول، الشيء الذي دفع بالجزائر مثل باقي الدول المصدرة للبترول إلى انتهاج سياسة التقشف التي خلفت آثارا جد سلبية على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي بل و حتى السياسي.

و عليه فإن طموحات المخطط الخماسي الثاني لم تكن في المستوى المطلوب، حيث أصيبت القطاعات الإقتصادية بالركود، و إنخفضت المداخيل من العملة الصعبة و بالتالي تدني قيمة الصادرات و تقلص حجم

الإستثمارات الصناعية لإرتباطها بالعملة الصعبة، مما أدى إلى تأزم الأوضاع الإجتماعية و حتى الأمنية في البلاد، هذا الوضع دفع بالدولة إلى إتخاذ عدة إجراءات إصلاحية و في جميع المستويات.

ثالثا: تقييم مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط.

حسب الإستراتيجية التنموية المتبعة خلال هذه الفترة يتضح أنه منحت أولوية مطلقة للقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي الذي لم يحظ بالأهمية الكبيرة، كما تميزت هذه المرحلة بضعف الإمكانيات البشرية و المادية و المالية نتيجة إنشغال الدولة آنذاك بالتنظيم الإداري و الإنتاجي و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: 3.1.2 : الغلاف المالي المخصص لكل قطاع في الجزائر خلال الفترة (1967 ـ 89 19م)

الوحدة: مليار دج

المخططات	المبلغ الإجمالي	المبلغ المخصص لكل قطاع بالنسبة المئوية		
		الصناعة بما فيها المحروقات	الزراعة بما فيها الري	القطاعات الأخرى
المخطط الثلاثي 69 ـ 67	11.081	%53.5	%20.5	%26
المخطط الرباعي الأول 73 ـ 70	27.7	%57.3	%11.9	%30.8
المخطط الرباعي الثاني 77 ـ 74	140	%60.7	%7.3	%32
المرحلة التكميلية 79 ـ 78	161.3	%62.2	%7.2	%30.6
المخطط الخماسي الأول 84 ـ 80	400.6	%32.8	%9.9	%57.3
المخطط الخماسي الثاني 89 ـ 85	550	%31.6	%14.4	%54

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على التقارير السنوية لوزارة التخطيط الوطني للفترة ـ الجزائر

إن المتتبعون للاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط يرون أنه حقق الكثير من الإيجابيات، و أن السلبيات التي ظهرت لم تكن بسبب التوجه الإيديولوجي بقدر ما هي ناتجة عن هفوات التطبيق، و كذا الإختلالات التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة، و التي يمكن تصنيفها كما يلي:

- ✓ لقد إرتكز تسيير التنمية في المرحلة الأولى (1967 ـ 1979) على الإستثمار، لكنه أعطى الأولوية لقواعد التسيير الإجتماعي على حساب قواعد التسيير الإقتصادي، أما المرحلة الثانية (1980 ـ 1989) فإنه إهتم بتحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الإستثمار في القطاع الإنتاجي.

- ✓ بالنسبة للتجارة الخارجية كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة، حيث كانت المصدر المالي الخارجي الوحيد، إذ بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97 % ، و هو ما يعبر عن عجز السياسة الإقتصادية في تنويع الإقتصاد الوطني، بينما بلغت نسبة الواردات 80 % و شملت وسائل الإستثمار و المعرفة التقنية و التكنولوجيا.
- ✓ لقد أهملت الإستراتيجية التنموية إمكانيات القطاع الخاص و إعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام، و ذلك بسبب سوء تقدير أهمية القطاع الخاص المحلي أو الخارجي، مما أثر على تعبئة جزء كبير من الموارد المتاحة سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية.

لقد صاحب هذه الاختلالات أزمة إقتصادية حادة إزدادت شدتها مع إنهيار أسعار البترول سنة 1986 م من 30 دولار إلى 15 دولار للبرميل، حيث بين الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض بوضوح سلبية الإعتماد على المحروقات في الإيرادات من العملة الصعبة و التي إنخفضت من 12.27 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 43 %.

و كان لهذا الانخفاض أثر كبير على ميزان الموارد الخارجية، و إزدادت الأمور حدة بسبب تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج عن الواردات و خدمات الديون من 1.27 مليار دولار سنة 1985 م إلى 6.6 مليار دولار سنة 1993 م، و لتمويل هذا العجز كانت الجزائر تلجأ بشكل مستمر للقروض الخارجية القصيرة الأجل، مما أدى إلى تفاقم مشكل المديونية و التي بلغت خلال هذه السنة حوالي 26 مليار دولار،كما أن ضعف الإنتاج خلال هذه الفترة المصاحب بإرتفاع معدلات نمو السكان من سنة إلى أخرى أدى إلى عجز الدولة في تأمين الغذاء للمستهلكين.

و من نتائج هذه الفترة كذلك إتساع الهوة بين الريف و المدينة بسبب إنعدام فرص العمل في الريف نتيجة موسمية العمل و الظروف المناخية المحيطة بالإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تركيز الدولة على الصناعة في كل مراحل هذه الفترة، و كل هذه العوامل كان لها أثر سلبي على الإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مرحلة التصحيح الهيكلي الثالث و الإنتقال إلى إقتصاد السوق (1989 – 2000 م).

لقد كان لتدهور أسعار النفط عام 1986 م سببا كافيا لكشف هشاشة الاقتصاد الوطني آنذاك، خاصة عندما إنخفضت إيرادات صادرات المحروقات إلى أقل من 50 %، حيث أصبح الإقتصاد الجزائري عاجزا عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي التي أصبحت تمثل أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات، و تطورت خدمة الدين من 0.3 مليار دولار سنة 1970 م إلى 05 مليار دولار 1987 م إلى 07 مليار دولار 1989 م إلى 09 مليار دولار سنة 1992 م و إلى أكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993 م [158]، الشيء الذي

[158] عبد الوهاب كيرامان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الإصلاح الهيكلي، الملحق الثاني: تطور الديون الخارجية، بنك الجزائر،1996 م ص:21.

أدى إلى تدهور الأوضاع الإجتماعية إلى درجة كبيرة، و لعل أحداث أكتوبر 1988 م خير شاهد على ذلك، و لإنقاذ الموقف بادرت الجزائر بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات و إتخاذ عدة إجراءات :

أولا: أهم إتفاقيات الجزائر مع الجهات الدولية في هذه المرحلة:

1. إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي:

من أجل الإنتقال بالإقتصاد الجزائري من إقتصاد إداري يعتمد على التخطيط الموجه إلى إقتصاد السوق، عززت الجزائر جهودها لتصحيح الإقتصاد الكلي بدعم من صندوق النقد الدولي الذي بدأ دوره يتعاظم في توجيه الإقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات، و وفقا لشروط جد قاسية من خلال عدة إتفاقيات هي:

أ. إتفاقيات الإستعداد الائتماني:

لقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف و الإستقرار في الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 م و في الإتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة.

- ✓ **إتفاق 30 ماي 1989 م (STAND BY 1)**: بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري آنذاك لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 م و الذي تعهدت من خلاله الحكومة الجزائرية على الإنخراط في إقتصاد السوق[159]، و إدراج القطاع الخاص كعنصر أساسي في الإصلاح، تحصلت الجزائر على قرض قيمته 300 مليون دولار في إطار ما سمي ببرنامج التكيف و الإستقرار مقابل مجموعة من الشروط هي:
- ✓ إنهاء إحتكار الجزائر للتجارة الخارجية؛
- ✓ إعتماد سياسة نقدية صارمة و إعتماد آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف؛
- ✓ القضاء على عجز الميزانية و مواصلة تخفيض قيمة الدينار؛
- ✓ إدخال مرونة أكبر على نظام الأسعار و تقليص قائمة السلع التي تحدد الدولة أسعارها.
- ✓ **اتفاق 02 جوان 1991 م (STAND BY 2)**: جاء هذا الإتفاق ليستكمل برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الإستقلالية، تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قيمته: 350 مليون دولار مقابل مجموعة أخرى من الشروط هي[160]:
- ✓ تحرير التجارة الخارجية و تمكين القطاع الخاص من المشاركة فيها و تخفيض الرسوم الجمركية؛
- ✓ تقليص الدعم الموجه للمواد الإستهلاكية؛
- ✓ زيادة تخفيض قيمة العملة الوطنية و رفع معدل الفائدة و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض؛
- ✓ التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم؛

[159] التقرير الاستراتيجي العربي 1989 م، القاهرة، 1990 م، ص:354.

[160] بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،2004 م، ص: 182.

- ✓ تخفيض النفقات العمومية و تحرير الأسعار؛
- ✓ منح الإستقلالية الكاملة للمؤسسات الإقتصادية العمومية؛
- ✓ إصلاح النظام الضريبي و الجمركي.

ب. برنامج التعديل الهيكلي:

خلال هذه الفترة شهد الإقتصاد الجزائري أزمة مالية داخلية و خارجية نتج عنها عدم القدرة على سداد الديون الخارجية و كذا الخدمات الناتجة عنها، حيث بلغت هذه الديون سنة 1993 م حوالي 25 مليار دولار، كما أن انخفاض قيمة الصادرات من النفط كان له أثر كبير على إحتياطات الصرف بالعملة الصعبة التي بلغت في نهاية سنة 1993 م حوالي 1.5 مليار دولار، كما سجل خلال نفس السنة عجزا في الميزانية بنسبة 8.7 % و إرتفع التضخم إلى 20.5 %، مما إستوجب صياغة برنامج شامل للتصحيح و محاربة الركود الإقتصادي، هذا ما أدى إلى طلب إعادة جدولة الديون و هو ما جاء به هذا البرنامج من خلال مرحلتين:

– مرحلة برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (STAND BY 3):

يشمل هذا البرنامج الفترة (01 أفريل 1994 ـ 31 مارس 1995 م)، و في هذه المرحلة تمت أول إعادة جدولة في أعقاب الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث أعيد فيها جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 04 سنوات الأولى معفاة من الدفع، و بناء على ذلك فإن خدمة الديون لم تستأنف إلا في شهر ماي 1998 م، حيث يتم تسديد 55 % من المبالغ المستحقة خلال التسع سنوات الأولى و 45 % خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

و تندرج أهداف برنامج الإستقرار الإقتصادي في خطط متوسطة المدى قصد إسترجاع النمو الإقتصادي، و من أهم الشروط التي تضمنها هذا الإتفاق ما يلي [161]:

- ✓ تخفيض سعر الصرف في أفريل 1994 م إلى 40.17 % أي ما يعادل 01 دولار لكل 36 دج؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية و زيادة تخفيض الرسوم الجمركية و تسهيل نظامي الصرف و الدفع؛
- ✓ تقليص عجز الميزانية إلى 0.3 % خلال فترة البرنامج؛
- ✓ تخفيض الكتلة النقدية بهدف القضاء على التضخم؛
- ✓ إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون؛
- ✓ تحديد معدل 3.5 % على قروض البنك المركزي الموجهة للحكومة؛
- ✓ إصدار قانون جديد للإستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك المحلية؛
- ✓ خلق وكالة وطنية للإستثمار.

[161] التقرير الإستراتيجي العربي 1989 م، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

لقد التزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج بشكل كبير اعترف به حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك ميشال كامدسيس و خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية و السياسة النقدية و الميزانية[162] .

– مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي (01 أفريل1995 ـ 31 مارس 1998 م):

جاء هذا البرنامج بعد نهاية البرنامج الأول مباشرة و بعد إتفاق القرض التمويلي الموسع بمبلغ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل127.8 % من حصة الجزائر، و تضمن محتوى هذا البرنامج تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، وضمان حماية المستوى المعيشي للفئات المتضررة من تبعات الإصلاحات و بعث النمو الاقتصادي.

و من أهم الأهداف المسطرة لهذا البرنامج ما يلي[163]:

- ✓ مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية تحرير أسعار كل السلع و الخدمات؛
- ✓ تحرير أسعار الفائدة و منح إستقلالية أكبر للبنوك في تقييم القروض،
- ✓ تنمية الإدخار العمومي و القضاء على عجز الميزانية؛
- ✓ فتح الرأسمال الإجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحلين؛
- ✓ إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخصخصة و إيجاد مصادر جديدة لتمويل الإستثمارات؛
- ✓ إصلاح النظام المالي و المصرفي مع تشجيع البنوك الخاصة؛
- ✓ تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية؛
- ✓ تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير و صندوق دعم و ترقية الصادرات)؛
- ✓ طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة.

2. إتفاق الجزائر مع نادي باريس:[164]

على إثر اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 م، توجهت الجزائر إلى نادي باريس للإجتماع مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، المجموعة الإقتصادية الأوروبية و ممثلين عن بنوك التنمية الجهوية المعنية، حيث تم الإتفاق على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لتعهدها بإجراء كل الإصلاحات المطلوبة منها، و محاولاتها المستمرة لتطوير سياستها المالية و النقدية، تمثلت هذه المساعدات في قبول نادي باريس إعادة جدولة كل الديون العمومية المتوسطة و الطويلة الأجل الممنوحة من طرف

---

[162] *APS, S 05-10-1996, Media Bank, N° 26 Oct/ Nov – 1996, p : 29.*

[163] حاكمي بوحفص الإصلاحات الاقتصادية، نتائج و انعكاسات ـ دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي: 29 ـ 30 أكتوبر، 2001 م.

[164] بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

الدول و المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات و المؤسسات الدولية، و التي بلغت 13.5 مليار دولار بالنسبة لمجموع الديون المقدرة بـ: 26 مليار دولار.

إن الطريقة التي تم إعتمادها في تسديد الديون التي تمت جدولتها هي طريقة التسديد المختلط مع إحترام الشروط التالية:

- ✓ التسديد يكون على أساس إطالة فترة الإستحقاق إلى 16 سنة؛
- ✓ إعتماد مدة عفو قدرت بأربع سنوات؛
- ✓ يكون التسديد بعد إنتهاء فترة الإعفاء أي ابتداء من 31 مارس 1998 م.

في 21 جويلية 1995 م و بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، أبرمت الجزائر إتفاقا ثانيا مع نادي باريس لإعادة جدولة كل أقساط الدين و الفوائد المترتبة عنها و المستحقة خلال الفترة الممتدة من 01 جوان 1995 م إلى 31 ماي 1996 م، بحيث يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة (1999 – 2011 م)، على أن تكون التسديدات ضعيفة خلال الفترة (1995 – 2005 م)، لتصبح أكثر أهمية بعد ذلك.

3. إتفاق الجزائر مع نادي لندن:[165]

إذا كان إتفاق نادي باريس خاصا بالديون العمومية، فإن إتفاق نادي لدن كان خاصا بالديون الخاصة (البنوك الخواص)، و في هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة الديون الخاصة في أكتوبر 1994 م لدى هذا النادي.

إذ بعد إجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا، تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك ترأسها الشركة العامة الفرنسية، و يقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، حيث تمت إعادة جدولة 3.2 مليار دولار، و هي المستحقات التي تغطي الفترة الممتدة بين شهر مارس 1994 م و شهر ديسمبر 1996 م و ذلك وفق مرحلتين:

- ✓ مبلغ 2.1 مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق، تمت إعادة جدولته على أساس فترة إستحقاق 15.5 سنة منها فترة إعفاء 6.5 سنة.
- ✓ مبلغ 1.1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع اليابان سابقا، تمت إعادة جدولته على أساس فترة إستحقاق 12.5 سنة منها فترة إعفاء 6.5 سنة.

ثانيا: أهم الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1989 –2000 م).

من أجل تسهيل عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق، و كذا القضاء على البيروقراطية الإقتصادية جاء القانون رقم: 88 – 02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م ليؤسس لبداية التخطيط اللامركزي في الجزائر، و

[165] بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

تم الفصل بين نوعين من الإستثمارات: إستثمارات إستراتيجية و التي عادة تتصف بغياب المردودية المالية، لذلك يجب أن تتحمل الخزينة العامة مسؤولية تسييرها و خسائر تسييرها، و إستثمارات لامركزية تلتزم المؤسسات الإقتصادية العمومية فيها بتحقيق المردودية مع تحمل كل التبعات بعيدا عن القيود الإدارية، سواء إنطلاقا من مواردها الخاصة أو من القروض المصرفية، و أهم إصلاحات هذه الفترة:

1. استقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية:

بهدف تحقيق اللامركزية في إتخاذ القرارات داخل المؤسسات الإقتصادية العمومية جاء القانون رقم: 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م المتعلق بإستقلالية المؤسسات ليجسد مضمون القانون رقم: 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م، و أهم ما جاء به قانون إستقلالية المؤسسات ما يلي:

- ✓ حرية إختيار الشكل التنظيمي المناسب و أسعار منتجاتها وقنوات توزيع هذه المنتجات؛
- ✓ تحديد أنظمة الأجور و تعويض الموظفين عن طريق العقود الجماعية؛
- ✓ حرية إبرام العقود بدون اللجوء إلى تصريح من الوصاية؛
- ✓ منع تدخل أي هيئة رسمية أو غير رسمية في تسييرها ما عدا الحالات التي نص عليها القانون التجاري الجزائري أو القانون رقم 01- 88؛
- ✓ الإعتراف بحق المؤسسات في إختيار أساليب التمويل التي تتماشى مع مصالحها.

و بالموازاة مع صدور قانون إستقلالية المؤسسات صدر نفس السنة القانون البنكي المكمل لسنة 1988م الذي حدد مجال نشاط البنوك التجارية و دورها في الإقتصاد، و أكد على ضرورة إدماج البنوك التجارية العمومية في نفس الإطار القانوني الذي يحكم المؤسسات الإقتصادية العمومية المستقلة، فالبنك بموجب هذا القانون أصبح شخصية إعتبارية ذات رأس مال و تتمتع بالإستقلالية المالية و تخضع لمبدأ التوازن المحاسبي و الإفلاس، كما دعم دور البنك المركزي الجزائري في مجال إدارة السياسة النقدية طبقا لقواعد الصرامة النقدية التقليدية.

و بموجب المرسوم رقم: 88 – 03 الصادر في 12 جانفي 1988 م أنشئت صناديق المساهمة[166] (CNPE)، و التي كلفت بتسيير حافظة المؤسسات الإقتصادية العمومية، كما كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة من خلال الرقابة الإستراتيجية على حصص الأسهم التي تملكها[167].

[166] القانون رقم 03-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 م المتعلق بصناديق المساهمة.

[167] *Leila Abdeladim, « Les Privatisations des entreprise Publique dans les payes du Maghreb », édition internationale 1998, P : 34.*

إن الهدف من إستقلالية المؤسسات هو إعطاء الصفة التجارية للمؤسسة العمومية الإقتصادية، و فك قيود الرقابة التي كانت مفروضة عليها بإعطاء حرية أكبر للمسير في إتخاذ القرار، و هذا ما جسده القانون رقم: 88 – 04 الصادر في 12 جانفي 1988 م المتعلق بتعديل القانون التجاري و تحديد القواعد الخاصة بالمؤسسات الإقتصادية العمومية[168].

2. التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية:

حتى تتمكن المؤسسات الإقتصادية العمومية الإنتقال إلى مرحلة الإستقلالية، كان لابد من إجراء التطهير المالي لبعض المؤسسات و البنوك لتحقيق بعض الأهداف التي تضمنتها السياسة الإقتصادية للدولة، و أهم ما جاء به هذا الإجراء هو معالجة مشكل المستحقات التي هي على عاتق هذه المؤسسات، و كذا القروض المقدمة من طرف البنوك بصفة خاصة، و ذلك لضمان تنفيذ المخطط التوجيهي لهذه المؤسسات.

و يتم التكفل في إطار شفاف بتكلفة التطهير المالي بإشتراك كل المؤسسات بصورة تضامنية بالإرتباط مع النظام المالي و صناديق المساهمة و كذا السلطة العمومية، و كان الهدف من التطهير المالي القضاء على العجز المالي و على مديونية المؤسسة الإقتصادية العمومية إتجاه البنوك التجارية و الخزينة العمومية لكي يصبح لها هيكل مالي متوازن[169].

تحقيقا لهذا الغرض أصدرت وزارة الإقتصاد و المديرية المركزية للخزينة المرسوم التنفيذي رقم: 27 – 91 و ذلك بتاريخ: 16 مارس 1991 م ليحدد كيفية و إجراءات شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك و المؤسسات المالية التي هي على ذمة المؤسسات الإقتصادية العمومية و المتمثلة في شكل قيم منقولة أو سندات مساهمة قابلة للتداول الحر، و من أجل التسيير الجيد لعملية التطهير جاءت تعليمة وزارة الإقتصاد و المديرية المركزية للخزينة بتاريخ 02 أكتوبر 1990 م التي نصت على إنشاء صندوق تطهير المؤسسات الإقتصادية العمومية لدى الخزينة يتم تمويله من ميزانية الدولة و موارد الإقراض، و يتمثل هدفه في تكوين رأس مال هذه المؤسسات و البحث عن الإستقرار النقدي الداخلي.

و في إطار هذا الإجراء صنفت مستحقات المؤسسات الاقتصادية التي مسها التطهير حسب درجة الاستحقاق كما يلي[170]:

- ✓ مستحقات على المؤسسات المنحلة؛
- ✓ مستحقات على المؤسسات غير المستقلة و غير المتزنة ماليا؛

---

[168] *Bouyacoub Ahmed, la difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de marché, les cahiers de CREAD, № 45,1998, p : 36.*

[169] بوخدوني وهيبة، التطهير المالي وخصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، يومي 8-9 أفريل 2002 م ص:34.

[170] بوخدوني وهيبة، نفس المرجع، ص : 35.

✓ مستحقات على المؤسسات المستقلة و غير المتزنة ماليا.

بالرغم أن عملية التطهير المالي لم تمس كل المؤسسات الإقتصادية العمومية إلا أن نتائجها كانت إيجابية رغم محدوديتها بحكم أن كل المؤسسات التي طبقت عليها هذه العملية تم إمتصاص كل خسائرها، بالإضافة إلى أن بعض الكشوفات الخاصة بهذه المؤسسات تم شراؤها من طرف الخزينة العمومية مما سمح لاحقا بتطوير هياكلها المالية خاصة تحسين قدرتها على الإستدانة.

3. مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي:

بموجب القانون رقم: 19 – 87 الصادر في 18 ديسمبر 1987 م المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، أحدثت هيكلة جديدة على القطاع الفلاحي، إذ من خلالها وزعت حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحين شملت حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة، كانت هذه التقسيمات على شكل مستثمرات فلاحيه جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحيه فردية (EAI) تتمتع بعقود إستغلال طويلة الأجل[171] تبقى ملكية الأرض فيها تابعة للدولة، بينما المنتوج الفلاحي يكون ملكا للفلاحين المستغلين، تتمتع هذه المستثمرات بإستقلالية كاملة، و ليس لأي أحد الحق في التدخل في تسييرها مهما كانت مسؤوليته المدنية و الجزائية، و نتيجة لهذا الإجراء إختفت من الوجود كلية المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) وحلت محلها 29556 مستثمرة فلاحيه جماعية (EAC) و 22206 مستثمرة فلاحيه فردية (EAI) و165 مزرعة نموذجية، و بالتالي نهاية القطاع الفلاحي الإشتراكي في الجزائر.

و في 18 ديسمبر 1990 م صدر القانون العقاري رقم: (90-25) لتصحيح مصادرة الأراضي الفلاحية التي أقرها قانون الثورة الزراعية سنة 1971م، و إعادة الأراضي إلى مالكيها السابقين، و بالموازاة تم تأسيس صندوق الضمان الفلاحي بهدف تدعيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية لمواجهة إعسار الفلاحين الخواص.
تشغل أراضي القطاع الخاص بالجزائر أكثر من نصف المساحة الفلاحية المستغلة فعليا[172]، و يخضع تسييرها إلى أحكام الشريعة الإسلامية (الميراث والشفعة) و تستغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و هي كيفية تختلف تماما عن ما جاءت به أحكام و قوانين الثورة الزراعية.

لقد فتحت هذه الهيكلة الجديدة آفاق خصخصة الأراضي الفلاحية، حيث أن المستغلين الذين تحصلوا على عقود الإستفادة من الأراضي غيروا من الوضعية العقارية، إذ قسمت أرض المستثمرات الفلاحية الجماعية بين المستغلين دون عقود، و إشترك بعض المستغلين مع أصحاب رؤوس الأموال، و البعض الآخر باع إستغلاله للأرض، في حين أحال البعض الآخر الإستغلال إلى الأبناء أو الأصول، و تخلت البقية عن الأرض كلية تاركة

[171] كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر: تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 م، ص:10.
[172] *Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie, prospectives agricoles, revue annuelle, N° :01, 2001, p: 28*

إياها دون إستغلال، و في خضم هذه التحولات وجدت الدولة نفسها غير قادرة على التحكم في العقار الفلاحي، ولا المستثمرون أنفسهم إستطاعوا ذلك بسبب تخوفهم من عدم ملكيتهم للعقار الفلاحي، و كان الذي يدفع الثمن في الأخير هو المستهلك.

إن فشل الإصلاحات التي أدخلتها الجزائر على الفلاحة خلال الفترة (1994 – 1999 م) أدى إلى تبني مخطط وطني للتنمية الفلاحية إبتداءا من سنة 2000 م، لقد جاء هذا المخطط كآلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة و الحماية و الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية و كذا إستصلاح الأراضي و الإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

يتمحور تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حول البرامج الرئيسية التالية[173]:

أ. البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنه المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي و تشمل ما يلي:

- ✓ برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية؛
- ✓ برنامج تكييف أساليب الإنتاج؛
- ✓ برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي من حيث التكييف، التهوية، النقل، التخزين...الخ؛
- ✓ برنامج دعم الإستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع و تحسين الخدمات للمنتجين، و كذا من أجل دمج الشباب المؤهلين الذين لديهم تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.

ب. برامج موجهة للمحافظة و تنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل و هي:

- ✓ البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية؛
- ✓ برنامج التشغيل الريفي؛
- ✓ برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز؛
- ✓ برنامج لحماية و تنمية المناطق السهلية؛
- ✓ برنامج المحافظة و تنمية الصحراء.

و قد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي:

- ✓ تحقيق الأمن الغذائي و تمكين كل مواطن بدون تمييز من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف و الكم الذي يرغب فيه؛
- ✓ تنمية المنتجات الفلاحية و ذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة و التحكم أكثر في العوائق الطبيعية (المناخ و التربة)؛
- ✓ تحضير الفلاحة الجزائرية للإندماج في الإقتصاد الدولي و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

[173] بوعزيز عبد الرزاق ، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000- 2004 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2004- 2005، ص 45

و في نهاية سنة 1999م تجلت البنيات الزراعية على الشكل الآتي:

الجدول رقم: 4.1.2 : البنيات الخاصة بتوزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر نهاية سنة: 1999 م.

نوع الملكية	العدد	المساحة الكلية (هكتار)	المساحة المتوسطة (هكتار)
الملكيات الخاصة	903000	4700000	5.20
منح الأملاك العقارية الفلاحية	70593	119477	1.69
مجموع جزئي للمزارع الخاصة	**973593**	**4819477**	**4.95**
مستثمرة فلاحيه جماعية	29556	1839163	62.23
مستثمرة فلاحيه فردية	22206	220285	9.25
مجموع جزئي: م.ف.ج ـ م.ف.ف	**51762**	**2059448**	**39.79**
مزارع نموذجية عمومية	165	138500	839.40
نوعيات أخرى (أراضي عمومية)	38876	513328	13.25
مجموع جزئي: مزارع عمومية	**90803**	**2713276**	**29.90**
المجموع العام	**1064396**	**7527753**	**7.08**

المرجع: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES).

4. رد الإعتبار للقطاع الخاص الوطني:

إن تعرض الإقتصاد الجزائري لأزمة مالية خانقة بعد الانهيار المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 م أرغم الدولة على اللجوء إلى الاستثمار الخاص كأداة لجلب رؤوس الأموال، و تدعمت هذه الفكرة خاصة بعد إنضمام الجزائر إلى الشركة المالية الدولية (S.F.I) التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (R.D.I.B) و المهتمة بتشجيع القطاع الخاص.

و تكرست هذه الفكرة في إصدار مجموعة من القوانين أهمها: القانون رقم: 88-25 المؤرخ في 1988/7/12م المتعلق بفتح الإستثمار أمام الخواص، القانون رقم: 90-10 المؤرخ في 1990/4/14 م المتعلق بالنقد و القرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطاتهم في الخارج و المتعلقة بإنتاج و بيع السلع و الخدمات في الجزائر[174] و القانون رقم: 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 م المتعلق بالأسعار، الذي يعتبر أول قانون إهتم بالمنافسة، و في إطار إعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص تم إلغاء هذا القانون و إستبداله بالأمر رقم: 95-06 المؤرخ في 1995/01/25 م الذي ألغي بدوره بموجب الأمر رقم: 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 م المتعلق بالمنافسة المعدل بدوره و المتمم بالقانون 12/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 م المتعلق بالمنافسة.

[174] المادة 187 من قانون النقد و القرض الصادر بتاريخ 1990/04/14 م، الجريدة الرسمية، العدد: 16.

5. تشجيع الإستثمار الأجنبي:

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينيات سياسة الإنفتاح الإقتصادي، وسعت إلى معالجة الإختلالات التي مست الإقتصاد الوطني، و عملت على تحسين مناخها الإستثماري و تطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني و التنظيمي الذي جسدته القوانين المتعاقبة.

فخلافا للقانون رقم: 86-13 الصادر بتاريخ: 19 أوت 1986 م المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد و تسييرها، المكمل و المتمم للقانون رقم 82 – 11 الصادر بتاريخ 1982/08/21 م المتعلق بالإستثمار الخاص الوطني، الذي حصر الإستثمار الأجنبي في شكل شركات مختلطة الاقتصاد، فإن قانون القرض و النقد رقم: 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 م وسع مجالات و أشكال دخول الإستثمارات إلى الجزائر، فبإستثناء النشاطات التي تحتكرها القطاعات التابعة للدولة و المقررة بنصوص تشريعية، أصبحت كل الأنشطة الأخرى تخضع لمبدأ حرية المنافسة، إذ أصبح بإمكان المستثمر الأجنبي الإستثمار فيها سواء كانت ذات طابع صناعي أو تجاري أو خدماتي، و يكون الإستثمار في هذه المجالات إما عن طريق الإستثمار المباشر أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة (أي تلك التي يتواجد المركز الرئيسي لنشاطها الاقتصادي بالجزائر)[175]، شريطة الحصول على ترخيص أو إعتماد من طرف مجلس القرض و النقد الذي أسس لهذا الغرض مع الإلتزام بأحكام القانون التجاري فيما يتعلق بتأسيس و سير الشركات التجارية .

الجدول رقم : 5.1.2 : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (1990 – 2000)

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	0	0	0	..	..	5	70	60	06.6	91.7	38

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، 2010 م.

6. إعادة النظر في كيفية تحديد الأسعار:

لقد بادرت الجزائر منذ سنة 1988م إلى التغيير التدريجي لكل القوانين الإقتصادية الخاصة بالنظام الإشتراكي، و شرعت في تبني نظام إقتصاد السوق القائم على المنافسة الحرة، في هذا الإطار فرقت المادة 11 من القانون رقم: 89 – 12 الصادر بتاريخ 05 جويلية 1989 م المتعلق بالأسعار بين نظامين لتحديد الأسعار:

- ✓ أسعار تحدد بشكل قانوني إداري و تخص السلع و الخدمات الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي.

[175] المادة 183 من قانون النقد و القرض، مرجع سبق ذكره.

✓ أسعار حرة تخضع لقانون العرض و الطلب الهدف منها التشجيع المباشر للإنتاج عن طريق ممارسة حقيقية للأسعار.

و نصت المادة 04 من الأمر رقم: 03-03 الصادر في 19 جويلية 2003 م المتعلق بالمنافسة و التي هي ذاتها الفقرة 01 من المادة 04 من الأمر رقم: 95-06 الصادر في 25 جانفي 1995 م المتعلق كذلك بالمنافسة، على أن تحدد بصفة حرة أسعار السلع و الخدمات إعتمادا على قواعد المنافسة.

لقد وضع هذا المبدأ أساسا لمسايرة التوجه الجديد الذي شرعت الجزائر في تبنيه بعد 1989 م و القائم في الأساس على الحرية الإقتصادية و الذي فرض ضرورة إخضاع تحديد أسعار السلع و الخدمات التي لا تخضع إلى القواعد العامة في تحديد السعر لقواعد العرض و الطلب مع توسيع نطاق هذه الحرية، و في نفس الوقت التقليص من صلاحية الجهاز الإداري و التنظيمي في تحديد أسعار السلع و الخدمات.

7. إعادة النظر في تنظيم التجارة الداخلية و الخارجية:

بدأ برنامج تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي بداية بالقانون رقم: 88-29 الصادر بتاريخ 1988/07/19 م الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة الخارجية، و دعمه لاحقا قانون المالية التكميلي لسنة 1990 م الذي سمح باللجوء إلى الوسطاء لإنجاز المعاملات مع الخارج و رفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية و كذا عملية الإستيراد[176]، لكن في سنة 1992 م و نتيجة الإختلالات المالية قامت الدولة بتشديد القيود على الصرف الأجنبي و تقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة[177]، كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليس لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي.

في سنة 1994 م تم إلغاء نظام المراقبة، كما ألغي نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة الذي وضع في 1992 م و أصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب إحتياجاتهم و إستيراد كل المواد ما عدا بعض المواد التي منع إستيرادها بصفة مؤقتة، غير أن هذه الوسائل تم إلغائها مع نهاية سنة 1994 م[178]، و في سنة 1996 م تم تخفيض الرسوم الجمركية من أكبر معدل 60 % إلى 50 % ثم إلى 45 % في أول جانفي 1997 م، كما خفض لاحقا عدد هذه الرسوم، و الجدول التالي يوضح ذلك:

[176] تعليمة بنك الجزائر رقم: 03 -91 الصادرة في ماي 1991 م.

[177] كريم النشاشيبي و آخرون، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي واشنطن، 1998 م، ص: 110.

[178] محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري ـ سياسة التعديل الهيكلي و مدى إنعكاساته على المعاملات الخارجية . مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد : 23، مصر، 2001 م، ص: 07.

الجدول رقم : 6.1.2 : تطور التعريفة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992–2002 م).

السنوات	نسب التعريفة الجمركية المطبقة						عدد المعدلات
1992	%03	%07	%15	%25	%40	%60	06
1996	%03	%07	%15	%25	%40	%50	06
1997	-	%05	%15	%25	%45	-	04
1998	%03	-	%15	%25	%45	-	04
1999	-	%05	%15	%25	%45	-	04
2001	-	%05	%15	%25	%40	-	04
2002	-	%05	%15	%30	-	-	03

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

أما فيما يخص التجارة الداخلية، فقد تم إعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1991م و المنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الإقتصاد) و عودة المنافسة حيث ألغى المرسوم رقم: 88 – 201 المؤرخ في 18 أكتوبر 1988 م جميع الأحكام التنظيمية التي تخول للمؤسسات الإقتصادية العمومية الإنفراد بأي نشاط إقتصادي، أو أي إحتكار للتجارة[179].

8. خصخصة المؤسسات الإقتصادية العمومية:

لقد وضعت الخصخصة في الجزائر موضع التنفيذ سنة 1995 م بموجب الأمر رقم: 95 – 22 المتضمن خصخصة بعض المؤسسات الإقتصادية العمومية في قطاعي السياحة و التجارة، و خصصت الدولة لهذا الغرض 122 مليار دينار جزائري في ميزانية 1995 م، و بدأ تنفيذ هذا البرنامج في أفريل 1996 م بمساندة من البنك الدولي، حيث إستهدف 200 مؤسسة عامة محلية صغيرة يعمل معظمها في قطاع الخدمات كمرحلة أولى ليصل فيما بعد إلى 800 مؤسسة عامة محلية، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فقد أعتمد مع نهاية 1998 م برنامجا يقضي بخصخصة حوالي 250 مؤسسة عمومية خلال الفترة: (1998- 1999 م)[180].

و في ما يلي أهم الأسباب التي دفعت إلى أجراء الخصخصة:

أ. الأسباب الداخلية: و هي:

✓ ضعف القطاع العمومي بسبب ضعف مردودية المؤسسات العمومية و انعدام قدرتها التنافسية و تراكم ديونها، و سوء التسيير؛

[179] *Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, op, cit, P:74.*

[180] حسين عمر، الجات و الخوصصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1996 م، ص:103.

- ✓ إن إدراج الخصخصة ضمن برنامج التكيف و التعديل الهيكلي كان من بين شروط صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدات المالية ضمن إعادة جدولة الديون الخارجية [181]؛
- ✓ عدم إستطاعة الخزينة العمومية تحمل أعباء هذه المؤسسات، خاصة بعد تدهور أسعار البترول سنة 1986 م، حيث بلغت فاتورة التطهير المالي 800 مليار دينار جزائري؛
- ✓ عدم إمكانية تلبية طلب الإستهلاك بسبب تدهور القطاع العمومي و عجزه عن الإنتاج.

ب. الأسباب الخارجية: و هي:

- ✓ نجاح عدة دول في مجال الخصخصة مثل المغرب، تونس و مصر هو ما دفع بالجزائر أن تتبع نفس المنهج بالرغم من خصوصية الإقتصاد الجزائري؛
- ✓ إعتبار الخصخصة كأداة للإندماج في الإقتصاد العالمي في إطار العولمة.

لقد واجهت عملية الخصخصة في الجزائر مجموعة من العقبات منذ بداية سنة 1994 م أهمها:

- ✓ فائض العمالة في المؤسسات العمومية؛
- ✓ العجز المزمن لميزانيات المؤسسات العمومية؛
- ✓ سوء تسيير الموارد البشرية؛
- ✓ الشكل التنظيمي للمؤسسات العمومية الإقتصادية؛
- ✓ حساسية إتخاذ قرار الخصخصة في الجزائر لإعتبارات تاريخية.

في ما يتعلق بالجانب المالي بشكل خاص، أتخذت عدة إجراءات في إطار برنامج التغيير الهيكلي أهمها في هذا الصدد عملية التأهيل لإجراء الخصخصة بالتسيير[182]، و في أواخر سنة 2000 م حصلت وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات الإقتصادية على الصلاحيات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية التي أعلنت قبل 07 أشهر من سنة 2001 م.

ثالثا: تقييم الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1989 –2000 م).

لقد إستكملت الجزائر مختلف مراحل إتفاقاتها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998 م، و تبين بعد عملية التقييم التي قامت بها الدولة، أنه تم تسجيل جملة من الآثار ، كانت معظمها إيجابية على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية، إلا أنها كانت جد سلبية على المستوى الإجتماعي، و هو ما يؤكد وجود برامج للحماية الإجتماعية، و في ما يلي أهم هذه الآثار:[183]

---

[181] سبايكي سعدان، حفيظة مليكة، المؤسسة العمومية و الخوصصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، ص:02.

[182] محمد بوزهرة، بعض آثار الإصلاحات الإقتصادية على المؤسسة الإقتصادية، ملتقى حول تأهيل المؤسسة و تعظيم مكاسب الإدماج في الحركة العالمية، 30/29 أكتوبر 2001 م.

[183] زوين أيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011 م، ص: 93.

أ. الآثار الاقتصادية:

- ✓ إنخفاض نسبة التضخم من 39 % سنة 1994 م إلى 06 % سنة 1997 م، لتصل إلى 02 % سنتي: 1999 و 2000 م؛
- ✓ إرتفاع إحتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 م إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 م و 08 مليار دولار سنة 1997 م أي ما يعادل في تلك الفترة 09 أشهر إستيراد؛
- ✓ إنخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83 % سنة 1993 م إلى 30 % سنة 1997 م و 28 % سنة 2000 م؛
- ✓ إرتفاع الناتج المحلي الخام، الذي عاد إلى النمو، حيث سجل نسبة نمو 04 % سنتي: 1995 و 1996 م ليصل إلى 4.2 % سنة 2000 م بعد أن كان 02 % سنة 1993 م.

ب. الآثار الاجتماعية:

– تفاقم ظاهرة البطالة:

إن حل المؤسسات و التسريح المكثف للعمال، بالإضافة إلى غياب إستثمارات جديدة مهمة سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، كلها عوامل ساعدت على تفاقم ظاهرة البطالة التي إرتفعت نسبتها من 12.6 %سنة 1988 م إلى 20.7 % سنة 1991 م و إلى 24.3 % سنة 1993 ثم إلى 28.6 % سنة 2000 م.

و تشير الإحصائيات التي قامت بها مفتشيه العمل أن عدد العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب حل المؤسسات أو نتيجة بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة قد تجاوز خلال الفترة (1994 – 1998 م) 360 ألف عامل.[184]

– زيادة إنتشار ظاهرة الفقر:

حسب التصريح الذي قدمه وزير العمل و الحماية الإجتماعية في شهر فيفري سنة 2000 م أن نسبة الفقراء في الجزائر قد إرتفعت من 08 % سنة 1988 م لتصل إلى 20 % في منتصف التسعينيات و 30 % في نهاية التسعينيات.

و على الرغم من كل ما ذكرناه يجب الإشارة إلى أن الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عرف أداءا لا بأس به مقارنة بالفترة التي سبقتها، حيث ظهر ذلك جليا على مستوى الاقتصاد الكلي و التوازنات المالية.

[184] عيسى بن ناصر، الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد: 07، 2002 م، ص: 134.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001–2019 م) و أثرها على النمو الإقتصادي.

إن عدم قدرة الإصلاحات التي إنتهجتها الجزائر في بداية 1980 م على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، و إستمرار إرتباط هذا النمو بقطاع المحروقات، و رغبة منها في عدم تفويت فرصة إرتفاع أسعار المحروقات مرة أخرى، إرتأت الحكومة بداية من سنة 2001 م التحول نحو سياسة مالية توسعية لتصحيح الأوضاع التي سادت في الفترات السابقة سواء على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي، و خوض تجربة تنموية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هي سياسة الإنعاش الإقتصادي ذات التوجه الكينزي التي ترمي إلى رفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري.

إن الهدف من هذه المقاربة المستوحاة من النظريه الكينزية هو تفعيل جانب الطلب الكلي الرامي إلى تحفيز الإستثمار لتحقيق نمو إقتصادي مستدام و القضاء على مشكل كل من التضخم و البطالة بشكل تدريجي، بإعتبار أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي و مستوى التوظيف و الناتج الوطني، و قد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال عدة برامج تنموية تمحورت حول الخطوط العريضة التالية[185]:

- ✓ تنشيط الطلب الكى؛
- ✓ دعم و تفعيل النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و لمناصب الشغل عن طريق تطوير الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ الإهتمام أكثر بتهيئة و إنجاز الهياكل القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية و الإجتماعية بما فيه تنمية الموارد البشرية.

و في مايلي أهم هذه البرامج:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 ـ 2004 م).

لقد وضع هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف هي[186]:

- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاط الإقتصادي و تلبية الحاجات الضرورية للسكان،
- محاربة الفقر و المشكلات المرتبطة به و تحقيق العدالة الإجتماعية؛
- خلق مناصب شغل و السعي نحو الحد من مشكل البطالة؛

[185] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة: 2000 . 2010 م، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية العدد: 09، 2013 م، ص: 46.

[186] ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين (1990 . 2015 م)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 م، ص:159.

- دعم التوازن الجهوي و تطوير الريف.

حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج وجهت بشكل عام لدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، و تقوية الخدمات العمومية خاصة في مجالات الري، النقل و الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى التنمية المحلية و التنمية البشرية و تحسين المستوى المعيشي للسكان، بالموازاة قامت الحكومة بعدة اجراءات لإصلاح المؤسسات الوطنية و دعمها[187].

لقد تضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أربعة برامج قطاعية خصصت لها مبالغ مالية مهمة نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم: 7.1.2 مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 ـ 2004 م).

الوحدة: مليار دج

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	%40,1
التنمية المحلية و البشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	% 38,8
الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	%8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	%100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي لسنة 2001 م، ص: 87.

يوضح لنا هذا الجدول مدى أهمية المبالغ المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية و المقدرة بـ 210,5 مليار دج، أي ما يعادل 40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ككل، و هو ما يعكس نية الحكومة في تدارك العجز و التأخر المسجل في هذا القطاع، و جعله أداة لإنعاش المؤسسات الإنتاجية العامة و الخاصة، و هو ما يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة و تهيئة الظروف الملائمة للإستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع التنمية المحلية و البشرية الذي إستفاد من مبلغ 204,2 مليار دج، و هو ما يعادل نسبة 38,8 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، و هو ما يعكس من جهة أخرى رغبة الدولة في الرفع من مستوى التنمية البشرية، و تحسين المستوى المعيشي من خلال التنمية المحلية خاصة في المناطق الريفية المعزولة.

غير أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم يخصص له سوى مبلغ 65,4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، لأن قطاع الفلاحة قد سبق له و أن إستفاد من برنامج مستقل خاص به سنة 2000 م (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA) كما أشرنا سابقا، و ما هذا المبلغ سوى

[187] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة: 2000 ـ 2010 م، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

دعم له، يبقى مبلغ 45 مليار دج الخاص بدعم الإصلاحات فقد وجه أساسا لترسيخ الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج و الرامية بشكل خاص لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية العامة و الخاصة.

لقد تميزت فترة تنفيذ هذا البرنامج بإنعاش إقتصادي مكثف رافقته إستعادة الأمن على المستوى الوطني بشكل ملحوظ، مما أدى إلى نتائج إيجابية كبيرة نذكر منها:

- ✓ ضخامة الإستثمار الإجمالي بما فيه خارج هذا البرنامج 3700 مليار دنار، منها حوالي 2350 مليار دج وجهت للانفاق العمومي؛
- ✓ نمو مستمر بمتوسط 3,8% طوال هذه الفترة حيث بلغ 6,8 % سنة 2003 م؛
- ✓ تراجع نسبة البطالة من 29% إلى 24 %؛
- ✓ إنجاز كم هائل من المنشآت القاعدية و بناء و تسليم 700.000 مسكن في مختلف الصيغ.

ثانيا:البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي: (2005 ـ 2009 م).

إن تحسن الوضع المالي بعد الإرتفاع المذهل الذي سجله سعر البترول سنة 2004 م و الذي بلغ 38,5 دولارا للبرميل، بالإضافة إلى المؤشرات الإيجابية التي حققتها سياسة الإنعاش الإقتصادي آنذاك، قررت الجزائر مواصلة هذه السياسة من خلال الدخول في برنامج تكميلي لدعم النمو الإقتصادي تمتد فترته بداية من 2005 إلى 2009 م بغية تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- ✓ تحديث و توسيع الخدمات العامة؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد خاصة في الجانب الصحي، التعليمي و الأمني؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية خاصة في ما يتعلق بتسهيل المواصلات و إنتقال السلع و عوامل الإنتاج؛
- ✓ رفع معدلات النمو الإقتصادي و هو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف المسطرة مسبقا.

و خصص لهذا البرنامج مبلغ 4202,7 مليار دج وزعت على خمسة برامج فرعية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم :8.1.2 : مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 ـ 2009 م).

الوحدة: مليار دج

البرامج الفرعية	المبلغ المخصص	النسبة المئوية
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**1908,5**	**%45.5**
– السكن	555	
– التربية و التعليم و ا لتكوين المهني.	399,5	
– تنمية البلديات.	200	
– تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية.	250	
– تزويد السكان بالماء، الكهرباء و الغاز.	192.5	
– باقي القطاعات.	311.5	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703,1**	**%40,5**
– قطاع الأشغال العمومية و النقل.	1300	
– قطاع المياه.	393	
– قطاع التهيئة العمرانية.	10,15	
3. برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	**337,2**	**%8**
– الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري.	312	
– الصناعة و ترقية الإستثمار.	18	
– السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف.	7,2	
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**203,9**	**%4,8**
– العدالة و الداخلية.	99	
– المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية.	88,6	
– البريد و التكنولوجيات الحديثة للاتصال.	16,3	
5. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة:	**50**	**%1,2**
✓ الإعلام و الاتصال.		
المجموع	**4202,7**	**%100**

المصدر: تقرير الحكومة الخاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005 ـ 2009 م).

ما ميز هذه الفترة، قيمة المبالغ المخصصة و التي لم يسبق للجزائر و أن اعتمدتها من قبل، فبالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي و الذي خصصت له الدولة مبلغ 4202,7 مليار دج كما ذكرنا سابقا، تم بالموازاة وضع برنامجين آخرين جهويين: أحدهما خاص بمنطقة الجنوب بغلاف مالي 432 مليار دج، و برنامج آخر خاص بمنطقة الهضاب بغلاف مالي قدره 668 مليار دج، زيادة على المشاريع المتبقية من المخطط السابق و التي خصص لتكملتها 1071 مليار دج، يضاف لها الصناديق الإضافية بمبلغ 1191 مليار دج، و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بمبلغ 1140 مليار دج، ليكون مجموع المبلغ النهائي 8704,7 مليار دج.

غير أن أهم ملاحظة في خضم المبالغ المخصصة لهذه الفترة هي إعتماد خطة نمو غير متوازن لصالح رأس المال الاجتماعي و المنشآت القاعدية التي تجاوزت نسبتها 86 **%** من الإعتمادات المقررة، في حين أن التنمية الإقتصادية لم تتجاوز نسبتها 08 **%**، فقطاع الصناعة مثلا الذي يعول عليه في إستيعاب النسبة الكبير من الفئة النشيطة كان حجم إعتماده أقل من إعتماد قطاع الثقافة[188].

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي الأول: (2010 ـ 2014 م).

لقد كان لإرتفاع سعر البترول خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى 80 دولار للبرميل، و ما نتج عنه من إحتياطي صرف تجاوز 162 مليار دولار، و فائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، أثر كبير في إعتماد أكبر برنامج إنعاش إقتصادي، حيث تجاوز مخصصه الأولي 21234 مليار دج و الذي تم توزيعه كما يلي[189]:

- ✓ تخصيص 9700 مليار دج لإستكمال المشاريع المتبقية من المخطط السابق خاصة في ما يتعلق بقطاعات السكك الحديدية ، الطرق و المياه؛
- ✓ تخصيص 11534 مليار دج لإطلاق مشاريع جديدة.

و بشكل عام يمكن تحديد أهداف هذا البرنامج كما يلي:

- مواصلة دعم التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ؛
- التركيز على التنمية البشرية كأداة لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني؛
- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها؛
- توجيه قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق النائية؛
- تطوير قطاع البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاعلام و الإتصال.

و لقد تضمن هذا البرنامج عدة برامج فرعية نوضحها في الجدول التالي:

[188] ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين (1990 . 2015 م)، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

[189] بيان مجلس الوزاراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 . 2014 م، 24 ماي 2010، ص: 02.

الجدول رقم: 9.1.2 مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج التنمية الخماسي الأول في الجزائر خلال الفترة (2010 ـ 2014 م).

الوحدة: مليار دج

البرامج الفرعية	المبلغ المخصص	النسبة المئوية
1. برنامج التنمية الإجتماعية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة و المجاهدين.	**10511**	**%49,5**
2. برنامج تطوير المنشآت القاعدية: – الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ و القطارات؛ – النقل: السكك الحديدية، المحطات البرية الجديدة؛ – تهيئة الأقليم بما فيها المدن الجديدة.	**6688,7**	**% 31,5**
3. برنامج تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، العمل و التجارة.	**1732,7**	**%8,16**
4. برنامج التنمية الإقتصادية: الفلاحة و التنمية الريفية، القطاع الصناعي العمومي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	**1635**	**%7,7**
5. برنامج مكافحة البطالة:	**382**	**%1,8**
6. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة: الإعلام و الاتصال.	**284,6**	**%1,34**
المجموع	**21234**	**%100**

المصدر: تقرير الحكومة الخاص ببرنامج التنمية الخماسي الأول للفترة (2010 ـ 2014 م).

من خلال هذا الجدول نلاحظ إستمرارية الدولة في التوجه نحو التنمية الإجتماعية و تطوير البنى التحتية بنسبة 81% من القيمة الإجمالية للمبلغ المخصص لهذا البرنامج، بينما التنمية الإقتصادية لم يخصص لها سوى 7,7% منه، و هو ما يعكس إستمرار سياسة النمو اللامتوازن حيث تم التركيز على القطاعات غير الإنتاجية و إهمال القطاعات الإنتاجية بهدف شراء السلم الإجتماعي و المحافظة على الأمن العام و هو نفس الخطأ الذي وقعت فيه الدولة في فترة الإقتصاد المخطط حين أعطت للصناعة الثقيلة أولوية كبيرة على حساب القطاعات الأخرى.

رابعا: برنامج التنمية الخماسي الثاني:(2015 ـ 2019 م).

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 22100 مليار دج لتحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- ✓ منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في ما يخص: السكن، التربة و التعليم، التكوين، الصحة، الماء، الكهرباء و الغاز؛
- ✓ مواصلة جهد مكافحة البطالة؛

- ✓ إيلاء عناية خاصة بالتنمية الفلاحية و الريفية، و تنويع الإقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات؛ و إستهداف تحقيق معدل نمو 07 %؛
- ✓ ترقية و دعم الأنشطة الإقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا؛
- ✓ تشجيع الإستثمار المنتج للثروة و المؤسسات الصغيرة؛
- ✓ عصرنة الإدارة و مكافحة البيروقراطية من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- ✓ ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص سواء كان محلي أو أجنبي.

غير أن إنخفاض سعر البترول بداية من شهر سبتمبر 2014 م من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار للبرميل سنة 2015 م دفع بالدولة للجوء إلى سياسة التمويل بالعجز الذي يعتمد على الإحتياط في تقدير السعر المرجعي للنفط، و كذا سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017 م، و إن الإعتماد على هكذا سياسة دفع بالحكومة إلى إعادة النظر في المشاريع المبرمجة خلال هذا المخطط حيث تم الإحتفاظ بالمشاريع ذات الأولوية القصوى مثل السكن، الصحة، التربية و غيرها و الإستغناء عن المشاريع الأخرى غير ذات الأولوية خاصة تلك التي لا تؤثر في النمو بشكل مباشر.

إن تبني الجزائر النموذج الكينزي القائم على الطلب الكلي الفعال في إطار إستراتيجية نمو لا متوازن بهدف تصحيح الوضعية الإقتصادية عن طريق ضخ مخصصات مالية كبيرة في البنية القاعدية، شكل تراجعا كبيرا في السياسة المالية التقشفية و السياسة النقدية الأكثر صرامة التي إعتمدتها خلال الفترة (1990 ـ 2000 م) بهدف تصحيح الإنحرافات التي خلفتها فترة الإقتصاد المخطط.

حقيقة لقد أدى تنفيذ مشاريع برامج الإنعاش الإقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال كما نصت عليه النظرية الكينزية، غير أن المبالغة في الإنفاق العام أدى إلى إحداث علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي و حجم تلك النفقات خاصة خلال الفترة (2006 ـ 2014 م)، و ما يؤكد ذلك تراجع متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالي من 5,3 خلال الفترة (2001 ـ 2004 م) إلى 2,92 خلال الفترة (2005 ـ 2009 م)، و 3,32 خلال الفترة (2010 ـ 2014 م) و ذلك بالرغم من تضاعف النفقات الإستثمارية خلال المخططين الخماسيين الأول و الثاني المشار إليهما أعلاه.

و بالرغم من الخلل الذي أحدثته سياسة النمو اللامتوازن، إلا أن معدلات النمو الإقتصادي حافظت عل إجابيتها خلال فترة الإنعاش الإقتصادي كنتيجة للزيادة النسبية في عنصري رأس المال و العمل نتيجة زيادة إيرادات الدولة من المحروقات بسبب إرتفاع أسعارها، غير أن هذا النمو كان توسعيا بإتجاه القطاعات غير المنتجة مما إنعكس سلبا على إنتاج الثروات خارج قطاع المحروقات، و عليه فإن الإصلاحات الإقتصادية خلال هذه الفترة بدلا من أن تعجل في تصحيح هيكل الإقتصاد الوطني زادت من إختلالاته و من تعميق إرتباطه بتغير أسعار البترول في السوق الدولية، و هو ما يبين أن معدلات النمو المسجلة هي ظرفية و غير مستدامة.

من جهة أخرى، فإنه بالتمعن في فرضيات النموذج الكينزي القائم على نظرية الطلب الكلي الفعال، نجد أنه غير صالح لوضعية الجزائر التي تهدف إلى تحقيق أرقام قياسية بنموذج يتم من خلاله تصحيح مجرى الإقتصاد و رده إلى حالته الطبيعية، و لا يوجد في هذه الحالة أحسن من نموذج شومبيتر القائم على الإستثمار في العنصر البشري و نموذج التنمية المستدامة.

غير أنه رغم هذه المؤشرات فإنه لا يزال للجزائر فرصة الإقلاع بإعادة النظر في سياستها الإقتصادية و البحث عن أدوات التصحيح الأكثر ملائمة و تركيز الجهد في آفاق 2019 م حول القطاعات الارتكازية: الصناعة بجميع فروعها خاصة التحويلية، الفلاحة و السياحة لتحقيق شروط الإقلاع و اللحاق بالدول الناشئة في حدود 2030 م.

المبحث الثاني: مسعى الجزائر للإندماج في الإقتصاد العالمي.

في ظل التغيرات التي شهدها العالم على كل المستويات خاصة الإقتصادية، كان لابد على الجزائر أن تسعى جاهدة للمحافظة على مصالحها من خلال الإندماج في الإقتصاد العالمي بتوقيعها على عدة إتفاقيات دولية و إقليمية هي:

المطلب الأول: إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

أولا: نشأة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

لقد سعت الدول العربية منذ بداية الخمسينيات لإرساء تكامل إقتصادي عربي قصد تحقيق المصالح المشتركة و الإستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية، غير أن كل المحاولات باءت بالفشل لعدة أسباب منها ما هو سياسي و منها ما هو إقتصادي متعلق بالتشابه الكبير في بنى الإنتاج في أغلب الدول العربية، و لعل أول إنجاز في هذا الشأن القرار الصادر عن مجلس الوحدة الإقتصادية العربي بتاريخ 1964/08/13 م المتضمن إنشاء سوق عربية مشترك، حيث تم الإتفاق كمرحلة أولى على إنشاء منطقة تجارية حرة و إتحاد جمركي، غير أنه لم يوقع على مشروع السوق سوى أربعة دول هي: مصر، سوريا، العراق و الأردن.

بدأ التطبيق الفعلي للسوق العربية المشتركة في جانفي 1965 م، و مر بعدة مراحل إستمرت حتى سنة 1971 م، تخللتها مجموعة من الإتفاقيات مثل إعفاء عدد كبير من السلع الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، و تخفيض بعض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الصناعية بنسبة 25 % بشرط أن تكون عربية المنشأ، غير أنه نظرا لغياب الإرادة السياسية ظلت هذه السوق محتشمة إلى غاية 1997/02/19 م و هو تاريخ صدور قرار عن المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للدول العربية يقضي بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة إبتداء من جانفي 1998 م إلى غاية نهاية سنة 2007 م، ليعدل هذا التاريخ لاحقا ببداية 2005 م أين تم الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإستثناء السودان و اليمن اللتان إستفادتا من معاملة تفضيلية بإعتبارهما أقل نموا، حيث طبق عليهما تخفيض تدريجي إستمر إلى غاية 2010 م[190].

ثانيا: مسار و أهداف إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

تندرج عملية إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ضمن إتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بينها من كل القيود الجمركية و غير الجمركية، و كذا تسهيل تجارة الخدمات، و بناءا على ذلك طلبت الجزائر الإنضمام إلى هذه المنطقة في بداية 2007 م و

[190] تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية و العالمية، مجلة الباحث، العدد: 06، 2008 م، ص:197.

قدمت لجامعة الدول العربية هيكل تعريفتها الجمركية المطبق إلى غاية 2008/12/31 م، لتنضم رسميا في 2009 /01/01 م[191].

و تتلخص أهم أهداف إنضمام الجزائر إلى هذه المنطقة في ما يلي:

- ✓ تنويع مموليي الجزائر من السلع و الخدمات؛
- ✓ زيادة الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ تشجيع الإستثمار الخارجي المباشر؛
- ✓ تشجيع التنافسية بين المؤسسات الجزائرية؛
- ✓ فتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري، و بشروط ملائمة.

غير أن العراقيل التي تواجهها المنطقة العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة جعل من هذه الشراكة محدودة الآفاق، و بقيت آفاق التجارة الجزائرية في المنطقة العربية غامضة لإرتباطها الشديد بالاتحاد الأوروبي و الصين[192].

المطلب الثاني: إتفاق الشراكة الأوروجزائرية.

لقد سعى الإتحاد الأوروبي منذ نشأته إلى إقامة علاقات شراكة مع محيطه الخارجي، و في هذا السياق أبرم عدة إتفاقيات مع مختلف الدول الجنوب متوسطية التي تعتبر الجزائر واحدة منها، ليقوم في ما بعد بإطلاق مشروع شراكة مع هذه الدول يمس عدة جوانب إقتصادية، إجتماعية، ثقافية و سياسية في إطار ما سمي بالشراكة الأورومتوسطية.

أولا: نشأة وتطور التعاون الجزائري الأوروبي.

1. الإتفاق الأول للتعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (1976 م):

إن العلاقة بين الجزائر و أوروبا ترجع أساسا إلى التقارب الجغرافي و التاريخي الطويل للتبادل التجاري، لذلك فإن تنمية العلاقات الإقتصادية، وتعميق روابط التعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و مع مؤسساته من شأنه أن يشكل مركز إهتمام كبير بالنسبة للجزائر.

و كان أول عقد تعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في26 أفريل 1976م و يتضمن في ديباجته العمل على قيام تعاون واسع من شأنه أن يساهم في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر، و إنطلاقا من الأهداف و

[191] بوثلجة عبد الناصر، إشكالية إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011 م، ص:177.

[192] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات و الآفاق)، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، العدد:08، أفريل 2016 م، ص:206.

الأولويات التي تتضمنها برامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية تظهر رغبة الطرفين في بناء نموذج جديد من العلاقات من خلال ثلاثة محاور هي:

- ✓ المبادلات التجارية؛
- ✓ التعاون الإقتصادي؛
- ✓ التعاون في مجال اليد العاملة.

لقد نص هذا الإتفاق على أنه يمكن للجزائر أن تصدر سلعها الصناعية إلى أسواق دول المجموعة الأوروبية (CEE) بحيث تكون معفاة من الرسوم الجمركية، بإستثناء المنتجات الزراعية التي يجب أن تخضع لنظام الحصص، غير أنه على عكس كل من تونس و المغرب فإن الجزائر لم تبرز وجودها بالأسواق الأوروبية في مجال الصادرات خارج المحروقات، و لم تستطيع أن تصل حتى إلى حجم الحصة المحددة لها، فيما يخص المنتجات الزراعية.

كما كرست الإتفاقية أيضا مبدأ تقديم إعانات مالية من قبل المجموعة، لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، وفي هذا الإطار تم التوقيع على أربع بروتوكولات مساعدة مالية مدة كل منها 5 سنوات قابلة للتجديد هي:

- **البروتوكول المالي الأول 1978–1981 م**: بمبلغ 114 مليون إيكو، منها 44 مليون إيكو في شكل إعانة مالية، و الباقي في شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار.
- **البروتوكول المالي الثاني 1982–1986 م**: بمبلغ 151 مليون إيكو، منها 44 مليون إيكو في شكل إعانة، و الباقي قروض ممنوحة.
- **البروتوكول المالي الثالث 1987–1991 م**: بمبلغ 239 مليون إيكو، منها 56 مليون إيكو في شكل إعانة، و الباقي قروض ممنوحة.
- **البروتوكول المالي الرابع 1992–1996 م**: بمبلغ 350 مليون إيكو، منها 70 مليون إيكو كإعانة مالية و الباقي في شكل قروض، إضافة إلى مبلغ البروتوكول تم تقديم 95 مليون إيكو في إطار "السياسية الأورو متوسطية المتجددة" و التي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج ميدا الذي سوف نلقي عليه الضوء لاحقا.

ما ميز هذا الإتفاق أن البروتوكولات الثلاثة الأولى له التي تمت خلال الفترة: 1976-1991 م تم تسييرها بصورة غير عقلانية لأسباب عديدة أهمها: شمولها لعدد كبير من القطاعات (86 قطاعا)، بالإضافة إلى الوضعية التي كانت تعيشها الجزائر بعد الثمانينيات، في حين أن البروتوكول الرابع الخاص بالفترة 1992–1996م قد تم التحكم فيه بصورة أفضل بسبب التوزيع المقبول للأموال.

لقد كان منتظرا من إتفاق 1976 م خلق أجواء ضرورية لترقية المبادلات ما بين الجزائر و أوروبا، من خلال محاولة رفع مستوى نمو التجارة الخارجية للجزائر، و تحسين شروط دخول منتجاتها إلى أسواق المجموعة الأوروبية، غير أن ما تمت ملاحظته أن هذا التعاون التجاري كان دائما لصالح الصادرات الأوروبية، إذ نجد حوالي

190 مليار (ECUS) مبلغ قيمة المبادلات في الإتجاهين خلال الفترة من 1977 إلى 1993 م شكلت فيها الصادرات الأوروبية أكثر من 90 مليار (ECUS) منها حوالي 50 مليار (ECUS) سلعا مصنعة مع دول المجموعة.

2. مؤتمر برشلونة و إتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

إنعقد مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي في مدينة برشلونة بإسبانيا في نوفمبر 1995 م،[193] حيث هدف بصورة أساسية إلى إنشاء منطقة تبادل حر في حدود سنتي 2008 م و 2010 م، شاركت فيه دول المجموعة (CEE) بأربعة عشر دولة مشكلة ضفة شمال المتوسط، و إثنتا عشر دولة مشكلة ضفة جنوبه، لقد كان الهدف الأساسي هو البحث عن أفضل إطار للشراكة الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية بين المجتمعات المدنية لضفتي المتوسط اللتان تتميزان بعدد من التناقضات الإجتماعية و السياسية و الدينية، و يسيران بسرعتين مختلفتين، الشمال متقدم و يستحوذ على نسبة كبيرة من ثروات العالم مقابل جنوب غارق في الفقر.

بالنسبة للمغرب العربي نجد أن نسبة وارداته من أوروبا تتراوح بين 40% و60%، بالمقابل فإن أوروبا لا تستورد من المغرب العربي سنويا سوى 3% أو 4% من إحتياجاتها من الطاقة.

لقد جاء مؤتمر برشلونة بعملية شراكة جديدة من شأنها الوصول إلى تقريب أكثر بين ضفتي المتوسط، و هي شراكة تقوم على ثلاث محاور أساسية للتعاون الأورومتوسطي هي:

- ✓ حوار سياسي منظم و مكثف؛
- ✓ تنمية تعاون إقتصادي و مالي؛
- ✓ إعطاء أهمية أكبر للأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية.

و من بين أهم أهداف الإتحاد الأوروبي في عقد الشراكة، وضع معايير لإقتصاديات دول الشراكة المتوسطية وفق المعايير الأوروبية في جميع القطاعات، وتسريع عملية التحول إلى إقتصاد السوق، وتنمية المبادلات التجارية معها.

فبالنسبة لدول المغرب العربي نجد أن تونس والمغرب قد إستجابتا بصورة سريعة للخطوات الأوروبية، وأنهتا مفاوضات عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي خلال نفس السنة (1995م).

أما الجزائر فقد أبدت تريثا كبيرا بررته بإعطاء الأولوية للوضع السياسي الداخلي، و إنتظار تبلور رؤية إقتصادية وفق الإصلاحات الإقتصادية العميقة التي تواصلها، في حين بقيت العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تسيرها أحكام إتفاق التعاون لسنة 1976 م.

[193] شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص110.

3. إتفاق الشراكة الأوروجزائرية (2001 م):

لقد عبرت الجزائر دوما عن نيتها في توقيع إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، و تجسيدا لتلك النية سعت دوما إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الإتحاد، سواء بإستقبال أو ببعث وفود إلى هذا الأخير، و إندرجت هذه البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين، في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

بدأت المفاوضات حول الشراكة الأوروجزائرية بصفة رسمية في مارس 1997 م،[194] و إمتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوب بين الجزائر و فرنسا، حيث عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب إختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها: ملف العدالة و التعاون القضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني.

أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- ✓ السعي إلى الإنفتاح التدريجي للإقتصاد الوطني باعتباره إقتصاد يعتمد على ريع المحروقات؛
- ✓ تعميم إطار التعاون الإقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى؛
- ✓ المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين؛
- ✓ وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

و كنتيجة لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 م من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، و إنتقال الأشخاص...إلخ، و كذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الإعتبار لخصوصيات الإقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000م و هو تاريخ إستئنافها، حيث إستمرت بدون إنقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى إتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات ترجمت بالتوقيع على إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 م ببروكسل، بحضور رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودي"، إلى جانب "لويس ميشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للإتحاد الأوروبي.

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الإتفاق يوم 22 أفريل 2002 م بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى إفتتاح الندوة الأورومتوسطية، و قد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، و ذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الإسباني، ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 م.

---

[194] *El Hadi MAKBOUL, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p:50.*

و قد تضمن هذا الإتفاق المحاور التالية:

- ✓ الباب الأول: الحوار السياسي؛
- ✓ الباب الثاني: التنقل الحر للسلع؛
- ✓ الباب الثالث: تجارة الخدمات؛
- ✓ الباب الرابع: المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة و أحكام إقتصادية أخرى؛
- ✓ الباب الخامس: التعاون الإقتصادي؛
- ✓ الباب السادس: التعاون الإجتماعي و الثقافي؛
- ✓ الباب السابع: التعاون المالي،
- ✓ الباب الثامن: التعاون في ميدان العدالة و الشؤون الداخلية؛
- ✓ الباب التاسع: الأحكام المؤسساتية العامة و الختامية.

لقد ركزت الجزائر في تلك المفاوضات على الجانب الإقتصادي بإعتبارها بلدا مصدرا لمنتوج وحيد يتمثل في المحروقات، و مستوردا بصورة كبيرة للمنتجات الغذائية، هذه الإعتبارات سمحت للجزائر إدراج إمتيازات تعريفية (سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية) في عقد الشراكة المبرم سنة 2001 م.

تشير المادة الأولى من هذا الاتفاق إلى أنه يهدف إلى:[195]

- ✓ تقديم إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتدعيم علاقتهما وتعاونهما في جميع المجالات الهامة،
- ✓ تنمية المبادلات لضمان توازن العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية بين الطرفين و تحديد شروط التحرير المتدرج لمبادلات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال؛
- ✓ تسهيل تنقل الأفراد من خلال تخفيف و تسهيل الإجراءات الإدارية؛
- ✓ تشجيع التكامل المغاربي، بتفضيل تبادل التعاون داخل المجموعة المغاربية و بين هذه الأخيرة و المجموعة الأوروبية و دولها الأعضاء؛
- ✓ ترقية التعاون في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و المالية.

إن اتفاق الشراكة الذي يمثل الجيل الثاني من التعاون المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بعد إتفاق التعاون لعام 1976 م، إستطاع أن يشمل كل المجالات (السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية) و في مقدمتها إنشاء منطقة للتبادل الحر، على عكس الإتفاق الأول الذي إقتصر فقط على منح بعض الإمتيازات أو التفضيلات للمنتجات الجزائرية المصدرة نحو السوق الأوروبية.

[195] *L'accord d'association Algérie – union européenne le 24 / 12 / 2001.*

و يتمثل الإطار السلبي للاتفاق في النقاط التالية:

- ✓ الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية، و القدرات التكنولوجية و التجارية و المالية، و في القوة التفاوضية، أي بين مجموعة مكونة من 25 دولة قوية و على درجة عالية من التقدم و هي المجموعة الأوروبية، و اقتصاد واحد نامي؛
- ✓ الاختلاف الواسع في الثقل البشري و الإقتصادي و السياسي، و الإختلاف الواسع في مكانة كل طرف عند الآخر؛
- ✓ عدم التكافؤ في حجم السوق من ناحية العرض و الطلب و مستوى المعيشة، و ردة الفعل إزاء الصدمات الخارجية و في هياكل المبادلات؛
- ✓ كما أن الإتحاد الأوروبي تجنب في إتفاق الشراكة تقديم مزايا تفضيلية من جانب واحد، كما كان الأمر في اتفاقية 1976 م، و أصبح الأمر يقوم على تبادل المزايا بين الجانبين، مع بعض التسهيلات في منح فترات إنتقالية، تؤخر إلتزام الجزائر بتقديم المزايا المقابلة؛
- ✓ إقامة منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تتسم بإقتصاد منعزل غير تنافسي و لا متنوع، و مجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الإقتصادي.

أما ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة، هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات التي مثلت نسبة97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، و خاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت إرتفاعا محسوسا في أسعار البترول، الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة المبادلات التجارية حيث وصلت قيمة الصادرات الإجمالية، إلى 46.01 مليار دولار سنة 2005 م، بينما بلغت الواردات 20.3 مليار دولار.[196]

و رغم إيجابية أرصدة الميزان التجاري الذي سجل فائضا قدره 25.64 مليار دولار سنة 2005 م، إلا أنه يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة جدا، و بقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا و غير متنوع.

و إذا كنا بصدد الكلام عن العلاقات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوربي، في إطار إتفاق الشراكة، فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة، و بقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الإتفاق، فالمبادلات مع بلدان الإتحاد الأوربي سجلت خلال سنة 2005 م نسبة 55.64% من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان الإتحاد الأوربي، وبالمقابل سجلت نسبة 55.29% من مجموع الواردات الجزائرية آتية من بلدان الإتحاد الأوربي، حيث تحتل فرنسا المرتبة الأولى في إستحواذها على السوق الجزائرية بنسبة 21.97 %[197]، بينما تحتل إيطاليا المرتبة الأولى كمشتر للسلع الجزائرية.

---

[196] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات، 2005. *www.douane.gov.dz*

[197] المديرية العمة للجمارك، مرجع سبق ذكره.

إن هذا الإتفاق بالنسبة للجزائر يعني الإستعداد لمواجهة الإنفتاح الإقتصادي، الذي يتطلب بالضرورة إصلاحات عميقة على مستوى النظام الجمركي.

ثانيا: آثار إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية.

لقد ساهم إتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الإتحاد الأوروبي إلى حد ما في ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة نحو دول الإتحاد الأوروبي، و السعي إلى تحسين الإنتاج الوطني و جعله مطابقا لشروط الجودة العالمية، و الرفع من كفاءة و فعالية المؤسسات الجزائرية و قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

بالمقابل تزايدت الضغوطات على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الإتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية، بينما لم يصاحب ذلك زيادة في الصادرات كون الواردات نحو أوروبا لا تخضع إلى إرتفاع أو تدني الرسوم الجمركية بقدر ما تخضع لمعايير أخرى كالجودة و السلامة الصحية و البيئة و غيرها، و هي معايير لا زالت تفتقدها المنتجات الجزائرية، و حتى المنتجات التي إستطاعت أن تصل إلى الأسواق الأوروبية تعرضت إلى منافسة شديدة من طرف صادرات دول جنوب شرق آسيا و الدول الأخرى المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة[198].

ثالثا: إعادة النظر في إتفاق الشراكة الأوروجزائرية:

لقد بينت المعطيات الأولية لتقييم مسار ثلاث سنوات من إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي مؤشرات سلبية طالت الإقتصاد الوطني الذي لم يجن سوى تسجيل إرتفاع غير مسبوق في قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي التي بلغت 80% كونها تجاوزت عتبة 20 مليار دولار مقابل صادرات بـ 1 مليار دولار، يقابلها عراقيل واجهها المستثمرون الجزائريون المتجهون نحو أوروبا.

لذلك في نهاية 2010 م طلبت الجزائر إعادة النظر في إتفاق الشراكة بينها و بين الإتحاد الأوروبي، حيث تم الإتفاق على تأجيل التفكيك التعريفي للمنتجات المستوردة من أوروبا إلى سنة 2020 م، و بررت الجزائر طلبها هذا بالحاجة إلى منح مهلة إضافية للمؤسسات الجزائرية حتى تستعد لخوض المنافسة الحادة التي ستفرض عليها بحكم إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية.

لقد نص الإتفاق الذي تم التوصل إليه على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 م أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر، أما في شقه الفلاحي فقد نص على إعادة النظر في بعض الأصناف التي يوليها الإتحاد الأوروبي الأفضلية لا سيما المنتجات الزراعية و المنتجات الزراعية المصنعة.

و بهذا تكون الجزائر قد تفادت خسائر تقدر بـ 8.5 مليار دولار من عائدات الخزينة إلى غاية سنة 2017 م لو أبقت التفكيك التعريفي سائر المفعول للمنتجات المستوردة من الإتحاد الأوروبي و هذا إستنادا إلى تقديرات

[198] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:04، جوان 2016 م، ص:40.

رسمية قائمة على عملية تجريبية بفاتورة ثابتة للواردات من الإتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من سنة 2010 م تاريخ تجميد التفكيك التعريفي من طرف الجزائر إلى غاية 2017 م.

و بالمقابل حققت الجزائر منذ تجميد التفكيك التعريفي في سبتمبر 2010 م ربحا بقيمة 11.3 مليار دينار (152 مليون دولار) في مجال الحقوق الجمركية حسب نموذج تمثيلي للجمارك الجزائرية.

و صدرت دول الإتحاد الأوروبي من 2005 إلى 2011 م نحو الجزائر سلعا و خدمات تقارب قيمتها 100 مليار دولار بمعدل سنوي بلغ 20 مليار دولار بينما لم تتعد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو السوق الأوروبية 5 مليار دولار خلال نفس الفترة حسب تقديرات الجمارك الجزائرية.

إن كل هذه التناقضات هي التي أخرت من إستجابة الجزائر لشروط المنظمة العالمية للتجارة كما سنرى لاحقا.

المطلب الثالث: مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

مع إنتشار ظاهرة العولمة، بدأنا نشهد تحرير الكثير من الإقتصاديات و المزيد من إندماج الشركات و الأسواق، و تدفقات كبيرة لليد العاملة و رؤوس الأموال و السلع و الخدمات و التكنولوجيا و المعلومات، و تراجع في السياسة الحمائية و رفع القيود الجمركية و غير الجمركية، و الجزائر كدولة نامية يجب عليها أن تواجه هذا الإتجاه المتنامي للعولمة و تتعامل مع آلياته بما يكفل مصالحها، و هو ما دفعها إلى طلب الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

أولا: مسار مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد مر مسار مسعى إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدة محطات رغبة مها في الإندماج في الإقتصاد العالمي و تحقيق مجموعة من الأهداف و المزايا.

1. أهداف و مزايا إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:[199]

أ. أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لم تبد الجزائر نيتها في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الإقتصادية و الإنتقال إلى إقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، و تسعى الجزائر من خلال رغبتها في الإنضمام لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إنعاش الإقتصاد الوطني:

مع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ينتظر إرتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية بحد أقصى و بحد أدني، و الإمتناع عن إستعمال القيود الكمية، مما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، و بالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد

[199] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، العدد رقم: 03، 2004، ص: 70-71.

الوطني عن طريق تحسين الجودة و زيادة الفعالية و الكفاءة و التسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش و تطوير الإقتصاد الوطني.

- **تحفيز و تشجيع الإستثمارات:**

إن تشجيع الإستثمارات و تحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، التي إنطلقت في أواخر الثمانينيات، و في هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث تضمن قانون النقد و القرض رقم: 90-10 الصادر في سنة 1990 م عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال الإمتيازات و الإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المرجو، إذ أنه من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 م حتى سنة 2001 م تم تجسيد 10% منها فقط، و بالتالي فإن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح لها المجال و يمنحها فرصة أكبر لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إستفادتها من الإتفاقية الخاصة بالإستثمارات في مجال التجارة، و التي قد تعود بإستثمارات مهمة عليها، خاصة مع الإستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي و الدولي، و ما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع و الخدمات و التكنولوجيا و في إستغلال الهوامش المتوفرة في الربحية و مردودية عوامل الإنتاج بين الدول و التكتلات.

- **مسايرة التجارة الدولية:**

يتميز الإقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج و ذلك بسبب إعتماده على قطاع المحروقات الذي يمثل حوالي 95 % من الصادرات الجزائرية، من جهة أخرى فإن النظام الإنتاجي الجزائري يتميز بضعفه و عدم قدرته على المنافسة خاصة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطية و المعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، بالإضافة إلى عدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في إرتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على إحتياجاتها المختلفة من خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالإستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة من وارداتها، و عليه فإنه نظرا للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني لا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الإقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

- **الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:**

إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء، تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للإنضمام إليها، و الجزائر تسعى للإنضمام بهدف الإستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة و بصفتها كدولة نامية من جهة أخرى.

- **تمتين العلاقة التجارية مع الدول العربية:**

ربما تكون إزالة الحواجز الجمركية دافعا رئيسيا لزيادة معدلات التبادل بين الدول العربية (و لا يتحقق ذلك إلا بإيجاد عملة خاصة بالمغرب العربي، و ذلك من أجل القضاء على كل السلبيات التي يمكن أن تنتج عن ذلك في مقدمتها إختلاف أسعار الصرف الذي نتج عنه عمليات التهريب).

ب. مزايا إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط التالية:

- ✓ الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية التي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات، بالإضافة إلى تدابير الصحة و إجراءات الإستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الإستثمار المتصل بالتجارة و بأحكام ميزان المدفوعات إلى 05 سنوات و يمكن أن تصل إلى 07 سنوات و ذلك بطلب من البلد المعني؛
- ✓ يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 8 سنوات؛
- ✓ يمكن فرض شرط إستعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 8 سنوات.

و حتى تستفيد الجزائر و مثيلاتها من الدول النامية من هذه المزايا يجب عليها إتباع الخطوات و الإجراءات التالية:

- ✓ وضع سياسة إقتصادية و تجارية في إطار إستراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ الإهتمام بالموارد البشرية، التي تتحكم في الإدارة الجزائرية و تكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير؛
- ✓ إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين و العمل على القضاء على المعاملات التمييزية؛
- ✓ إعطاء عناية أكبر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية و العمل على تنمية طاقة التصدير؛
- ✓ تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال المحسوبية و الرشوة؛
- ✓ التريث في تقديم التنازلات من أجل الإنضمام بهدف حماية القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط، و هذا يتوقف على مستوى و قدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين، لأن الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب على الوفد الجزائري التمسك به هو حماية المنتج الوطني ؛
- ✓ التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى مع الإستقلالية في التسيير.

2. طلب إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

أ. خلفية طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كانت الجزائر تابعة لإتفاقية الجات عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية، و ذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، غير أنها إنسحبت من هذه الإتفاقية في نوفمبر 1960 م.

في مارس 1965 م تم السماح للجزائر و غيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم إستقلت أن تستفيد من تطبيق قواعد الإتفاقية، و هكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الإتفاقية و لكن بصفة مؤقتة في إنتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها، فأصبحت ملزمة بإحترام القواعد و المبادئ العامة لها، لكنها غير مجبرة على إحترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها، و سمحت هذه الوضعية للجزائر بالإستفادة من بعض الإيجابيات التي تمنحها الإتفاقية، لهذا كان عليها أن تلتزم بمبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية لأنها لم تكن طرفا في الإتفاقية.

في جولة الأورغواي سنة 1986 م قررت الأطراف المتعاقدة في الإتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ أن تشارك في مجريات جولة الأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الإتفاقية قبل 30 أفريل 1987 م، و فعلا قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 م مقررا تبين فيه نيتها في الإنخراط النهائي، و في جويلية 1987 م تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف و طلب الجزائر للإنضمام إلى إتفاقية الجات.

غير أن الجزائر ظلت دولة ملاحظة في الجات منذ 1965 م إلى غاية شهر ماي 1996 م عندما قدمت طلبا رسميا للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث قبل طلبها.

ب. مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

– المفاوضات متعددة الأطراف:

لقد شارك في المفاوضات المتعددة الأطراف 131 دولة من مختلف الدول الأعضاء في المنظمة، علما أن جميعها يملك الحق في الإستفسار و التوضيح، تم خلالها طرح 174 سؤالا من الدول التالية: [200]

✓ الاتحاد الأوربي: 123 سؤالا، سويسرا: 33 سؤالا، أستراليا: 08 أسئلة، اليابان: 09 أسئلة و إسرائيل: سؤال واحد؛

[200] *Bouchelaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC : réalités et perspective, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002, p :07.*

- ✓ ثم أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة و الإستفسارات كان عددها 170 سؤالا، حيث كانت هذه المرة مطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الغرض من هذه الأسئلة الأخيرة هو معرفة إمكانيات و آفاق هذا الانضمام؛
- ✓ ثم تلت المجموعتين الأوليتين من الأسئلة مجموعة ثالثة تتكون من 121 سؤالا، و كانت صادرة أساسا من الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية.

أجابت على كل هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير و متابعة المفاوضات يترأسها وزير التجارة و تتكون من 22 عضوا من الوزارات و المؤسسات التالية:

* الوزارات: العدل، المالية، الصناعة و إعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، السياحة و الحرف التقليدية، النقل و التخطيط؛
* المؤسسات: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس و الحماية الصناعية (INAPI) والشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT).

لقد إنعقد أول إجتماع لمجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الجزائر على مستوى المنظمة العالمية للتجارة في 22- 23 أفريل 1998 م بجنيف برئاسة الأرجنتين، حيث تم خلال هذا الإجتماع الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري و تركت أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا.[201]

- **المفاوضات الثنائية الأطراف:**

يتم خلال المفاوضات الثنائية التفاوض حول سلسلة من التنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات، و يترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالإنضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى.

بعد إتمام إجراءات الإنضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الإنضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة، و تتم المصادقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء و يدخل بروتوكول الإنضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوما من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب.

و بالتالي يتضح أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها، و شروط إنضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، و الإلتزامات حتى لا يلحق ذلك ضررا كبيرا بالإقتصاد الوطني.

و تجدر الملاحظة إلى أن المفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا، وأن تعطلها يزيد من تعقيدها، حيث أن الجزائر لم تطلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عندما كانت تبحث عن تعزيز سلطتها و إنما إنتظرت حتى

[201] محمد قويدري، انعكاسات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002 م، عنابة، ص: 342.

أصبحت ذات قوة ناجمة عن زيادة عدد المنظمين إليها و عن تعقد العلاقات التجارية الدولية و ظهور التكتلات الإقتصادية القوية أو بصفة عامة العولمة الإقتصادية.

و يشير الخبير الإقتصادي أرسلان شيخاوي، أن غياب رؤية واضحة لدى الجانب الجزائري أدى إلى إطالة أمد التفاوض، خاصة مع تردد الجانب الجزائري كثيرا في تفصيل الملف و تغيير الوفد المكلف بالمفاوضات طوال السنوات العشر الماضية بالخصوص، وساهم هذا التغيير في عدم تجانس المسار من الجانب الجزائري، و عليه فإن الجزائر لم تستغل الفرص المتاحة و حتى المزايا التي كانت متوفرة للانضمام بأقل تكلفة وظل التردد يطبع السلوك الجزائري، خاصة منذ تشكيل مجموعة العمل المكلفة بتقديم و بمتابعة ملف طلب الإنضمام في جوان سنة 1987 م، ولكن بعد 11 جولة ما بين 1998 م و 2013 م لم يتم الحسم في كافة الملفات المطروحة، خاصة بعد أن وقعت الجزائر إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في سنة 2002 م و دخوله حيز التنفيذ في سنة 2005 م حيث إعتبرت بأنه لا يمكن الخوض في مسارين معا.

و بذلك تشكل الجزائر رغم كونها دولة مراقبة منذ سنة 1965 م في إتفاقية "الجات" ثم المنظمة العالمية للتجارة الإستثناء الكبير، حيث إرتأت أن تضع نفسها خارج دائرة عضوية أكبر هيئة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة، و لقد شكل إنضمام المملكة العربية السعودية ثم الصين فروسيا مؤشرا على غياب أية رؤية واضحة لدى المفاوضين الجزائريين الذين تداولوا طيلة 25 سنة و على إمتداد 11 جولة من المفاوضات كان آخرها في أفريل 2013 م.

و رغم ما يراه بعض الملاحظين من خلال مسار إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و ما بلغه من نضج، و رغم ما صرح به رئيس فوج العمل المكلف بإنضمام الجزائر بخصوص المعلومات التي قدمتها الجزائر في هذا المجال و التي من شأنها إعادة بعث المفاوضات في إطار جولة أخرى و إمكانية الإنضمام مع نهاية 2015 م، إلا أن ذلك لم يتحقق و شهدت هذه المفاوضات تراخيا كبيرا بسبب عدم الإستقرار السياسي و تغير الحكومات بشكل كبير و في فترات وجيزة جدا.

و عموما يمكن أن نلخص مسار طلب إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة كما يلي:

- ✓ قبول طلب إنضمام الجزائر من طرف مجلس ممثلي أعضاء الجات في 17 جوان 1987 م وتنصيب فوج عمل خاص بها؛
- ✓ في 01 جانفي 1995 م تم تحويل جميع أفواج العمل للإنضمام للجات إلى أفواج مكلفة بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ كلفت الجزائر لجنة وزارية مشتركة سنة 1995 م بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية، حيث على إثرها طرح عليها حوالي 500 سؤال من طرف الدول الأعضاء؛
- ✓ صياغة مشاريع الأجوبة وتقديمها لمجلس الحكومة الذي صادق عليها سنة 1997 م؛

- ✓ عقد أول إجتماع لفوج العمل المكلف بإنضمام الجزائر في 22 و23 أفريل 1998 م، حيث طلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة و تجارة الخدمات؛
- ✓ تم مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001 م و أرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة، حيث تم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة و معاينة مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ عقد الإجتماع الثاني لفوج العمل في 07 فيفري 2002 م؛
- ✓ تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة العالمية للتجارة في 28 فيفري 2002 م و المعلومات الإضافية في مارس 2002 م؛
- ✓ تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية و التنظيمية يمس حقوق الملكية و الإتاوات الجمركية و الحواجز التقنية للتجارة و الوسائل القانونية للحماية التجارية، إضافة إلى محاربة الغش و القرصنة؛
- ✓ قدمت الجزائر برنامجا إضافيا في نوفمبر 2004 م يتشكل من 36 نصا قانونيا، 17 منه يتعلق بحقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ ما بين 2005 و2009 م تم عقد عدة جولات جديدة للمفاوضات في إطار مجموعة العمل و إجابة الجزائر على حوالي 1640 سؤال، وبقي 96 سؤالا في طور التسوية بعد توقف اللقاءات في سنتي 2010 و 2011 م؛
- ✓ في سنة 2013 م تقدمت الجزائر بإثنتي عشرة وثيقة تستجيب لأغلب متطلبات الإنضمام، كما حصلت على دعم 34 دولة من بينها البرازيل و فنزويلا و الهند و الصين، بهدف تسهيل إلتحاقها بالمنظمة العالمية للتجارة، كما طرحت عليها مجموعة من الأسئلة الشفوية من الدول الأعضاء في إنتظار الإجابة عليها؛
- ✓ و في سنة 2014 م وقعت الجزائر على عدة إتفاقيات ثنائية أهمها مع الأرجنتين الذي تضمن إختتام المفاوضات الثنائية بين البلدين في مجال تجارة السلع، و عدة إتفاقيات أخرى مشابهة مع كل من كوبا، الأوروغواي، البرازيل و فنزويلا.

ج. الصعوبات و العراقيل التي تواجه الجزائر في إنضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة:[202]

رغم المحاولات الحثيثة التي قامت بها الجزائر بهدف إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك بسبب مجموعة من العراقيل هي:

- عدم وضوح شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم التفاوض مع أعضائها وفق المادة 12 التي لا تحتوي على شروط محددة، مما فتح المجال لفرض شروط مختلفة بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، وبالتالي فالدولة الراغبة في الانضمام حاليا تتحمل التزامات تفوق تلك الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأورجواي ؛

[202] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مرجع سبق ذكره، ص:75-78.

حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود إتفاقيات المنظمة، و بالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية المنظمة لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، و عليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المفاوضة، و التي غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها؛

- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية التي أصبحت لا تمنح بسهولة حتى لو كانت الدولة نامية، حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الإنضمام من أجل أن تتخلى على وضعها كدولة نامية، مثل ما طلب من الصين و السعودية فرفضتا و تمسكتا بهذه الصفة؛
- لقد إستفادت الدول النامية و الأقل نموا التي إنضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الإنضمام، تتلقى عدة عراقيل في الإستفادة من هذه المرونة، و أصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الإنضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة، و في بعض الأحيان ليس كلها.

ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ إلتزاماتها، بحيث أن الأعضاء الآخرين في المنظمة يضغطون على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، و التي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الأورغواي، إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي إنضمت إلى المنظمة بعد سنة 1995 م على تلك الفترات، رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي إنضمت أثناء جولة الأورغواي؛

- لقد تم الإتفاق على منح الدول النامية التي تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة إستثناءات من القواعد، فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الإحتياطي المالي، لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا، لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين الإعتبار الإستثناءات الخاصة بالدول النامية، و نجد من بين هذه الشروط تحرير التجارة و تخفيض التعريفة الجمركية و إلغاء القيود التجارية، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية أهمها:

* تجانس الآليات الإقتصادية و التجارية و السياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة؛
* تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع و الخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة؛
* تلتزم الدولة التي يمر إقتصادها بمرحلة إنتقالية بإجراءات جبائية إتجاه السلع المستوردة، كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

- عدم وجود خطة واضحة تسير الجزائر وفقها للتفاوض، و إتباعها لنفس أسلوب مفاوضتها مع الاتحاد الأوروبي؛
- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري و تقليص صلاحياته، بحيث غلب الجانب السياسي على الجانب الإقتصادي في كل المفاوضات، و هو نفس الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي فيما يخص إتفاقية الشراكة، و عليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي و لا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الإقتصادي؛
- عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات إقتصادية دقيقة بسبب المشاكل السياسية و الإقتصادية التي عانت منها في عشرية التسعينيات من القرن العشرين، و التي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات و عدم إستقرار القوانين فضلا عن إختلاف المعطيات و البيانات المقدمة إلى المنظمة، مما كبح من مسار الإنضمام.

ثانيا:الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تجارتها الخارجية:

حتى نتمكن من تحديد الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تجارتها الخارجية لابد من معرفة مدى قدرة و قابلية التجارة الخارجية الجزائرية على إندماجها في الإقتصاد العالمي، هذا ما سنحاول إستنتاجه من خلال الجدول التالي الذي يبين تطور صادرات و واردات الجزائر في مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

الجدول رقم: 10.1.2 :تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2002-2012 م) **الوحدة: مليار دولار.**

السنوات	الصادرات				الواردات		الميزان التجاري
	النفطية	خارج المحروقات	المجموع				
2002	18,091	0,734	18,825		12,009		6,816
2003	23,939	0,673	24,612		13,534		11,078
2004	31,302	0,788	32,09		18,308		13,782
2005	45,094	0,907	46,001		20,375		25,626
2006	53,429	1,184	54,613		21,456		33,157
2007	58,831	1,332	60,163		27,631		32,532
2008	77,345	1,945	79,29		39,479		39,811
2009	44,144	1,050	45,194		39,294		05,90
2010	55,453	1,600	57,053		40,472		16,581
2011	71,395	2,094	73,489		47,274		26,215
2012	71,801	2,180	73,981		46,801		27,18

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات من موقع صندوق النقد العربي:

http://www.amf.org.ae/ar

من الجدول السابق نلاحظ أن صادرات الجزائر خارج المحروقات ضئيلة جدا، بل حتى الصادرات خارج المحروقات المسجلة معظمها من مشتقات البترول، و من ثم فلا يمكن للجزائر الصمود أمام الدول الأجنبية التي تعتبر رائدة في شتى المجالات الإقتصادية.

و بالتالي فإن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيضعها أمام إمتحان صعب في مواجهة النظام الجديد للتجارة العالمية الذي يلزمها بالتقيد بالضوابط و الإلتزامات التي تضمنتها الإتفاقيات التجارية الجديدة، خاصة و أن كل الإتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية يجمع فيما بينهما إتجاه عام و مشترك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود و العوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، و من الطبيعي أن يكون لذلك آثار على التجارة الخارجية للجزائر خاصة بإعتبارها دولة نامية.

1. الآثار المحتملة على التجارة في السلع الزراعية:

إن موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية هو من أهم النقاط الجديدة التي أدرجت ضمن مفاوضات تحرير التجارة في جولة الأورجواي، و ذلك كون قطاع الزراعة من أكثر القطاعات السلعية التي خضعت لسياسات الحماية المتشددة من قبل كافة الدول و خاصة المتقدمة منها، مما أدى إلى إحداث تشوهات بالغة في الأسعار و السياسات التجارية للإنتاج الزراعي بسبب دعم الدول الصناعية المتقدمة لهذا القطاع الإنتاجي الحيوي، سواء كان دعما داخليا أو دعما للصادرات.

و بإعتبار الجزائر واحدة من الدول المشاركة في جولة الأورجواي، و هي تسعى حاليا للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون لزاما عليها في حالة قبول إنضمامها تنفيذ كل الإلتزامات المتعلقة بتجارة السلع الزراعية التي تضمنتها إتفاقية الأوروجواي مما سيؤثر بشكل أو بآخر على تجارتها في المجال الزراعي، و يمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار إيجابية وآثار سلبية.

أ. الآثار الايجابية:

على الرغم من أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تمثل نسبة ضئيلة حيث تقدر بحوالي أقل من 1% من مجموع الصادرات و مركزة في مجموعة محدودة من المواد الغذائية و هي التمر و العنب و النبيذ غير أنه يمكن لقطاعها الزراعي أن يستفيد من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حدود ما يلي:

- ✓ إن تحرير السلع الزراعية من شأنه أن يؤدي إلى تحفيز القطاع الزراعي و تنمية ميزته التنافسية نتيجة لزيادة الحافز الإستثماري الزراعي و إرتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسات الزراعية، الأمر الذي سيساعد على تحقيق التنمية الزراعية شريطة أن يرافق ذلك بسياسة زراعية تأهيلية للقطاع الزراعي تدعمها الدولة؛[203]

[203] صالح صالحي، الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس (سطيف)، عدد 1، 2002، ص.55.

- ✓ إن إرتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق الجزائرية ممكن أن يشجع على زيادة الإنتاج المحلي خاصة بالنسبة للسلع التي تتمتع فيها الجزائر بخبرة في الإنتاج كالحبوب و القمح و التمور و الموالح والنبيذ[204] ، غير أن التوسع في إنتاج السلع الزراعية يتوقف على عدة إعتبارات أخرى كالتوسع في الإصلاح الزراعي و الري و إستخدام التقنيات الحديثة في البذور و وسائل الإنتاج، و هو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد الوطني؛
- ✓ إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيمكن صادراتها الزراعية من الإستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية و من إزالة القيود غير التعريفية خاصة الدعم، و هو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية و نفاذها إلى الأسواق العالمية.

ب.الآثار السلبية:

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، كما أن قيمة الدعم الحكومي له لا تتجاوز 5%، و أن إتفاق رفع الدعم في إطار تنفيذ بنود المنظمة العالمية للتجارة ستترتب عنه آثار سلبية وخيمة خاصة على المدى القصير، و يمكن حصر هذه الآثار كما يلي :

- ✓ سيؤدي إنخفاض الدعم الزراعي إلى إنخفاض في حجم الإنتاج العالمي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية و هو ما يؤدي كذلك إلى إرتفاع أسعار الواردات من المنتجات الزراعية، و باعتبار الجزائر من أكبر الدول المستوردة للغذاء سيكون أثر هذا الإرتفاع المقدر في بعض المنتجات بـ 40% قاسيا على الجزائر، و هذا ما يؤكده التقرير الذي أعده خبراء منظمة الأمم المتحدة الذين توقعوا زيادة أسعار المنتجات الفلاحية خاصة الأساسية كالحبوب بنسب تتراوح بين 24% و 33% و هذا قياسا بالأسعار التي كانت سائدة خلال الفترة ما بين سنتي 1986 و1988 م؛
- ✓ من المحتمل أن تحقق صادرات المواد الغذائية و بالذات للإتحاد الأوربي إنخفاضا في الميزان التجاري، بحيث أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تدخل أسواق الإتحاد الأوربي الشريك الأول للجزائر في التجارة الدولية بدون رسوم جمركية، و من ثم فإن إلغاء أو خفض تلك الإمتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الإتحاد الأوروبي إستنادا إلى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية و هي إحدى قواعد المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يحدث تحولا في التبادل التجاري لغير صالح الجزائر؛
- ✓ على إعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة تنادي بالتوسع في حرية التبادل التجاري و حرية قابلية العملة الوطنية للتداول و تخفيض قيود سعر الصرف، فإنه من المتوقع إنخفاض في قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار و العملات الأخرى على الأقل في المراحل الأولى لتطبيق الإتفاقية، و هذا بالطبع سيؤدي إلى إرتفاع أسعار

[204] شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أفريل 2002، ص: 330.

الواردات الغذائية مقومة بالعملة المحلية مع عدم قدرة الجزائر على تقديم دعم لتلك السلع الغذائية طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة و مستوى الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية لمحدودي الدخل؛

- ✓ بما أن نسبة الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية ضئيلة جدا و لا تتعدى 20% من حجم الطلب المحلي، فإنه من الصعب الحد من حجم إستيراد هذه السلع بنسب كبيرة رغم إرتفاع أسعارها هذا من جهة، و من جهة أخرى من الصعب التوسع في الإنتاج المحلي في الأجل القصير لأن ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة كالإصلاح الزراعي، و إصلاح نظام الري، و إستخدام وسائل تقنية حديثة، و أمام صعوبة التقليص في حجم الإستيراد الزراعي من جهة و صعوبة التوسع في الإنتاج المحلي من جهة أخرى ستجد الجزائر نفسها في موقف لا تستطيع فيه تفادي الأعباء المالية الإضافية المتوقعة و بالذات أعباء الميزان التجاري.

مما سبق يتضح بأن التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ظل تطبيق إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ممكن أن يؤدي بالجزائر إلى تكبد خسائر مالية في جانب الواردات نتيجة لإرتفاع الأسعار، و خسائر في جانب الصادرات رغم صغر حجمها و ذلك لإحتمالات إنخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية و بالذات الإتحاد الأوربي[205].

2. الآثار المحتملة على التجارة في السلع الصناعية.

لقد إستهدف النظام الجديد للتجارة العالمية القاضي بتحرير المبادلات التجارية المنتجات الصناعية بشكل خاص، من هنا يتعين على أي دولة نامية عند تحديد التوجهات المطلوبة للتنمية الصناعية مراعاة هذا الظرف، و في حالة قبول إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيترتب عن ذلك عدة آثار نلخصها في ما يلي:

أ. الآثار الايجابية:

يمكن أن نلخص أهم الآثار الإيجابية المحتملة الوقوع في حالة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصناعة الجزائرية فيما يلي:

- ✓ إن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية يترتب عنه الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الإقتصاد الوطني، و التوسع في تقسيم العمل و زيادة التخصص مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف و إنخفاض الأسعار و بالتالي زيادة الطلب على السلع الصناعية بالجزائر، كما يمكن ذلك المستهلك من الحصول على المنتجات الصناعية بأسعار منخفضة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية و شدة المنافسة الدولية؛
- ✓ بالنسبة لصادرات المعادن والصناعات الكيميائية، فإن حيازة الجزائر على العديد من المناجم و بحكم تخفيض التعريفات الجمركية و إلغاء القيود في الأسواق العالمية سيكسبها الميزات التنافسية التي توفرها إتفاقيات الجات،

[205] فريد كورتل، الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي السلع والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية و تعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة ، ص.06.

و لكن بدرجة محدودة بحكم إرتفاع تكلفة الإستخراج أو الإنتاج، كما أنه من المحتمل أن تستفيد الجزائر بحكم حيازتها على صناعة كيميائية من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيميائية المترتبة على تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 30%؛

- ✓ من المحتمل أن ترتفع صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيمياوية، بسبب تحرير التجارة العالمية و رفع القيود و الحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق و خفض التعريفات الجمركية؛
- ✓ إن تحرير التجارة في الكثير من القطاعات، سيكون حافزا للصناعات المحلية مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج و الجودة، و تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد؛
- ✓ إن تحرير التجارة الدولية سيؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي على المستوى العالمي، و من المنتظر أن يعود هذا النمو بالخير على البلدان النامية، بحيث يعتبر مستوى النشاط الإقتصادي في البلدان الصناعية من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية عامة و الجزائر خاصة؛
- ✓ إن رفع القيود و الشروط على الإستثمارات الأجنبية سيزيد من تدفقها إلى الجزائر التي إعتادت على وضع الكثير من القيود إتجاه المستثمرين الأجانب، و قد إضطرت إلى إزالتها بموجب برامج التصحيح الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي، و من البديهي أن يكون لذلك مردود إيجابي مهم على التنمية الإقتصادية في الجزائر.[206]

ب.الآثار السلبية:

تتمثل أهم الآثار السلبية المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تجارة السلع الصناعية فيما يلي:[207]

- ✓ من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية، خاصة في الفروع و الأنشطة الأساسية بسبب الهيمنة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في أسعارها تحكما احتكاريا، و هذا ينعكس بشكل سلبي على معظم الإقتصاديات المحدودية التنافسية في بعض المجالات الإستراتيجية، و بذلك سيستمر الإرتفاع في فاتورة السلع الصناعية و النصف مصنعة في ظل عجز الإقتصاد الوطني عن تطوير بدائل للواردات؛
- ✓ إن رفع الحماية و فتح الأسواق بالنسبة للجزائر دون وجود ضوابط و قيود على السلع المستوردة سيؤثر على المنتجات الوطنية، خاصة منتجات الصناعة الناشئة التي لا تملك القدرة على المنافسة بدون سياسة داعمة تهدف إلى تحسين الإنتاجية؛

---

[206] غلاب نعيمة، زينات دراجي، إنعكاسات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002، عنابة، ص:137– 138.

[207] صالح صالحي، الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص:55.

- ✓ إن تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيزيد من واردات الجزائر منها، بعيدا عن الموارد الطبيعية و المنتجات الكثيفة اليد العاملة التي يكثر إنتاجها في الدول النامية، و هذا سيؤدي إلى إنخفاض الصادرات الجزائرية و العربية بصفة عامة أكثر من إنخفاض الصادرات في الدول المتقدمة؛
- ✓ من جانب آخر فإن تخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء القيود الكمية سوف يؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي، مما قد يدفع العديد من المؤسسات الجزائرية إلى الإفلاس لعدم قدرتها على المنافسة، مما يؤدي كذلك إلى تفاقم مشكل البطالة و تراجع مستوى الدخل الوطني و إنخفاض مستوى المعيشة؛
- ✓ إن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة و الخصخصة و ما نتج عنهما من غلق للمصانع و تسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشا في ظل قطاع خاص حديث و قليل الخبرة أحيانا، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة و غير متكافئة لصالح المنتجات الأجنبية، و ذلك بالرغم من الإمتيازات التي حصلت عليها الجزائر بعد توقيعها على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي؛
- ✓ تمتاز صناعة الجزائر بكونها ترتكز على المواد الخام التي تحتل نسبة كبيرة من الصادرات، إذ تمثل صادرات المحروقات حوالي 97,05% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2012 م، و هذا يعني أن الجزائر لن تستفيد من خلال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من المزايا التي يمنحها الإنفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية و ضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 03% من إجمالي صادرات السلع الصناعية؛
- ✓ بالنسبة لقطاع المنسوجات و الملابس فإن إلغاء حصص الإستيراد و القيود التي كانت تفرضها الدول المستوردة للمنسوجات سيؤثر سلبا على الجزائر بصفتها بلدا مستوردا لمثل هذه المنتجات، و الخسارة تكون بسبب المنافسة الشديدة في السوق العالمية خاصة من قبل الشركات الصينية، التايوانية و التايلاندية التي تعرف أسعار منتجاتها إنخفاضا معتبرا مقارنة بالأسعار التي تطبقها المؤسسات الوطنية.

3. الآثار المحتملة على التجارة في الخدمات:

أ. الآثار الإيجابية:

في حالة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنه من المتوقع أن يكون لذلك مجموعة من الإيجابيات على تجارة الخدمات هي:

- ✓ فيما يتعلق بالخدمات المالية فإن تحريرها على المستوى العالمي و إنفتاح الأسواق على بعضها البعض سيزيد من كفاءة و فعالية الأسواق المالية المحلية مستقبلا، بحيث عندما تصبح حركة هذه الأسواق خاضعة للتفاعل الحر بين الطلب و العرض فإن ذلك سيؤدي إلى تحديد السعر التوازني لهذه الخدمات،[208] كما أن إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر سوف يدعم السوق المحلية بالتكنولوجيا الحديثة، و هو ما يعتبر محدودا في السوق المصرفية

[208] عبد الرحمان صبري، تحرير تجارة الخدمات العربية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد 149، جويلية 2002 م، ص.232.

الجزائرية في الظرف الراهن، و سوف يترتب عن ذلك تعزيز روح المنافسة في هذا الجانب، بالمقابل فإن إنشاء فروع لبنوك الجزائر في السوق الدولية سوف يمكنها من التواجد الفعلي في تلك الأسواق و مواكبة ما يطرأ من مستجدات و تطورات متسارعة في هذا المجال.

و عليه فإن إنفتاح المؤسسات المالية الجزائرية على أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر تحررا وتكاملا في ظل المنظمة العالمية للتجارة، ستؤهل هذه المؤسسات لإمتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق للقطاع المالي و الخدمات المالية و إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية لممارسة أنشطة و خدمات مصرفية جديدة لم تكن تزاولها من قبل، و إن ذلك سيساعد على تكوين و تدريب المزيد من الإطارات المصرفية لكي تصبح مؤهلة للتعامل مع السوق المالية الدولية؛[209]

- ✓ فيما يتعلق بمجال التأمين فإن فتحه أمام الخواص، سيؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق، و هذا من شأنه تحسين نوعية الخدمات التأمينية المقدمة و تخفيض أسعارها، ضف إلى ذلك أنه من الممكن أن تستفيد الجزائر بمزايا نسبية في هذا المجال و ذلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموا، و بأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة؛
- ✓ أما في مجال النقل البحري يمكن للجزائر أن تحقق مكاسب عديدة إذا استطاعت السيطرة على المشاريع، خاصة في مجال التسيير و إستعمال اليد العاملة المحلية، كما أن الإحتكاك مع المهارات الأجنبية سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء و نقل الخبرة للعامل الجزائري، و الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ في مجال السياحة، فإن الجزائر ما زالت بعيدة عن المستوى المطلوب على الرغم من الموقع الإستراتيجي الذي تحتله إضافة إلى إحتوائها على كم هائل من الآثار القديمة و وجودها على شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم، حيث ما زال قطاع الخدمات السياحية يعاني كثيرا بسبب نقص المرافق السياحية من جهة و غياب ثقافة السياحة في بلادنا من جهة أخرى، و بالتالي فإن الجزائر لن تستفيد في مجال الخدمات السياحية في الأجل القصير، لكن على المدى الطويل إذا نجحت الجزائر في إقامة المرافق السياحية كالفنادق و المطاعم و غيرها، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي؛
- ✓ في مجال خدمات الإتصال و نظم المعلومات و غيرها من الخدمات الأخرى التي تعتبر الجزائر مستوردا لها فإن تأثيرها سلبا أو إيجابا يتوقف على الأسعار التي ستسود في السوق العالمية.

ب.الآثار السلبية:[210]

- ✓ إن تحرير تجارة الخدمات المالية سيزيد من المنافسة و يخفض من قدرة البنوك و المؤسسات المصرفية المحلية على الإستمرار في ظل أداء ضعيف، الأمر الذي يدفع بتحويل كميات كبيرة من الودائع و المدخرات من البنوك

[209] نبيل حشاد، الجات و المنظمة العالمية للتجارة، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، بدون طبعة، مكتبة الأسرة، القاهرة،2001 م.

[210] شدا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، الطبعة الأولى، 2002 م، ص:171.

الوطنية إلى البنوك الأجنبية بحثا عن الخدمة، كما أن تحويل عوائد البنوك الأجنبية الموجودة بالجزائر إلى البنك الأم المتواجد بالخارج سيؤدي إلى إستنزاف خيرات الإقتصاد الوطني، و بالتالي فإن ضعف الأدوات المالية و النقدية المتوفرة لدى السلطات النقدية يجعلها غير قادرة على إدارة الأموال و الصمود أمام الهزات النقدية، علاوة على أن القطاع البنكي الخاص مازال ناشئا و يتطلب تطوير و تعزيز قدراته المالية و البشرية و تحديث أساليب و طرق عمله؛

إضافة إلى ذلك فإن دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المالية الجزائرية و عملها في محيط متحرر و خال من القيود المالية على إختلاف أنواعها سيمكنها من إستقطاب معظم الودائع و بالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الإستثمار و ميادين التوظيف التي تتناسب مع إستراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الإقتصاد الجزائري، ذلك أن السياسات الائتمانية و الإستثمارية لهذه المؤسسات هي وفق أهداف بلدانها و ليس البلدان المضيفة، كما أن تحرير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي و من ثم إرتفاع سعر الصرف الحقيقي، و هذا قد ينتج عنه تراجع في موقف الحساب الجاري؛

- ✓ و بشكل عام على المدى القصير سيخضع السوق الوطني في إطار تحرير تجارة الخدمات إلى منافسة شديدة و ضغوطات الشركات الأجنبية، مما لا يسمح برفع الصادرات الخدماتية بسبب ضعف المزايا التنافسية النسبية، و ضعف الإنتاج الخدماتي كما و نوعا، و إن ذلك سيزيد من تفاقم عجز الميزان التجاري الخدماتي، مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري.[211]

بالنظر إلى كل ما سبق يمكن القول أن آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات سيكون مكلفا جدا خاصة في المدى القصير، و ذلك نتيجة لعدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة، و لمواجهة ذلك لابد من استغلال الفرص التي تتيحها الإتفاقية بشأن تجارة الخدمات و التجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها و هذا خلال فترة السماح التي يمكن أن تعطي للإقتصاد الجزائري فرصة لتهيئته للمنافسة خلال المرحلة القادمة.

[211] فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية، مكتبة مدبولي، مصر، 2000 م، ص:238.

خلاصة الفصل الأول:

لقد و رثت الجزائر بعد الإستقلال وضعا إقتصاديا مترديا يسوده التخلف في جميع الميادين، و للخروج من هذه الوضعية عقدت الجزائر مؤتمر طرابلس في جوان 1962 م بهدف إرساء نظام إقتصادي قوي، من خلال تطبيق النظام الإشتراكي كخيار سياسي و إقتصادي يعتمد على أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

و في إطار هذا النظام عملت الجزائر منذ إستقلالها إلى تحقيق هدف التنمية و النمو، و ذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة، و التي تجسدت في البداية في إستراتيجية التصنيع "التي عرفت آنذاك بإستراتيجية "الصناعات المصنعة "، إلا أن عملية التقويم المبدئي أثبتت أن إحدى النتائج البارزة للسياسة الإقتصادية المتبعة خلال سبعينيات القرن الماضي هي وجود أغلب المؤسسات الوطنية في حالة عجز مالي بسبب نمط الإدارة و التسيير المتبع آنذاك، و الذي لا يركز على المردودية المالية كأساس للمردودية الإقتصادية، مما إستوجب في إطار البحث عن الكفاءة التفكير في إعادة هيكلة هذه المؤسسات ماليا و عضويا.

لقد أفرزت هذه السياسة التي طبقت في بداية الثمانينيات عدة نتائج أغلبها سلبية وغير متوقعة، مما تطلب مواصلة عملية الإصلاح و لاسيما أنه بعد هذه العملية بمدة وجيزة أي إبتداء من سنة 1986 م وجد الإقتصاد الجزائري نفسه حبيس عدة إضطرابات مثل إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، و إنخفاض معدلات الإستثمار، و إنخفاض حجم الواردات، و تقلص مناصب الشغل، و التصاعد المستمر لمعدل التضخم ...؛ إلى غير ذلك من المؤشرات السلبية.

إنطلاقا من هذه الظروف، كان لابد من إعتماد إصلاحات إقتصادية جديدة و مكملة لما سبق تمس الإقتصاد الجزائري بصفة عامة، و المؤسسات العامة بصفة خاصة، تمثلت هذه الإصلاحات في تبني سياسة إقتصادية جديدة أصطلح عليها آنذاك بـ " إستقلالية المؤسسات العامة الإقتصادية "، تبعتها بعد ذلك سياسات إصلاحية أخرى تمثلت في إعادة الهيكلة الصناعية و الخصخصة.

إن هذا النظام الذي أعطى الأولوية للقطاع العام و الصناعات المصنعة و الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد و الصلب و الصناعة الميكانيكية و الصناعة البتروكيمياوية و صناعة الطاقة و مشتقات البترول، و فشله في وضع إستراتيجية ناجحة للزراعة، لم يكن ذا فعالية في تنمية الصادرات خارج المحروقات، خاصة مع إعتماده على الواردات من المادة الأولية و وسائل الإنتاج بشكل كبير، هذا ما دفع بالجزائر إلى التخلي عنه في بداية التسعينات و الشروع في تطبيق إقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية.

لقد شهد العالم في هذه الفترة تغيرات إقتصادية متلاحقة و بوتيرة متسارعة أسست لنظام عالمي جديد و فرضت تحديات جسيمة على العالم العربي، خاصة على مستوى حرية التجارة الدولية و تحرير رؤوس الأموال

العالمية، لقد جاء هذا النظام و هو يحمل في طياته بالنسبة للدول النامية الكثير من المخاطر، و إن كان يحمل أيضا في طياته الكثير من الفرص التي يمكن إستثمارها.

و الجزائر كدولة سائرة في طريق النمو لا يمكنها أن تعيش بمعزل عما يجري حولها، و نظرا لما تعيشه هي الأخرى من تحولات و تغيرات إقتصادية و إجتماعية عميقة، سعت جاهدة للتكيف مع هذا النظام الجديد و الإندماج فيه ، سواء من خلال طلبها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في شهر فيفري سنة 1996 م و الذي لم يتم إلى يومنا هذا، أو إنضمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بعد التوقيع على إتفاقيتها سنة 1997 م، و كذا إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي المبرم سنة 2004 م.

أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهد الإقتصاد الجزائري إنطلاقة جديدة، فبعد أن إجتازت الجزائر محنة العشرية السوداء و التي خسر فيها الإقتصاد الجزائري حسب بعض التقديرات ما يزيد عن 20 مليار دولار، شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق جملة من البرامج المتعاقبة لمعالجة آثار تلك الفترة هي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004 م)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 -2009 م) و البرنامجين الخماسيين (2010 – 2014 م) و (2015 – 2019 م) على التوالي.

بالفعل لقد حققت هذه البرامج معدلات نمو ايجابية رغم تذبذبها، غير أن إعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لمداخليها جعل من إقتصادها أكثر حساسية و تأثرا بالتقلبات التي تتعرض لها أسعار البترول في العالم، و لعل الإنخفاض الأخير لأسعار البترول من 112,92 دولار للبرميل سنة 2011 م إلى 52,79 دولار للبرميل سنة 2015 م و إلى 39,4 دولار للبرميل سنة 2016 م، كان له آثار جد سلبية على مداخيل الجزائر و بالتالي على إقتصادها، حيث إضطرت الحكومة التخلي عن الكثير من البرامج و المشاريع التي كانت مسطرة قبل ذلك، و بالتالي بات لزاما على الجزائر الخروج من هذه التبعية عن طريق تأهيل إقتصادها بواسطة جذب الإستثمارات الأجنبية و مواصلة إصلاح الهياكل الإقتصادية ذات الأهمية و إنضمامها للتكتلات الاقتصادية العالمية وتعزيز مكانتها الدولية.

إن تحقيق إستقرار و توازن إقتصادي في الجزائر يسوده نمو مقبول و مستدام يتطلب تفعيل الصادرات خارج المحروقات عن طريق بناء قطاعات إقتصادية إرتكازية هي: الصناعة ، الفلاحة و السياحة، و هي قطاعات تحوز فيها الجزائر على إمكانيات كبيرة ، مما يرشحها في أن يعول عليها في تطوير كل القطاعات الأخرى وفقا للتأثير الأفقي و النمو التوسعي و ذلك في إطار العلاقة التي تجمع بين كل القطاعات الإقتصادية، و بالتالي تنويع الإقتصاد و التخفيف من حدة إرتباطه بقطاع المحروقات، خاصة البترول الذي لم تعد أسعاره خاضعة لميكانيزمات العرض و الطلب، و إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع خطط و إستراتيجيات على المدى المتوسط و الطويل تكون مبنية على أساس سياسة إقتصادية واضحة في محتواها، شفافة في تنفيذها و فعالة في أدائها.

الفصل الثاني:

نحو بناء قطاعات إرتكازية في الجزائر لتنويع الصادرات و إحداث نمو إقتصادي مستدام.

مقدمة الفصل الثاني.

لقد كان لإعتماد الجزائر على إيرادات المحروقات في رفع معدلات النمو الإقتصادي و تحقيق التنمية الإقتصادية لأزيد من ربع قرن من الزمن، آثار جد سلبية على إقتصادها الوطني أدت إلى ظهور مشاكل ضخمة إنتقلت آثارها إلى كل القطاعات الإقتصادية، و هو ما يترجم ضعف الإقتصاد الوطني و تعرضه لهزات عنيفة كلما إنخفضت أسعار البترول، و رغم كل محاولات الإصلاح التي نفذت لتكسير هذه التبعية، فإن حال الإقتصاد الجزائري اليوم يوحي بفشل كل السياسات التي إعتمدتها الجزائر لإحتواء و إدارة الأزمة الإقتصادية بمخرجاتها المختلفة، و إن ما يفسر عدم نجاعة المطالب و القرارات التي كانت تتخذ في كل مرة هو إرتباطها بظروف مرحلية معينة من جهة، و غياب الإرادة الحقيقية لتغيير الأوضاع القائمة من جهة أخرى، هذه الأوضاع التي كان يحجبها في كل مرة إنتعاش أسعار البترول، لتتدهور أكثر مما كانت عليه بعد إنخفاضها لاحقا.

لقد بات من الضروري على الجزائر أن تراجع كل سياساتها السابقة و التفكير في سياسة أخرى واضحة المعالم لتحسين هيكلة الإقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع المحروقات بإستخدام الإمكانيات الأخرى المتاحة، و يجب أن تفكر بجدية في واقع إنتاجها في الوقت الحالي و كيف تدفع بالإنتاجية إلى مستوى أفضل في الوقت المستقبل باعتبارها الأداة الأساسية لرفع مستوى الدخل و خلق الفوارق بين الدول و مستوى معيشة الأفراد فيها.

و في ظل عدم إستقرار أسعار البترول و ما سببه ذلك من أضرار وخيمة للإقتصاد الوطني، أصبح لزاما على الجزائر اليوم تفعيل ديناميكية نشاطها الإنتاجي خارج قطاع المحروقات للرفع من أدائها التصديري و إصلاح ما لحق بتركيبته الهيكلية من تشوهات سببها الإعتماد الشبه كلى على صادرات المحروقات، و إن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إعادة بناء القطاعات الإرتكازية المتمثلة في الزراعة و الصناعات التحويلية و السياحة، بإعتبارها السبيل الوحيد لتنويع هيكل الصادرات و القاطرة الأمثل التي يمكن أن تعجل بالنمو الإقتصادي و تقوده على المدى الطويل.

المبحث الأول: تحديد أهم القطاعات الإرتكازية في الجزائر و مدى تطورها.

في ظل الأزمة الإقتصادية التي تعيشها الجزائر بعد الإنخفاض الشديد لأسعار النفط سنة 2014 م، و ما يؤكده الخبراء من إستحالة رجوعها إلى المستوى الذي وصلت إليه قبل هذه الفترة، أصبح من الضروري أن تبحث الحكومة على مداخيل أخرى أكثر ديمومة كبديل للمحروقات، و في هذا الإطار لابد من الإهتمام أكثر بالقطاعات الإرتكازية بإعتبارها مصدرا لخلق الثروة و تطويرها.

المطلب ألأول: الزراعة كقطاع إرتكازي في الجزائر.

تعتبر الزراعة أحد أهم القطاعات الإرتكازية في الجزائر التي يجب تفعيلها لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الإكتفاء الذاتي في معظم المحاصيل الزراعية، و التقليل من فاتورة الواردات التي أثقلت كاهل الدولة خاصة في جانب الحليب و اللحوم الحمراء و الحبوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50 % من إحتياجاتها، كما تعد من القطاعات الواعدة التي يعول عليها في النفاذ للأسواق العالمية كأحد البدائل لقطاع المحروقات.

أولا: تعريف الزراعة و أهميتها.

تعرف الزراعة بأنها كل الأعمال المرتبطة بإنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية النافعة للإنسان، و هي تحتل مكانة هامة لدى العديد من الدول مهما إختلفت درجات تقدمها، بإعتبارها مصدرا للغذاء و المواد الأولية لكل من قطاعي الصناعة التحويلية و السياحة ، بالإضافة إلى أنها قطاع له أهمية كبيرة في إستيعاب نسبة عالية من قوة العمل، و ما يزيدها أهمية تراجع الأمن الغذائي في العقدين الأخيرين الشيء الذي تطلب خوض الكثير من البحوث و الدراسات العلمية التي حققت إنجازات كبيرة مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة بها خاصة في وقت أصبحت فيه للمعايير البيئية إعتبارات كبيرة و على جميع المستويات[212].

ثانيا: مقومات الزراعة في الجزائر.

1. المقومات الطبيعية:

إلى غاية سنة 2015 م بلغت مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر 43,39 مليون هكتار، أي ما يعادل18.21 % من المساحة الإجمالية لها، منها 8.48 مليون هكتار فقط صالحة للزراعة، غير أن هذا لا ينفي مدى تطورها خاصة مع تبني قانون إستصلاح الأراضي عن طريق عقود الإمتياز في الأراضي السهبية و الجبلية و الجنوبية، بالإضافة إلى الدعم المقدم في هذا المجال، حيث إرتفعت المساحة الصالحة للزراعة من متوسط 07 مليون هكتار للفترة (1970 ـ 1974 م) إلى 8,48 مليون هكتار سنة 2015 م، و الجدول التالي يبين تطور الأراضي الزراعية للفترة (2011 ـ 2015 م).

[212] عمر جنينة و مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 ـ 16 نوفمبر 2011 م.

الجدول رقم 1.2.2 : توزيع الأراضي المستعملة للزراعة في الجزائر خلال الفترة (2011 ـ 2015 م)

الوحدة: هكتار

التعيين	12/2011	13/2012	14/2013	15/2014
1. الأراضي الصالحة للزراعة	**8 454 630**	**8 461 880**	**8 465 040**	**8 487 854**
1.1 الإراضي الصالحة للحراثة	7 506 570	7 496 678	7 469 481	7 462 081
–مزروعات عشبية	4 354 242	4 453 225	4 403 937	4 368 417
–أراضي سباتية	3 152 328	3 043 453	3 065 544	3 093 664
2.1 مزروعات دائمة	948 060	965 202	995 559	1 025 773
–مروج طبيعية	24 335	26 626	25 777	25 468
–الكروم	74 338	73 430	70 852	70 664
–حقول أشجار الفواكه	849 387	865 146	898 930	929 641
2. أراضي رعوية و مروج	**32 943 690**	**32 969 435**	**32 965 976**	**32 968 513**
3. أراضي غير منتجة تابعة للمزارع	**1 101 110**	**1 458 095**	**1 457 539**	**1 938 887**
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة (:1+2+3)	**42 499 430**	**42 889 410**	**42 888 555**	**43 395 254**

المصدر:مدونة الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2015 م، ص:37.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الأراضي السباتية تشغل مساحة جد مهمة بلغت حوالي 3 093 664 هكتار سنة 2015 م ، و هي مساحة تمثل 36,44 % من الأراضي الصالحة للزراعة خلال نفس الفترة يمكن إستغلالها في تطوير الإنتاج الزراعي.

أما من الناحية المناخية تقسم الجزائر عموما إلى ثلاثة أقاليم مناخية[213]:

- ✓ مناخ البحر الأبيض المتوسط و يسود المناطق المحاذية للساحل شمال الأطلس التلي من تنس إلى القالة و هو نطاق ضيق جدا مقارنة بالمساحة الإجمالية للجزائر، يتميز بطقس معتدل و ينقسم إلى فصلين متباينين: شتاء طويل نسبيا ممطر و دافئ، و صيف قصير نسبيا حار و جاف،و في هذا النطاق يمكن التمييز أولا بين مناخ المتوسط الرطب الذي يشمل منطقة القبائل الصغرى من جرجرة إلى القل، و هو مناخ أكثر رطوبة يزيد فيه معدل المطر عن 1000 مم سنويا في جرجرة و البابور و عن 2000 مم سنويا في القل، و تعتبر منطقة الزيتونة أكثر مناطق الجزائر مطرا بمعدل 2443 مم سنويا، و ثانيا مناخ المتوسط شبه الرطب الذي يسود باقي مناطق التل بمعدل مطر 700 مم سنويا؛
- ✓ المناخ القاري و فيه يمكن التمييز أولا بين مناخ الإستبس في الهضاب العليا من جهة الشمال و هو مناخ إنتقالي بين المناخ المتوسط و الصحراوي، يتراوح فيه معدل الأمطار غير المنتظمة بين 300 و 500 مم سنويا،

[213]www. weatheralgeria.com, 23 mars 2018.

و ثانيا مناخ قاري شبه جاف يسود الهضاب العليا الشرقية، و الهضاب العليا الوسطى و الغربية من جهة الجنوب حيث الأمطار أكثر إنتظاما و أقل كمية فهي لا تزيد عن معدل 400 مم سنويا؛

✓ المناخ الصحراوي و هو أوسع إقليم مناخي في الجزائر إذ يغطي حوالي 02 مليون كلم مربع و يبدأ من الأطلس الصحراوي الذي يعتبر الفاصل بين شمال و جنوب البلاد، أمطاره قليلة غير منتظمة حيث لا تزيد عن معدل 200 مم سنويا، جوه جاف حار جدا بإستثناء منطقة الهقار المتأثر بالمناخ المداري حيث الحرارة أكثر إعتدالا و إمكانية سقوط الأمطار صيفا، و الخريطتين التاليتين تبينان ذلك:

الشكل رقم 1.2.2 :خريطتي توزيع المناخ و التساقط في الجزائر

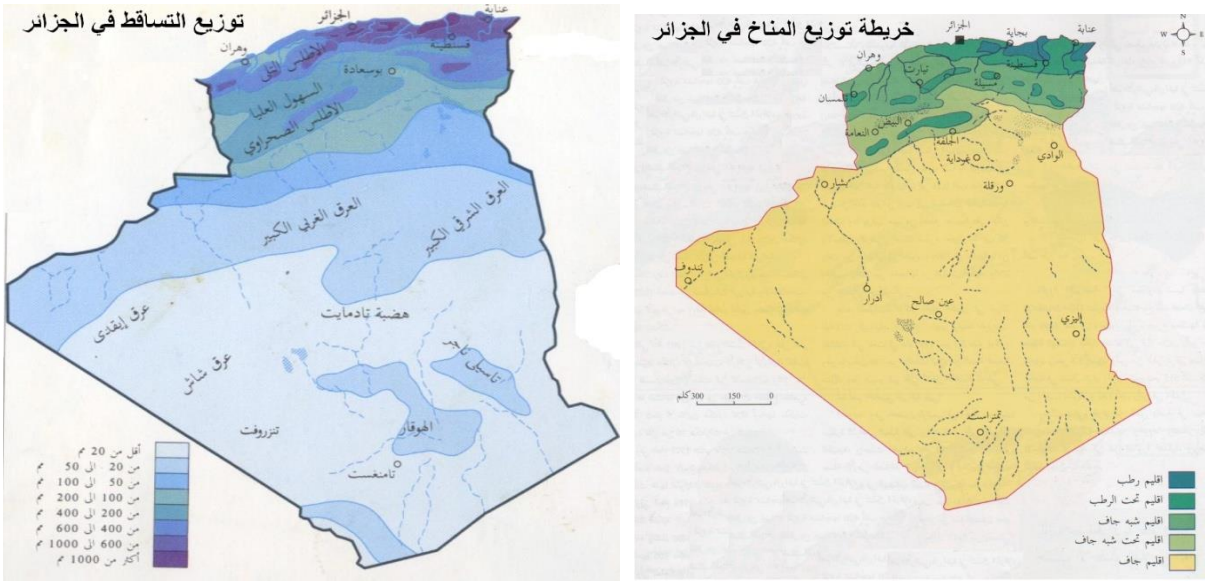

المصدر: التعليم نت، https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=26058، تاريخ زيارة الموقع: 20 ماي 2017 م، الساعة العاشرة صباح.

يرتبط الإنتاج الفلاحي في الجزائر إرتباطا وثيقا بتساقط الأمطار و مدى إستفادة الأراضي الزراعية من نظام السقي الذي شهد تحسنا ملحوظا بداية من سنة 1999 م، حيث إرتفعت الأراضي المسقية من 586 ألف هكتار سنة 2001 م إلى 1,37 مليون هكتار منتصف سنة 2017 م لتصل إلى2,1 مليون هكتار آفاق 2019 م و فقا لما هو مبرمج في المخطط الخماسي 2015 ـ 2019 م، رغم ذلك تبقى المساحات المسقية ضئيلة جدا، و تبقى الزراعة الجزائرية تعتمد إعتمادا كبيرا على الأمطار بنسبة 90 % من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة[214].

و رغم ما تشكله المياه من حساسية للقطاع الزراعي خاصة، فإن الحكومات المتعاقبة لم تول أي إهتمام لإنشاء السدود، حيث يقدر الخبراء أن عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية هي 250

[214] وزارة الفلاحة الجزائرية، http://www.minagri.dz، تاريخ الزيارة: 20 سبتمبر 2017 م، الساعة الحادية عشر صباحا.

موقعا في حين لا يوجد في الجزائر سوى 50 سدا بحجم كبير نسبيا يبلغ حجم تخزينها الإجمالي 4,908 مليار متر مكعب، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في السنوات الأخيرة تراجع إلى نحو 1,75 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 40 % من طاقة التعبئة الإجمالية بسبب الجفاف و مشكل توحل السدود.

يجب الإشارة في الأخير إلى أن كل المساحات المسقية تقريبا هي مخصصة لزراعة الخضروات و الأشجار المثمرة و تستحوذ على أكثر من 75 % من إجمالي المياه المخصصة للزراعة، الشيء الذي دفع بالحكومة في إطار سياسة التجديد الفلاحي إلى إعادة توجيه الموارد المائية بطرق أكثر عقلانية نحو المنتجات الإستراتيجية خاصة إنتاج الحبوب و العلف و الحليب و البذور مع التأكيد على ضرورة تعميم نظام الإقتصاد في المياه.

2. المقومات البشرية:

لقد بلغ عدد السكان النشيطون في الجزائر سنة 2015 م 11,932 مليون نسمة منهم 10,594 مليون يشتغلون و 1,338 مليون بطالون، أي ما يعادل 88,8 % و 11,2 % على التوالي، من بين الذين يشتغلون يستقطب القطاع الزراعي خلال نفس السنة 917 ألف نسمة، أي ما يعادل 8,7 % و هي نسبة جد ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى[215].

الجدول رقم 2.2.2 : توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة (2013 ـ 2015)

الوحدة: بالألف

السنوات / القطاعات	سبتمبر 2013		سبتمبر 2014		سبتمبر 2015	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الفلاحة	1141	10,6	899	08,8	917	08,7
الصناعة	1407	13,0	1290	12,6	1377	13,0
البناء و الأشغال العمومية	1791	16,6	1826	17,8	1776	16,8
تجارة، خدمات و إدارة	6450	59,8	6224	60,8	6524	61,6
المجموع	**10789**	**100**	**10239**	**100**	**10594**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: الجزائر بالأرقام، نتائج (2013 ـ 2015)، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016 م، ص: 16 ـ 19.

من خلال الجدول رقم: 2.2.2 أعلاه نلاحظ أن نسبة العمالة في القطاع الزراعي ليس فقط ضعيفة و إنما هي في إنخفاض مستمر من سنة 2013 م إلى سنة 2015 م و هذا يدل على أن العمل في هذا القطاع ما زال مرهونا بالظروف المناخية و تساقط الأمطار و ما تشهده من تقلبات من سنة إلى أخرى، و أن سياسات الدولة في تطويره و دعمه ما زالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به، و هو ما جعل اليد العاملة تنتقل إلى القطاعات الأخرى التي تتميز بربح مضمون أو دخل ثابت نسبيا خاصة قطاع التجارة ، الخدمات و الإدارة.

[215] الجزائر بالأرقام، نتائج (2013 ـ 2015)، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016 م، ص:19.

ثالثا: أهم إصلاحات و مراحل تطور القطاع الزراعي في الجزائر.

خلال فترة الإستعمار سيطر أكثر من 22 ألف فرنسي و أوروبي على أكثر من 2,72 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة و إستثمروا فيها بوسائل حديثة، و هو ما يعادل خمس الأراضي الصالحة للزراعة، بينما بقيت الأربعة أخماس الأخرى المتوسطة و القليلة الخصوبة تابعة لملكية أكثر من 600 ألف فلاح جزائري، و لم يكن بمقدور الزراعة خلال هذه الفترة سوى تأمين الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية الضرورية لمجموع السكان خاصة و أن تطوير المزروعات ذات المردود مثل الكروم ساهم إلى حد كبير في إحداث خلل في التوازن الغذائي للسكان الأصليين[216].

لقد عرف القطاع الزراعي الجزائري بعد الإستقلال العديد من التنظيمات و القوانين كان الهدف منها تحقيق إستغلال أمثل للموارد الطبيعية و البشرية لتطوير الزراعة، و عموما يمكن التطرق لتطور القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال مرحلتين أساسيتين هما:

1. مرحلة ما قبل 1990م (الإقتصاد المخطط):

عرف القطاع الزراعي الجزائري في هذه المرحلة عدة تحولات كان الهدف منها تحسين وضعية القطاع و رفع مستوى الإنتاج الزراعي و زيادة نصيب الفرد منه قصد تحسين المستوى المعيشي للسكان.

أ. التسيير الذاتي:

و هو نظام يهدف إلى تسيير الأراضي التي تركها المستعمر من طرف الفلاحين الجزائريين بصيغة أجراء، و لقد جاء هذا النظام للقضاء على الفوضى التي سادت في بداية هذه المرحلة نتيجة التصارع على ملكية الأراضي الشاغرة، و هو ما تطلب إصدار المرسوم رقم: 02 ـ 62 الصادر في 1962/01/22 م القاضي بمنع بيع و حماية الممتلكات الشاغرة و إلغاء كل العقود التي أبرمها الأوروبيون و الجزائريون في هذا المجال، ثم جاء بعده المرسوم رقم: 63 ـ 90 الصادر في 22 مارس 1963 م الذي أنشئت بموجبه الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي و تأميم جزء من أراضي كبار الملاك كمرحلة أولى و تأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المستعمر كمرحلة ثانية، و بذلك أصبحت الأراضي الزراعية التابعة للدولة 2,632 مليون هكتار كلها خصبة، تم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ضمن لجان تابعة للقطاع الإشتراكي، و ذات مساحات كبيرة تراوحت بين 500 و 1000 هكتار يشتغل فيها حوالي 150 ألف عامل دائم[217].

---

[216] منشورات الأمانة الاجتماعية للجزائر، جوع الجزائريين، الجزائر 1960 م.

[217] غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد العاشر،جامعة البليدة، 2016 م، ص:195.

غير أن كبر هذه المساحات أمام قلة الكفاءات لدى العمال و نقص الإطارات من مهندسين و تقنيين و محاسبين و إرتباط التمويل الفلاحي بخزينة الدولة الذي خلق ذهنية البايلك لدى العمال مما جعلهم لايهتمون بتطوير القطاع و زيادة الإنتاج، كلها عراقيل دفعت بالدولة آنذاك إلى إعادة النظر في تسيير و تنظيم هذا القطاع.

ب. الثورة الزراعية:

لم تستطيع مرحلة التسيير الذاتي بما واجهها من عراقيل تطوير القطاع الزراعي و دفعه لتحقيق الأهداف الطموحة المرجوة منه في تلك الفترة، كما تبين أن هناك خللا كبيرا في توزيع و إستغلال الأراضي الزراعية، حيث كان كبار المستغلين الذين لا يمثلون سوى 03 % من إجمالي المستغلين يملكون وحدهم 25 % من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما صغار الفلاحين الذين لم يستطيعوا حتى تأمين الحد الأدنى من إحتياجاتهم الغذائية الضرورية و الذين يمثلون أكثر من نصف المستغلين، لا يملكون سوى 10 % من تلك الأراضي، بل حتى كبار المستغلين لم يكونوا يخدمون الأرض بأنفسهم بل كانوا يعيشون في المدينة و يؤجرون أراضيهم إلى الفلاحين و هو ما أدى إلى أوضاع مزرية في الريف، كل هذه الأسباب كانت وراء صدور قانون الثورة الزراعية في 1971/07/14 م و بداية تطبيقه في شهر جوان 1972 م.

لقد جاء قانون الثورة الزراعية تماشيا مع التوجه السياسي المطبق في تلك الفترة و المتمثل في النظام الإشتراكي قصد تغيير ملكية البنية العقارية الزراعية و طرق إستغلالها و إقامة علاقات إنتاج جديدة تهدف إلى القضاء على الفوارق الإقتصادية و الإجتماعية عن طريق تطبيق الإجراءات التالية[218]:

- ✓ ضم أراضي العروش و البلديات و الأوقاف إلى أملاك الدولة؛
- ✓ تحديد الملكيات الزراعية الكبيرة الخاصة؛
- ✓ تأميم ممتلكات المتغيبين.

و من أهم نتائج الثورة الزراعية ما يلي:

- ✓ انشاء 6000 تعاونية زراعية (CAPRA) موزعة على 1,1 مليون هكتار؛
- ✓ انشاء 700 تعاونية خدمات(CAPS) و 730 تعاونية زراعية للإستغلال الجماعي(CAEC) و المكلفة بالإستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، بالإضافة إلى عدة تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600 ألف هكتار كأراضي رعوية؛
- ✓ 740 تجمع لإستصلاح 500 ألف هكتار كأراض غير منتجة يعمل فيها المزارعون كموظفين حتى إنتهاء هذه العملية؛

[218] رابح الزبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997 م، ص: 20.

✓ إسناد التمويل الفلاحي إلى البنك الوطني الجزائري الذي كلف في إطار المخططات التي تضعها وزارة الفلاحة بأن يضمن التدفق المالي للمزارع و يخصم هذه القروض مباشرة من إيرادات المزرعة بعد بيع منتجاتها، و هو ما ترتب عنه ارتفاع ديون المزارع التي كانت في معظم الحالات تتحملها خزينة الدولة.

رغم أن نتائج الثورة الزراعية كانت محدودة على المستوى الإقتصادي، إلا أنها حققت نتائج إيجابية على المستوى الإجتماعي إذ تم توزيع 13 % من الأراضي الزراعية على حوالي 80 ألف أسرة من فقراء الفلاحين، كما ساعدت من جهة أخرى على تصفية الملكيات الغائبة و تحرير الفلاحين من علاقات الإنتاج الإقطاعية.

ج. إعادة هيكلة القطاع الزراعي:

نظرا للمشاكل التي واجهت الثورة الزراعية خاصة في مجال التمويل، التموين و التسويق، بالإضافة إلى تراجع أسعار البترول، إضطرت الجزائر إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني بما فيه القطاع الزراعي سعيا منها إلى تطهيره من كل المشاكل التي تسببت في فشله، على هذا الأساس جاءت التعليمة رقم 14 الصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 م التي نصت على إعادة كل الوحدات الفلاحية سواء المسيرة ذاتيا أو تلك التابعة للثورة الزراعية أو لقدماء المجاهدين و إدراجها في نظام قانوني موحد و أطلق عليها إسم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) موزعة على 2830518 هكتار مسيرة ذاتيا.

و لزيادة مساحة الأراضي الزراعية صدر القانون رقم: 18 - 3 المتعلق بإستصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية، و أهم ما جاء به هو إسناد ملكية الأرض للفلاح الذي يستصلحها مع التركيز على الجنوب، حيث تم توزيع 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد أستصلح منها 95 ألف هكتار دخلت منها 71 ألف هكتار عملية الإنتاج.

و في نفس الإطار أعيدت هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة، و تم إنشاء بنك متخصص في التمويل الفلاحي هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) سنة 1982 م الذي أسندت إليه مهمة تمويل كل النشاطات الفلاحية، النشاطات الزراعية الصناعية و كذا نشاطات الصناعات التقليدية المرتبطة بالوسط الريفي، بالإضافة إلى تمويل برامج إستصلاح الأراضي الزراعية بداية من 1985 م.

د. تنظيم المستثمرات الفلاحية:

رغم كل ما قامت به الدولة من مجهودات لتطوير القطاع الزراعي، إلا أنه بقي دائما يعاني من ضعف في الإنتاج و سوء في التسيير نتيجة اللامبالاة و تراكم حجم المديونية و تحمل خزينة الدولة جميع أعبائه خاصة الأعباء التمويلية، و ما زاد المشكلة تعقيدا إنخفاض أسعار البترول إلى درجة كبيرة سنة 1986 م، كل هذه الأسباب كانت وراء إصلاحات أخرى تضمنها القانون رقم: 87- 19 الصادر في 1987/12/08 م الذي تضمن تنازل الدولة عن جميع الممتلكات العينية إلى الفلاحين و توزيع الأراضي عليهم في شكل مستثمرات فلاحيه جماعية

و فردية قصد إعطاء الحرية الكاملة لهم في تسيير هذه المستثمرات و ربط الأجر مباشرة بالإنتاج الذي يحققه الفلاح.

من أهم نتائج هذا القانون إعادة تجزئة 3159 مزرعة إشتراكية كانت تتربع على مساحة إجمالية قدرها 2469146 هكتار إلى 27000 مستثمرة فلاحية جماعية و فردية إستفاد منها حوالي 164257 فلاح لتبلغ في ما بعد 29000 مستثمرة، غير أن النزاعات التي وقعت بين الفلاحين في معظم هذه المستثمرات أدى إلى إعادة تقسيمها حيث بلغ عددها 47506 مستثمرة سنة 1993 م.

و من خلال هذا القانون أصبح دور الدولة يقتصر على الدعم و التوجيه العام و تحديد المحاور الكبرى للخطة الفلاحية، و عرفت هذه المرحلة إختفاء التمييز بين القطاع العام و الخاص من حيث التمويل الذي أسند مباشرة إلى بنك متخصص هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث أصبح منح القروض أكثر صرامة و توقفت الخزينة العامة عن تغطية خسائر القطاع الفلاحي[219].

2. مرحلة ما بعد 1990 م (الدخول في إقتصاد السوق):

لقد شهدت هذه المرحلة إختلالات إقتصادية كبيرة، صاحبها عدة تغيرات على المستوى العالمي تمثلت في إنهيار النظام الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفييتي مما أثر على كل الدول التي كانت إلى حد ما تتبع هذا النظام و من بينهم الجزائر التي شرعت مباشرة بتغيير المسار الإقتصادي و الإنتقال إلى إقتصاد السوق، كما شهدت هذه المرحلة كذلك تطبيق شروط صندوق النقد الدولي المجحفة في إطار عملية التصحيح الهيكلي، ضف إلى ذلك تراكم الكثير من المشاكل على مستوى القطاع الزراعي خاصة النزاعات بين الفلاحين و بيعهم للعتاد الفلاحي و مشاكل العقار الفلاحي و غيرها من الأسباب التي أدت إلى القيام بإصلاحات أخرى نلخصها في ما يلي:

أ. إصلاحات القطاع الزراعي خلال الفترة (1990 ـ 1999 م):

محاولة منها في تصحيح الأخطاء السابقة و القضاء على كل المشاكل المتراكمة في القطاع الزراعي جراء السياسات السابقة قررت الدولة في هذه المرحلة القيام بمجموعة من الإصلاحات كانت بدايتها صدور القانون رقم: 90- 25 المؤرخ في 1990/11/18 م الذي تضمن حماية الأراضي الزراعية من كل أشكال التعدي خاصة التوسع العمراني على حسابها، و أحقية استغلالها من طرف أصحابها، و تسوية النزاعات القائمة بين الفلاحين من خلال تصحيح آثار قانون الثورة الزراعية بإعادة الأراضي المؤممة إلى أصحابها الأصليين، كما شهدت هذه المرحلة كذلك عدة إصلاحات على مستوى القطاع المصرفي بإصدار قانون النقد و القرض الذي حرر الإقتصاد من طابعه المركزي و أبعد خزينة الدولة عن عملية التمويل، و على مستوى السوق بتحرير أسعار جميع المنتجات بما فيها الزراعية و مستلزمات إنتاجها و رفع الدعم عنها تدريجيا بين سنتي 1991 و 1994 م و

[219] محمد رجراج، آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 1999 م، ص: 420.

إخضاعها إلى المنافسة التي تضفي أكثر مرونة على عرض الإنتاج بإستثناء ثلاث منتجات هي الدقيق و الحليب و الطاقة المتمثلة في الكهرباء و الغاز، غير أن آلية السوق التي إتبعتها الدولة لم يرافقها أي تغيير في المحيط لتنفيذ هذه الإصلاحات مما أدى إلى إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج و هو ما أثر سلبا على الإنتاج الحيواني و النباتي الشيئ الذي دفع بالدولة إلى إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاط الزراعي مولت كمرحلة أولى من طرف خزينة الدولة أهمها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) الذي يعمل على دعم تنفيذ عمليات الدولة لترقية الفلاحة و تنميتها، و صندوق الضمان من الكوارث الطبيعية (FGCA) الذي يعمل على حماية الفلاحين من الأضرار الطبيعية غير المؤمنة، صندوق الضمان الفلاحي (FGA) الذي يضمن و يكفل القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه، صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (EGPPA) الذي يدعم بعض أسعار المنتجات الزراعية مثل الحبوب و الحليب، صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS) الذي يدعم كل نشاطات حماية صحة الحيوان[220].

كما وضعت الدولة خلال هذه المرحلة البرنامج الإستعجالي بتاريخ 1989/01/23 م و المتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق عقود الإمتياز، مع تكفل الدولة بكل تكاليف المشاريع الكبرى من جلب المياه، توصيل الكهرباء و الغاز، شق الطرق، و هو ما أدى إلى زيادة مساحات الأراضي الزراعية و التخفيف من مشكل البطالة و زيادة الهجرة من المدينة إلى الريف، كما سمح بإستصلاح 255 ألف هكتار و فتح حوالي 179 ألف منصب شغل دائم[221].

ب. إصلاحات القطاع الزراعي بداية من سنة 2000 م:

بعد العودة التدريجية للأمن و الإستقرار في الجزائر و بهدف إستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع الزراعي من خلال إستراتيجية تعتمد على تحفيز و تدعيم المستثمرين و الفلاحين لإحداث نمو فعال للقطاع الزراعي، وضعت الدولة المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية و شرعت في تطبيقه بداية من سنة 2000 م.

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) كآلية إلى ترقية التكوين التقني و الدعم المالي التنظيمي لعصرنه قطاع الفلاحة من خلال حماية الموارد الطبيعية و إستغلالها بشكل عقلاني، و كذا إستصلاح الأراضي الزراعية قصد توسيع مساحتها، و تضمن الأهداف التالية[222]:

- ✓ إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، و ترقية و تشجيع الإستثمار الفلاحي؛
- ✓ تحسين الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج الفلاحي، و تحرير كل المبادرات الخاصة في هذا المجال لزيادة المنافسة،

[220] غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها، مرجع سبق ذكره، ص: 200 ـ 201.

[221] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000 م، ص :102.

[222] زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و دوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، الجريدة الفلاحية العلمية، العدد الرابع، 2014 م،ص: 166 ـ 167.

- ✓ رد الإعتبار للموارد الطبيعية و تأهيلها في كل التراب الوطني، و حمايتها و إستغلالها بشكل عقلاني؛
- ✓ الإندماج في الإقتصاد الوطني مع التركيز على التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي،
- ✓ تحسين ظروف حياة و مداخيل الفلاحين.

و لتحقيق هذه الأهداف تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عدة برامج يمكن تصنيفها وفق المحورين التاليين:

- **المحور الأول**: و تضمن البرامج التالية:
  - ✓ برامج إعادة تأهيل و عصرنه المستثمرات الفلاحية؛
  - ✓ برامج تكثيف و تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني؛
  - ✓ برامج تكثيف أساليب الإنتاج و تحسين الإنتاجية؛
  - ✓ برامج دعم الإستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.
- **المحور الثاني**: و تضمن البرامج التالية:
  - ✓ البرنامج الوطني للتشجير و حماية البيئة؛
  - ✓ برنامج التشغيل الريفي؛
  - ✓ برنامج إستصلاح الأراضي عن طريق عقود الإمتياز؛
  - ✓ برنامج دعم و تنمية المناطق الصحراوية.

و لتنفيذ هذه البرامج سخرت الدولة عدة وسائل سواء على مستوى الجانب المالي أو على مستوى الأجهزة المشرفة عليه هي:

- **على مستوى الجانب المالي**:تم إنشاء ثلاث هيئات مالية هي: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية هدفه تدعيم الإستثمارات الفلاحية و تمويل الفلاحين، و صندوق الإستصلاح عن طريق عقود الإمتياز، و القرض الفلاحي و التأمينات الإقتصادية كهيئة إقراض و تأمين و محاسب للصناديق العمومية.
- **على مستوى الأجهزة المشرفة على عملية التنفيذ**: تم إنشاء عدة هيئات أهمها: مديرية المصالح الفلاحية و الغرفة الفلاحية.

رابعا: الانتاج الزراعي في الجزائر.

1. الانتاج النباتي:

من خلال الجدول رقم: 3.2.2 أسفله نلاحظ أن إنتاج الحبوب خلال(2011 ـ 2015 م) إنخفض بشكل مستمر من 51,336 مليون قنطار سنة (2011 ـ 2012 م) إلى 37,555 مليون قنطار سنة (2014 ـ 2015 م) نظرا لإرتباطه بشكل مباشر بالظروف المناخية و تساقط الأمطار و ما شهدته من تراجع خلال هذه

الفترة، بينما باقي المنتجات الأخرى التي يوضحها نفس الجدول و التي تعتمد على نظام السقي فإن إنتاجها حتى و إن كان منخفضا نسبيا و لم يرق لمسوى التصدير بإستثناء إنتاج التمور و الخمور فإنه كان يرتفع من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم 3.2.2 أهم المنتجات الزراعية في الجزائر خلال الفترة:(2011 ـ 2015 م)

الوحدة: ألف قنطار

المنتجات / السنوات	12/2011	13/2012	14/2013	15/2014
الحبوب الشتوية:	**51 336**	**49 110**	**34 322**	**37 555**
– القمح الصلب	24 071	23 324	18 443	20 199
– القمح اللين	10 251	9 667	5 919	6 368
– الشعير	15 917	14 986	9 394	10 306
– الخرطال	1 097	1 133	566	682
الحبوب الصيفية	**35**	**13**	**30**	**55**
مجموع الحبوب	**51 371**	**49 123**	**34 352**	**37 610**
الحبوب الجافة	**843**	**958**	**937**	**874**
المزروعات البقولية (السباخة):	**104 023**	**118 683**	**122 977**	**124 693**
– البطاطا	42 195	48 865	46 735	45 396
– الطماطم	7 970	9 751	10 656	11 638
– البصل	11 833	13 595	13 409	14 363
– البطيخ بنوعيه	14 951	15 006	16 143	18 144
الزراعات الصناعية:	**8 759**	**9 323**	**11 147**	**13 299**
– الطماطم الصناعية	8 524	9 083	9 552	10 051
– التبغ	76	79	2 279	2 623
الحمضيات:	**10 878**	**12 049**	**12 710**	**13 420**
– البرتقال	8 025	8 907	9 552	10 051
– اليوسفي(المندرين) و الكليمنوتين	2 075	2 312	2 279	2 623
زراعة الأشجار:	**26 521**	**30 841**	**29 424**	**33 221**
– التمور	7 894	8 482	9 344	9 904
– التين	1 101	1 171	1 286	1 391
– الزيتون	3 938	5 787	4 829	6 537
– اللوز(طري+ يابس)	665	635	648	765
– فواكه أخرى(ذات نواة و حب)	12 923	14 766	13 317	14 624
زراعة الكروم:	**5 432**	**5 708**	**5 180**	**5 681**
– عنب مجفف	2	0,9	0,9	0,7
– عنب المائدة	4 733	4 829	4 373	4 926
– عنب للتخمير	697	878	806	754
– خمور(1000 هكل)	107	148	120	250

المصدر:الجزائر بالأرقام، نتائج 2013 ـ 2015، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016 م، رقم: 46، ص:38.

و في إطار هذه الظروف غير المحفزة لزراعة الحبوب إضطر الكثير من الفلاحين إلى تحويل أراضيهم لأغراض أخرى خاصة الرعوية التي هي أكثر ربحية من زراعة الحبوب، و أمام هذه الوضعية تبقى الجزائر من أكبر الدول المستوردة للحبوب.

2. الإنتاج الحيواني:

تتميز تربية الحيوانات في الجزائر بوجود نظامين: نظام تقليدي واسع الإنتشار يخص صغار الفلاحين، و نظام حديث للتربية و الإنتاج التجاري المكثف بدأ يتوسع و ينتشر بشكل ملحوظ، و تشتهر الجزائر بتربية الأغنام حيث تعتبر الثانية عربيا بعد السودان و تحوز على متوسط 18 مليون رأس تتركز تربيتها في السهوب الغربية، بالإضافة إلى الأبقار في الجهة الشمالية الشرقية و الجمال في الجنوب و الماعز في المناطق الجبلية الغابية، و كذا تربية الخيول التي تتميز بنوعية جيدة رغم محدوديتها.

الجدول رقم4.2.2 : الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2016 م)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

المنتجات / السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الأسماك	البيض	الألبان و مشتقاتها
2002 ـ 2006	246,39	151,32	128,44	171,63	1659,35
2008 ـ 2012	255,81	265,01	123,78	219,58	2667,95
2013 ـ 2014	252,59	463,18	101,57	303,03	3648,55
2015 ـ 2016	256,80	512,20	106,10	335,00	3895,00

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على المدونات الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأعداد من 30 إلى 35.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر سجلت أعلى مستوى لها بالنسبة للإنتاج الحيواني سنة (2015 ـ 2016 م) في كل من اللحوم الحمراء 256,8 مليون دولار، اللحوم البيضاء 512,2 مليون دولار، البيض 335 مليون دولار، الألبان و مشتقاتها 3895 مليون دولار، ما عدا شعبة الأسماك التي سجلت تراجعا مستمرا من سنة 2002 م إلى 2016 م حيث إنخفضت من 128,44 مليون دولار إلى 106,1 مليون دولار على التوالي بسبب سوء إستغلال هذه الثروة من صيد عشوائي، عدم إحترام أوقات التكاثر من طرف الصيادين، و الصيد غير القانوني لبعض أنواع الكائنات البحرية مثل المرجان و كذا إستعمال المتفجرات من جهة و قلة إمكانيات الصيادين من جهة أخرى.

خامسا: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

تظهر أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال مساهمته في تكوين بنية الإقتصاد الوطني مقارنة بباقي القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات، حيث يتميز هذا القطاع بتنوع المحاصيل نتيجة تنوع المناطق الفلاحية، غير أنه رغم الدعم الذي قدمته الحكومة لتطوير الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني، تبقى الفلاحة في الجزائر

بعيدة نسبيا عن الأهداف المرجوة منها، و ذلك بسبب التأثير الكبير للظروف المناخية على حجم الإنتاج الفلاحي رغم الجهود المبذولة لزيادة الأراضي المسقية من جهة، و ضعف التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع من جهة أخرى.

الجدول رقم 5.2.2 : مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 ـ 2017 م).

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة للقطاع الزراعي	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
1992	918,6	128,4	13,97
1993	1005,0	131,1	13,04
1994	1274,9	145,6	11,42
1995	1743,6	196,6	11,27
1996	2266,7	277,8	12,25
1997	2243,4	240,4	10,71
1998	2444,3	324,8	13,28
1999	2825,2	359,7	12,73
2000	4123,5	346,2	08,39
2001	4227,1	412,1	09,74
2002	4522,8	417,2	09,22
2003	5252,3	515,3	09,81
2004	6149,1	580,5	07,67
2005	7562,0	581,6	07,69
2006	8501,6	641,3	07,54
2007	9352,9	708,1	07,57
2008	11043,7	727,4	06,58
2009	9968,0	931,3	09,34
2010	11991,6	1015,2	08,46
2011	14589,0	1183,2	08,11
2012	16209,6	1421,7	08,77
2013	16647,9	1640,0	09,85
2014	17228,6	1772,2	10,28
2015	16702,1	1935,1	11,58
2016	17406,8	2140.3	12,29

المصدر:من أعداد الباحث بالإعتماد على نشرات مختلفة للديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول رقم: 5.2.2 أعلاه تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي من سنة إلى أخرى خاصة بعد سنة 2000 م نتيجة الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع، غير أن نسبة القيمة المضافة لهذا القطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فهي متذبذبة من فترة لأخرى فتارة ترتفع و تارة أخرى تنخفض حسب تطور الناتج الزراعي من جهة و تطور الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، و على العموم هي نسبة ما زالت بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات المتاحة، حيث لم يتجاوز متوسطها 10% و هو ما يعكس إستمرار الجزائر في إستيراد الكثير من المنتجات الزراعية خاصة الحبوب التي ما زال إنتاجها بعيدا جدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

إن النتيجة التي حققتها عملية متابعة و تطوير البرامج التنموية الفلاحية، و نتيجة إستفادتها من الآثار الإيجابية لمختلف الإستثمارات توحي بإمكانية الوصول إلى مستويات كبيرة من الإنتاج تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي و التوجه نحو التصدير.

المطلب الثاني: الصناعة التحويلية كقطاع إرتكازي في الجزائر.

تعتبر الصناعة في الجزائر أحد القطاعات الإرتكازية المعول عليها في التغيرات الهيكلية بإعتبارها القائد لعملية التنمية الإقتصادية، حيث يعتبر النمو الصناعي المحرك الأساسي لكل قطاعات الإقتصاد الوطني لما يؤدي إليه من زيادة في إنتاج مختلف السلع و الخدمات و بالتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

و في إطار سعي الجزائر نحو بناء نموذج إقتصادي قوي خارج المحروقات أصبحت تنمية الصناعات لاسيما التحويلية منها أمرا ضروريا لما تحققه من نمو إقتصادي على المدى الطويل، و هو ما يفرض على الدولة الجزائرية اليوم أن تكون لها رؤية شاملة، واضحة المعالم و مكتملة الحلقات بالنسبة لهذا النوع من الصناعات الذي أثبت دوره الريادي في تطور الكثير من البلدان خاصة الناشئة منها.

أولا: تعريف الصناعة و أهميتها.

تعرف الصناعة على أنها أحداث تحويل ميكانيكي أو كيميائي للمواد قصد تحويلها إلى منتجات جديدة ذات قيمة أكبر و جعلها أكثر ملائمة لحاجات الإنسان و متطلباته[223]، و بموجب هذا التعريف تتكون الصناعة من مجموعة من المؤسسات تقوم بمزج عوامل الإنتاج وفقا لتوليفة أو عدة توليفات معينة قصد إنتاج سلعة أو عدة سلع معينة غالبا هي من نفس النوع لبيعها أو لإستعمالها في عملية إنتاجية أخرى.

تحتل الصناعة درجة كبيرة من الأهمية كونها أحد الركائز الأساسية لتوازن أي إقتصاد وطني و ذلك من خلال:

- ✓ توفير مختلف المواد و الوسائل لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني مما يؤدي إلى تطورها و تقدمها، و بالتالي إلى رفع معدل النمو الإقتصادي و ديمومته؛

[223] محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الإقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008 م، ص:100.

- ✓ إن طبيعة العمليات الإنتاجية التي تتطلبها الصناعة تدفع بالعمال إلى السعي وراء التأهيل و التدريب بشكل مستمر قصد إكتساب كفاءات خاصة تمكنهم من التعامل مع الآلات و المعدات الحديثة، و هو ما ينتج عنه طبقة من العمال ذات مهارة عالية قادرة على التكيف مع أي تطور في هذا المجال، كما أنه كلما زاد حجم الإنتاج الصناعي في إطار التوسع الأفقي و النمو العمودي ساعد ذلك على توفير فرص تشغيل للبطالين؛
- ✓ إن تطور و تنوع الإنتاج الصناعي يمكن البلد من إحلال الواردات و الذهاب نحو التصدير الشيئ الذي يساهم في توفير و جلب المزيد من العملات الأجنبية؛
- ✓ تساهم الصناعة كل ما كانت متطورة في تعزيز الإستقلال الإقتصادي و السياسي للبلد و تحقيق إكتفائه الذاتي.

ثانيا: المقومات الصناعية في الجزائر.

1. المقومات الطبيعية:

أ. الطاقة:

تزخر أرض الجزائر بموارد طاقة هائلة على رأسها البترول و الغاز الطبيعي، و عملت الجزائر منذ تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971 م على تطوير هذا القطاع الإستراتيجي عن طريق إقامة مجموعة من المصانع الضخمة بهدف التحكم في هذه الثروة من كل جوانبها.

بالنسبة للنفط الذي أكتشف في الجزائر سنة 1956 م تتمركز مكامنه في منطقتين أساسيتين بالصحراء: الأولى في حوض حاسي مسعود على بعد 800 كلم من الساحل بإحتياطي قدره 700 مليون طن و يشمل ثلاث حقول هي: حاسي مسعود، قاسي الطويل و رورد النوس، أما الثانية فهي في حوض عين أميناس على بعد 1600 كلم عن الساحل بإحتياطي قدره 300 مليون طن، و أهم حقوله هي إيجيلي،زرزاتين و تين فوري.

كما تشير الدراسات على أن حوض غدامس المكتشف حديثا في الجنوب الشرقي لحاسي مسعود يحتوي على إحتياط يفوق 12 مليار طن من النفط و هو ما يمدد فترة الإستغلال إلى حدود سنة 2035 م.

أما بالنسبة للغاز فتتركز مناطق إنتاجه في حاسي رمل على بعد 500 كلم من الساحل، و هو من أكبر الحقول الغازية في العالم بإحتياط قدره 3650 مليار متر مكعب، و عليه تعتبر الجزائر من العشر الأوائل المنتجين للغاز في العالم.

ب. الثروات المعدنية:

تتركز أهم الثروات المعدنية الجزائرية في المنطقة الساحلية و في الشرق الجزائري بصفة خاصة، حيث يحتل الحديد الصدارة من حيث الأهمية و الوفرة و أهم مكامنه: بوخضرة و الونزة بالقرب من الحدود التونسية التي تنج حوالي 80 % من إجمالي إنتاج الحديد في الجزائر البالغ 3,4 مليون طن سنويا، كما يوجد الحديد في المنطقة

الغربية بغار جبيلات قرب تندوف بإحتياطي كبير جدا قدره مليار طن، غير أن بعده عن مناطق التصنيع و التصدير بحوالي 2000 كلم لم يسمح بإستغلاله إقتصاديا.

كما تحوز الجزائر كذلك على معادن أخرى مثل الفوسفات و أهم مناجمه في الشرق الجزائري بجبل العنق و الكويف بإحتياط يفوق 01 مليار طن و إنتاج يقدر بـ 1,2 مليون طن سنويا، ثم الزنك و الرصاص في عين بربر قرب عنابة و الزئبق في عزابة بإنتاج قدره 23 ألف طن سنويا و الباريت و الملح بالوطاية قرب بسكرة بإحتياط قدره 02 مليار طن و إنتاج سنوي 200 ألف طن، و الرخام في فلفلة قرب سكيكدة و سعيدة بإحتياط قدره 50 مليون متر مكعب، و الذهب بأمس ماسة بالهقار بإحتياط قدره 58 طن و إنتاج سنوي 02 طن.

2. المقومات البشرية:

لقد كان هدف الجزائر من خلال التركيز على الصناعة في فترة السبعينات إيجاد حل لمشكلة البطالة من الناحية الهيكلية، و إنتاج سلع و خدمات بأقل تكلفة، حيث إرتفع مستوى التشغيل في قطاع الصناعة من 375 ألف منصب شغل سنة 1978 م إلى 510 منصب شغل سنة 1985 م، غير أن هذا التوظيف العشوائي أثر بطريقة سلبية على إنتاجية المؤسسات الصناعية، حيث أصبحت تلعب دورا إجتماعيا محضا بدل دورها الإقتصادي، الشيئ الذي كان يخلق عجزا ماليا مستمرا لدى المؤسسات الإقتصادية يتم تمويله دائما من خزينة الدولة بالإعتماد على إيرادات البترول، غير أن أنخفاض أسعار البترول سنة 1986 م و ما ترتب عنه من خصخصة و إصلاحات هيكلية أدى إلى تسريح العمال الذين كانوا يشكلون بطالة مقنعة، حيث قدر عدد العمال في قطاع الصناعات التحويلية سنة 2005 م بحوالي 158 ألف عامل بعد كان هذا العدد 424 ألف عامل سنة 1994 م.

و نتيجة للمجهودات التي بذلت في هذا القطاع بعد سنة 2000 م إرتفع عدد العمال فيه إلى 1194 عامل سنة 2009 م لينخفض إلى 899 عامل سنة 2014 م[224].

و بالرجوع إلى الجدول رقم : 2.2.2 المذكور سابقا و الخاص بتوزيع المشتغلين حسب القطاع في الجزائر خلال الفترة (2013 ـ 2015 م) نلاحظ أن عدد العمال في القطاع الصناعي بشكل عام إنخفض من 1407 عامل سنة 2013 م إلى 1377 عامل سنة 2015 م، ليصبح يشكل نسبة 13 % من إجمالي عدد العمال في الجزائر[225].

[224] مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد: 12، جوان 2017م، ص:200.

[225] الجزائر بالأرقام، نتائج (2013 ـ 2015)، الديوان الوطني للاحصائيات، نشرة 2016 م، ص: 16 ـ 19.

ثالثا: مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر.

1. مرحلة البناء و التطوير (1966 ـ 1986 م):

لقد سعت الجزائر منذ الإستقلال إلى إرساء أسس لإقتصاد وطني قوي يهدف إلى تجاوز الوضع الإقتصادي و الإجتماعي المتدهور الذي ورثته عن الإستعمار، و كذا تلبية تطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية و شامله، لهذا الغرض وضعت برامج إستثمارية معتبرة خلال الفترة (1967 ـ 1989 م) خصصت لها حوالي 994,5 مليار دج، و أعطت فيها الأولوية لقطاع الصناعة و بشكل خاص للصناعات المصنعة التي تعتمد على الصناعات الثقيلة كركيزة أساسية لإقتصاد وطني متكامل و متنوع ايمانا منها آنذاك بأن الصناعات الخفيفة لن تؤدي هذا الغرض، و خصصت لذلك أكثر من 200 مليار دج كإستثمارات صناعية قدرت بخمس مرات من الإستثمارات في قطاع الزراعة، وزعت على مدار فترة المخططات التنموية الخمسة على قطاعات أعتبرت إستراتيجية لاسيما الصناعة البتروكميائية، صناعة الحديد و الصلب، الصناعات الميكانيكية و صناعة مواد البناء، و تمكنت الجزائر بالفعل من إنشاء مجمعات صناعية كبيرة و متطورة إلى حد ما من الناحية التكنولوجية أشهرها مركب الحجار للحديد و الصلب، و مركب صوناكوم برويبة و غيرها[226].

قصد توفير التمويل اللازم لهذه الإستثمارات الضخمة ركزت الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي خصته بمبالغ إستثمارية مهمة بلغ متوسطها حوالي 38,06 % من إجمالي الإستثمارات المعتمدة خلال هذه الفترة، و هو ما ساعد في جعل الصناعة محركا حقيقيا للنمو و عاملا إستراتيجيا في تحقيق التنمية حيث بلغت نسبتها كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، و هو ماجعل الجزائر تصنف آنذاك من أكبر الدول إستثمارا في العالم، لكن هذا الجهد التنموي الكبير و الإنفاق الإستثماري المعتبر لم يمكن الجزائر من بناء قاعدة إنتاجية صناعية تحرر الجزائر من تبعيتها الدولية و تؤمنها من التبعات السلبية لتقلبات أسعار البترول[227].

لقد بين هذا العجز أن إستراتيجية التصنيع التي إعتمدتها الجزائر لم تفشل فقط في كسر تبعية الإقتصاد الوطني إلى السوق الدولية فقط، و إنما زادتها تعقيدا حيث تحولت التبعية من إستهلاكية إلى تبعية تكنولوجية إنتاجية معقدة و هو ما دفع في بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى الشروع في إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي من خلال تجزئة كبريات المركبات و الشركات الوطنية إلى وحدات صغيرة و متوسطة متخصصة مهنيا بهدف التحكم في تسييرها بغية تحقيق فعالية تمكن من زيادة إنتاجيتها التي لم تتجاوز في أحسن الظروف 25 % من الطاقة المتاحة.

[226] أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الإقتصاد المخطط، بحوث إقتصادية عربية، العدد: 65، 2014 م، ص: 157.
[227] أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، نفس المرجع، ص: 158.

2. مرحلة الإنكماش (1987 ـ 1989 م):

لقد كان لتراجع عائدات صادرات النفط الجزائرية خلال أزمة النفط العالمية (1986 ـ 1989 م) و ما رافقها من تدهور كبير في قيمة الدولار الأمريكي أثر كبير على القدرات التمويلية للإقتصاد الجزائري، و نتج عن ذلك تراجع كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7,52 % سنة 1985 م إلى – 0,6 % سنة 1986 م و – 1,4% سنة 1987 م ثم – 2,9 % سنة 1988 م، و هو ما دفع بالدولة سنة 1988 م إلى الشروع في إصلاحات أخرى على مستوى القطاع الصناعي مست أنظمة التسيير و إعادة تنظيم المؤسسات من خلال منحها الإستقلالية الإدارية و المالية بعد أن تم تطهيرها ماليا قصد تمكينها من حرية إتخاذ القرار و حرية التعاقد وفقا للقانون التجاري خاصة و أن الشركات في هذه الفترة أخذت تعريفا آخر هو شركات ذات أسهم و شركات ذات مسؤولية محدودة أصبحت بموجبه تخضع لمبدأ الربحية.

3. مرحلة الإستقرار و بداية الإنتعاش المحتشم (ما بعد 1990م):

لقد حققت إعادة الهيكلة و إستقلالية المؤسسات نتائج معتبرة جعلت من القطاع الصناعي يتحول من مجرد قطاع موزع للريع إلى قطاع منتج للثروة، إلا أن هذا التحول النوعي سرعان ما أجهض بفعل عاملين اثنين هما:

- ✓ الإنعكاسات السلبية لأزمة النفط العالمية (1986 ـ 1989 م) التي أفقدت القطاع الصناعي توازنه؛
- ✓ الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد في تسعينيات القرن الماضي و التي أعادته إلى نقطة الصفر و ما زالت تبعاتها السلبية قائمة إلى غاية اليوم.

لقد مكنت الإصلاحات الإقتصادية التي تضمنها برنامج التعديل الهيكلي التي قامت بها الجزائر بداية من أواخر ثمانينيات إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية، غير أنها أثرت سلبا على القطاع الصناعي الذي سجل عجزا حادا بلغ –22 % في قطاع صناعة مواد البناء، – 15,59 % في قطاع الصناعة الكيميائية، – 267 % في صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية، كما زاد عجز قطاع النسيج بـ: 130 %، و قطاع الجلود و صناعة الأحذية بـ: 178 %، و إستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2000 م تقريبا.

مباشرة بعد إنتهاء الجزائر من تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 م شهدت أسعار البترول قفزة نوعية حيث إرتفعت من 17,9 دولار للبرميل سنة 1999 م إلى 135 دولار للبرميل سنة 2008 م[228]، الشيئ الذي جعل الجزائر خلال هذه الفترة و إلى غاية سنة 2014 م في أريحية مالية لم تعيشها منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، حيث تراجعت المديونية الخارجية إلى حد كبير و إرتفعت إحتياطات الصرف بشكل معتبر أتاحت للجزائر فرصة نادرة للنهوض بقطاعها الصناعي المتعثر.

[228] التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2008 م.

لقد دفع هذا الوضع بالجزائر كما أشرنا سابقا إلى إعتماد المقاربة الكينزية بداية من سنة 2001 م التي ترمي إلى خلق الطلب الداخلي قصد تحفيز الإنتاج و الإستثمار من جهة و إستيعاب نواتج الصناعة من جهة أخرى، و من ثم دعم النمو و تجاوز حالة السكون التي يعاني منها الإقتصاد الوطني بشكل عام، غير أنه رغم المبالغ المالية الهائلة التي تم إنفاقها في إطار برامج الإنعاش الإقتصادي بداية من 2001 م إلى يومنا هذا، بقي أداء القطاع الصناعي محتشما، و بقيت نتائجه ضعيفة مقارنة بالفرص و الإمكانيات الهائلة المتاحة، حيث لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 ـ 2010 م) نسبة 5,34 % مقابل 39,03 % بالنسبة للصناعات الإستخراجية.

إن هذا الأداء الضعيف الذي ميز الصناعة إزداد ضعفا سنة 2011 م، فرغم تسجيلها نموا قدره 2,4 % غير أنه بقي دون أثر إقتصادي كونه نتج عن قطاعين إثنين هما: قطاع الصناعة الغذائية و قطاع الطاقة اللذان حققا نموا قدره 21 % و 8,2 % على التوالي، في حين أن قطاعات النشاط الصناعي الأخرى بقيت تعاني من ركود حاد[229].

لقد كان منتظرا بالمقارنة مع المخصصات الإستثمارية التي تم تسخيرها أن تبني الجزائر قطاعا صناعيا قويا قادرا على تلبية كل الحاجات الوطنية من بعض المنتجات و الذهاب إلى التصدير مستقبلا، غير أن الواقع يوحي بعكس ذلك حيث توحي بعض الإحصائيات أن معدل تغطية الطلب الداخلي قد تراجع كثيرا مقارنة بما كان عليه سابقا.

رابعا: الصناعات التحويلية في الجزائر.

1. واقع الصناعة التحويلية في الجزائر:

لقد كان للتوجه الصناعي الذي إتبعته الجزائر خلال مخططاتها التنموية الذي يعتمد على الصناعات الثقيلة الممولة عن طرق إيرادات صادرات البترول أثر سلبي على الصناعات التحويلية إنعكس على كل الإستراتيجيات الصناعية المنتهجة التي عجزت إلى حد الآن على تحقيق التنمية الإقتصادية المرجوة، و هو ما يظهر جليا في بساطة السلسلة الإنتاجية للصناعات التحويلية التي إقتصرت على التركيب، التعليب و التجميع[230]، حيث مجمل فروع الصناعات التحويلية في الجزائر تقوم على صناعات تشكل آخر مراحل عمليات التصنيع، فالبرغم من المقومات و المزايا النسبية المتاحة لها مازالت تعتمد على موادها الوسيطة و مستلزمات إنتاجها من الخارج.

غير أنه في الفترة الأخيرة بدأت الجزائر تفكر و بجدية في الإهتمام أكثر بالصناعة التحويلية من خلال ترقية بعض الصناعات الموجودة و إقامة صناعات جديدة و الدخول في تكامل صناعي بين القطاعين العام و الخاص

[229] التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2011 م.

[230] منتاوي أمحمد، أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد: 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2015 م، ص:67.

سعيا منها لتلبية الطلب الداخلي و النفاذ إلى الأسواق العالمية، و على عكس ما كانت عليه الصناعة سابقا توجهت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى الصناعات الفلاحية الغذائية التي شهدت تطورا ملحوظا حيث بلغت نسبتها 55 % من الإنتاج الصناعي خلال الفترة (2008 ـ 2010 م)، ثم تليها صناعة النسيج، فصناعة الحديد و الصلب، و الصناعات الكيماوية و الإلكترونية و الميكانيكية على التوالي[231]، و الجدول التالي يبين تطور القيمة المضافة لأهم فروع الصناعة التحويلية خلال الفترة: (2010 ـ 2016 م).

الجدول رقم 6.2.2 : تطور القيمة المضافة لأهم فروع الصناعة التحويلية في الجزائرخلال الفترة: (2011 ـ 2016 م).

الوحدة: مليار دج.

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ص ح م م ك	89,9	97,4	104,0	108,6	125,6	120,2
مواد البناء و الزجاج	74,8	75,9	80,3	88,0	94,5	101,3
الكمياء و المطاط و البلاستيك	53,6	60,1	64,9	66,9	70,8	73,2
الصناعات الغذائية	231,8	266,1	285,5	326,6	356,0	389,6
الصناعات النسيجية	13,5	14,0	14,3	14,8	15,8	17,4
صناعة الجلود و الأحذية	02,6	2,7	2,7	2,9	3,0	2,8
صناعة الخشب و الورق	17,6	18,4	18,9	19,8	20,4	22,4
صناعات مختلفة	50,1	49,7	46,5	44,4	37,8	40,5

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الحسابات الإقتصادية بالحجم (2011 ـ 2016 م)، نشرية الديوان الوطني للإحصائيات رقم 787، الجزائر، 2016 م.

2. مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الجدول رقم: 6.2.2 أعلاه نلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية سجل نسب مساهمة متدنية لقيمته المضافة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000 ـ 2016 م)، حيث كانت أعلى نسبة سنة 2000 م هي 5,78 % لتنخفض تدريجيا حتى تصل إلى 3,60 % سنة 2012 م، لتعاود الإرتفاع بشكل محتشم سنة 2013 م بنسبة 3,70 %، و يستمر هذا الإرتفاع ليصل إلى 5,69 % سنة 2016 م، و هو إرتفاع راجع إلى مساهمة القطاع الخاص في ظل ضعف أداء المؤسسة العمومية التي لم تنجح في إكتساب حصة في الأسواق العالمية، بل و حتى السوق المحلية التي غزتها المنتجات الصينية، خاصة منتجات قطاع النسيج و قطاع الجلود و الأحذية، أما بالنسبة للقطاعات التي ساهمت في هذه القيمة بشكل كبير هي قطاعات الكمياء و المطاط و الصلب، كما تتوفر الجزائر على قطاع واعد هو قطاع الميكانيك و المنتجات الكهربائية.

[231] ربيعة حملاوي، سالم حسين، الشراكة الصناعية كآلية لدعم و تنمية مشاريع الصناعات التحويلية في الجزائر، سبل النهوض من الأزمة، مع إشارة إلى الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، مجلة جديد الإقتصاد، العدد رقم: 11، ديسمبر 2016 م، ص:78.

و بالرغم من كل الأموال التي خصصت لبرامج الإنعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو بهدف زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها، فإن هذا الطلب لم يقابله إستجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء العام أو الخاص، حيث زاد حجم الواردات من المنتجات المصنعة و النصف مصنعة و التجهيزات الصناعية و هو ما دفع بالحكومة إلى فرض نظام الرخص على معظم الواردات خاصة الصناعية لتشجيع الإستثمار فيها عن طريق تفعيل الطلب المحلي على المنتجات الوطنية.

الجدول رقم 7.2.2 : نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2016 م).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2000	54,792	3,167	05,78
2005	103,081	4,596	04,46
2010	161,196	6,727	04,17
2011	200,245	7,324	03,66
2012	209,004	7,522	03,60
2013	209,670	7,775	03,70
2014	213,567	8,325	03,90
2015	164,800	7,158	04,34
2016	156,100	8,884	05,69

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

المجموعة الإحصائية رقم: 2016/167، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2016 م، ص: 193.

الملاحق الإحصائية، صندوق النقد العربي، الملحق (3/4)، ص: 318.

3. الرؤية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في الجزائر :

لقد بات من الضروري أن تفكر الجزائر في بناء إستراتيجية فعالة لقطاع الصناعات التحويلية حتى يساهم بقوة في النمو الإقتصادي، و ينشط القطاعات المرافقة له خاصة الزراعة و السياحة، بحيث يجب أن تركز هذه الإستراتيجية على الصناعات التي تعتمد أساسا عى المواد الخام المتوفرة محليا التي توجه إما لإنتاج منتجات نهائية، أو إنتاج منتجات نصف مصنعة تستعمل لإنتاج منتجات نهائية أخرى، كما يجب أن تراعي هذه الإستراتيجية الميزة النسبية و التنافسية، و من ثم منحها الدعم اللازم الذي يسمح بتجسيدها في أرض الواقع، بالإضافة إلى معالجة كل المشاكل التي من شأنها إعاقتها و العمل بمبدأ التوظيف الأمثل للموارد و تنمية المهارات و إستخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة، و في الأخير وضع الخطط التسويقية اللازمة لتصريف المنتجات قصد تحفيز المستثمرين في هذا المجال.

إن وضع هذه الإستراتيجية يتطلب من الدولة مراجعة نمطها التسييري قصد مواجهة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، و هو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية و تحسين مستواها التكنولوجي و تشجيع التطوير و الإبتكار في الإنتاج و مواكبة جميع المعايير الدولية بما يسمح للنفاد إلى الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: السياحة كقطاع إرتكازي في الجزائر.

لقد أصبحت صناعة السياحة في العالم صناعة قائمة بذاتها، بإعتبارها أحد أهم القطاعات الإرتكازية التي يمكن أن يعول عليها في تحقيق التنمية الإقتصادية، لما لها من دور كبير في زيادة الثروة خاصة بالنسبة للدول النفطية و من بينها الجزائر التي تريد أن تعطي بعدا جديدا للسياحة يهدف إلى تنويع إقتصادها في إطار محاولة بناء نموذج إقتصادي قوي خارج المحروقات.

أولا: تعريف السياحة و أهميتها.

1. تعريف السياحة:

لقد تعددت و إختلفت التعاريف و المفاهيم التي وضعت للسياحة تبعا لتعدد مجالاتها، فمنهم من يعتبرها ظاهرة إقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، و منهم من يعتبرها وسيلة لتنمية العلاقات بين المجتمعات، و في ما يلي بعض التعريفات التي حاولت أن تبين ذلك بشكل أوضح و أشمل:

أ. تعريف جوبير فرويلر:

يرى أن السياحة هي:" ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و تغيير الهواء، و إلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة، و نمو هذا الإحساس و الشعور بالبهجة و المتعة و الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و أيضا نمو العلاقات خاصة بين الشعوب و أواسط مختلفة من الجماعات الإنسانية، و هي علاقات كانت ثمرة إتساع نطاق التجارة و الصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، و ثمرة تقدم وسائل النقل"[232].

ب. تعريف هرمن شولرا:

يرى أن السياحة هي:" إصطلاح يطلق على كل العمليات التي تتعلق بدخول و إقامة و إنتشار الأجانب داخل و خارج منطقة معينة، أو أية بلدة أو دولة ترتبط بهم إرتباطا مباشرا[233]".

[232] أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر، 2007 م، ص: 11.

[233] حمدي عبد العظيم، إقتصاديات السياحة، مدخل نظري و عملي متكامل، مكتبة الشرق، القاهرة، 2000 م، ص: 11.

ت. تعريف المنظمة العالمية للسياحة (0MT):

قصد توحيد الأسس الإحصائية للسياحة قامت المنظمة العالمية للسياحة بتحديد تعريف لها هو:" تشمل السياحة كل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، و يقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير إنقطاع للراحة أو لأغراض أخرى، و تتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليها كافة الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة و متكررة[234]".

و يدخل في هذا المفهوم كل سفر من أجل الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الديانة، الرياضة، الزيارات العائلية، حضور المؤتمرات و الندوات العلمية، زيارة المعارض بإختلاف أنواعها، مشاهدة و حضور الأعمال الثقافية و السياسية و غيرها.

2. أهمية السياحة:

يمكن أن نبرز أهمية السياحة من خلال عدة جوانب هي:

أ. الأهمية الإقتصادية:

تكمن الأهمية الإقتصادية للسياحة بشكل أساسي في:

- ✓ أنها أحد أهم موارد العملة الصعبة الناتجة عن النفقات المباشرة للسياح على وسائل الراحة، التسوق، الطعام و الشراب و غيرها، بالإضافة إلى تأثير الإستثمار السياحي عن القطاعات الأخرى (المضاعف السياحي)؛
- ✓ خلق مناصب شغل مباشرة في قطاع السياحة و غير مباشرة في القطاعات الأخرى الداعمة و المعنية بإدارة الموارد، مما يساهم في التخفيف من مشكل البطالة.

ب. الأهمية السياسية:

تساعد السياحة على تعزيز العلاقات السياسية و الإقتصادية الدولية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية السياحية الرسمية و غير الرسمية و ما لذلك من إنعكاسات إيجابية على السياحة الوطنية و الدولية.

ت. الأهمية الإجتماعية و الثقافية:

للسياحة أهمية إجتماعية لما لها من تأثير على الجوانب الجغرافية و الديموغرافية للسكان و كذا تغيير سلوكاتهم و علاقاتهم ، و رفع مستوى معيشتهم و نمط حياتهم، و أهمية ثقافية مرتبطة بتبادل العادات و التقاليد و الفنون و الآداب و اللغات و غيرها مما يرفع من مستوى الوعي الثقافي لديهم من جهة، و من جهة أخرى تحفز على صيانة التراث الوطني من مباني و مواقع أثرية و تاريخية و المحافظة عليه.

[234] المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم، تعاريف، و تصانيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم: 01، 1995 م، ص:10.

ثانيا:المقومات السياحية في الجزائر:

تتوفر الجزائر على مقومات سياحية كبيرة و متنوعة سواء على مستوى الساحة الإقليمية أو الدولية، و هو ما يؤهلها أن تكون قطبا سياحيا يقصده السياح من مختلف أنحاء العالم، و يمكن عرض هذه المقومات كما يلي:

1. المقومات الطبيعية:

تتمتع الجزائر بموقع إستراتيجي هام و تتربع على مساحة شاسعة قدرها 2381741 كلم مربع، تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا، و تنقسم من حيث المقومات السياحية الطبيعية إلى نطاقين طبيعيين متباينين من حيث الملامح التضاريسية و التركيبة الجيولوجية و طبيعة المناخ و التوزيع السكاني و التركيز الإقتصادي هما[235]:

أ. النطاق الشمالي:

و تبلغ مساحته حوالي 400 ألف كلم مربع، و يتميز بطابعه الجبلي المتكون من سلسلتي الأطلس التلي و الأطلس الصحرواي توجد بينهما هضاب واسعة ذات مناخ متوسط و غطاء نباتي كثيف، و يقيم في هذا النطاق حوالي 90 % من سكان الجزائر و فيه تتركز أكبر المدن و القرى و المناطق الصناعية و الزراعية؛

ب. النطاق الجنوبي:

و تقارب مساحته حوالي 02 مليون كلم مربع، و يتميز بطابعه الصحرواي و مناخه الجاف و غطائه النباتي الضئيل، و يضم أهم الثروات الطبيعية في الجزائر من بترول و غاز و غيرها.

و عادة ما تصنف المناطق السياحية في الجزائر تبعا لطبيعتها الجغرافية إلى: السواحل التي تمتد على مسافة 1200 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط مرورا بأربعة عشر ولاية بداية من تلمسان في أقصى الغرب و الجزائر العاصمة في الوسط إلى عنابه في أقصى الشرق، و السهول الشمالية و هضاب الأطلس الشمالي، السلسلة الجبلية الأطلسية، الهضاب العليا،الأطلس الصحراوي، و واحات الصحراء.

كما تحوز الجزائر على عدد كبير يقارب 202 منبع للمياه الحموية متوزعة على مختلف أرجاء الوطن الداخلية و الساحلية يمكن أن تشكل قاعدة أساسية لإقامة سياحة حموية يقصدها السياح المحليين و الأجانب الذين يبحثون عن العلاج الطبيعي أهمها: حمام بوغرارة بولاية تلمسان، حمام بوحجر بولاية عين تموشنت، حمام بوحنيفية بولاية معسكر، حمام سعيدة، حمام دباغ و الشلالة بولاية قالمة، حمام الصالحين بولاية بسكرة و غيرها.

2. المقومات التاريخية و الحضارية:

تمتاز الجزائر بمجموعة لا يستهان بها من المعالم التاريخية و الحضارية بقيت شاهدا على مختلف الحضارات التي تعاقبت على المنطقة بداية من الأمازيغية ثم البيزنطية و الرومانية و وصولا إلى الحضارة الإسلامية، و التي

[235] كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية ـ حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 م، ص: 111.

جعلتها غنية بكم هائل من المواقع الأثرية صنف الكثير منها ضمن التراث العالمي لليونيسكو مثل تيمقاد بباتنة، جميلة بسطيف، قلعة بني حماد بالمسيلة، قصر ميزاب بغرداية، تيبازة كمدينة رومانية و القصبة بالجزائر العاصمة و غيرها،[236] بالإضافة إلى الكثير من المتاحف الوطنية مثل: المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة، المتحف الوطني باردو و المتحف الوطني للمجاهد و المتحف الوطني للفنون الجميلة للحامه بالجزائر العاصمة، المتحف الوطني أحمد زبانة بوهران.

كما تزخر الجزائر بصناعة تقليدية هامة تعكس صورة التراث الشعبي الجزائري و تنوع معالمه التاريخية مثل صناعة الفخار، صناعة الحلي من المرجان و الفضة و الذهب، صناعة الزرابي، صناعة التطريز، صناعة النحاس و صناعة النقش على الخشب و غيرها.

3. المقومات المادية و البشرية:

تمتلك الجزائر في مجال السياحة مقومات فندقية معتبرة شهدت تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، غير أن المتتبع للحظيرة الفندقية في الجزائر يرى أنها ما زالت تعرف عجزا كبيرا في جودة الخدمات التي يفترض أن تتميز بها، و يرجع ذلك إلى التهميش الكبير الذي عرفه القطاع منذ الإستقلال إلى غاية السنوات الأخيرة، حيث بدأت السياسة الجديدة للحكومة تعطي ثمارها من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها، وبروز فنادق ذات خدمات عالية الجودة، غير إنه ما يعاب عنها أن أسعارها تبقى مرتفعة جدا مقارنة بأسعار فنادق دول الجوار، و هو ما أدى إلى عزوف السياح المحليين خاصة عنها، و الجدول رقم: 8.2.2 أسفله يبين تطور الفنادق وسعتها بين سنتي 2013 و 2016 م.

[236] حليمي حكيمة، السياحة كبديل تمويلي للإقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية ـ إستراتيجية تنمية القطاع و متطلبات النجاح، مخبر البحوث و الدراسات الإقتصادية، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد: 11، ديسمبر 2016 م، ص:405.

جدول رقم 8.2.2 : توزيع سعة الفنادق و المؤسسات المماثلة لها حسب الفئة في الجزائر خلال الفترة (2013 ـ 2016 م).

فئة التصنيف	2013		2014		2015		2016	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
فندق خمس نجوم	08	4242	8	4242	8	4242	13	6734
فندق أربع نجوم	05	1600	6	1800	6	1800	12	2810
فندق ثلاث نجوم	38	5775	39	5829	39	5829	51	7045
فندق نجمتين	46	4605	46	4605	46	4605	46	4425
فندق نجمة واحدة	149	10639	149	10639	158	11295	158	11295
فندق بدون نجوم	156	8406	156	8406	160	8533	160	8533
إقامة سياحية نجمتين	02	384	02	384	02	384	02	384
إقامة سياحية نجمة واحدة	01	313	01	313	01	313	01	313
نزل نجمتين	02	93	02	93	02	93	02	93
نزل نجمة واحدة	01	30	01	30	01	30	01	30
بيت شباب نجمتين	01	16	01	16	01	16	01	16
بيت شباب نجمة واحدة	01	20	01	20	01	20	01	20
قرية عطلة ثلاث نجوم	-	-	01	274	01	274	01	274
شقق مفروشة (فئة واحدة)	03	91	05	91	05	91	05	91
إقامات (فئة واحدة)	10	426	10	426	10	426	10	426
نزل جبلي (فئة واحدة)	06	170	06	170	06	170	06	170
في طريق التصنيف	196	9381	555	52886	552	54742	196	9381
هياكل فندقية أخرى	549	52613	96	838	196	9381	566	55380
المجموع العام	**1176**	**98804**	**1185**	**99605**	**1195**	**102244**	**1231**	**107420**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2013 ـ 2015 م، نشرة 2016 م، رقم: 46، ص:54،

إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

أما من حيث التشغيل فقد ساهم القطاع السياحي الجزائري في توفير مناصب شغل لابأس بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و ذلك على الرغم من ضعف نسبتها بالنسبة لإجمالي العمالة، حيث بلغت هذه النسبة في سبتمبر 2015 م حوالي 3,08 %، أي ما يقارب 327,3 ألف عامل مباشر من مجموع 10,594 مليون عامل، و هو ما يوضحه الجدول رقم:9.2.2 أسفله، غير أن هذه اليد العاملة ما زالت بعيدة نوعا ما عن التأهيل الذي تفرضه المعايير الدولية في هذا المجال.

جدول رقم 9.2.2 : تطور عدد العمال في القطاع السياحي و القطاعات الداعمة له في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2015 م).

السنوات	المساهمة في التشغيل بالألف	
	العمال المباشرون	إجمالي العمال
2000	154,7	392,4
2001	166,3	338,3
2002	180,5	379,3
2003	180,4	402,8
2004	227,5	518,1
2005	258,9	528,0
2006	239,0	576,3
2007	225,4	546,2
2008	227,7	515,0
2009	269,2	593,2
2010	254,1	539,4
2011	266,6	535,4
2012	292,2	583,0
2013	321,4	634,5
2014	305,9	604,4
2015	327,3	628,3

Source : World Devlopement Indicators (WDI),Novembre 2015.
World Travel and Tourisme Council Data, 2016 .

رابعا: مراحل تطور السياحة في الجزائر:

1. السياحة غداة الإستقلال:

لقد ورثت الجزائر عن الإستعمار الفرنسي قطاعا سياحيا متواضعا قدرت حظيرته الفندقية بحوالي 5922 سرير و مجموعة من المطاعم في كبريات المدن، أسندت مهمة تسييره إلى الديوان الوطني للسياحة الذي أنشئ سنة 1962 م، ثم إلى وزارة السياحة التي أستحدثت سنة 1963 م، و في 19 جوان 1963 م أنشأت لجنة تسيير الفنادق و المطاعم في إطار التسيير الذاتي الذي أعتمد في تلك الفترة، و كلف الديوان الوطني للسياحة بمهمة الترقية السياحية، و إستمرت هذه اللجنة في نشاطها إلى غاية سنة 1966 م، حيث تم إدماجها في الديوان

الوطني للسياحة الذي أنشأ في نفس السنة الوكالة السياحية الجزائرية (ATA) التي أسندت لها مهمة تنظيم الرحلات السياحية في الجزائر[237].

غير أن الإهتمام بالقطاع السياحي خلال هذه الفترة إنصب على تسيير ما تركه المستعمر الفرنسي من هياكل و لم يحظ بأي إهتمام من جانب الدولة إلى غاية صدور ميثاق السياحة سنة 1966 م الذي أدرجه ضمن القطاعات الأساسية للإقتصاد الوطني و سطر له عدة أهداف هي:

- ✓ ضرورة ربط السياحة الجزائرية بالأسواق الدولية؛
- ✓ وضع سياسة للتكوين الفندقي قصد النهوض بالقطاع و فتح مناصب شغل؛
- ✓ جعل القطاع السياحي يساهم بفعالية في جلب العملة الصعبة للبلاد.

حيث تم إدراج هذه الأهداف ضمن سياسة التخطيط التي إعتمدتها الجزائر بداية من سنة 1967 م من خلال المخططات الوطنية :

2. السياحة خلال المخطط الثلاثي (1967 ـ 1969 م) :

في هذه المرحلة لم يحظ القطاع السياحي بالإهتمام الكافي من قبل الدولة، حيث لم يخصص له سوى 2,54 % من إجمالي الإعتمادات الكلية المخصصة لتنفيذ هذا المخطط و المقدرة بـ : 11078 مليون دج، بالمقابل منحت إعتمادات مهمة للقطاعات الأخرى خاصة الصناعة التي أخذت حصة الأسد بنسبة 48,74 %، و هو ما يعكس توجه السياسة الاقتصادية في تلك الفترة.

لقد برمجت الدولة خلال هذا المخطط تحقيق طاقة إستيعاب موافقة لـ : 13081 سرير مع التركيز على الهياكل الشاطئية و السياحة المعدنية التي خصصت لها نسبة 51,7 % و 21,8 % على التوالي من مجموع الأسرة المقررة قصد إستقطاب السياح الأجانب، غير أن كل هذه المشاريع المخططة لم تتجاوز نسبة إنجاز 22,5 % بسبب سوء التسيير، و إنعدام شركات متخصصة في إنجاز مثل هذه المشاريع، كما شهدت هذه المرحلة إنشاء مركزين للتكوين الفندقي بكل من وهران و قسنطينة سنة 1967 م[238].

3. السياحة خلال المخطط الرباعي الأول (1970 ـ 1973 م):

رغم أن هذا المخطط قد حافظ على نفس الأهداف التي رسمها ميثاق السياحة سنة 1966 م للنهوض بهذا القطاع، غير أنه بقي يعاني من التهميش، حيث لم يستفيد خلال هذه الفترة سوى من 2,5 % من إجمالي المخصصات المالية مقارنة بقطاع الصناعة الذي إستفاد بنسبة 45 % منها.

---

[237] شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني و المتغيرات الإقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015 م، ص:146.

[238] بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر (السياحة بالجنوب الغربي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 م، ص: 99.

كما خصصت الدولة خلال هذه الفترة كذلك مبلغ 420 مليون دينار جزائري لإتمام المشاريع المتبقية من المخطط السابق، و برمجت 35000 سرير لرفع قدرات إستقبال السياح الأجانب من خلال مواصلة تهيئة المناطق السياحية الشاطئية و إنجاز مركبات سياحية أخرى في المدن الساحلية الكبرى، كما تمت تهيئة نادي الصنوبر البحري، كما تم رصد ميزانية 120 مليون دج لإنجاز 08 محطات حمامات معدنية[239].

غير أن نسبة إنجاز المشاريع في هذه المرحلة ظلت ضعيفة، حيث لم يتم إنجاز سوى 9000 سرير و هو ما يعادل 35 % من العدد المبرمج ، و يرجع السبب في ذلك إلى إخفاق المخطط الثلاثي في تحقيق أهدافه المسطرة و عدم حل المشاكل المتراكمة مما تطلب دمج المشاريع المتبقية بالمشاريع الجديدة دون أي زيادة في الوسائل التي إستعملت سابقا بالإضافة إلى الضعف الشديد للميزانية المخصصة.

4. السياحة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 ـ 1977 م):

لقد شهدت هذه المرحلة تحولا في السياسة المنتهجة لتطوير قطاع السياحة، فبعد أن كان الإهتمام موجها للسياحة الخارجية، جاء ميثاق السياحة الجديد سنة 1976 م الذي أعطى توجيهات هامة للنهوض بالسياحة الداخلية من خلال تأكيده على حق العمال في الترفيه و الراحة من خلال توفير الهايكل اللازمة لذلك، و السياحة الحضرية و المعدنية.

و نفس الشيء بالنسبة لهذه الفترة ظلت نسبة الإنجاز منخفضة فمن 25000 سرير مبرمجة لم يتم إنجاز سوى 8820 سرير فقط، منها 7960 سرير أنجزت في نهاية هذا المخطط و 860 سرير أنجزت بموجب ميزانية إضافية سنة (1978 ـ 1979 م) خصصت لإستكمال ما تبقى من المشاريع و تقييم الوضعية الإقتصادية.

5. السياحة خلال المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984 م):

في هذه المرحلة تم تخصيص 3400 مليون دينار جزائري لرفع طاقات الإيواء موزعة وفق البرنامج الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 10.2.2 : برنامج المشاريع السياحية في الجزائر خلال المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984 م).

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	مخيمات	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ إستمرار الإهتمام بالسياحة الداخلية من خلال تطوير الهياكل اللازمة لتلبية الطلب الداخلي، حيث إستحوذ المنتج السياحي الحضري على أكبر عدد من الأسرة قدر بـ : 6900 سرير، كما ظهر في نفس الإطار منتج جديد هو المخيمات بـ : 1200 سرير موجهة لفئة العمال محدودي الدخل، غير أن

[239] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مساهمة في إعادة التعريف بالسياسة الوطنية للسياحة، نوفمبر 2000 م، ص:30.

هذه المشاريع هي الأخرى بقيت حبيسة الأوراق و لم ينجز منها سوى 4050 سرير من مجموع 16550 سرير بسبب أن هذا المخطط كان في بداية الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال ثمانينيات القرن الماضي[240].

6. السياحة خلال المخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1989 م):

تميزت هذه المرحلة بفتح المجال أمام متعاملين آخرين للإستثمار في مجال السياحة على غرار الإستثمارات الأخرى و إنتهاج سياسة لا مركزية الاستثمار بمشاركة كل من القطاع الخاص، الجماعات المحلية و باقي المؤسسات الأخرى، و تم التأكيد على ضرورة تهيئة مناطق التوسع السياحي (ZET) التي حددتها الدولة.

و قصد مواصلة أعمال التهيئة السياحية و توسيع الحظيرة الفندقية خصص لهذه المرحلة 1800 مليون دينار جزائري لزيادة طاقة الإستيعاب بـ : 22970 سرير بما فيها المشاريع المتأخرة و المؤجلة، غير أنه لم يتم إنجاز سوى 10516 سرير فقط لتبلغ الطاقة الفندقية في الجزائر في نهاية سنة 1989 م 48302 سرير منها 53,5 % تابعة للقطاع العام و 46,5 % تابعة للقطاع الخاص الذي عاد بقوة بعد غيابه خلال فترة ما بعد الإستقلال بسبب النظام الإقتصادي الذي إعتمدته الدولة خلال هذه الفترة و هو ما يؤكد ضرورة فتح المجال أمام هذا القطاع و منحه التسهيلات اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي.

7. السياحة خلال الفترة (1990 ـ 2008 م):

خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2009 م تم إنجاز عدة هياكل فندقية بطاقة إستيعاب 38081 سرير لتصل طاقة الإستقبال إلى حوالي 86383 سريرا، حيث حقق عدد الأسرة خلال هذه الفترة قفزة نوعية و إستمر هذا التحسن إلى غاية 2011 م ليصل 93073 سريرا ، بالمقابل بقي عدد الفنادق خلال هذه الفترة يشهد نموا بطيئا حيث إرتفع من 1105 فندقا سنة 2005 م إلى 1151 فندقا سنة 2009 م بزيادة قدرها 46 فندقا خلال 05 سنوات، و هو ما يدل على أن وتيرة التنمية السياحية خلال هذه الفترة كانت جد محتشمة.

8. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر و آفاق 2030 م:

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT الذي تم إطلاقه سنة 2008 م جزءا من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية آفاق 2025 م SNAT و المعدل إلى غاية 2030 م الذي حدد رؤية الدولة للتنمية السياحية على المدى القصير 2009 م و المدى المتوسط 2015 م و المدى الطويل 2030 م، و ذلك لتلبية الطلب الدولي و الوطني الذي يتوقع أن يزيد عن 11 مليون سائح في آفاق 2025 م، من خلال رسم مجموعة من الأهداف العامة و الخاصة هي:

[240] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مساهمة في إعادة التعريف بالسياسة الوطنية للسياحة، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

أ. الأهداف العامة:

و تعكس هذه الأهداف الجوانب المختلفة للإقتصاد الوطني التي تؤثر في إنجاح عملية التنمية الشاملة و هي:

- ✓ جعل قطاع السياحة أحد المحركات الأساسية للنمو الإقتصادي كإقتصاد بديل لقطاع المحروقات؛
- ✓ تفعيل الأثر العكسي على القطاعات الأخرى كالفلاحة، البناء، الاشغال العمومية، الصناعة بفروعها...إلخ؛
- ✓ الربط بين ترقية السياحة و ترقية البيئة عن طريق إدخال مفهوم الإستدامة في حلقة التنمية؛
- ✓ رد الإعتبار للتراث التاريخي و الثقافي و الديني و جعله أداة لتطوير السياحة و بالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية؛
- ✓ تحسين صورة الجزائر لدى الغير و تغيير الإنطباع السيئ الذي يحمله الأجانب عن المنتجات السياحية بالجزائر.

ب. الأهداف الخاصة:

و تتمثل في برمجة العديد من المشاريع هي:

- إنجاز فنادق تابعة لسلاسل عالمية بطاقة إستقبال تصل إلى 29386 سرير؛
- إنجاز أكثر من 20 قرية سياحية متميزة و تخصيص عدة أرضيات للتوسع السياحي؛
- إنجاز حدائق تسلية خاصة في كبريات المدن الجزائرية مثل حديقة دنيا بنعامة، حديقة دنيا بقسنطينة، حديقة دنيا بالجزائر العاصمة، حديقة دنيا بوهران و حدائق الواحات؛
- تهيئة مراكز العلاج الطبيعي عن طريق الحمامات الطبيعية مثل حمام قرقور، حمام ملوان و الشريعة؛
- إطلاق أكثر من 80 مشروعا سياحيا في 06 أقطاب سياحية بعقود إمتياز بسعة 5986 سرير.

إن الرهانات التي خاضها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر تهدف إلى بناء إقتصاد سياحي يمكن أن يشكل إحدى الركائز الأساسية التي يعول عليها الإقتصاد الجزائري في مرحلة ما بعد البترول، بإعتبار السياحة من أهم القطاعات الإقتصادية المنتجة للقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، و ذلك لما يمتلكه هذا القطاع من مؤهلات إذا تمت تهيئتها و تفعيلها يمكن أن تجعل من الجزائر وجهة سياحية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بإمتياز.

إن أهم ما جاء به هذا المخطط على المدى المتوسط (2008 ـ 2015 م) برمجة إنجاز هياكل بطاقة إستقبال 75000 سرير من النوع الراقي قصد إستقبال 2,5 مليون سائح في حدود سنة 2015 م، و لتحقيق ذلك تمت الموافقة على 861 مشروعا، إلى غاية سنة 2014 م أنجز منها 76 مشروعا فقط أي ما يعادل 8,8 % من إجمالي المشاريع المقبولة و بطاقة 6377 سرير، و 385 مشروعا هي قيد الإنجاز، أي ما يعادل 44,7 % من إجمالي المشاريع المقبولة بطاقة إستقبال 54884 سرير، أما المشاريع المتبقية منها 104 مشروعا بطاقة إستقبال 9123 سرير متوقفة و 296 مشروعا بطاقة إستقبال 33860 سرير لم يتم الإنطلاق فيها بعد، و

الجدول رقم : 8.2.2 أعلاه الخاص بتوزيع سعة الفنادق و المؤسسات المماثلة لها خلال الفترة (2013 ـ 2016 م) الذي قدمناه في عنصر المقومات السياحية في الجزائر يبين عدد الفنادق و تصنيفها و توزيعا و سعتها إلى غاية 2016 م[241].

خامسا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

رغم الإهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة في الآونة الأخيرة إلا أن نسبة مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 3,9 **%**، في الوقت الذي تشير فيه إحصيائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 %، و يرجع هذا الضعف إلى الإهمال الكبير الذي شهده هذا القطاع منذ الإستقلال و الذي إنعكس سلبا على البنية التحتية و مختلف الهياكل التي من شأنها أن تطور هذا القطاع رغم ما تحوز عليه الجزائر من معالم سياحية طبيعية و تاريخية و دينية و صناعات تقليدية و عادات و تقاليد و فنون شعبية يمكن أن تجعل من الجزائر قطبا سياحيا يستقطب السياح بدلا من أن يصدرهم.

حيث تشير الإحصائيات كما يوضحه الجدول رقم :11.2.2 أسفله أنه بسبب الإسترجاع النسبي للأمن في الجزائر ، و بسبب ما تعيشه بعض الدول العربية السياحية مثل تونس و مصر من أوضاع أمنية متردية تضاعف عدد السياح القادمين إلى الجزائر ثلاث مرات، حيث بلغ في سنة 2000 م 866000 سائحا و في سنة 2013 م 2733000 سائحا ليتراجع هذا العدد إلى 2301000 سائحا سنة 2014 م ، و هو تراجع يعادل 15,8 % بسبب الأوضاع الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل، مما دفع بالسياح إلى إختيار وجهات بديلة، و على الجزائر أن تغتنم هذه الظروف و أن تسهر بشكل جدي على تنفيذ " المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 "و المعدل إلى غاية 2030 م الذي أطلقته سنة 2008 م لتبني قطاعا سياحيا يعول عليه في تحقيق النمو، و الجدول رقم: 11.2.2 في الصفحة الموالية يبين بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2015 م).

[241] وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة و الصناعة التقليدية، 2014 م، ص: 27.

الجدول رقم 11.2.2 :بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2015 م).

السنوات	عدد السياح	الإيرادات السياحية مليون دولار	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	الإستثمارات السياحية مليار دولار
2000	866000	102	3,1	0,297
2001	901000	100	3,2	0,412
2002	988000	111	3,3	0,628
2003	1166000	112	3,4	0,850
2004	1234000	178	3,6	1,840
2005	1443000	184	3,9	1,640
2006	1638000	220	3,3	1,840
2007	1743000	219	3,2	2,260
2008	1772000	323	3,1	2,080
2009	1912000	246	3,7	1,770
2010	2070000	246	3,4	1,554
2011	2395000	209	3,3	1,664
2012	2634000	217	3,3	1,774
2013	2733000	367	3,6	1,814
2014	2301000	347	3,3	1,991
2015	-	-	3,5	1,608

Source : World Devlopement Indicators (WDI),Novembre 2015.
World Travel and Tourisme Council Data, 2016 .

المبحث الثاني: نحو بناء إستراتيجية فعالة لإصلاح خلل هيكل الصادرات الجزائرية و تحقيق نمو إقتصادي مستدام.

إن التركيز على النمو المحقق في شكله العام دون التفصيل في مكوناته الأساسية قد يعطي صورة مشوهة و غير واضحة عن نسبة النمو المحققة في كل قطاع خاصة في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على إنتاج البترول و على أسعاره و حجم صادراته، مما يعني إنفصالها التام عن إنتاج القطاعات الأخرى و صادراتها، و بشكل أخص تلك التي يفترض أن تكون المحرك الحقيقي للنمو الإقتصادي على المدى البعيد، و هو ما يفرض علينا تحليل صادرات قطاع المحروقات من جهة و صادرات القطاعات التي نفترض أنها إرتكازية من جهة أخرى و تحديد علاقتها بالنمو الاقتصادي كمحاولة منا لبناء إستراتيجية قد تصحح من وضع الصادرات الجزائرية و تمكن من النفاذ إلى الأسواق العالمية.

المطلب الأول: الصادرات و علاقتها بالنمو الإقتصادي في الجزائر.

أولا: أهمية صادرات المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

1. المحروقات و إجمالي الصادرات:

الجدول رقم:12.2.2 : هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة:(2000 ـ 2017 م) الوحدة: مليون دولار

الصادرات / السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)
2000	21419,00	97,22	621	2,88	22031,00	100
2001	18484,00	96,61	648	3,93	19132,00	100
2002	18091,00	96,31	734	3,69	18825,00	100
2003	23939,00	97,66	673	2,34	24612,00	100
2004	31302,00	97,47	781	2,53	32083,00	100
2005	45094,00	98,03	907	1,93	46001,00	100
2006	53429,00	97,83	1184	2,17	54613,00	100
2007	58831,00	97,79	1332	2,21	60163,00	100
2008	77361,00	97,56	1937	2,44	79298,00	100
2009	44128,00	97,64	1066	2,36	45194,00	100
2010	55527,00	97,42	1526	2,68	57053,00	100
2011	71427,00	97,19	2062	2,81	73489,00	100
2012	71794,00	97,04	2187	2,96	73981,00	100
2013	63752,00	98,12	2165	3,33	64974,00	100
2014	60146,00	95,53	2810	4,47	62956,00	100
2015	35724,00	94,54	2063	5,46	37787,00	100
2016	28220,00	93 ,73	1890	6,27	30100,00	100
2017	32860,00	94,54	1988	5,46	34848,00	100

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول **رقم**:12.2.2 نلاحظ أن المحروقات تستحوذ على كل صادرات الجزائر، حيث يظهر هنا المعنى الحقيقي لنفطلة التجارة الخارجية، و هي ظاهرة تتميز بها معظم الدول الريعية، حيث قطاع المحروقات جد مزدهر بينما باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى ضعيفة و محدودة النشاط.

حيث يوضح هذا الجدول كذلك الدور الهام الذي تلعبه المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية، و هو ما تعكسه النسبة التي تجاوزت في كل الحالات 93,73 % ، بالمقابل تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات جد متدنية حيث لم تتعد في أحسن الحالات 6,27 %، الشيء الذي يؤكد أن الجزائر ما زالت بعيدة جدا عن تنويع إقتصادها، و ما هذا الوضع إلا صورة لوجود فجوة كبيرة بين الأهداف المراد تحقيقها و الإنجازات على أرض الواقع بالرغم من الحوافز الهائلة التي تم إعتمادها على مدى مراحل كل الإصلاحات الإقتصادية و برامج دعم و إنعاش الإقتصاد الوطني.

2. علاقة أسعار المحرووقات بالنمو الإقتصادي:

من خلال الجدول رقم: **13.2.2** أسفله يتبين لنا العلاقة القائمة بين تغير أسعار المحروقات و تغير معدل النمو الإقتصادي في الجزائر بحيث **خلال الفترة** (2000 ـ 2017 م):

- ✓ عندما إرتفع سعر البترول من 23,12 دولار للبرميل سنة 2001 م إلى 28,1 سنة 2003 م دولار للبرميل إرتفع معه معدل النمو الإقتصادي من 4,6 % إلى 7,2 %؛
- ✓ عندما إنخفض سعر البترول من 94,1 دولار للبرميل سنة 2008 م إلى 60,86 دولار للبرميل سنة 2009 م إنخفض معدل النمو الاقتصادي من 2,0 % إلى 1,6 % كذلك؛
- ✓ و لما إرتفع سعر البترول من 77,38 دولار للبرميل سنة 2010 م و إلى 109,45 دولار للبرميل سنة 2012 م صاحبه إرتفاع في النمو الاقتصادي 3,6 % و 3,3 % على التوالي؛
- ✓ و لما انخفض سعر البترول إلى 105,87 سنة 2013 م إنخفض معدل النمو الإقتصادي إلى 2,8 %؛
- ✓ على الرغم من التراجع الحاد في أسعار المحروقات سنة 2014 م تمكنت الجزائر من المحافظة على معدل نمو إقتصادي جيد نسبيا، ففي سنة 2015 م إرتفع معدل النمو إلى 3,9 % ليستمر بنفس النسبة تقريبا 3.8 % سنة 2016 م، غير أن هذا المعدل يبقى دائما مرتبطا بقطاع المحروقات حيث لجأت الحكومة إلى زيادة كمية إنتاج المحروقات بنسبة 3,2 % سنة 2016 م مقارنة بنسبة ـ 0,8 % سنة 2015 م للتخفيف من الضرر الذي لحق بالإقتصاد نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط، مما خفف من آثار بطء النمو في القطاعات الأخرى[242].

[242] تقديرات و توقعات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، أكتوبر 2016 م، ص: 138.

الجدول رقم: 13.2.2: تطور سعر البترول و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (2000 ـ 2015 م).

السنوات	المتوسط السنوي للسعر بالدولار	معدل النمو الإقتصادي (%)
2000	27,6	2,2
2001	23,12	4,6
2002	24,36	5,6
2003	28,1	7,2
2004	36,05	4,3
2005	50,59	5,9
2006	61,00	1,7
2007	69.04	3,4
2008	94,1	2,0
2009	60,86	1,6
2010	77,38	3,6
2011	107,46	2,8
2012	109,45	3,3
2013	105,87	2,8
2014	96,29	3,8
2015	49,49	3,9
2016	44.70	3,8

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على تقارير بنك الجزائر و إحصائيات الأوبيك لسنة 2016 م، ص:86.

ثانيا: وضعية الصادرات خارج المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

من خلال الجدول رقم : 13.2.2 و بالرجوع إلى الجدول رقم : 12.2.2 أعلاه، يتبين لنا أن الضعف الشديد لنسبة الصادرات خارج المحروقات يجعل تغيرها بالزيادة أو النقصان من الناحية النظرية يكاد أن يكون عديم الأثر على معدل النمو الإقتصادي، بحيث لما إنخفضت نسبة الصادرات خارج المحروقات من 3,69 % سنة 2002 م إلى2,3 % سنة 2003 م إرتفع معدل النمو الإقتصادي من 5,6 % إلى 7,2 %، و لما إرتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات من 1,93 % سنة 2005 م إلى2,17 % سنة 2006 م صاحبها إنخفاض كبير في معدل النمو الإقتصادي من 5,9 % إلى 1,7 %، و في سنة 2007 م رغم أن نسبة الصادرات خارج المحروقات بقيت تقريبا ثابتة فإن معدل النمو الإقتصادي إرتفع بشكل كبير إلى 3,4 %، و في سنة 2008 م عندما إرتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى 2,44 % إنخفض معدل النمو الإقتصادي إلى 2,0 %، أما بالنسبة للسنوات 2009، 2010، 2012، 2014، 2015، 2016 م فإن العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الإقتصادي كانت طردية، أما بالنسبة للسنتين 2011، 2013 م فإن العلاقة بينهما كانت عكسية.

ثالثا: الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر.

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع في حجم النشاط الإقتصادي، و هو مؤشر يقيس درجة التبعية، ذلك أن الإستقلالية الإقتصادية لأي دولة تظهر إلى حد ما من خلال قيمة صادراتها مقارنة بالدخل أو الناتج المحلي الإجمالي.

إن العلاقة بين صادرات قطاع المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تبين حقيقة مدى إرتباط الإقتصاد الجزائري بهذا القطاع و تبعيته له، و هو ما نتج عنه بالمقابل علاقة طردية بين نمو مداخيله من جهة و نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث نلاحظ في الجدول رقم: 14.2.2 أسفله أن نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 م بلغت 45,56 % ، أي تقريبا نصف الناتج المحلي الإجمالي و يعود السبب في ذلك إلى الارتفاع المعتبر لأسعار البترول خلال هذه الفترة، بينما نلاحظ إنخفاض هذه النسبة بشكل كبير في الفترة ما بعد 2014 م بسبب التراجع الكبير في أسعار البترول، و هو ما يؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يرتكز على مورد واحد هو المحروقات، في المقابل تبقى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي جد ضئيلة حيث لم تتجاوز 1,27 %، و هو ما يعكس مدى ضعف الهيكل الإنتاجي على طرح منتجات بديلة و منافسة لنظيرتها في السوق الدولية.

الجدول رقم: 14.2.2 : نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 ـ 2016 م).

البيان / السنوات	الصادرات خارج المحروقات (%)	الصادرات من المحروقات (%)
2000	1,11	39,01
2001	1,17	34,03
2002	1,28	32,80
2003	0,98	36,08
2004	0,92	37,71
2005	0,88	44,32
2006	0,98	45,56
2007	0,98	43,94
2008	1,13	45,48
2009	0.75	31,19
2010	0,95	34,86
2011	1,04	36,08
2012	1,00	34,35
2013	1,03	29,98
2014	1,27	27,07
2015	1,25	19,20
2016	1,21	18,07

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

إن إرتباط النمو الإقتصادي في الجزائر بإرتفاع أسعار المحروقات يعكس و بقوة هشاشة الإقتصاد، بإعتباره إقتصاد ريعي أحادي الإنتاج و المورد، و بالنظر إلى ضخامة الموارد المالية النفطية خاصة في الفترة (2000 ـ 2014 م)، و رغم تحسن أداء الإقتصاد الجزائري من حيث تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية لكنه كان ظرفيا و لم يساهم في تحفيز النمو و خلق شروط الإقلاع الإقتصادي، وقد تطلب تحسين تلك المؤثرات منح أموال طائلة دون خلق قطاعات منتجة للقيمة المضافة.

و على الرغم كذلك من مساهمة قطاع المحروقات في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الفترات، إلا أن طبيعة هذه العلاقة جعلت الإقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار البترول على المستوى العالمي، و هو ما كان دائما ينعكس سلبا على معدل النمو في ظل عدم قدرة الناتج خارج قطاع المحروقات على تغطية العجز الحاصل، و في ظل التذبذب وعدم الإستقرار تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الإعتماد على القطاع النفطي و تفعيل مصادر دخل غير نفطية كضرورة حتمية لبلوغ التنمية

المطلب الثاني: مكانة صادرات القطاعات الإرتكازية في الإقتصاد الجزائري.

أولا: الأهمية النسبية لصادرات القطاعات الإرتكازية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر بعد الانخفاض الشديد لأسعار النفط سنة 2014 م، وما يؤكده الخبراء من إستحالة رجوعها إلى المستوى الذي وصلت إليه قبل هذه الفترة، أصبح من الضروري أن تبحث الحكومة على مداخيل أخرى أكثر ديمومة كبديل للمحروقات، و في هذا الإطار لابد من الإهتمام أكثر بالقطاعات الإرتكازية (الصناعة التحويلية، الزراعة و السياحة) بإعتبارها مصدرا لخلق الثروة و تطويرها، و في ما يلي سنعرض مدى مساهمة صادرات هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات.

يتضح من خلال الجدول رقم: 15.2.2 أسفله أنه رغم التطورات التي شهدها القطاع الزراعي من خلال الإصلاحات المتعاقبة و الدعم الموجه له فإن حجم الصادرات الزراعية ما زال ضعيفا، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات التي بلغت سنة 2016 م 0,04 % و يرجع ذلك إلى عدم مطابقة المنتوجات الزراعية الجزائرية للمواصفات و المعايير الدولية في ظل السياسات البيئية العالمية الجديدة من جهة و غياب هياكل خاصة بتصدير هذه المنتجات في ظل عجز الفلاحين عن ذلك من جهة أخرى.

أما نسبة مساهمة صادرات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات فقد شهدت تطورا معتبرا خلال الفترة (2000 ـ 2014 م) رغم وجود بعض التذبذب في الإحصائيات، لتشهد تراجعا كبيرا بداية من سنة 2014 م (تاريخ تراجع أسعار البترول بشكل كبير) و هذا ما يؤكد أن أغلب هذه

الجدول رقم 15.2.2 :مساهمة صادرات الفلاحة و صادرات الصناعة التحويلية و ايرادات السياحة من الخارج في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1992 ـ 2016 م).

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات	صادرات الفلاحة		صادرات الصناعات التحويلية		ايرادات السياحة من الخارج		النسبة المئوية الاجمالية
		القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	
1992	837,1	1,4184	0,16	74,7029	8,92	1,6272	0,19	9,27
1993	961,6	1,3828	0,14	83,8430	8,71	1,6999	0,17	9,02
1994	1176.0	5,249	0,44	87,5714	7.44	1,7352	0,14	8,02
1995	1531,9	3,992	0,26	184,4267	12,03	1,5581	0,10	12,39
1996	1878,1	3,9579	0,21	444,4865	23,66	2,5074	0,13	24,00
1997	2018,0	1,6187	0,08	221.6949	10,98	1,6610	0,08	11,14
1998	2262,2	1,6093	0,07	153,1076	6,76	4,3640	0,19	7,02
1999	2347,3	1,3618	0,05	235,3446	10,02	5,325,7	0,22	10,29
2000	2507,2	1,5243	0,06	381,1595	15,20	7,202,0	0,28	15,54
2001	2783,2	1,7764	0,06	8173,408	14,68	7,6878	0,27	15,01
2002	3045,7	1,5976	0,05	8363,387	12,73	7,9364	0,26	13,04
2003	3383,4	1,7719	0,05	9361,431	12,76	8,6682	0,25	13,06
2004	3829,3	2,600	0,06	3669,447	11,68	12,8627	0.33	12,07
2005	4209,1	2,3259	0,05	3012,599	14,23	13,5201	0.32	14,60
2006	4619,4	2,475	0,05	9847,657	14,24	17,5223	0,37	14,66
2007	5263,6	2,9162	0,05	6139,787	14,96	15,1863	0,28	15,29
2008	6046,1	2,6311	0,04	5325,938	15,52	20,9571	0,34	15,90
2009	6858,1	3,0854	0,04	2659,685	9.99	19,3499	0,28	10,67
2010	7811,2	2,7831	0,03	7386,1123	14,38	16,2990	0,20	14,61
2011	9346,0	2,8724	0,03	9083,1350	14,45	15,1760	0,16	14,64
2012	10672,3	3,6217	0,03	8668,1310	12,28	15,2280	0,14	12,45
2013	11675,8	4,8815	0,04	7352,1301	11,14	18,2785	0,15	11,33
2014	12547,3	4,4137	0,03	2569,1002	7,98	20,7992	0,16	8,17
2015	13567,9	5,4032	0,03	8314,1099	8,10	30,5036	0,22	8,35
2016	14381,2	5,9967	0,04	1192,992	6,89	22,8792	0,15	7,08

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصاء:(1992 ـ 2016)، 19 مارس 2018 م.

الصناعات هي صناعات تحويلية بترولية و إرتباطها الشديد بأسعار المحروقات بدلا من أن تعتمد على القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة في ما يتعلق بالصناعات الغذائية.

أما نسبة مساهمة إيرادات السياحة من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة و مستقرة نسبيا رغم تحسن الظروف الأمنية في الجزائر، و أن معظم هذه الإيرادات هي ناتجة عن سياحة الأعمال.

و بصفة عامة فإن النسبة الإجمالية لصادرات القطاعات الإرتكازية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات جد محتشمة حيث بلغت أعلى نسبة لها 24 % سنة 1996 م لتنخفض إلى 7,02 % سنة 1998 م لتعاود الإرتفاع بنسب متذبذبة خلال الفترة (2000 ـ 2013 م) تراوحت ما بين 15,54% و 11,33 % ثم لتنخفض بشكل ملحوظ خلال الفترة (2014 ـ 2016 م) لتصل إلى 7,08 % سنة 2016 م بسبب تراجع صادرات الصناعات التحويلية التي تشكل الصناعات البترولية جزءا مهما منها نتيجة إنخفاض أسعار البترول.

ثانيا: علاقة صادرات القطاعات الإرتكازية في الجزائر بالنمو الإقتصادي (دراسة قياسية).

من أجل أن نبين مدى أهمية كل من قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الزراعة و قطاع السياحة في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، سنحاول في هذا المجال تقدير مجموعة من النماذج القياسية، حيث سنقوم بتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد قصد معرفة مساهمة كل قطاع من القطاعات الثلاث في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ثم سنقوم بإستعمال مفهوم السببية حسب غرانجر Granger من أجل معرفة إتجاه السببية بين القطاعات الثلاث من جهة و الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى، و أخيرا نقوم بدراسة دوال الإستجابة من أجل معرفة أثر أي صدمة في القطاعات الثلاث على الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات.

1. تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

سنحاول في هذه النقطة تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بناء على بيانات مجموعة من المتغيرات الإقتصادية المتمثلة أساسا في القطاعات الإقتصادية الإرتكازية المذكورة سابقا و الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات و ذلك لمعرفة مدى مساهمة كل قطاع في تشكيله.

أ. لمحة نظرية عن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

يستند نموذج الانحدار المتعدد على إفتراض وجود علاقة بين متغير تابع Y_i و عدد من المتغيرات التفسيرية $X_1, X_2, X_3, \ldots\ldots X_k$ وحد عشوائي ε_i.

و يعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_{i1} + B_2 X_{i2} + \ldots\ldots + B_k X_{ik} + \varepsilon_i$$

و في واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات الآتي:

$$\begin{aligned} Y_1 &= \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{21} + \beta_3 X_{31} + \cdots\cdots + \beta_k X_{k1} + \varepsilon_1 \\ Y_2 &= \beta_0 + \beta_1 X_{12} + \beta_2 X_{22} + \beta_3 X_{32} + \cdots\cdots + \beta_k X_{k2} + \varepsilon_2 \\ &\vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \\ Y_n &= \beta_0 + \beta_1 X_{1n} + \beta_2 X_{2n} + \beta_3 X_{3n} + \cdots\cdots + \beta_k X_{kn} + \varepsilon_n \end{aligned}$$

هذه المعادلة تتضمن $(k+1)$ من المعلمات المطلوب تقديرها، علما بأن الحد الأول منها (B_0) يمثل الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والأشعة لتقدير المعلمات، و عليه يمكن صياغة هذه المعادلات على الشكل الآتي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ Y_i \\ . \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{21} & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots & X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots & X_{2k} \\ & & & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots & \\ 1 & X_{i1} & X_{i2} & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots & X_{ik} \\ & & & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots & \\ 1 & X_{2n} & X_{3n} & \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots & X_{nk} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ B_1 \\ . \\ B_{i-1} \\ . \\ B_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ \varepsilon_i \\ . \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

و يمكن كتابتها على الشكل الآتي:

$$Y_{(n,1)} = X_{(n,k+1)} B_{(k+1,1)}$$

حيث أن:

Y : شعاع عمودي أبعاده $(n+1)$ يحتوي على مشاهدات المتغير التابع؛

X : مصفوفة أبعادها $(k+1 \times n)$ تحتوي على مشاهدات المتغيرات المستقلة؛

B : شعاع عمودي أبعاده $(1 \times k+1)$ يحتوي على المعلمات المطلوب تقديرها؛

ε : شعاع عمودي أبعاده $(1 \times n)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.

ب. فرضيات النموذج [243]:

للنموذج المتعدد مجموعة من الفرضيات هي:

H_1 : قيم (X_{ik}) تمت مشاهدتها دون أخطاء.

H_2 : الأمل الرياضي للخطأ معدوم: $E(\varepsilon_i) = 0$

H_3 : تباين الخطأ ثابت: $E(\varepsilon_i{}^2) = \delta_\varepsilon{}^2, \forall$

H_4 : لا يوجد إرتباط بين الأخطاء أي:

$$\mathrm{E}\,(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0\,, \quad \forall i \neq j$$

H_5 : الخطأ (ε_i) مستقل عن المتغير (X_{ik}) أي:

$$\mathrm{COV}\,(X_{ik}\,, \varepsilon_j) = 0$$

H_6 : لا يوجد إرتباط بين المتغيرات المستقلة.

H_7 : عدد المشاهدات يجب أن يزيد عن عدد المعلمات المطلوب تقديرها أي: $(k+1 < n)$.

ج. تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى:

لتقدير معلمات نموذج الإنحدار المتعدد نستخدم طريقة المربعات الصغرى مثلما رأينا في النموذج السابق.

لدينا النموذج على الشكل العام التالي:

$$Y = XB + \varepsilon$$
$$\hat{Y} = X\hat{B}$$
$$e = Y - \hat{Y} = Y - X\hat{B}$$

و بما أن طريقة المربعات الصغرى تقوم على تدنية مجموع مربعات البواقي يصبح لدينا:

$$Min \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min\big(Y_i - \hat{Y}_i\big)^2$$
$$e_i = Y_i - \hat{Y}_i \qquad i = 1 \dots \dots n$$
$$Min\, e'e = Min \sum_{i=1}^{n} (Y_i - \hat{Y}_i)^2 = Min\big(Y - \hat{Y}\big)'(Y - \hat{Y})$$
$$e'e = \big(Y - \hat{Y}\big)'\big(Y - \hat{Y}\big) = \hat{Y}'\hat{Y} - 2\hat{Y}'Y + Y'Y = \hat{\beta}'X'X\hat{\beta} - 2\hat{\beta}'X'Y + Y'Y$$

حيث: $\hat{Y} = X\hat{B}$

[243] Régis bourbonnais, économétrie manuel et exercices corrigés, 7 eme édition, dunod paris ,2009, page51.

و منه الهدف هو تصغير $Mine\, e'e$:

$$\frac{\partial(e'e)}{\partial\beta} = 0$$

$$\Rightarrow 2(X'X)\hat{\beta} - 2X'Y$$

و بما أن رتبة x هي K فإن :

$(X'X)$ مصفوفة مربعة $(K' \times K)$ رتبتها K وتقبل معكوس $(X'X)^{-1}$

$2(X'X)\hat{\beta} - 2X'Y = 0 \;\Rightarrow (X'X)\hat{\beta} - X'Y = 0$ منه: و

نضرب طرفي المعادلة في $(X'X)^{-1}$ نحصل على:

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$$

د. حساب معامل التحديد R^2:

كما رأينا في الإنحدار البسيط، فإن معامل التحديد يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = 1 - \frac{SCR}{SCT}$$

حيث :

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e'e = y'y - \hat{\beta}'x'y$$

$$y'y = \hat{\beta}'x'y + e'e$$

$$SCT = SCE + SCR$$

و منه نحصل على :

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = \frac{\hat{\beta}'x'y}{y'y}$$

إن إضافة متغيرات مستقلة جديدة يؤدي إلى رفع قيمة R^2 ، و ذلك لتغير قيمة البسط (SCE) مع ثبات قيمة المقام، غير أنه بالمقابل فإن الاستمرار بإضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي إلى انخفاض درجة الحرية $(n-k-1)$ ممايتطلب استخراج معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ و هو كالآتي:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2)(N-1)/(N-K-1)$$

و منه:

$R^2 > \bar{R}^2$ ، و إذا كان n كبيرا فإن $R^2 \approx \bar{R}^2$.

هـ. إختبارات الفروض:

– إختبار المعنوية:

- **إختبار ستودنت *(Test de Student)***

يستخدم إختبار (T) لتقييم معنوية تأثير المتغير أو المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، و يعتمد هذا الإختبار على الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \quad B_i = 0 \\ H_1 : B_i \neq 0 \qquad i: 0 \dots \dots k \end{cases}$$

و يتم هذا الإختبار بحساب الإحصائية: T، حيث:

$$T = \left| \frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}} \right| \quad \rightarrow \quad T_{n-k-1}^{\alpha/2}$$

$\hat{B}_i$: هي القيمة المقدرة لـ B_i.

$\hat{\delta}_{B_i}$: الإنحراف المعياري للمعلمة المقدرة $\hat{B}_i$.

و بما أن الفرضية H_0 تنص على إنعدام B_i فإن قيمة T تصبح:

$$T = \left| \frac{\beta_i}{\delta_{b_i}} \right|$$

و بعد حساب قيمة T تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجدول الخاص بها عند درجة حرية $(n-k-1)$ و مستوى المعنوية المطلوبة (1%، 5%) لتحديد قبول أو فرضية العدم حيث:

k: هو عدد المعلمات.

n: هو عدد المشاهدات.

و قرار هذا الاختبار يكون كالآتي:

✓ إذا كان $|T_c| > T_t$ نرفض الفرضية H_0؛

✓ إذا كان $|T_c| < T_t$ نقبل الفرضية H_0 ، أي أن المعامل(X_i) ليس له تأثير على (Y_i) .

- **إختبار فيشر*(Test de Fisher)***

الهدف منه معرفة دلالة النموذج بصورة عامة و ذلك بإختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : B_1 = B_2 = \dots\dots\dots = B_k = 0 \\ H_1 : \exists i / B_i \neq 0, i = 1 \dots\dots k \end{cases}$$

يتم هذا الإختبار بحساب الإحصائية حيث:

$$F_c = \frac{R^2/(k)}{(1-R^2)/(n-k-1)} \quad \rightarrow F(kn-k-1)$$

نقوم بمقارنة قيمة F_c (المحسوبة) مع F_t (الجدولية) عند درجة الحرية $(k, n-k-1)$، عند مستوى معنوية معين:

- ✓ فإذا كان $F_c < F_t$ فإننا نقبل H_0، أي أن العلاقة غير معنوية (ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات على المتغير التابع)؛
- ✓ و إذا كان $F_c > F_t$ فإننا نرفض H_0، أي أن العلاقة معنوية (على الأقل متغير مستقل واحد يؤثر في المتغير التابع).

– اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء:

من جملة الفرضيات التي يقوم عليها النموذج القياسي، فرضية إنعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء، إلا أن إختلال هذه الفرضية يؤدي إلى عدم الدقة في قياس العلاقات الإقتصادية عند إستخدام طريقة المربعات الصغرى.

و لتحليل الإرتباط الذاتي للأخطاء نفترض الآلية التالية لتولد الخطأ:

$$\varepsilon_i = p\varepsilon_{i-1} + \mu_i$$
$$E(\mu_i \mu_{i-1}) = 0 \qquad \mu_i \rightarrow N(0, \delta_\mu^2)$$
$$E(\mu_i^2) = \delta_\mu^2$$

و من أهم إختبارات الإرتباط الذاتي للأخطاء :

- **إختبار داربن واطسون (Test de Durbin Watson)**:

يعتمد هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho = 0 \end{cases}$$

و من أجل إختبار هذه الفرضية نقوم بحساب إحصائية داربن و اطسون "DW" حيث:

$$d = \frac{\sum_{i=1}^{n}(e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2} \approx 2(1-\rho)$$

مع:

$$\rho \approx \frac{\sum_{i=1}^{n} e_i e_{i-1}}{\sum_{i=1}^{n} e_i}$$

بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين (d_1) و التي تمثل الحد الأدنى لإنعدام الإرتباط الذاتي، و(d_2) التي تمثل الحد الأقصى، و ذلك حسب عدد المشاهدات(n) و عدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة $\alpha\left(1\%\text{ أو}5\ \%\right)$ و يتم قبول أو رفض الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يبين كافة الحالات الممكنة:

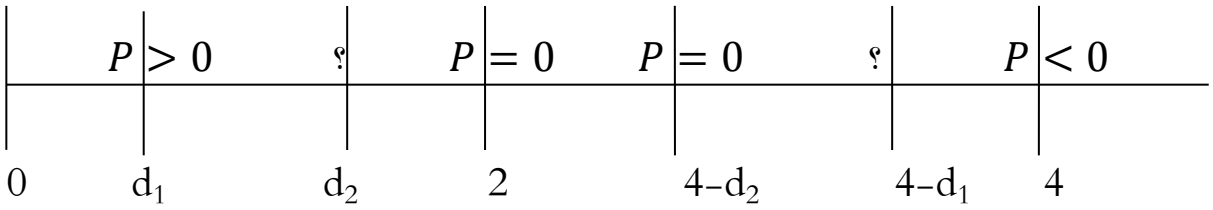

قيمة d الوسطية هي "2"، وعندما ينعدم الإرتباط الذاتي فإن، $p = 0$.

و يتم رفض أو قبول H_0 حسب الحالات التالية:

$0 < d < d_1$: وجود إرتباط ذاتي موجب؛

$d_1 < d < d_2$: مجال غير محسوم (هناك شك في وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي)؛

$d_2 < d < 4 - d_2$: عدم وجود إرتباط ذاتي؛

$4 - d_2 < d < 4 - d_1$:مجال غير محسوم؛

$4 - d_1 < d < 4$:وجود إرتباط ذاتي سالب.

- **إختبار بروش– غودفراي *(Breusch – Godfrrey)*** [244] :

يسمح بإختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء الذي رتبته تفوق الواحد $(1 < p)$، يقوم هذا الإختبار بالبحث عن علاقة معنوية بين الباقي (e_i) و باقيه المتأخر، و يمر الإختبار بالمراحل التالية:

✓ حساب بواقي نموذج الإنحدار (e_i).

✓ تقدير النماذج:

$$e_1 = b_0 + b_0X_{1i} + b_2X_{2i} + \ \ldots\ldots b_kX_{ki} + p_1e_{i-1} + p_2e_{i-2} + V_i$$

✓ حساب الإحصائية $LM = nR^2$ ، حيث أن R^2 ،معامل التحديد لنموذج الإنحدار.

إذا كان $LM = nR^2 > x^2_{(p)}$ ، نرفض فرضية عدم وجود إرتباط ذاتي من الدرجة الثانية بين الأخطاء.

[244] – Régis Bourbonnais, op-cit, page 124-125.

- **إختبار وايت *(White)*** :

يسمح هذا الإختبار بالكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة التجانس، أي أن البواقي لا تعاني من مشكلة التجانس، و من خصائص هذا الإختبار:

✓ لا يتطلب معلومات سابقة عن مشكلة عدم ثبات التباين.

✓ لا يعتمد على إفتراض إعتدال التوزيع.

✓ يصلح للعينات كبيرة الحجم.

و خطوات إجراء هذا الاختبار هي تقدير دالة الانحدار الأصلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \cdots + \alpha_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

حيث:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_1 X_{1t} + b_1 X_{1t}^2 + \cdots + \alpha_k X_{kt} + b_k X_{kt}^2 + \alpha_0 + \mu_t$$

نقوم بإختبار فرض العدم H_0 و ذلك بمقارنة (nR^2) مع $X_{(q)}^2$ ، عند مستوى معنوية 5% و درجات حرية عدد المعلمات الإنحدارية في صيغة الإنحدار المساعد (أي مع إستبعاد المعلمات التقاطعية).

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = b_1 = \cdots = \alpha_k = b_k = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq b_1 \neq \cdots \neq a_k \neq b_k \neq 0 \end{cases}$$

و العلاقة الإحصائية تكون كالأتي :

$$LM = nR^2 \rightsquigarrow x_{2k}^2$$

إذا رفضنا الفرضية $\mathrm{H_0}$ فمعناه أنه يوجد إحتمال عدم تجانس تباينات الأخطاء و العكس صحيح.

n :حجم العينة. R^2: معامل التحديد.

إذا كان $nR^2 > \chi_{(p)}^2$ نرفض فرض العدم ، و توجد مشكلة عدم التباين.

حيث : $\mathrm{p=2k}$

2. تقديم النموذج :

بناء على الإعتبارات النظرية لدراستنا سنقوم ببناء نموذج خطي يفسر العلاقة بين القطاعات الإقتصادية الثلاثة: الصناعات التحويلية، الزراعة و السياحة من جهة والناتج المحلي الإجمالي خارج

قطاع المحروقات من جهة أخرى بالإعتماد على بيانات إحصائية ممتدة من الفترة: 1992- 2016 م، و يمكن التعبير عن المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالصيغة التالية :

$$pibh = f(expagr, expmanif, exptor)$$

أ. تقديم المتغيرات

المتغير الداخلي: "*Variable à explique*"؛

يتمثل في $pibh$: الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؛

المتغيرات الخارجية :"*Variables explicatives* ".

يتتأثر الناتج المحلي الخام بعدة عوامل (متغيرات) مبينة في النظريات الإقتصادية إلا أن وضعية الدول التي تهيمن فيها المحروقات على صادراتها بدرجة كبيرة تسدعي التمييز بين الناتج المحلي الخام و الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات و ذلك لكون الأول يساهم في تشكيله قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، و من أجل توضيح أثر القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات على الناتج المحلي خارج المحروقات قمنا بإختيار المتغيرات المفسرة التالية :

expagr: صادرات القطاع الفلاحي.

expmanif: صادرات قطاع الصناعات التحويلية.

Tinf: العائدات الخارجية للقطاع السياحي.

ب. تقدير النموذج :

بالاعتماد على بيانات المتغيرات الأربع خلال الفترة الممتدة 1992 إلى غاية 2016 و بالإستعانة ببرنامج Eviews10 و بعد إدخال اللوغريتم على المتغيرات الأربعة قمنا بتقدير النموذج السابق و كانت النتائج كالتالي :

LPIBH = 0.42*LEXPMANIF + 0.32*LEXPAGR + 0.38*LTINF + 4.56

و بعدها قمنا بتلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي :

جدول رقم 16.2.2 : أهم النتائج الإحصائية لنموذج الإنحدار الخطي :

المتغيرات	المعالم	St (tc)	الاحتمال المحسوب	F_c	R^2	DW	SCR
الثابت β_0	4.56	0.54	0.00	107.25	0.93	1.14	1.05
LEXPMANIF	0.42	0.12	0.00				
LEXPAGR	0.32	0.11	0.00				
LTINF	0.38	010	0.00				

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 (أنظر الملحق رقم: 02)

ج. التحليل الإقتصادي :

- إشارة الثابت موجبة و هذا يعني من الناحية الإقتصادية أنه في حالة عدم وجود أي قطاع إقتصادي فإن هناك قيمة معينة للناتج المحلي خارج قطاع المحروقات و بمعني آخر وجود متغيرات أخرى غير القطاعات الاقتصادية الثلاثة تأثر في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.
- الإشارة الموجبة لمقدرات معاملات القطاعات الثلاث تدل على العلاقة الطردية التي تربط هذه القطاعات بالناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات و هذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي، و هي نتيجة تتوافق مع النتائج التي وصلت إليها الكثير من الدراسات المشابهة التي أجريت على هذا النحو.

د. التحليل الإحصائي :

إن قيمة $R^2 = \%93.87$ هي قيمة مرتفعة جدا تبين القدرة التفسيرية الكبيرة للنموذج حيث أنها تدل على أن المتغير التابع (الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات) مفسر بنسبة 94% تقريبا من طرف المتغيرات : القطاع الفلاحي ، القطاع الصناعي ، القطاع السياحي، أما مانسبته 16% مفسرة بالأخطاء العشوائية.

- **إختبار ستودنت *Test de Student*** :

يلخص الجدول أسفله نتائج اختبار ستودنت للمعلمات المقدرة :

الجدول رقم 17.2.2 : ملخص إختبار *student*.

المتغيرات	المعالم	$\lvert st(t_c) \rvert$	$st(t_t)$	الإحتمال المحسوب	الملاحظة	القرار
الثابت β_0	4.56	8.41	2.08	0.000	$t_c > t_t$	معنوي $\hat{B}_0$
LEXPMANIF	0.42	3.37	2.08	0.000	$t_c > t_t$	معنوي $\hat{\beta}_1$
LEXPAGR	0.32	2.86	2.08	0.000	$t_c > t_t$	معنوي $\hat{\beta}_1$
LTINF	**0.38**	**3.58**	**2.08**	**0.000**	$t_c > t_t$	معنوي $\hat{B}_0$

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

من الجدول أعلاه يتضح أن :

✓ الثابت معنوي في النموذج لأن قيمته الإحتمالية p-value = 0.000 أقل تماما من 0.05 .

✓ القيمة الإحتمالية $p-value$ للمتغير قطاع الصناعات التحويلية تقارب 0.0028 و هي أقل تماما من 0.05 و منه القطاع الصناعي معنوي جدا في النموذج و هو يفسر المتغير التابع بنسبة متوسطة حيث إذا زادت صادرات القطاع الصناعي بـ 1% فإن الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات سيزيد بنسبة 0.42%

و هي نسبة جيدة تبين الأثر الكبير لصادرات قطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات.

- ✓ القيمة الإحتمالية $p-value$ للمتغير القطاع الفلاحي تقارب 0.0092 و هي أقل تماما من 0.05 ومنه القطاع الفلاحي معنوي جدا في النموذج و هو يفسر المتغير التابع بنسبة متوسطة حيث إذا زادت صادرات القطاع الفلاحي بـ 1% فإن الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات سيزيد بنسبة 0.32% و هي نسبة متوسطة تبين الأثر المتوسط لصادرات القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات.
- ✓ القيمة الإحتمالية $p-value$ للمتغير القطاع السياحي تقارب 0.0018 و هي أقل تماما من 0.05 و منه القطاع السياحي معنوي جدا في النموذج و هو يفسر المتغير التابع بنسبة متوسطة حيث إذا زادت مداخيل القطاع السياحي بـ 1% فإن الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات سيزيد بنسبة 0.38% و هي نسبة متوسطة تبين الأثر المتوسط للقطاع السياحي على الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات.

و كنتيجة لمعلمات النموذج المقدر يمكن الإستنتاج بأن مساهمة القطاعات الثلاثة في تشكيل الناتج المحلي الخام متكافئة القيمة و لا يوجد قطاع واضح له تأثير كبير على تشكيل الناتج المحلي الخام ، و هذه النتائج تتوافق إلى حد كبير مع واقع الإقتصاد الجزائري حيث أن نسبة صادرات القطاعات الثلاثة تكاد تكون هامشية و متقاربة القيمة.

- **إختبار فيشر** *Test de Fisher* :

$$F_c > F$$ منه و $\mathrm{Fc}= 107.25$ و $\mathrm{F}^{0,05}_{(1\ ,25\ )}= 4.24$

إذن نرفض الفرضية $H_0 = 0$ (فرضية إنعدام المعالم) و هذا يعني أن المتغيرات المفسرة لها تمنحنا تفسيرا جيدا للمتغير التابع ، و هذا ما تؤكده قيمة p-value التي تساوي الصفر أصغر تماما من 0.05.

من خلال نتائج التحليل الإقتصادي و نتائج إختبار student و إختبار Fisher يمكن أن نقول أن النموذج مقبول إقتصاديا و إحصائيا، لهذا سنقوم بإجراء مختلف الإختبارات الإحصائية على الأخطاء.

- **إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي** :

يرتكز هذا الإختبار على مضاعف لاغرنج و الذي يسمح بإختبار وجود إرتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد لنموذج الإنحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p [245]حيث كانت نتائج التقدير وفقا لهذا الإختبار ممثلة في الجدول التالي :

[245] محمد شيخي ، طرق الإقتصاد القياسي ، الحامد ، الطبعة الاولى 2011، ص100.

الجدول رقم 18.2.2 : نتائج إختبار *Breusch-Godfrey*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.285867	Prob. F(2,19)	0.1290
Obs*R-squared	4.848746	Prob. Chi-Square(2)	0.0885

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/15/18 Time: 21:53
Sample: 1 25
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPMANIF	0.081214	0.125914	0.644997	0.5266
LEXPAGR	-0.064345	0.111128	-0.579020	0.5694
LTINF	-0.060742	0.106855	-0.568456	0.5764
C	-0.300220	0.537423	-0.558629	0.5829
RESID(-1)	0.440688	0.249150	1.768770	0.0930
RESID(-2)	0.107136	0.238935	0.448391	0.6589

R-squared	0.193950	Mean dependent var	-2.13E-15
Adjusted R-squared	-0.018169	S.D. dependent var	0.209968
S.E. of regression	0.211867	Akaike info criterion	-0.060157
Sum squared resid	0.852861	Schwarz criterion	0.232373
Log likelihood	6.751962	Hannan-Quinn criter.	0.020978
F-statistic	0.914347	Durbin-Watson stat	1.931630
Prob(F-statistic)	0.492698		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من الجدول رقم : 18.2.2 يتضح أن prob.chi-square (2) = 0.08 و هي قيمة أكبر تماما من 0.05 و منه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

- **اختبار عدم تجانس الخطأ :**

من بين فرضيات نماذج الإنحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، و منه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية و هذا بإختبارات عدم تجانس التباين.

سنعتمد من أجل التحقق من هذه الفرضية على إختبار Breusch-Pagan-Godfrey حيث يعتمد هذا الإختبار بالدرجة الأولى على تقدير إنحدار لمربعات الأخطاء على المتغيرات التفسيرية و وفقا لهذا الإختبار نحصل على تقدير النموذج التالي :

الجدول رقم 19.2.2 : نتائج إختبار Breush-Pagan-godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.466988	Prob. F(3,21)	0.2522
Obs*R-squared	4.331494	Prob. Chi-Square(3)	0.2278
Scaled explained SS	1.825406	Prob. Chi-Square(3)	0.6094

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/15/18 Time: 22:12
Sample: 1 25
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.140970	0.110945	-1.270632	0.2178
LEXPMANIF	0.044171	0.025672	1.720584	0.1000
LEXPAGR	0.005465	0.023151	0.236064	0.8157
LTINF	-0.043991	0.021907	-2.008107	0.0577

R-squared	0.173260	Mean dependent var	0.042323
Adjusted R-squared	0.055154	S.D. dependent var	0.047210
S.E. of regression	0.045890	Akaike info criterion	-3.179493
Sum squared resid	0.044224	Schwarz criterion	-2.984473
Log likelihood	43.74366	Hannan-Quinn criter.	-3.125403
F-statistic	1.466988	Durbin-Watson stat	1.330336
Prob(F-statistic)	0.252186		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم : 19.2.2 أعلاه يتضح أن القيمة الإحتمالية لإختبار Breush-Pagan-godfrey أكثر تماما من 0.05 حيث أن prob. Chi-square(3)= 0.22 و منه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتجانس تباين الأخطاء.

- **توزيع البواقي :**

يمكن حساب البواقي التقديرية للنموذج وفق العلاقة التالية :

$$e_t = tcr - \widehat{tcr}$$

و تظهر نتائج إختبار التوزيع الإحصائي لسلسة البواقي في الشكل الموالي :

الشكل رقم 2.2.2 : نتائج إختبار (Jarque-Bera) .

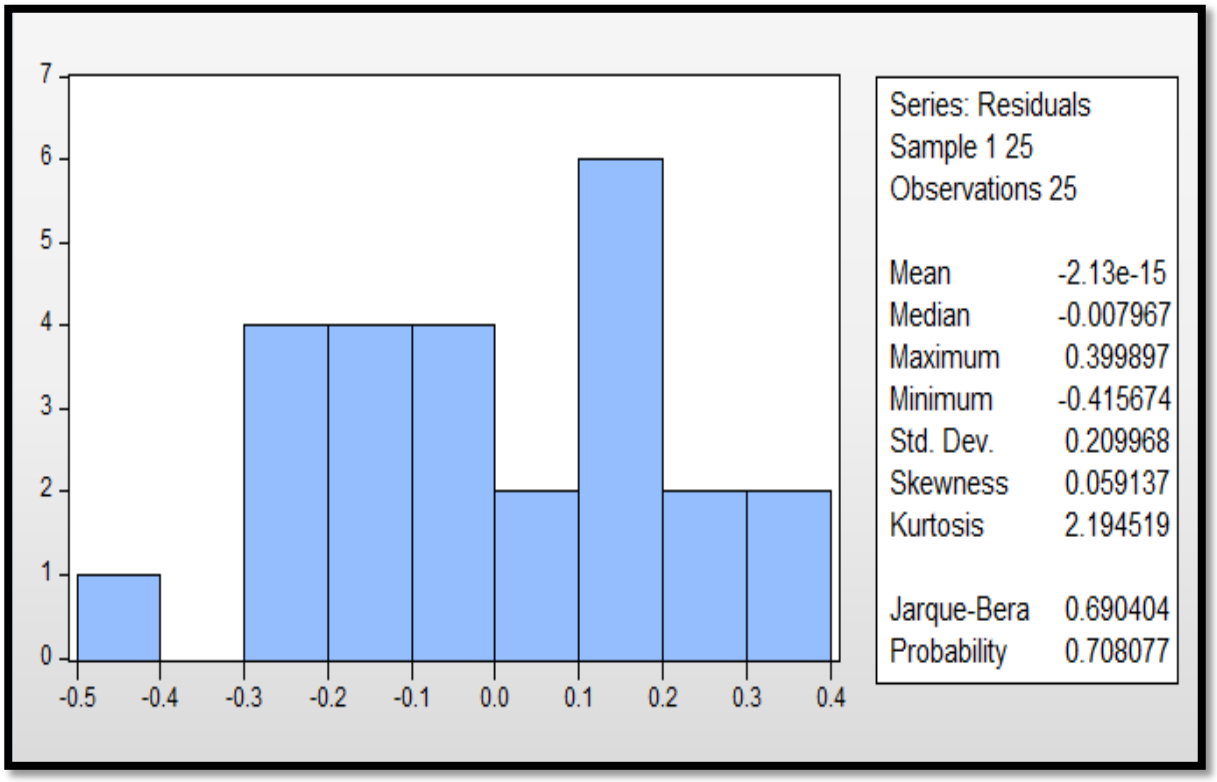

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ أن القيمة الإحتمالية لإحصائية Jarque-Bera أكبر تماما من 0.05 فقد بلغت p-value=0.70 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتوزيع سلسلة البواقي توزيعا طبيعيا.

3. إختبارات الإستقرارية :

إن إجراء أية معالجة قياسية يستوجب ضمان إستقرار المتغيرات المدروسة من خلال هذه المرحلة نستعين بدراسة خصائص السلاسل الزمنية و ذلك من خلال الإستقرارية (مركبة الإتجاه العام و مركبة الدورات الإقتصادية)، بالإعتماد على إختبارات وديكي فولار المطور (ADF) و إختبار فليبس بيرون (PP) على السلسلتين الزمنيتين، و من أجل ذلك نستعين ببعض الخصائص الإحصائية الوصفية الملخصة في الجدول: 20.2.2 أسفله و التي توضع عدم تشتت البيانات الإحصائية و تركزها حول قيمها المتوسطة.

من هذا الجدول يتضح أن السلاسل الزمنية الأربعة غير مشتتة كثيرا حول المتوسط أي أنها متركزة حوله و هذا ما يعكسه الانحراف المعياري لكل سلسلة من السلاسل:

الجدول رقم 20.2.2 : الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية

	LEXPAGR	LEXPMANIF	LPIBH	LTINF
Mean	0.967154	6.113400	8.278305	2.091998
Median	0.967402	6.103379	8.250437	2.554332
Maximum	1.791209	7.208532	9.573677	3.417845
Minimum	0.308807	4.313519	6.730003	0.443467
Std. Dev.	0.474167	0.896894	0.848267	0.986760
Skewness	0.154077	-0.636397	-0.079498	-0.613368
Kurtosis	1.770287	2.332035	1.979275	1.924032
Jarque-Bera	1.674118	2.152273	1.111624	2.773529
Probability	0.432982	0.340910	0.573606	0.249882
Sum	24.17884	152.8350	206.9576	52.29994
Sum Sq. Dev.	5.396021	19.30607	17.26935	23.36871
Observations	25	25	25	25

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 10

و قبل إجراء الإختبارات الإحصائية من أجل معرفة مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لابد أولا من استعراض المنحنيات البيانية للسلاسل الزمنية :

الشكل رقم 3.2.2 : المنحنى البياني للسلاسل الزمنية.

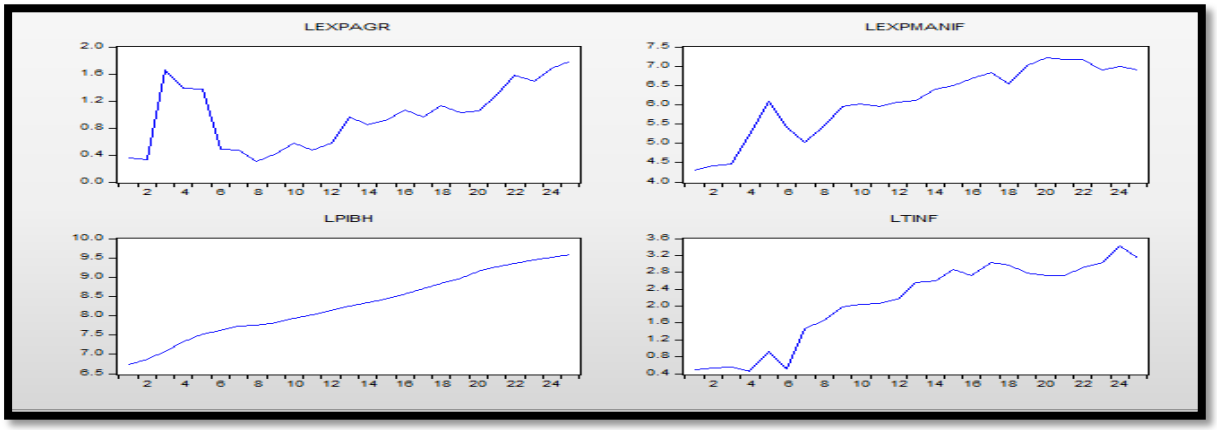

المصدر : من مخرجات برنامج Eviews 10بالاعتماد على الاحصائيات المرفقة في الملحق رقم : 01

يتضح من الشكل رقم : 3.2.2 أعلاه أن السلاسل الزمنية الأربعة لا تتذبذب حول متوسطاتها كما أن لها نزعة نحو الصعود مما يوحي بوجود مركبة إتجاه عام و عليه سنستعين بإختبار (**ديكي فولر الموسع ADF**) لنتأكد من ذلك:

يوضح الجدول رقم : 12.2.2 نتائج إختبار ديكي فولر الموسع ADF و ذلك بإستخدام برنامج Eviews 10 حيث تم إعتماد فترة الإبطاء الأمثل آليا وفق معيار **Schwarz infcriterion**.

الجدول رقم 21.2.2 : نتائج إختبار جذر الوحدة بإستخدام ADF

المتغير	المستوى			الفروق الاولى			درجة التكامل
	دون ثابت واتجاه	مع ثابت	مع ثابت واتجاه	دون ثابت واتجاه	مع ثابت	مع ثابت واتجاه	
القيم الحرجة عند 5%	*-3.63*	*-2.99*	*-1.95*	*-3.62*	*-2.89*	*-1.95*	
Lpibh	-3.77	-	-	-	-	-	من الدرجة صفر
LEXPMANIF	-3.63	-	-	-	-	-	من الدرجة صفر
LEXPAGR	-2.32	-1.84	-0.02	-5.27	-5.40	-5.34	من الدرجة الأولى
LTINF	-1.76	-1.34	1.11	-7.03	-6.97	-5.65	من الدرجة الأولى

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال هذا الجدول و من خلال نتائج اختبار ADF نجد أن :

- **السلسلة lpibh** :

هي سلسلة متكاملة من الدرجة صفر، حيث بين إختبار ADF أنها غير مستقرة من النوع TS، حيث كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من t المجدولة (القيم الحرجة عند 5%) و منه نرفض الفرضية الصفرية H0 القاضية بوجود جذر الوحدة في السلسلة ، في حين أن القيمة الإحتمالية P-value لمركبة الإتجاه العام تساوي: 0.001 (أنظر الملحق رقم:03 – أ) و هي قيمة أصغر تماما من 0.05 أي أنها معنوية و بالتالي فالسلسلة غير مستقرة من النوع TS و أحسن طريقة لجعلها مستقرة هو طرح القيم المقدرة لإنحدار السلسلة على الزمن t من السلسلة المشاهدة lpibh و ذلك كما يلي :

Lpibhs = lpibh – 0.114693667165*TIME – 6.78728702798

و بعد تحصلنا على السلسلة lpibhs بين إختبار ديكي فولر المطور أنها مستقرة .

- **السلسلة LEXPMANIF** :

هي سلسلة متكاملة من الدرجة صفر حيث بين إختبار ADF أنها غير مستقرة من النوع TS، فقد كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من t المجدولة (القيم الحرجة عند 5%) و منه نرفض الفرضية

الصفرية H0 القاضية بوجود جذر الوحدة في السلسلة، في حين أن القيمة الإحتمالية P-value لمركبة الإتجاه العام تساوي: 0.006 (انظر الملحق رقم:03 – ب) و هي قيمة أصغر تماما من 0.05 أي أنها معنوية و بالتالي فالسلسة غير مستقرة من النوع TS و أحسن طريقة لجعلها مستقرة هو طرح القيم المقدرة لإنحدار السلسلة على الزمن t من السلسلة المشاهدة lexpmanif و ذلك كما يلي:

Lexpmanifs = lexpmanif – 0.112981095238*TIME – 4.64464580422

و بعد تحصلنا على السلسلة lexpmanifs بين إختبار ديكي فولر المطور أنها مستقرة .

– السلسلتين LEXPAGR و LTINF :

و من خلال نتائج إختبار ADF نجد أن كلا من السلسلتين غير مستقرتين في المستوى، حيث كانت القيمة tالمحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من t المجدولة (القيم الحرجة عند 5%) و منه نقبل الفرضية الصفرية H0 القاضية بوجود جذر الوحدة في السلسلتين، وعند إجراء إختبار ADF بعد حساب الفرق الأول للسلاسل الزمنية المكونة للنموذج وجدناها مستقرة من الدرجة الأولى حيث كانت قيم t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة t المجدولة و ذلك بالنسبة للنماذج الثلاثة ومنه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلتين.

من خلال دراستنا السابقة لإستقرارية السلاسل الزمنية فإننا نستنتج درجة تكامل السلاسل الستة كما هو مبين في الجدول رقم : 22.2.2 أدناه :

الجدول رقم 22.2.2 :درجة تكامل السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية	درجة التكامل
Lpibh	***I*(0)**
LEXPMANIF	***I*(0)**
LEXPAGR	***I*(1)**
LTINF	***I*(1)**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

4. إختبار السببية :

حتى نتمكن من معرفة مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى وجب علينا تطبيق إختبار السببية التي تهدف إلى البحث عن سبب أو أسباب الظواهر العلمية، و الإقتصاد كعلم يهتم بدراسة الظواهر الإقتصادية و يبحث هو الآخر في أسبابها، فنقول عن متغير أنه لا يؤثر في متغير آخر إذا كان إدخال متغير إضافي في النموذج لا تؤدي إلى تغيير المتغير المتأثر، بمعنى آخر يدرس إختيار السببية بمفهوم قرانجر.

قصد إمكانية إعدام معامل بعض المتغيرات في النموذج إقترح قرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث أن تعريف السببية يرتكز كليا على توقع السلاسل الزمنية.

حيث إذا كانت X_1 سلسلة زمنية ، X_2 سلسلة أخرى و القيم السابقة لهذه الأخيرة تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة لـ X_1 و هذه المعلومات غير مستمرة في أي سلسلة أخرى مستعملة لحساب التوقع في هذه الحالة نقول أن X_2 يسبب X_1 .

إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغير أخر.

أ.سببية قرانجر Granger :[246]

قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية و الخارجية، بحيث تكون X_2 مسبب (دافع) لـ X_1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن X_2 خلال التحليل.

ليكن لدينا النموذج $VAR(1)$ بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{bmatrix}$$
$$+ \cdots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{bmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \cdots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \cdots, X_{1t-p})$، إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} و هذا يكمن في إجراء إختبار فرضيات، و ذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR ، و يسمى حينئذ النموذج بـ VAR المقيد،ويرمز له بـ $RVAR$ أي $Restricated\ VAR$، و تحدد درجة التأخير بإستعمال VAR .

و يكون لدينا:

- ✓ X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$
- ✓ X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية: $H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \cdots = a_p^2 = 0$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t}،و X_{2t} تسبب X_{1t} ، إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول إرتجاعي Feed back effect.

[246] Bernard Paulrre «La causalite en economie » 2000, P 147-148.

و لإختبار هذه الفرضيات يستعمل إختبار *فيشر* $Fisher$ المتعلق بإنعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين VAR غير *مقيد* $UVAR$ و النموذج المقيد VAR : نحسب نسبة أعظم إحتمال L^* :

$$L^* = (n-c)\times\left(Ln\left|\sum_{RVAR}\right| - Ln\left|\sum_{UVAR}\right|\right)$$

L^* تتبع قانون x^2 $(khi\text{-}deux)$ ذو درجة حرية 2p بحيث:

$\sum_{RVAR}$:هي مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للنموذج المقيد.

$\sum_{UVAR}$: هي مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

c : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت:

$L^* \rangle x_Z^2$ (بحيث x_Z^2 هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).

و عند تطبيق اختبار Granger للسببية كانت النتائج التالية :

جدول رقم :23.2.2 اختبار granger للسببية :

إتجاه السببية	قيمة F المحسوبة	قيمة Fالمجدولة	نتيجة السببية
$dlexpmanif \rightarrow dlpibh$	0.65	4.24	لا تسبب
$dlexpagr \rightarrow dlpibh$	0.31	4.24	لا تسبب
$dltinf \rightarrow dlpibh$	10.30	4.24	تسبب

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 أنظر للملاحق.

من الجدول أعلاه يتضح أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر تماما من القيمة المجدولة بالنسبة لدراسة العلاقة السببية بين (صادرات قطاع الصناعات التحويلية و الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات) و (صادرات القطاع الزراعي و الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات) ما يعني أنه في الأجل القصير لا يوجد أي تأثير على شكل علاقة سببية بين صادرات قطاع الصناعات التحويلية و صادرات القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، أما بالنسبة لإيرادات القطاع السياحي من الخارج و أثرها على الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات فقد كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر تماما من القيمة المجدولة ما يعني وجود علاقة سببية في الأجل القصير من القطاع السياحي تجاه الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

ب.تحليل دوال الإستجابة لردة الفعل :

لتتبع المسارات الزمنية للصدمات المختلفة و المفاجأة التي تتعرض لها المتغيرات في نموذج VAR نستخدم تحليل دالة الإستجابة لردة الفعل، إذ تعكس هذه الدالة كيفية إستجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات و تساعد

على توضيح إستجابة متغير لصدمة عشوائية مقدارها إنحراف معياري واحد في نفس المتغير أو في متغير آخر من متغيرات النموذج.

و الشكل رقم : 4.2.2 أسفله يبين إستجابة ردة الفعل لكل متغير من المتغيرات الأربعة لصدمة عشوائية تحدث في متغير آخر من بين هذه المتغيرات ، مقدار هذه الصدمة إنحراف معياري واحد في متغير واحد من بين هذه المتغيرات:

الشكل رقم 4.2.2: دوال الإستجابة لردة الفعل لكل المتغيرات

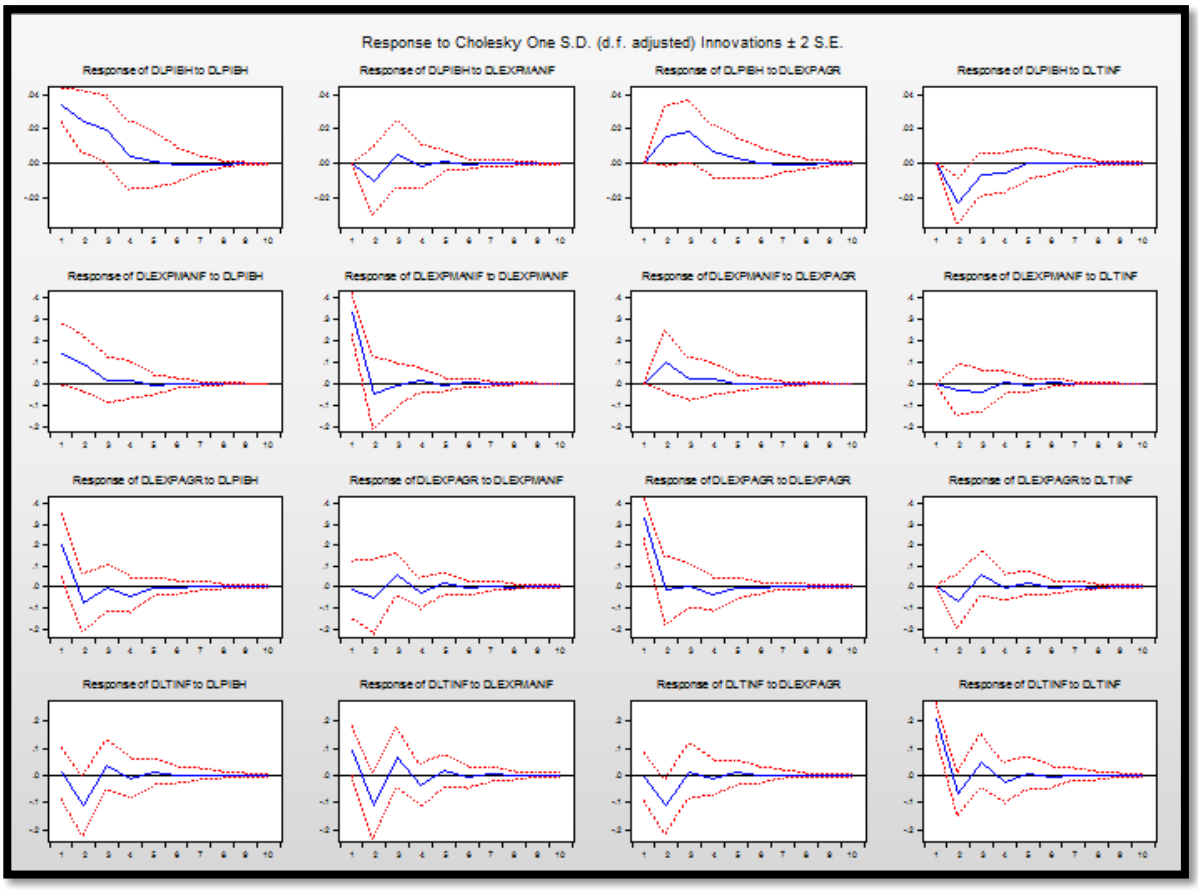

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

– إستجابة الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات للصدمة في قطاع الصناعات التحويلية :

يتضح من الشكل رقم : 4.2.2 أن إستجابة الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات لصدمة عشوائية مقدار إنجراف معياري من القطاع الصناعي متناقص وضعيف إبتداءا من الفترة الأولى ثم يأخذ في الإضمحلال إبتداء من الفترة الخامسة ليصير محدودا، ما يعني محدودية أثر هذا القطاع على الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات.

– استجابة الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات للصدمة في القطاع الزراعي :

يتضح من الشكل رقم : 4.2.2 أن أثر الصادرات الفلاحية عل الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات إيجابي و مباشر خلال الثلاث فترات الأولى، حيث يأخذ في التناقص إبتداءا من الفترة الثالثة، و هذا ما يعزز فرضية ترشيح القطاع الفلاحي ليكون قاطرة الإقتصاد الوطني.

– إستجابة الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات للصدمة في القطاع السياحي :

يتضح من الشكل رقم : 4.2.2 أعلاه أن إستجابة الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات لصدمة مقدارها إنحراف معياري في القطاع السياحي هي إستجابة لحظية و في إتجاه إيجابي حيث أن الأثر في الفترة الأولى سلبي ثم يأخذ في التصاعد، ثم يكون إيجابي وبأثر مستقر و متوسط نسبيا، ما يعني أن أن أثر القطاع السياحي على الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات أثر مستقر و يمكن الإعتماد عليه من أجل تدعيم معدلات النمو الإقتصادي.

5. نتائج الدراسة :

– بينت نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد أن القطاعات الإقتصادية الثلاث متمثلة في : (صادرات قطاع الصناعات التحويلية، صادرات القطاع الزراعي وعائدات القطاع السياحي من الخارج) لها نسب متقاربة جدا في المساهمة في تشكيل الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات حيث أن :

أ. أي زيادة في نسبة صادرات قطاع الصناعات التحويلية بـ 1% يقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.42%.

ب. أي زيادة في نسبة صادرات القطاع الزراعي بـ 1% يقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.32%.

ج.أي زيادة في نسبة إيرادات القطاع السياحي من الخارج بـ 1% يقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 0.38%.

و عليه فإن الحكم على أي قطاع من القطاعات الإقتصادية الثلاث على أنه مرشح للتخصص هو رهن الإمكانيات المتاحة في كل قطاع .

– بينت نتائج إختبار السببية حسب مفهوم غرانجر Granger عدم وجود علاقة سببية بين قطاع الصناعات التحويلية و القطاع الزراعي بإتجاه الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، في حين أن الإختبار أثبت وجود

علاقة سببية بين القطاع السياحي و الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ، مما يعني أنه يمكن تركيز الجهود على القطاع السياحي من أجل الدفع بعجلة التنمية في الإقتصاد الوطني.

- بينت نتائج دراسة دوال الإستجابة أن القطاع السياحي هو الذي يكون له أثر أكبر و أكثر ديمومة على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات حيث أن أي صدمة في هذا القطاع يكون لها أثر سلبي في العام الأول ثم يأخذ في التصاعد و بمعدل مستقر.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها القطاعات الارتكازية في الجزائر.

أولا: المشاكل التي تواجهها الزراعة في الجزائر .

إن المتتبع لتطور القطاع الزراعي في الجزائر يستطيع و بكل سهولة أن يقف على معظم المشاكل التي حالت دون تحقيقه للأهداف المسطرة له و التي يمكن أن نلخصها كما يلي[247]:

- ✓ عدم وجود سياسة زراعية واضحة المعالم و محددة الأهداف من شأنها النهوض بالقطاع الزراعي و تطويره، كما أن المراحل التي مر بها هذا القطاع وفقا لما رأينا سابقا هي عديمة التنسيق و التواصل فيما بينها، حيث كل مرحلة كانت تأتي تنفي المرحلة التي سبقتها، و هو ما نتج عنه تضارب كبير في النصوص و القوانين التي تضمنتها كل ألإصلاحات هذا ما أثر بشكل كبير على معنويات الفلاحين و قدراتهم الإنتاجية؛
- ✓ إن الإهتمام أكثر بالصناعة على حساب الزراعة خاصة قبل 1990 م، كان له إنعكاسات سلبية تمثلت خاصة في ضعف حجم المبالغ المالية المخصصة للإستثمارات الزراعية؛
- ✓ إن المساواة بين الفلاحين و المسيرين في إطار قانون المستثمرات الفلاحية الذي سبق ذكره من حيث الحقوق و الواجبات خلق مشاكل كبيرة في التسيير، كما أن الأراضي الموزعة على الفلاحين كانت جد متفاوتة من حيث قيمتها، حيث إستفاد البعض من أراض مغروسة بالأشجار المثمرة و مزودة بالآبار و سائل الإنتاج الحديثة، بينما إستفاد البعض الآخر من أراض ليست بنفس المواصفات مما تطلب أموالا ضخمة يصعب تأمينها، و هو ما حال دون الإستغلال الأمثل لهذه الأراضي؛
- ✓ إن إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج في القطاع الزراعي من جهة و ضعف المستوى التكنولوجي المستخدم من جهة أخرى أدى إلى إرتفاع تكاليف الإستثمار أمام صعوبة عملية التمويل و المشاكل المترتبة عنها نتيجة إرتفاع حجم المديونية؛

[247] غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها، مرجع سبق ذكره، ص: 207 ـ 208.

- ✓ صعوبة الحصول على العقار الفلاحي نتيجة البيروقراطية و سوء التسيير الإداري، كما أن منح الأراضي في إطار عقود الإمتياز لم يكن مشجعا على الإستثمار نتيجة تخوف الفلاحين من سحب هذه الأراضي منهم مستقبلا؛
- ✓ ضعف البنية التحتية الأساسية (طرق، كهرباء و غاز، مياه) حال دون إنجاز الأعمال الضرورية لإستعمال الأملاك العقارية؛
- ✓ إن المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في التسعينيات من القرن الماضي أدت إلى عزوف الفلاحين عن الإستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الإستثمار الفلاحي؛
- ✓ إهتمام المستثمرين أكثر بالإستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة و الخدمات) تخوفا من الأخطار الطبيعية التي تحيط بالقطاع الزراعي، و عزوف العمال عن العمل الزراعي بسبب أنه عمل موسمي من جهة و غياب التأمين الإجتماعي فيه من جهة أخرى.

ثانيا: المشاكل التي تواجهها الصناعة في الجزائر.

يعاني القطاع الصناعي في الجزائر من تراكمات الكثير من المشاكل التي فرضت نفسها كعائق أمام تطوره و مساهمته في نمو الإقتصاد الوطني و هي:

1. مشاكل مرتبطة بمدخلات و تجهيزات الانتاج:

- ✓ إن إرتباط المؤسسات الجزائرية بالخارج في ما يخص المواد الأولية بنسبة أكثر من 50 % [248]يرفع من تكاليف الإنتاج، كما يؤدي في كثير من الأحيان إلى توقف عملية الإنتاج بسبب عدم وصول هذه المواد في وقتها؛
- ✓ يعاني القطاع الصناعي في الجزائر من قدم تجهيزات و وسائل الإنتاج التي لم يتم تجديدها منذ السبعينيات أو الثمانينيات، حيث أهتلكت ماديا و تكنولوجيا، و هو ما إنعكس سلبا على مردودية المؤسسات الصناعية في ظل الوضعية المالية التي تعيشها و التي لم تسمح لها بتجديد عتادها.

2. مشاكل مرتبطة بالتمويل و إرتفاع التكاليف:

- ✓ إن الإستيراد العشوائي الكبير نتج عنه إستنزاف للمدخرات الوطنية على حساب المشاريع الإستثمارية التي تطمح للتصدير، و هو ما نتج عنه إختلالات كثيرة حالت دون نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية؛
- ✓ إن عدم الإستفادة من إقتصاديات الحجم و عدم الإستخدام الأمثل للطاقات المتاحة بالإضافة إلى إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية بشكل مستمر، كلها أسباب أدت إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي أسعار المنتجات مقارنة بمثيلاتها المستوردة.

3. مشاكل مرتبطة بالتسويق:

[248] عبد العزيز عبدوس، تقييم تنافسية الصناعات التحويلية في الجزائر ـ دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد:13،2013 م،ص: 84.

و هي من أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري خاصة في ظل المنافسة غير العادلة بين منتجاته و المنتجات المستوردة، كما أن معايير الجودة و مواصفات التقييس و الشروط البيئية التي أصبحت تفرضها التجارة الدولية في عملية التصدير حالت دون نفاذ المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق الدول المتقدمة.

4. مشاكل فنية و لوجيستية:

- ✓ إن الإستثمار في مجال البحث العلمي لا يزال ضعيفا و بعيدا عن إحتياجات الصناعة، كما أن نظام التكوين و التدريب ما زال تقليديا و يعاني في الكثير من جوانبه من قصور في تلبية المهارات اللازمة لقطاع الصناعة؛
- ✓ إن غياب التنظيم و عدم كفاءة التخطيط الصناعي أدى إلى سوء توزيع المؤسسات الوطنية على المستوى الوطني، و هو ما جعل الكثير منها بعيدة عن أماكن توافر المواد الأولية أو المنافذ البرية و البحرية.

5. مشاكل مرتبطة بإنخفاض الإنتاجية:

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بضعف إنتاجيته نظرا لعدة أسباب هي: البطالة المقنعة، نقص المهارات و عدم التخصص و قلة الحوافز التي تدعم الإنتاج، إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بأخلاقيات العمل و الإلتزام به.

6. مشاكل مرتبطة بالعقار الصناعي:

رغم كل التسهيلات التشريعية و التنظيمية التي وضعت لتشجيع الإستثمار الصناعي، و رغم المساحة الشاسعة للجزائر، ما زالت مشكلة العقار الصناعي تطرح نفسها بحده خاصة أمام الإجراءات المتخذه للحد من إستنزاف الأراضي الزراعية.

ثالثا: المشاكل التي تواجهها السياحة في الجزائر:

رغم كل المجهودات التي بذلت في إطار تطوير و تنمية القطاع السياحي في الجزائر ما زال يعاني من عدة مشاكل أهمها:

- ✓ غياب إستراتيجية واضحة المعالم حول ترقية السياحة في الجزائر و آفاق تطويرها بشكل يجعلها تساهم في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية؛
- ✓ ضعف المخصصات المالية الموجهة للسياحة في كل المخططات المتتالية، مما إنعكس سلبا على كمية و نوعية المشاريع المخطط لها و المنجزة؛
- ✓ عدم وجود نظام معلوماتي يقدم كل البيانات المرتبطة بالسياحة سواء من حيث المنتجات السياحية المتاحة أو من حيث رغبات السياح الذين يولون إهتماما للوجهة الجزائرية؛
- ✓ ضعف نوعية المنشآت و المرافق السياحية و عدم مواكبتها للتطور الحاصل في هذا المجال سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي؛
- ✓ ضعف مستوى التأهيل و التدريب لدى العاملين في القطاع السياحي مما ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة؛

- ✓ غياب الثقافة السياحية لدي عامة المواطنين، و حتى و إن وجدت فهي سياحة حضرية أو علاجية لا علاقة لها بالجانب التراثي أو الثقافي أو التاريخي؛
- ✓ تواضع سياسة التسويق السياحي و عدم مواكبتها للسياسات المتطورة الحديثة؛
- ✓ إهمال المناطق و المواقع الأثرية و الدينية و التاريخية و عدم صيانتها و ترميمها و عدم وجود خطط واضحة لجلب السياح لها؛
- ✓ مشكل الأمن الذي ما زال يطرح نفسه بحدة خاصة في المناطق الصحراوية التي تستهوي الأجانب؛
- ✓ إرتفاع نسب الضرائب المفروضة على الفنادق و تعددها مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الخدمات المقدمة و هو ما يدفع بالمواطنين إلى إختيار و جهات أخرى خاصة في البلدان المجاورة؛
- ✓ تعقد الإجراءات الجمركية و الإدارية خاصة في ما يتعلق بالحصول على التأشيرة أو أثناء المرور بأماكن العبور سواء في المناطق البرية أو الموانئ أو المطارات؛
- ✓ وجود سوق موازية للعملة تجعل السائح الأجنبي في حيرة من أمره، فهو من جهة لا يرغب في تحويل العملة على مستوى البنوك لأن أسعارها منخفضة عن أسعار السوق الموازية، و من جهة أخرى يتردد في تحويل عملته في السوق السوداء لعدم و جود ضمانات في التعامل.

خلاصة الفصل الثاني.

إن إعتماد إقتصاد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل لأكثر من نصف قرن، جعله عرضة دائمة للصدمات الخارجية سواء تلك المرتبطة بإنخفاض أسعار البترول أو إنخفاض سعر صرف الدولار، و هو ما يبين هشاشته و عدم قدرته على تجاوز العثرات التي قد تواجهه، و عليه فإنه لضمان إستقرار و توازن الإقتصاد الوطني و بعث النمو فيه لابد على الجزائر أن تعمل بكل قوة للخروج من دائرة الإقتصاد الريعي و التوجه إلى الإستثمار في مختلف القطاعات لترقية و تنويع الصادرات خارج المحروقات.

غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق بناء قطاعات إقتصادية إرتكازية هي: الصناعة التحويلية، الزراعة و السياحة، و هي قطاعات تحوز فيها الجزائر على إمكانيات كبيرة ، مما يرشحها في أن يعول عليها في تطوير كل القطاعات الأخرى وفقا للتأثير الأفقي و في إطار العلاقة التي تجمع بين كل القطاعات الإقتصادية، و بالتالي تنويع الإقتصاد و التخفيف من حدة إرتباطه بقطاع المحروقات، خاصة البترول الذي لم تعد أسعاره خاضعة لميكانيزمات العرض و الطلب، و إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع خطط و إستراتيجيات على المدى المتوسط و الطويل تكون مبنية على أساس سياسة إقتصادية واضحة في محتواها، شفافة في تنفيذها و فعالة في أدائها.

في آخر هذه الدراسة يجب أن نشير إلى أن النمو الإقتصادي أعتبر و لا زال في كل الأدبيات الإقتصادية و على مستوى كل الدول عاملا أساسيا و هدفا جوهريا تسعى من خلاله إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد و تحسين مستوياتهم العلمية و الثقافية و تطوير بيئتهم الإجتماعية، لهذا الغرض أصبحت عملية النمو الإقتصادي وظيفة أساسية لكل الإقتصاديين و رجال التخطيط و السياسة في البلدان المتخلفة و النامية و المتقدمة على حد سواء، حيث حاولت كل نظريات و نماذج النمو الإقتصادي على مدار التاريخ الإقتصادي أن توضح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقق النمو الإقتصادي، و إيجاد محدداته العامة و تتبع أنماطه في مختلف الدول و الأزمنة المختلفة.

لقد حاول علماء الإقتصاد من خلال عرض كل هذه النظريات و النماذج فهم النمو الإقتصادي و وضع السياسات المناسبة لدفعه، غير أن مختلف التجارب التنموية التي طبقت في الكثير من دول العالم خاصة الناجحة منها أثبتت أنه لا يوجد نموذج شامل و لا مجموعة قواعد محددة يمكن أن يهتدي في ضوئها رجال السياسة إلى السياسات السليمة، و يظل الأمر يعتمد على دراسة أفضل الممارسات التي طبقتها الدول، والتحليل العميق لوضع كل دولة على حدة في ضوء هذه النماذج دون الإستناد على واحد منها بمفرده.

في هذا السياق إستخلصت معظم الدول النامية إنطلاقا من تجارب خمسينيات و ستينيات القرن الماضي أن ما تم تحقيقه من نمو إقتصادي غير كاف لتحقيق المستوى المطلوب من التنمية الإقتصادية، و أن هناك حلقة مفقودة في عملية النمو بالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة على مستواه، حيث تفشت ظاهرة الفقر بشكل واسع خاصة في الضواحي و المناطق الريفية و إرتفعت البطالة حتى في أوساط الفئات المتعلمة، و إزداد الإختلال و تعمقت الفوارق في توزيع المداخيل، و هي بالأكيد معظم القضايا التي أوجبت إعادة النظر في تعريف التنمية الإقتصادية و إختلافها جوهريا عن النمو الإقتصادي.

كما أشارت الكثير من الدراسات للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في الإقتصاديات الوطنية المختلفة، و ذلك لما توفره من مختلف العملات الصعبة اللازمة لتمويل خطط التنمية و تنفيذ المشاريع التي تتضمنها قصد معالجة الإنحرافات الموجودة و التغلب على المصاعب المصاحبة لظروف النمو غير المتوازن و الناشئة عن الإختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، حيث أصبح الإعتقاد السائد في كثير من الحالات أن رفع معدلات النمو الإقصادي و تحقيق المزيد من التنمية الإقتصادية يحتاج إلى المزيد من الإنفتاح على العالم الخارجي و الغاء كل القيود التعريفية و غير التعريفية و ترك الحرية الكاملة لإنسياب السلع و الخدمات و العمالة بين مختلف بلدان العالم.

لقد أكدت معظم تجارب الدول النامية على أهمية الصادرات في تحقيق النمو الإقتصادي، فعملت على تشجيع صادراتها و مثال على ذلك دول آسيا التي إستطاعت في ظرف مدة زمنية قصيرة أن تنمي و تطور إقتصادياتها و ترفع من معدلات نموها و بشكل مستدام، معتمدة في ذلك على مجموعة من الإجراءات و الآليات لترقية صادراتها مثل: توحيد سعر الصرف الذي زادت أهميته مع مرور الوقت كمحفز لتدفق الصادرات، بالإضافة

إلى توفير التمويل اللازم للمصدرين عن طريق منحهم قروضا و تسهيلات جبائية و تقديم الحوافز و الخدمات لهم، و تسهيل جلب المواد الخام و الآلات الضرورية من الخارج، و عملت على إنشاء مناطق حرة، و شجعت الإستثمار الأجنبي الذي يعود له الفضل في تنويع صادراتها و التخلي عن الإعتماد على الصادرات النفطية و التقليدية التي تعرف أسعارها تقلبات شديدة، و عليه أصبحت عملية ترقية الصادرات و تنويعها خيارا إستراتيجيا للتنمية في الكثير من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية.

و الجزائر بإعتبارها دولة نامية عملت منذ الوهلة الأولى بعد إستقلالها على معالجة كل الإختلالات التي تركها المستعمر الفرنسي الناتجة عن سياسة نهب الخيرات التي كان يتبعها، حيث تبنت النظام الإقتصادي الإشتراكي، و في هذا الإطار إعتمدت أسلوب التخطيط المركزي الشامل خلال الفترة (1967 ـ 1979 م)، ثم التخطيط اللامركزي أو التوازني خلال الفترة (1980 ـ 1989 م)، حيث تبنت في الفترة الأولى جملة من الإصلاحات تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية و المالية، إستقلالية المؤسسات و سياسة التطهير المالي، أما في الفترة الثانية و هي فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق التي ساهمت في إرسائها عوامل عديدة فقد تميزت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ ببرنامج الإستقرار الإقتصادي، تبعته إجراءات تتعلق بإعادة الهيكلة نتجت عنها عملية إصلاح و خصخصة الكثير من مؤسسات القطاع العام، و في إطار إرساء قواعد إقتصاد السوق و الإندماج في الإقتصاد العالمي عقدت الجزائر عدة إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوربي، و إنضمت إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و سعت جاهدة للأنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد كانت النتائج التي حققتها هذه الإصلاحات جد محتشمة، و بقي الإقتصاد الجزائري في ظل إعتماده على إيرادات صادرات قطاع المحروقات عاجزا على تحقيق النمو المطلوب، و في هذا السياق و إغتناما لفرصة الإيرادات المالية الهائلة الناتجة عن إيرادات البترول شرعت الجزائر منذ بداية 2001 م في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الضخمة بهدف إنعاش النمو الإقتصادي و التغلب على العوائق و النقص المسجل في الهياكل القاعدية و بيئة الإستثمار و زيادة التكامل بين قطاعات الإقتصاد المختلفة و إيجاد المحيط الملائم لإندماج إقتصادها في الإقتصاد العالمي، حيث تجسدت هذه المشاريع في أربعة برامج هي: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001 ـ 2004 م)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة (2005 ـ 2009 م)، برنامج التنمية الخماسي الأول خلال الفترة (2010 ـ 2014 م) و برنامج التنمية الخماسي الثاني خلال الفترة (2015 ـ 2019 م) و ذلك من خلال إنتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية، خصصت من خلالها موارد مالية ضخمة ساعد على توفيرها التحسن المستمر نسبيا في أسعار المحروقات، غير أن النتائج المحققة كانت جد متواضعة مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة.

لقد واجهت سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر مشكلة نقص كبير في الفعالية، بإعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ إنتهاج هذه السياسة هو تحقيق نمو إقتصادي حقيقي مستدام خارج قطاع

المحروقات، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل و التنمية الشاملة للبلاد، و يسمح بتنويع الإقتصاد و فك تبعيته الشبه مطلقة للخارج، غير أن الواقع أثبت أن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال، و السبب في ذلك هو غياب إستراتيجية إقتصادية واضحة تعالج كل الإختلالات، و تزيل كل العراقيل التي تحول دون رد الإعتبار لجهاز الإنتاج الوطني و تعبئة كل قدراته و تمكينه من إستغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية و تنافسية، و هو ما يؤكد الفرضية الأولى الرامية إلى عدم إمكانية إعتماد المحروقات في الجزائر كميزة نسبية و حتمية البحث عن مزايا نسبية أخرى و تفعيلها لترقية و تنويع الصادرات.

إن أكبر تحد يواجه الإقتصاد الجزائري في الوقت الحالي يكمن في تراجع القدرات المالية بعد إنخفاض أسعار البترول سنة 2014 م، خاصة و أنه إقتصاد ما زال يعاني من تبعيته لقطاع المحروقات رغم كل الفرص التي أتيحت له، و عليه بات من الضروري و في إطار إستراتيجية شاملة و واضحة أن تشرع الجزائر في بناء قطاعات إقتصادية إرتكازية هي: الصناعة التحويلية، الزراعة و السياحة، و هي قطاعات تحوز فيها الجزائر على إمكانيات كبيرة لكنها غير مفعلة.

و في هذا السياق حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين صادرات: الصناعة التحويلية، الزراعة و السياحة من جهة و النمو الإقتصادي من جهة أخرى في الجزائر خلال الفترة (1992 ـ 2016 م)، و من أجل أن نبين مدى أهمية كل قطاع من هذه القطاعات في تحقيق النمو الإقتصادي إعتمدنا على مجموعة من النماذج القياسية بإستعمال برنامج (*Eviews10*) ، حيث قمنا بتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد قصد معرفة مساهمة كل قطاع من القطاعات الثلاث في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ثم إستعملنا مفهوم السببية حسب غرانجر Granger من أجل معرفة إتجاه السببية بين القطاعات الثلاث من جهة و الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى، و أخيرا قمنا بدراسة دوال الإستجابة من أجل معرفة أثر أي صدمة في القطاعات الثلاث على الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات.

لقد تحصلنا من خلال هذه الدراسة على مجموعة من النتائج قسمناها إلى نتائج خاصة بالدراسة القياسية و نتائج خاصة بالدراسة النظرية:

1. النتائج الخاصة بالدراسة القياسية:

و تمثلت في مايلي:

- لقد بينت نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد أن القطاعات الإقتصادية الثلاث متمثلة في : (صادرات قطاع الصناعات التحويلية، صادرات القطاع الزراعي وعائدات القطاع السياحي من الخارج) لها نسب متقاربة جدا في المساهمة في تشكيل الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات حيث أن أي زيادة مقدارها 1% في صادرات كل قطاع (الصناعة التحويلية، الزراعة و السياحة) تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات

بنسبة (0.42%، 0.32%،0.38 %) على التوالي، و عليه فإن الحكم على أي قطاع من القطاعات الإقتصادية الثلاث على أنه مرشح للتخصص هو رهن الإمكانيات المتاحة في كل قطاع؛

- و بينت نتائج إختبار السببية حسب مفهوم غرانجر Granger عدم وجود علاقة سببية بين قطاع الصناعات التحويلية و القطاع الزراعي بإتجاه الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، في حين أن الإختبار أثبت وجود علاقة سببية بين القطاع السياحي و الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ، مما يعني أنه يمكن تركيز الجهود على القطاع السياحي من أجل الدفع بعجلة التنمية في الإقتصاد الوطني.
- أما نتائج دراسة دوال الإستجابة فقد بينت أن القطاع السياحي هو الذي يكون له أثر أكبر و أكثر ديمومة على الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات حيث أن أي صدمة في هذا القطاع يكون لها أثر سلبي في العام الأول ثم يأخذ في التصاعد و بمعدل مستقر.

و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية الرامية إلى أن التطور الهيكلي لكل من قطاعات: الصناعة التحويلية، الزراعة و السياحة في الجزائر كقطاعات إرتكازية يمكن أن يلعب دورا أساسيا في ترقية الصادرات و تحقيق النمو الإقتصادي المستدام مع التركيز خاصة على القطاع السياحي .

2. النتائج الخاصة بالدراسة النظرية:

و تمثلت في ما يلي:

- إن الاستمرار في الإعتماد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل و هيمنته على النمو الإقتصادي في الجزائر، و الدور الكبير الذي يلعبه تغير سعر البترول في تذبذب هذا النمو، و مدى محدودية الصادرات خارج المحروقات في تركيبته و زيادته، سيجعله في عرضة دائمة للصدمات الخارجية التي بينت كلما حدثت مدي هشاشة الإقتصاد الجزائري، حيث تمتد آثار هذه الصدمات إلى جميع القطاعات الأخرى، و لعل إنخفاض أسعار البترول في كل من سنتي 1986 و 2014 م و ما خلفته من آثار وخيمة على مختلف القطاعات الإقتصادية بل و حتى الجانب الإجتماعي لخير دليل على ذلك؛
- إن سياسة تشجيع الإستهلاك الداخلي التي إتبعتها الجزائر لتوسيع و تنشيط السوق الداخلي قصد تحفيز الإستثمار بكل أنواعه خاصة الإستثمار الأجنبي لم تحقق أي نتيجة في ظل الرداءة المتفشية في أوساط الإدارة العمومية و سوء التسيير، هذه الإدارة التي تعمدت تشجيع الإستيراد المكثف تحقيقا لمصالحها الخاصة على حساب الإنتاج الوطني، و هو ما زاد في تعميق ظاهرة الفساد و إنتشارها و بالتالي فقدان المستثمرين خاصة الأجانب منهم الثقة و الآمان في الإقتصاد الجزائري؛
- إن بناء قطاعات إرتكازية في الجزائر من شأنها أن تقود قاطرة النمو و تحقق التنمية الإقتصادية على المدى البعيد لا يخضع لأي نظرية أو استراتيجية بذاتها، و إنما هو مرتبط بخصوصية الجزائر و ظروف التنمية المحيطة بها

و كذا حجم الموارد المتاحة لديها و حالة القطاعات الإرتكازية و إستغلالها بكفاءة عالية و في حدود الإمكانيات المتاحة؛

- إن عجز القطاعات الإرتكازية:(الصناعات التحويلية، الفلاحة و السياحة) كما بينته الإحصائيات المعتمدة في هذه الدراسة ليس مرتبطا بقلة الموارد المتاحة، بل نتيجة الإستخدام غير العقلاني لهذه الإمكانيات، حيث لاحظنا عجز معظم السياسات التي هدفت إلى النهوض بهذه القطاعات، بل و حتى التدابير التي إنتهجتها الجزائر لا تعبر عن الإرادة الحقيقية للخروج من الأزمة و أقل ما يقال عنها أنها سطحية و ظرفية و كان لها نتائج جد وخيمة على المستوى الإجتماعي؛
- في إطار بناء قطاعات إرتكازية لتحقيق النمو و تنويع صادرات الإقتصاد الوطني تمتلك الجزائر مزايا نسبية هائلة خاصة في القطاع الفلاحي، و ما يمكن أن يوفره من مواد أولية تساعد في تطوير قطاع الصناعات التحويلية الغذائية، ناهيك عن الإمكانيات السياحية المختلفة غير المستغلة.

و في الأخير و قصد النهوض بالقطاعات الإرتكازية الثلاث: الزراعة و الصناعة التحويلية و السياحة و جعلها محركا قويا لإقلاع الإقتصاد الوطني الجزائري قدمنا التوصيات التالية:

1- التوصيات الخاصة بالقطاع الزراعي:

إن الأهمية الإستراتيجية لقطاع الزراعة في الجزائر خاصة و أنه يواجه نوعين من التحدي، إذ يعتبر محركا للنمو الإقتصادي من جهة و وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى تجعل من الأهمية بمكان أن تولي الحكومة إهتماما بالغا له و تعمل جاهدة على تطويره و جعله يتخطى كل العقبات التي تواجهه من خلال مايلي:

- وضع إستراتيجية زراعية واضحة و فعالة لتعزيز و توسيع التنمية الزراعية خدمة للتنمية الإقتصادية عن طريق وضع القوانين الصارمة و الحد من الآثار المناخية السلبية و الحفاظ على الثروة المائية الناتجة من الأمطار من خلال بناء السدود و تطوير نظام الري لمواجهة مشكلة الجفاف من سنة لأخرى، و إستخدام التقنيات الزراعية الحديثة سواء من حيث التسيير أو المعدات أو تحسين نوعية المنتوج لتخفيف التكاليف؛
- تنمية الأرياف عن طريق توفير كل ظروف العيش الحسنة و إستصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي لإستقطاب المستثمرين و العمال الذين أصبحوا يفضلون قطاعي الصناعة و الخدمات عن القطاع الزراعي، و نشر الوعي بينهم عن طريق تحديث سياسة الإرشاد الفلاحي؛
- حل مشكلة العقار الفلاحي التي ما زالت تفرض نفسها عن طريق مسح شامل للأراضي الزراعية من طرف خبراء و جردها و تصنيفها من الناحية القانونية و القضاء على العقود العرفية الموروثة من فترة الإستعمار و ما قبلها، و تعويضها بعقود موثقة و العمل بأكثر صرامة في عملية إستصلاح الأراضي سواء عن طريق الإمتياز أو عن طريق أي شكل من أشكال الإستفادة، و بهكذا طريقة يتسنى لوزارة الفلاحة تحديد العقار الفلاحي و تصنيفه وفقا لصلاحيته و ملائمته لمنتج معين قصد رسم خريطة إنتاجية لكل إقليم أو لكل ولاية؛

- جعل التنمية الزراعية من أهم البدائل الإستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات و إنشاء هياكل فعالة لتسويق المنتوج الفلاحي في الداخل أو في الخارج قصد تشجيع الفلاحين و ذلك عن طريق:

* تحسين البنية التحتية قصد تنويع وسائل النقل و توفير أماكن للتخزين؛
* الرفع من قدرة تنافسية المنتجات الزراعية و تخفيض تكلفة إنتاجها؛
* العناية بمواصفات و معايير الجودة العالمية لخلق طلب خارجي على المنتجات الزراعية؛
* وضع سياسة لنفاذ المنتجات الزراعية إلى الخارج و دعم عملية تصديرها؛

- تشجيع الإستثمارات الزراعية التي تعتمد على وسائل رأسمالية و معرفية مكثفة عن طريق منح قروض بنسب فائدة منخفضة و في إطار معايير موضوعيه، و ربط الزراعة بالصناعة التحويلية عن طرق تشجيع انشاء وحدات صناعية صغيرة قصد تطوير الصناعات الغذائية الزراعية.

2- التوصيات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية:

إنه من أهم التوصيات المقترحة لتجاوز كل المشاكل التي يواجهها قطاع الصناعات التحويلية مايلي:

- يجب إهتمام المؤسسات الصناعية بالتكوين و التدريب و البحث و التطوير قصد زيادة الإنتاجية عن طريق إستخدام المعطل منها و تحسين جودة المنتجات و تعزيز ثقافة الإبتكار و ربط ذلك بالجامعة التي بقيت معظم أبحاثها في طي النسيان؛
- ضرورة التفكير في إنشاء مؤسسات صناعية لإنتاج المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة لحل مشكلة إرتفاع تكاليف هذه المواد المستوردة و التي تستعمل كمدخلات للقطاع الصناعي؛
- ضرورة تفعيل سياسة المناطق الصناعية من خلال إعادة هيكلتها و تأهيل نشاطها و الرفع من عددها بما يتماشى و الطرق العصرية و مستوى التطور التكنولوجي الحالي؛
- السهر على متابعة تنفيذ القوانين و القرارات التي تم إتخاذها قصد تحفيز الإستثمار بكل أنواعه، و محاربة كل أشكال البيروقراطية التي تحول دون ذلك؛
- يجب إتباع إستراتيجية تسيير مختلفة تماما عما هي عليه الآن قصد إزالة كل الأسباب و العوامل التي أدت إلى ضعف القطاع الصناعي، و إخضاع كل المشاريع المحددة في مجال الصناعة للتقييم و المساءلة بشكل دوري بدلا من الذهاب إلى تصفية الديون في كل مرة و هدر الأموال العمومية لأغراض غير إقتصادية؛
- إن حل مشكلة العقار الصناعي في الجزائر يتطلب تحرير الأملاك الشاغرة و تثمين العقارات الصناعية قصد تشجيع الإستثمارات الخاصة و ترقيتها، غير أن ذلك يتطلب كذلك الغاء الإحتكار على تسيير الأملاك و توسيع صيغ عقود الإمتياز، وربط ذلك بالغاية الإقتصادية التي تسمح بإجراء البيع بالتراضي في بعض الحالات الإستثنائية، كما يجب منح القطاع الخاص إمكانية إنشاء و تهيئة و تسيير حظائر صناعية على طول الطريق السيار شرق ـ غرب؛

- الإهتمام بالصناعة الغذائية التي تساهم بنسبة 33 % من القيمة المضافة و حوالي 45 % من رقم أعمال الإنتاج الصناعي الوطني، و كذا الصناعة البتروكيمياوية لما لها من ميزة نسبية من جهة، و إرتباطها بشكل كبير بالصناعات التحويلية الأخرى.

3- التوصيات الخاصة بالقطاع السياحي:

لتطوير قطاع السياحة في الجزائر يجب أن تأخذ الدولة بعين الإعتبار تنويع عرض الخدمات السياحية بما يتوافق مع تنوع الطلب و ذلك عن طريق:

✓ تنمية مجالات جديدة قصد تنويع المنتجات السياحية و توسعيها و ذلك عن طريق:

* تثمين الرصيد الثقافي و الحضاري كترميم الآثار و المعالم التاريخية؛
* تثمين موارد الصيد و نشاطات الرياضة البحرية و الغولف و التحليق و غيرها،
* ترقية المعالم الدينية المحلية و الجهوية و تنظيم الإحتفالات المرتبطة بها مثل إحتفالات الزاوية العيسوية و التيجانية وغيرها؛
* إعادة الإعتبار للأعياد المحلية التقليدية كموسم تاغيت و السبيبة بجانيت و أسبوع تيميمون و غيرها؛

✓ ترقية السياحة الساحلية خاصة في كل من: عنابة، جيجل، بجاية، بومرداس، الجزائر، تيبازة، مستغانم، وهران، عين تموشنت و تلمسان؛

✓ ترقية السياحة الصحراوية و التجوال خاصة في كل من: بسكرة، الوادي، غرداية، جانت، تمنراست، توات، قرارة، بشار، النعامة و البيض؛

✓ ترقية سياحة المدن و الأعمال خاصة في المدن الكبيرة مثل: عنابة، قسنطينة، الجزائر العاصمة، وهران و غرداية؛

✓ ترقية السياحة الصحية و العلاجية عن طريق الحمامات الطبيعية خاصة المتواجدة في كل من: تبسة، سوق اهراس، الطارف، باتنة، سطيف، معسكر، تيبازة و إليزي.

و كآفاق للدراسة حاولنا طرح الموضوع الجوهري التالي:

النموذج الإقتصادي الجزائري الجديد ـ آفاق 2030 م ـ بين آثار الريع و الرغبة في التنويع.

أولا : المصادر و المراجع باللغة العربية.

❖ **الكتب:**

1. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007 م.

2. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 م.

3. كامل بكري، التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت.

4. عبد الله الصعيدي، بعض إشكالات التنمية الإقتصادية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 م.

5. ميشيل تدارو، التنمية الإقتصادية، ترجمة محمود محمد حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 م.

6. حسين عمر، التنمية و التخطيط الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985 م.

7. عرفات تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار محمد لاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999 م.

8. عمر محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1975 م.

9. إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الإقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م.

10. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م.

11. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000 م.

12. حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة، دار النهضة العربية، مصر، 1971 م.

13. حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية الإقتصادية و التخطيط الإقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،1997 م.

14. روب موريس، النمو الاقتصادي و البلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1979 م.

15. إسماعيل محمد قانة، إقتصاد التنمية: نظريات، نماذج و إستراتيجيات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012 م.

16. محمد عزيز محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الإقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 م.

17. عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الإقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006 م.

18. طالب محمد عوض، مدخل إلى الإقتصاد الكلي،معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2006 م.

19. ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001 م.

20. مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، عمان، 2007 م.

21. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي ـ النظرية و المفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001 م.

22. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، التنمية: إجتماعيا، ثقافيا، إقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

23. لبيب شقير، تاريخ الفكر الإقتصادي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1986 م.

24. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الإقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966 م.

25. فليح حسن خلف الله، التنمية و التخطيط الإقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الأردن، 2006 م.

26. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الإقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966 م.

27. عجيمة محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007 م.

28. فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الإقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2006 م.

29. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 م.

30. ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006 م.

31. عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الإقتصادي، دار النهضة العربية للطبع و النشر و التوزيع، 2000 م.

32. ساموبلسون و نورد هاوس، علم الإقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006 م.

33. عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الإقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000 م.

34. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي : النظرية و السياسات، دار الفكر، ناشرون و موزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011 م.

35. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، 1993 م.

36. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000 م.

37. حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الثانية، القاهرة، 1999، ص: 18.

38. حسام علي داود و آخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002 م.

39. ميراندا زغلول رزق ،التجارة الدولية، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، مصر، 2010 م.

40. إيمان عطية ناصف ،مبادئ الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008 م.

41. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001 م.

42. جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م.

43. مجدي محمود شهاب، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، 1988 م.

44. أحمد جامع، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1979 م.

45. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993م.

46. أحمد فارس مصطفى، العلاقات الإقتصادية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982 م.

47. أحمد جامع، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1980 م.

48. محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1986 م.

49. جودة عبد الخالق، مدخل إلى الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية ، 1978 م.

50. قاشي فايزة، الإقتصاد الدولي،تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران، 2007 م.

51. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، المكتبة الإقتصادية، بيروت، 1998 م.

52. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق، بيروت، 2010 م.

53. رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2010 م.

54. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1993 م.

55. محمد حمد عبد العزيز عجمية و محمد محروس إسماعيل، فصول في التطور الإقتصادي في أوربا و العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 م.

56. محمد الناشد، التجارة الخارجية و الداخلية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977 م.

57. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004 م.
58. محمد خليل برعي، مقدمة في الإقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1990 م.
59. عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000 م.
60. محمد الغزالي، مشكلة الإغراق- دراسة مقارنة- دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 م.
61. مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993 م.
62. أبي سعد الديوهجي، التسويق الدولي، دار الكتب للنشر، الموصل، العراق، 1992 م.
63. نظام موسى سويدان،التسويق المعاصر، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010 م.
64. رنان مختار، التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر،الطبعة الأولى، 2009 م.
65. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000 م.
66. ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988 م.
67. أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، 1985 م.
68. حسين عمر، الجات و الخوصصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1996 م.
69. نبيل حشاد، الجات و المنظمة العالمية للتجارة، أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي، 1996م.
70. شدا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، الطبعة الأولى، 2002 م.
71. فضل علي مثنى،الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية، مكتبة مدبولي،مصر، 2000 م.
72. محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الإقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008 م.
73. أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007 م.
74. حمدي عبد العظيم، إقتصاديات السياحة، مدخل نظري وعملي متكامل، مكتبة الشرق،القاهرة، 2000 م.
75. محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي ، الحامد ، الطبعة الأولى 2011 م.

❖ **المذكرات و الأطروحات :**

1. ضيف أحمد، أثر السياسات المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر(1989 ـ 2012)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: 3، 2015 م.
2. عبد الحكيم سعيج، أثر التغيرات الكمية و النوعية لعناصر الإنتاج على النمو الإقتصادي، حالة الجزائر 1982 ـ 2008 م، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013 م.

3. بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الإقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية: دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 ـ 2004 م) المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005 م.

4. خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر(1970 ـ 2006 م)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009 م.

5. مصطفى زيروني، النمو الإقتصادي و إستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى إقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000 م.

6. حمزة مرداسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الإقتصادي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة باتنة، 2010 م.

7. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013 م.

8. صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 م.

9. العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات و الإتصال على النمو الإقتصادي (1995 ـ 2009 م) مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر: 3، 2013 م.

10. مختار بن قوية، أثر الإستثمار العمومي على النمو الإقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر.

11. البياتي فارس رشيد، التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008 م.

12. الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدال– أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 م.

13. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الإقتصادي ـ دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة الدكتورالية في الإقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014 م.

14. سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 م.

15. مولاي عبد القادر، التصدير كإستراتيجة لتحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 م.

16. بوكابوس سعدون، الإقتصاد الجزائري، محاولتين من أجل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،1999 م.

17. نويصر بلقاسم، التنمية و التغير في نسق القيم الإجتماعية، دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الإجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 م.

18. دراوسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي (حالة الجزائر) 1990- 2004 ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 م.

19. بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000- 2004 م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2005 م.

20. زوين أيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011 م.

21. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين (1990 . 2015 م)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 م.

22. بوثلجة عبد الناصر، إشكالية إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقاد، تلمسان، 2011 م.

23. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004 م.

24. منى يونس حسين، تأثير منظمة التجارة العالمية في التجارة الخارجية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2001 م.

25. رابح الزبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997 م.

26. محمد رجراج، آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 1999 م.

27. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية ـ حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 م.

28. شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني و المتغيرات الإقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015 م.

29. بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر (السياحة بالجنوب الغربي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 م.

❖ **المجلات العلمية المحكمة.**

1. كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد:06، ديسمبر 2009 م.

2. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد:26، المجلد:07، العراق،2010 م.

3. ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد، مجلة الإقتصاد و المجتمع، جامعة قسنطينة 2008 م، العدد:05.

4. مايح شبيب الشمري، تشخيصٍ المرض الهولندي و مقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية، العدد: 15، المجلد :05، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2010 م.

5. مريم عيسى مهني، العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية في ليبيا (1980 ـ 2010 م)، أماراباك مجلة علمية محكمة، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، المجلد:07، العدد:20، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2016 م.

6. عمر محمود أبو عيدة، أداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الإقتصادي: دراسة قياسية للفترة(1994ـ 2011 م)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد:01، 2013 م.

7. نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 ـ 2010 م، دراسات دولية، العدد الرابع و الخمسون.

8. سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد الثامن و الثلاثون.

9. حاكمي بوحفص، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الإقتصادية على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر، دفاتر MECAS، مخبر البحث العلمي: إدارة المؤسسات و تسيير رأس المال الإجتماعي، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،العدد رقم: 03 ،2007 م.

10. بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،2004 م.

11. محمد راتول، تحولات الإقتصاد الجزائري ـ سياسة التعديل الهيكلي و مدى إنعكاساته على المعاملات الخارجية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد : 23، مصر، 2001 م.

12. عيسى بن ناصر، الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد: 07، 2002 م.

13. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 . 2010 م)، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية العدد: 09، 2013 م.

14. تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الإقتصادية الإقليمية و العالمية، مجلة الباحث، العدد: 06، 2008 م.

15. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات و الآفاق)، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، العدد:08، أفريل 2016 م.

16. محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:04، جوان 2016 م.

17. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، أهداف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، العدد رقم: 03، 2004 م.

18. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 01، 2002 م.

19. عبد الرحمان صبري، تحرير تجارة الخدمات العربية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة و الثلاثون، العدد 149، جويلية 2002 م.

20. غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد العاشر،جامعة البليدة،2016 م.

21. مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد: 12، جوان 2017 م.

22. أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الإقتصاد المخطط، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد: 65، شتاء 2014 م.

23. منتاوي أمحمد، أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد: 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2015 م.

24. ربيعة حملاوي، سالم حسين، الشراكة الصناعية كآلية لدعم و تنمية مشاريع الصناعات التحويلية في الجزائر، سبل النهوض من الأزمة، مع إشارة إلى الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، مجلة جديد الإقتصاد، العدد رقم: 11، ديسمبر 2016 م.

25. حليمي حكيمة، السياحة كبديل تمويلي للإقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية ـ إستراتيجية تنمية القطاع و متطلبات النجاح، مخبر البحوث و الدراسات الإقتصادية، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد: 11، ديسمبر 2016 م.

26. عبد العزيز عبدوس، تقييم تنافسية الصناعات التحويلية في الجزائر ـ دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد:13،2013 م.

❖ **الصحف و المجلات العادية:**

1. نبيل جعفر عبد الرضا، دور الدولة في الإقتصاد العراقي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 3718، 2012 م.

2. صالح ياسر، النظام الريعي و بناء الديموقراطية: الثنائية المستحيلة ـ حالة العراق، ورقة سياسية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن و العراق، بغداد، العراق، تشرين الثاني 2013 م.

3. QNB، دروس في التنمية الإقتصادية من سنغافورة، تحليل إقتصادي، QNB Economics، 29 يونيو 2014 م.

4. مجلة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد: 775، 22 جوان 1975 م.

5. زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و دوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، الجريدة الفلاحية العلمية، العدد الرابع، 2014 م.

❖ **المطبوعات الجامعية:**

1. صالح صالحي، محاضرات في مقياس عرض الإقتصاد الجزائري، مطبوعة بجامعة سطيف، الجزائر.

❖ **المؤتمرات و الملتقيات و الأيام الدراسية.**

1. زايري بلقاسم، المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الإقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001 ـ 2014 م)، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013 م.

2. حاكمي بوحفص الإصلاحات الإقتصادية، نتائج و إنعكاسات ـ دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية، جامعة سطيف، يومي: 29 ـ 30 أكتوبر 2001 م.

3. بوخدوني وهيبة، التطهير المالي وخصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، الجزائر، يومي 8-9 أفريل 2002 م.

4. سبايكي سعدان، حفيظة مليكة، المؤسسة العمومية و الخوصصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية في الجزائر.
5. محمد بوزهرة، بعض آثار الإصلاحات الإقتصادية على المؤسسة الإقتصادية، ملتقى حول تأهيل المؤسسة و تعظيم مكاسب الإدماج في الحركة العالمية، 30/29 أكتوبر 2001 م.
6. محمد قويدري، إنعكاسات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، أفريل 2002 م.
7. شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الإقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أفريل 2002 م.
8. فريد كورتل، الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي السلع والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية و تعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية.
9. غلاب نعيمة، زينات دراجي، إنعكاسات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002، عنابة.
10. عمر جنينة و مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، في 15-16 نوفمبر 2011 م.

❖ **التقارير** :

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفساد و التنمية، نيويورك، 2008 م.
2. الثورة الزراعية، تقرير اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، 1975 م.
3. عبد الوهاب كيرامان، الإقتصاد الجزائري بين الإستقرار و الإصلاح الهيكلي، الملحق الثاني: تطور الديون الخارجية، بنك الجزائر،1996 م.
4. التقرير الإستراتيجي العربي 1989 م، القاهرة، 1990 م.
5. كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر: تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 م.
6. الجزائر بالأرقام، نتائج (2013 ـ 2015)، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016 م.
7. منشورات الأمانة الإجتماعية للجزائر، جوع الجزائريين، الجزائر 1960 م.
8. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000 م.
9. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2008 م.
10. التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2011 م.
11. المنظمة العالمية للسياحة،مفاهيم، تعاريف، وتصانيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم: 01، 1995 م.

12.المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مساهمة في إعادة التعريف بالسياسة الوطنية للسياحة، نوفمبر 2000 م.

13.وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة و الصناعة التقليدية، 2014 م.

14.تقديرات و توقعات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، أكتوبر 2016 م.

❖ **القوانين و المراسيم و القرارت**.

1.ميثاق الجزائر 1964 م، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه ، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر 1964 م.

2.القانون رقم 03-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 م المتعلق بصناديق المساهمة.

3.المادة 187 من قانون النقد و القرض الصادر بتاريخ 1990/04/14 م، الجريدة الرسمية، العدد: 16.

4.تعليمة بنك الجزائر رقم: 03 -91 الصادرة في ماي 1991 م.

5. بيان مجلس الوزاراء، برنامج التنمية الخماسي 2010 ـ 2014 م، 24 ماي 2010، ص: 02.

❖ **الأنترنت**:

1. نظريات النمو الاقتصادي:

http ://economymagazine. wordpress.com 2016 /12/06.

2. محمد نبيل الشيمي،الإقتصاد الريعي، المفهوم و الإشكالية، ورقة بحثية، الدراسات الإقتصادية، المركز الديمقراطي العربي:

democraticac.de/?p=25420,17/06/02،

3. R.Vernon, International Investment and International trade in the product cycle,

http://www.arab-api.org/course40/pdf/I89040-1.pdf .

- إيمان الحياري، مفهوم الصادرات و الواردات، mawdooa.com، أطلع عليه يوم 10 سبتمبر2017 م، الساعة العاشرة صباحا.
- جمال المتولي جمعة، تجربة تايوان التنموية

www.pulpit. Alwatanvoice.com, 2017/11/01

- المديرية العامة للجمارك، إحصائيات، 2005.

www.douane.gov.dz

7. www. weatheralgeria.com, 23 mars 2018.

8. وزارة الفلاحة الجزائرية، http://www.minagri.dz، أطلع عليه يوم 20 سبتمبر 2017 م، الساعة الحادية عشر صباحا.

ثانيا: المصادر و المراجع باللغات الأجنبية.

1. *Belmokadem Mustapha,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen, Alégrie, 1994, p :09.*

2. *Hélène Cottenet, « Ressources exogène et croissance industrielle :le cas de l'Egypte »,Revue Tiers Monde N° 163, 2000, Tome XLI, P :525.*

3. *Dominique Guellec, Les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, France, 2001.*

4. *Faruk ULGEN, Les théories de la croissance,Université Pierre Mendès,France, 2006, P:45-46*

5. *J.viner,studies in the theory of international Trade, london,1995.*

6. *David Hum, political Discourses, London ,1752.*

7. *David Ricardo, The principales of political, Economy and Taxation, London, 1817.*

8. *Bertil Ohlin, Interrégional and International Trade, 1933.*

9. *Leontief, Domestic production and Foreign Trade, The American Capital Position Re-examined sep,1953, reprinted in Economia International, 1954.*

10. *Alain Samuelson, les grands courants de la pensée économique, concepts de base et Questions essentielles, 2 ed, OPU, Alger, 1993.*

11. *M.posner,international trade and technical change,oxford economic papers N°03, oct 1961, pp :323-341.*

12. *Bernier B et Simon Y, Initiation a la Macroéconmie, édition n° : 08, Dunod, Paris, 2001, p :166-168 .*

13. *Hocine Benissad, la reforme économique en Algérie, OPU, Algérie, 1991.*

14. *Ahmed Henni, Economie de L'Algérie indépendante, ENAG Algérie, 1991.*

15. *Groupe de journalistes : Algérie 30 ans, situation économique : Bilans et perspectives, ANEP, Alger 1992.*

16. *Abdelhamid Brahimi, l'économie Algérienne, ED OPU, Alger, 1991.*

17. *Amour Benhalima, L'économie Algérienne et ses perspectives de développement, polycopie.*

18. *APS, S 05-10-1996, Media Bank, N° 26 Oct/ Nov – 1996.*

19. *Leila Abdeladim, « Les Privatisations des entreprise Publique dans les payes du Maghreb », édition internationale 1998.*

20. *Bouyacoub Ahmed, la difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de marché, les cahiers de CREAD, № 45,.1998*

21. *Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie, prospectives agricoles, revue annuelle, N° :01, 2001.*

22. *El Hadi Makboul, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002.*

23. *L'accord d'association Algérie – union européenne le 24 / 12 / 2001.*

24. *Bouchelaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC : réalités et perspective, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002.*

25. *Régis bourbonnais, économétrie manuel et exercices corrigés, 7 eme édition, dunod paris ,2009.*

26. *Bernard Paulrre «La causalite en economie » 2000.*

الملحق رقم **01** : مساهمة صادرات الفلاحة و صادرات الصناعة التحويلية و إيرادات السياحة من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	صادرات الفلاحة		صادرات الصناعات التحويلية		إيرادات السياحة من الخارج		النسبة المئوية الإجمالية
		القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	
1992	837,1	1,4184	0,16	74,7029	8,92	1,6272	0,19	9,27
1993	961,6	1,3828	0,14	83,8430	8,71	1,6999	0,17	9,02
1994	1176.0	5,249	0,44	87,5714	7.44	1,7352	0,14	8,02
1995	1531,9	3,992	0,26	184,4267	12,03	1,5581	0,10	12,39
1996	1878,1	3,9579	0,21	444,4865	23,66	2,5074	0,13	24,00
1997	2018,0	1,6187	0,08	221.6949	10,98	1,6610	0,08	11,14
1998	2262,2	1,6093	0,07	153,1076	6,76	4,3640	0,19	7,02
1999	2347,3	1,3618	0,05	235,3446	10,02	5,325,7	0,22	10,29
2000	2507,2	1,5243	0,06	381,1595	15,20	7,202,0	0,28	15,54
2001	2783,2	1,7764	0,06	408,8173	14,68	7,6878	0,27	15,01
2002	3045,7	1,5976	0,05	387,8363	12,73	7,9364	0,26	13,04
2003	3383,4	1,7719	0,05	431,9361	12,76	8,6682	0,25	13,06
2004	3829,3	2,600	0,06	447,3669	11,68	12,8627	0.33	12,07
2005	4209,1	2,3259	0,05	599,3012	14,23	13,5201	0.32	14,60
2006	4619,4	2,475	0,05	657,9847	14,24	17,5223	0,37	14,66
2007	5263,6	2,9162	0,05	787,6139	14,96	15,1863	0,28	15,29
2008	6046,1	2,6311	0,04	938,5325	15,52	20,9571	0,34	15,90
2009	6858,1	3,0854	0,04	685,2659	9.99	19,3499	0,28	10,67
2010	7811,2	2,7831	0,03	1123,7386	14,38	16,2990	0,20	14,61
2011	9346,0	2,8724	0,03	1350,9083	14,45	15,1760	0,16	14,64
2012	10672,3	3,6217	0,03	1310,8668	12,28	15,2280	0,14	12,45
2013	11675,8	4,8815	0,04	1301,7352	11,14	18,2785	0,15	11,33
2014	12547,3	4,4137	0,03	1002,2569	7,98	20,7992	0,16	8,17
2015	13567,9	5,4032	0,03	1099,8314	8,10	30,5036	0,22	8,35
2016	14381,2	5,9967	0,04	992,1192	6,89	22,8792	0,15	7,08

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصاء:(1992 ـ 2016)، 19 مارس 2018 م.

الملحق رقم 02 : نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.

Dependent Variable: LPIBH
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 18:32
Sample: 1 25
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPMANIF	0.424315	0.125573	3.379043	0.0028
LEXPAGR	0.324825	0.113243	2.868401	0.0092
LTINF	0.383997	0.107154	3.583595	0.0018
C	4.566819	0.542674	8.415406	0.0000

R-squared	0.938731	Mean dependent var	8.278305
Adjusted R-squared	0.929978	S.D. dependent var	0.848267
S.E. of regression	0.224465	Akaike info criterion	-0.004548
Sum squared resid	1.058075	Schwarz criterion	0.190472
Log likelihood	4.056846	Hannan-Quinn criter.	0.049543
F-statistic	107.2504	Durbin-Watson stat	1.148285
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم 03 : إختبارات الإستقرارية.

أ. استقرارية lpibh في المستوى :

– النموذج السادس :

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.777941	0.0378
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 18:53
Sample (adjusted): 4 25
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.494106	0.130787	-3.777941	0.0015
D(LPIBH(-1))	0.521325	0.170786	3.052499	0.0072
D(LPIBH(-2))	0.229637	0.204431	1.123302	0.2769
C	3.412744	0.884498	3.858395	0.0013
@TREND("1")	0.054651	0.014772	3.699602	0.0018

R-squared	0.679667	Mean dependent var	0.113809
Adjusted R-squared	0.604295	S.D. dependent var	0.051179
S.E. of regression	0.032195	Akaike info criterion	-3.837326
Sum squared resid	0.017620	Schwarz criterion	-3.589362

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- النموذج الخامس :

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.433466	0.5482
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 18:54
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.017704	0.012351	-1.433466	0.1672
D(LPIBH(-1))	0.530741	0.184744	2.872838	0.0094
C	0.200091	0.111545	1.793816	0.0880

R-squared	0.412956	Mean dependent var	0.117612
Adjusted R-squared	0.354252	S.D. dependent var	0.053225
S.E. of regression	0.042771	Akaike info criterion	-3.344814
Sum squared resid	0.036587	Schwarz criterion	-3.196706
Log likelihood	41.46536	Hannan-Quinn criter.	-3.307565

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- النموذج الرابع :

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.474504	0.9608
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 18:54
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.003969	0.002692	1.474504	0.1552
D(LPIBH(-1))	0.688897	0.170706	4.035580	0.0006

R-squared	0.318508	Mean dependent var	0.117612
Adjusted R-squared	0.286055	S.D. dependent var	0.053225
S.E. of regression	0.044973	Akaike info criterion	-3.282585
Sum squared resid	0.042473	Schwarz criterion	-3.183846
Log likelihood	39.74972	Hannan-Quinn criter.	-3.257752
Durbin-Watson stat	1.709535		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ب. إستقرارية السلسلة **lexpmanif** :

- النموذج السادس :

Null Hypothesis: LEXPMANIF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.635616	0.0487
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPMANIF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:01
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPMANIF(-1)	-0.850626	0.233970	-3.635616	0.0018
D(LEXPMANIF(-1))	0.406255	0.212484	1.911936	0.0711
C	4.140487	1.071820	3.863042	0.0010
@TREND("1")	0.089011	0.029414	3.026093	0.0069

R-squared	0.444235	Mean dependent var	0.107430
Adjusted R-squared	0.356483	S.D. dependent var	0.353361
S.E. of regression	0.283465	Akaike info criterion	0.473311
Sum squared resid	1.526691	Schwarz criterion	0.670789
Log likelihood	-1.443082	Hannan-Quinn criter	0.522976

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

- النموذج الخامس :

Null Hypothesis: LEXPMANIF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.761730	0.0801
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPMANIF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:01
Sample (adjusted): 4 25
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPMANIF(-1)	-0.222408	0.080532	-2.761730	0.0128
D(LEXPMANIF(-1))	0.042471	0.171607	0.247489	0.8073
D(LEXPMANIF(-2))	-0.492156	0.171702	-2.866342	0.0103
C	1.550393	0.505213	3.068789	0.0066

R-squared	0.478611	Mean dependent var	0.110336
Adjusted R-squared	0.391713	S.D. dependent var	0.361395
S.E. of regression	0.281862	Akaike info criterion	0.468169
Sum squared resid	1.430033	Schwarz criterion	0.666540
Log likelihood	-1.149855	Hannan-Quinn criter	0.514899

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

- النموذج الرابع :

Null Hypothesis: LEXPMANIF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.776214	0.9779
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPMANIF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:02
Sample (adjusted): 4 25
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPMANIF(-1)	0.022584	0.012715	1.776214	0.0917
D(LEXPMANIF(-1))	0.048671	0.206131	0.236116	0.8159
D(LEXPMANIF(-2))	-0.492531	0.206258	-2.387932	0.0275

R-squared	0.205824	Mean dependent var	0.110336
Adjusted R-squared	0.122226	S.D. dependent var	0.361395
S.E. of regression	0.338590	Akaike info criterion	0.798068
Sum squared resid	2.178216	Schwarz criterion	0.946847
Log likelihood	-5.778749	Hannan-Quinn criter.	0.833116
Durbin-Watson stat	1.756365		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ج. إستقرارية السلسلة **lexpagr** :

- النموذج السادس :

Null Hypothesis: LEXPAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.320284	0.4082
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPAGR)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:04
Sample (adjusted): 2 25
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPAGR(-1)	-0.426841	0.183961	-2.320284	0.0305
C	0.255893	0.173511	1.474794	0.1551
@TREND("1")	0.016187	0.011746	1.378086	0.1827

R-squared	0.205543	Mean dependent var	0.060070
Adjusted R-squared	0.129880	S.D. dependent var	0.366915
S.E. of regression	0.342259	Akaike info criterion	0.809971
Sum squared resid	2.459967	Schwarz criterion	0.957228
Log likelihood	-6.719655	Hannan-Quinn criter.	0.849038
F-statistic	2.716573	Durbin-Watson stat	1.904922

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- النموذج الخامس :

Null Hypothesis: LEXPAGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.842624	0.3521
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPAGR)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:04
Sample (adjusted): 2 25
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPAGR(-1)	-0.297143	0.161261	-1.842624	0.0789
C	0.337250	0.166459	2.026025	0.0551

R-squared	0.133697	Mean dependent var	0.060070
Adjusted R-squared	0.094319	S.D. dependent var	0.366915
S.E. of regression	0.349183	Akaike info criterion	0.813214
Sum squared resid	2.682433	Schwarz criterion	0.911385
Log likelihood	-7.758567	Hannan-Quinn criter.	0.839259
F-statistic	3.395263	Durbin-Watson stat	1.989201
Prob(F-statistic)	0.078902		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- النموذج الرابع :

Null Hypothesis: LEXPAGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.025716	0.6642
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPAGR)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:04
Sample (adjusted): 2 25
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPAGR(-1)	-0.001892	0.073564	-0.025716	0.9797

R-squared	-0.027939	Mean dependent var	0.060070
Adjusted R-squared	-0.027939	S.D. dependent var	0.366915
S.E. of regression	0.372005	Akaike info criterion	0.900957
Sum squared resid	3.182923	Schwarz criterion	0.950042
Log likelihood	-9.811478	Hannan-Quinn criter.	0.913979
Durbin-Watson stat	2.254327		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

د. إستقرارية السلسلة **ltinf** :

- النموذج السادس :

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.761297	0.6915
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:07
Sample (adjusted): 2 25
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.297490	0.168904	-1.761297	0.0927
C	0.311224	0.135580	2.295503	0.0321
@TREND("1")	0.032672	0.023492	1.390769	0.1789

R-squared	0.149102	Mean dependent var	0.110140
Adjusted R-squared	0.068064	S.D. dependent var	0.284807
S.E. of regression	0.274944	Akaike info criterion	0.371970
Sum squared resid	1.587478	Schwarz criterion	0.519227
Log likelihood	-1.463639	Hannan-Quinn criter.	0.411037
F-statistic	1.839904	Durbin-Watson stat	2.368439

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

- النموذج الخامس :

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.347709	0.5893
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:07
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.080727	0.059899	-1.347709	0.1928
D(LTINF(-1))	-0.416268	0.203875	-2.041780	0.0546
C	0.336946	0.138428	2.434087	0.0244

R-squared	0.247382	Mean dependent var	0.113029
Adjusted R-squared	0.172120	S.D. dependent var	0.290849
S.E. of regression	0.264637	Akaike info criterion	0.300193
Sum squared resid	1.400656	Schwarz criterion	0.448301
Log likelihood	-0.452219	Hannan-Quinn criter.	0.337442
F-statistic	3.286956	Durbin-Watson stat	1.811999

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

- النموذج الرابع :

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.119507	0.9268
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:08
Sample (adjusted): 2 25
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	0.030104	0.026890	1.119507	0.2745

R-squared	-0.096314	Mean dependent var	0.110140
Adjusted R-squared	-0.096314	S.D. dependent var	0.284807
S.E. of regression	0.298208	Akaike info criterion	0.458720
Sum squared resid	2.045339	Schwarz criterion	0.507806
Log likelihood	-4.504639	Hannan-Quinn criter.	0.471742
Durbin-Watson stat	2.554087		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم 04 : نتائج الإختبار بعد الفروق.

أ. إستقرارية lpibhs في المستوى:

- النموذج السادس :

Null Hypothesis: LPIBHS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.777941	0.0378
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBHS)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:12
Sample (adjusted): 4 25
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBHS(-1)	-0.494106	0.130787	-3.777941	0.0015
D(LPIBHS(-1))	0.521325	0.170786	3.052499	0.0072
D(LPIBHS(-2))	0.229637	0.204431	1.123302	0.2769
C	0.030544	0.018087	1.688723	0.1095
@TREND("1")	-0.002020	0.001179	-1.713780	0.1047

R-squared	0.679667	Mean dependent var	-0.000884
Adjusted R-squared	0.604295	S.D. dependent var	0.051179
S.E. of regression	0.032195	Akaike info criterion	-3.837326
Sum squared resid	0.017620	Schwarz criterion	-3.589362

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- النموذج الخامس :

Null Hypothesis: LPIBHS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.302390	0.0273
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBHS)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:13
Sample (adjusted): 4 25
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBHS(-1)	-0.442199	0.133903	-3.302390	0.0040
D(LPIBHS(-1))	0.591218	0.174541	3.387266	0.0033
D(LPIBHS(-2))	0.216196	0.214991	1.005604	0.3279
C	0.002046	0.007488	0.273223	0.7878

R-squared	0.624325	Mean dependent var	-0.000884
Adjusted R-squared	0.561712	S.D. dependent var	0.051179
S.E. of regression	0.033883	Akaike info criterion	-3.768869
Sum squared resid	0.020664	Schwarz criterion	-3.570498
Log likelihood	45.45756	Hannan-Quinn criter.	-3.722139

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- النموذج الرابع :

Null Hypothesis: LPIBHS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.402790	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBHS)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:13
Sample (adjusted): 4 25
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBHS(-1)	-0.434526	0.127697	-3.402790	0.0030
D(LPIBHS(-1))	0.593937	0.169961	3.494552	0.0024
D(LPIBHS(-2))	0.214617	0.209614	1.023866	0.3188

R-squared	0.622766	Mean dependent var	-0.000884
Adjusted R-squared	0.583058	S.D. dependent var	0.051179
S.E. of regression	0.033047	Akaike info criterion	-3.855639
Sum squared resid	0.020750	Schwarz criterion	-3.706861
Log likelihood	45.41203	Hannan-Quinn criter.	-3.820592
Durbin-Watson stat	1.936809		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ب.إختبار إستقرارية السلسلة **lexpmanifs** :

- النموذج السادس :

Null Hypothesis: LEXPMANIFS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.635616	0.0487
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPMANIFS)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:16
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPMANIFS(-1)	-0.850626	0.233970	-3.635616	0.0018
D(LEXPMANIFS(-1))	0.406255	0.212484	1.911936	0.0711
C	0.122549	0.132563	0.924453	0.3668
@TREND("1")	-0.007094	0.009213	-0.769997	0.4508

R-squared	0.444235	Mean dependent var	-0.005551
Adjusted R-squared	0.356483	S.D. dependent var	0.353361
S.E. of regression	0.283465	Akaike info criterion	0.473311
Sum squared resid	1.526691	Schwarz criterion	0.670789
Log likelihood	-1.443082	Hannan-Quinn criter.	0.522976

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

- النموذج الخامس :

Null Hypothesis: LEXPMANIFS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.857912	0.0079
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPMANIFS)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:17
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPMANIFS(-1)	-0.880791	0.228308	-3.857912	0.0010
D(LEXPMANIFS(-1))	0.447521	0.203511	2.198999	0.0398
C	0.031492	0.059292	0.531133	0.6012

R-squared	0.426892	Mean dependent var	-0.005551
Adjusted R-squared	0.369582	S.D. dependent var	0.353361
S.E. of regression	0.280565	Akaike info criterion	0.417083
Sum squared resid	1.574331	Schwarz criterion	0.565191
Log likelihood	-1.796454	Hannan-Quinn criter.	0.454332
F-statistic	7.448730	Durbin-Watson stat	1.797630

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

- النموذج الرابع :

Null Hypothesis: LEXPMANIFS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.889447	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPMANIFS)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:17
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXPMANIFS(-1)	-0.861111	0.221397	-3.889447	0.0008
D(LEXPMANIFS(-1))	0.439004	0.199380	2.201840	0.0390

R-squared	0.418809	Mean dependent var	-0.005551
Adjusted R-squared	0.391133	S.D. dependent var	0.353361
S.E. of regression	0.275727	Akaike info criterion	0.344133
Sum squared resid	1.596537	Schwarz criterion	0.442872
Log likelihood	-1.957530	Hannan-Quinn criter.	0.368966
Durbin-Watson stat	1.795426		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ج. إستقرارية السلسلة **dlexpagr**

- النموذج السادس :

Null Hypothesis: DLEXPAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.278379	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLEXPAGR)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:22
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEXPAGR(-1)	-1.163632	0.220453	-5.278379	0.0000
C	0.049023	0.177929	0.275517	0.7857
@TREND("1")	0.001868	0.012190	0.153210	0.8798

R-squared	0.582140	Mean dependent var	0.005636
Adjusted R-squared	0.540354	S.D. dependent var	0.571608
S.E. of regression	0.387534	Akaike info criterion	1.063083
Sum squared resid	3.003656	Schwarz criterion	1.211191
Log likelihood	-9.225452	Hannan-Quinn criter.	1.100331
F-statistic	13.93145	Durbin-Watson stat	1.368535

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- النموذج الخامس :

Null Hypothesis: DLEXPAGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.403437	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLEXPAGR)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:22
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEXPAGR(-1)	-1.162395	0.215121	-5.403437	0.0000
C	0.073230	0.079891	0.916630	0.3697

R-squared	0.581649	Mean dependent var	0.005636
Adjusted R-squared	0.561728	S.D. dependent var	0.571608
S.E. of regression	0.378417	Akaike info criterion	0.977299
Sum squared resid	3.007182	Schwarz criterion	1.076038
Log likelihood	-9.238941	Hannan-Quinn criter.	1.002132
F-statistic	29.19714	Durbin-Watson stat	1.368050
Prob(F-statistic)	0.000023		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

- النموذج الرابع :

Null Hypothesis: DLEXPAGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.345048	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLEXPAGR)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:23
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEXPAGR(-1)	-1.131519	0.211695	-5.345048	0.0000

R-squared	0.564911	Mean dependent var	0.005636
Adjusted R-squared	0.564911	S.D. dependent var	0.571608
S.E. of regression	0.377040	Akaike info criterion	0.929573
Sum squared resid	3.127499	Schwarz criterion	0.978942
Log likelihood	-9.690090	Hannan-Quinn criter.	0.941989
Durbin-Watson stat	1.380698		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 1

د. إستقرارية السلسلة **dltinf**

- النموذج السادس :

Null Hypothesis: DLTINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.036017	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTINF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:25
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTINF(-1)	-1.454648	0.206743	-7.036017	0.0000
C	0.285747	0.127698	2.237685	0.0368
@TREND("1")	-0.008829	0.008475	-1.041809	0.3099

R-squared	0.713994	Mean dependent var	-0.014405
Adjusted R-squared	0.685394	S.D. dependent var	0.479918
S.E. of regression	0.269185	Akaike info criterion	0.334272
Sum squared resid	1.449211	Schwarz criterion	0.482380
Log likelihood	-0.844128	Hannan-Quinn criter.	0.371521
F-statistic	24.96433	Durbin-Watson stat	1.817705

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

- النموذج الخامس :

Null Hypothesis: DLTINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.974636	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTINF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:25
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTINF(-1)	-1.442638	0.206841	-6.974636	0.0000
C	0.169436	0.062113	2.727858	0.0126

R-squared	0.698473	Mean dependent var	-0.014405
Adjusted R-squared	0.684115	S.D. dependent var	0.479918
S.E. of regression	0.269732	Akaike info criterion	0.300162
Sum squared resid	1.527858	Schwarz criterion	0.398901
Log likelihood	-1.451868	Hannan-Quinn criter.	0.324995
F-statistic	48.64554	Durbin-Watson stat	1.750832
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

- النموذج الرابع :

Null Hypothesis: DLTINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.650075	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLTINF)
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 19:26
Sample (adjusted): 3 25
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLTINF(-1)	-1.203198	0.212953	-5.650075	0.0000

R-squared	0.591629	Mean dependent var	-0.014405
Adjusted R-squared	0.591629	S.D. dependent var	0.479918
S.E. of regression	0.306686	Akaike info criterion	0.516523
Sum squared resid	2.069244	Schwarz criterion	0.565892
Log likelihood	-4.940010	Hannan-Quinn criter.	0.528939
Durbin-Watson stat	1.810505		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

المحتويات	الصفحة
❖ **الإهداء**.....	III
❖ **شكر و تقدير**.....	IV
❖ **قائمة المحتويات**.....	V
❖ **قائمة الجداول**.....	VI
❖ **قائمة الأشكال البيانية**.....	VIII
❖ **المقدمة**	أ
❖ **الباب الأول** : النمو الإقتصادي و التجارة الخارجية ـ مفاهيم و أسس نظرية.....	1
الفصل الأول: النمو و التنمية الإقتصادية ـ مفاهيم و أسس نظرية.....	2
مقدمة الفصل الأول.....	3
المبحث الأول : النمو و التنمية الإقتصادية.....	5
المطلب الأول: ماهية التنمية الإقتصادية.....	5
أولا: تعريف التنمية الإقتصادية.....	6
1. تعريف جيرارد ماير.....	6
2. تعريف كيندل برجر.....	6
3. تعريف محمد عجيمة.....	6
4. تعريف هيئة الأمم المتحدة.....	6
5. تعريف البنك الدولي.....	7
ثانيا: نظريات التنمية الإقتصادية و أثرها على الدول النامية.....	7
1. أهم نظريات التنمية الإقتصادية و السياسات المنبثقة عنها.....	8
2. أثر نظريات التنمية الإقتصادية على الدول النامية.....	19
ثالثا : برامج التنمية الإقتصادية و مصادر تمويلها.....	19
1. برامج التنمية الإقتصادية.....	19
2. مصادر تمويل برامج التنمية الإقتصادية.....	21
رابعا: : معوقات التنمية في الدول النامية.....	24
1. معوقات إقتصادية.....	25
	25

2. معوقات سياسية.....	26
3. معوقات إجتماعية.....	26
المطلب الثاني: ماهية النمو الإقتصادي.....	26
أولا: النمو الإقتصادي و المفاهيم المرتبطة به.....	26
1. تعريف النمو الإقتصادي.....	28
2. أهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الإقتصادي.....	29
ثانيا: أشكال النمو الإقتصادي.....	29
1. النمو الإقتصادي الموسع.....	29
2. النمو الإقتصادي المكثف.....	30
ثالثا: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي و طرق قياسه.....,,.....	30
1. العوامل المحددة للنمو الإقتصادي.....	37
2. طرق قياس النمو الإقتصادي.....	38
رابعا: علاقة النمو الإقتصادي بالتنمية الإقتصادية.....	39
المطلب الثالث : إشكالية الريع و ضرورة تنويع الإقتصاد لتحقيق النمو.....	39
أولا: الإقتصاد الريعي و أخطار العلة الهولندية.....	39
1. مفهوم الإقتصاد الريعي و الدولة الريعية.....	40
2. المقاربات النظرية لوفرة الموارد الطبيعية و أخطار العلة الهولندية.....	45
ثانيا: ضرورة بناء قطاعات إرتكازية لتنويع الإقتصاد الريعي.....	45
1. تشخيص العلة الهولندية.....	47
2. مقومات إصلاح الإقتصاد الريعي و تنويعه.....	49
المبحث الثاني:أهم النظريات و النماذج المفسرة للنمو الإقتصادي.....	49
المطلب الأول: التفسير التقليدي للنمو الإقتصادي.....	49
أولا: التفسير الكلاسيكي للنمو الإقتصادي.....	49
1. أهم نظريات المدرسة الكلاسيكية المفسرة للنمو الإقتصادي.....	
2. أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للنمو الإقتصادي.....	54 55
ثانيا: التفسير الكينزي للنمو الإقتصادي.....	56
1. أهم نظريات المدرسة الكينزية المفسرة للنمو الإقتصادي.....	59

2. أهم الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكينزية في تفسيرها للنمو الإقتصادي.....	59
ثالثا: التفسير الماركسي للنمو الإقتصادي.....	59
1. نظرة ماركس حول النمو الإقتصادي (1717 ـ 1783 م).....	60
2. أهم الإنتقادات الموجهة لماركس حول نظريته للنمو الإقتصادي.....	60
المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي للنمو الإقتصادي.....	61
أولا: أهم نظريات المدرسة النيوكلاسيكية المفسرة للنمو الإقتصادي.....	62
1. نموذج سولو- سوان.....	66
2. نموذج جوهان ميد.....	68
3. نظرية شومبيتر *Schumpeter* (1883 ـ 1950 م).....	
ثانيا:أهم الإنتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية في تفسيرها للنمو الإقتصادي.....	69 70
المطلب الثالث: التفسير الحديث للنمو الإقتصادي (الذاتي أو الداخلي).....	70
أولا:أهم نظريات المدرسة الحديثة المفسرة للنمو الإقتصادي.....	70
1. نموذج بول رومر.....	74
2. نموذج روبرت لوكاس(1988 م).....	77
3. نموذج روبرت بارو(1990 م).....	79
ثانيا: أهم الإنتقادات الموجهة للمدرسة الحديثة في تفسيرها للنمو الإقتصادي.....	81
خلاصة الفصل الأول.....	
الفصل الثاني: التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي.....	83
مقدمة الفصل الثاني.....	84
المبحث الأول : نظريات التجارة الخارجية و أهم السياسات المنبثقة عنها.....	85
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.....	85
أولا:التجارة الخارجية: مفهومها، أسباب قيامها و أهميتها.....	35
1. مفهوم التجارة الخارجية.....	85
2. أسباب قيام التجارة الخارجية.....	86
3. أهمية التجارة الخارجية.....	87
ثانيا: المفاهيم المختلفة لمعدلات التبادل ومدلولاتها الإحصائية.....	87
1. معدلات التبادل الموضعية المطلقة.....	87

2. معدلات التبادل التطورية النسبية.....	88
3. معدلات التبادل التطورية الحقيقية.....	89
المطلب الثاني: أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.....	91
أولا: تفسير التجاريين للتجارة الخارجية.....	92
ثانيا: تفسير النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية.....	93
1. نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)	93
2. نظرية النفقات النسبية (ديفيد ريكاردو).....	95
3. نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل).....	98
4. نظرية الطلب المتبادل لمارشال ـ إيجويرث.....	99
ثالثا: تفسير النظرية النيوكلاسكية للتجارة الخارجية.....	99
1. نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر).....	100
2. النظرية السويدية (هكشر – أولين).....	101
3. لغز ليونتيف.....	102
رابعا: تفسير النظريات الحديثة للتجارة الخارجية.....	104
1. نظرية المضاعف في التجارة الخارجية.....	104
2. نظرية وفورات الحجم.....	105
3. نظرية الفجوة التكنولوجية.....	105
4. نظرية دورة حياة المنتج.....	106
5. نظرية التبادل اللامتكافئ.....	108
6. نظرية تشابه الأذواق.....	109
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية و أدواتها.....	111
أولا: سياسات التجارة الخارجية.....	111
1. ماهية السياسة التجارية.....	111
2. أنواع سياسات التجارة الخارجية.....	114
ثانيا:أدوات سياسة التجارة الخارجية.....	115
1. الأدوات التعريفية.....	115
2. الأدوات غير التعريفية.....	118
المبحث الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الإقتصادي.....	127

المطلب الأول: الصادرات و النمو الإقتصادي.....	127
أولا: ماهية الصادرات.....	127
1. مفهوم الصادرات و أهميتها.....	127
2. أنواع التصدير و أهم محدداته الرئيسية.....	128
3. دوافع التصدير و عوامل نجاحه.....	129
4. أهم مؤشرات قياس تنافسية الصادرات.....	130
ثانيا : الصادرات في الفكر الإقتصادي و علاقتها بالنمو الإقتصادي.....	130
1. مكانة الصادرات في الفكر الإقتصادي.....	130
2. علاقة نمو الصادرات بالنمو الإقتصادي.....	132
ثالثا: إستراتيجية ترقية الصادرات.....	136
1. تعريف ترقية الصادرات.....	136
2. تعريف إستراتيجية ترقية الصادرات.....	136
المطلب الثاني: سمات التصدير في الإقتصاد الريعي و المخاطر الناجمة عنها.....	137
أولا: سمات التصدير في الإقتصاد الريعي.....	137
ثانيا:أهم المخاطر التي تواجهها الدول المعتمدة في صادراتها على البترول.....	138
1. مخاطر تقلبات الأسعار.....	138
2. مخاطر التبعية الإقتصادية.....	138
3. مخاطر نفاذ مخزون النفط و إرتفاع تكاليف الإنتاج.....	138
4. مخاطر توجه الإستهلاك العالمي نحو مصادر بديلة للطاقة.....	138
المطلب الثالث:بعض التجارب الدولية في ترقية الصادرات.....	139
أولا: تجربة ماليزيا.....	139
ثانيا:تجربة سنغافورة.....	140
ثالثا:تجربة تايوان.....	141
رابعا: تجربة كوريا الجنوبية.....	142
خلاصة الفصل الثاني.....	144
❖ **الباب الثاني** : نظرة إستشرافية نحو بناء نموذج لإقتصاد جزائري متنوع.....	146
الفصل الاول : مراحل تطور الإقتصاد الجزائري وسعيه للإندماج في الإقتصاد العالمي.	147

مقدمة الفصل الأول	148
المبحث الأول: أهم مراحل تطور الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال.....	
المطلب الأول: وضعية الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962 ـ 1989 م).....	149
أولا: مرحلة الإنتظار (1962 ـ 1966 م).....	149
1. مميزات هذه المرحلة.....	149
2. أهم إجراءات الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة.....	149
ثانيا: مرحلة الإقتصاد الإداري المخطط (1967 ـ 1989 م).....	150
1. مرحلة التصحيح الهيكلي الأول (1967 ـ 1979 م).....	152
2. مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني (1980 ـ 1989 م).....	152
ثالثا: تقييم مرحلة الإقتصاد الإداري المخطط.....	157
المطلب الثاني: مرحلة التصحيح الهيكلي الثالث و الإنتقال إلى إقتصاد السوق (1989 – 2000 م).....	160
أولا: أهم إتفاقيات الجزائر مع الجهات الدولية في هذه المرحلة.....	161
1. إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.....	162
2. إتفاق الجزائر مع نادي باريس.....	162
3. إتفاق الجزائر مع نادي لندن.....	164
ثانيا: أهم الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1989 –2000 م)....	165
1. إستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية.....	165
2. التطهير المالي للمؤسسات الإقتصادية العمومية.....	166
3. مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي.....	167
4. رد الإعتبار للقطاع الخاص الوطني.....	168
5. تشجيع الإستثمار الأجنبي.....	170
6. إعادة النظر في كيفية تحديد الأسعار.....	171
7. إعادة النظر في تنظيم التجارة الداخلية و الخارجية.....	171
8. خصخصة المؤسسات الإقتصادية العمومية.....	172
ثالثا: تقييم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1989–2000 م).....	173
المطلب الثالث: برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001–2019 م) و	174

أثرها على النمو الإقتصادي.....	
أولا: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 ـ 2004 م).....	176
ثانيا:البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي: (2005 ـ 2009 م).....	176
ثالثا: برنامج التنمية الخماسي الأول: (2010 ـ 2014 م).....	178
رابعا: برنامج التنمية الخماسي الثاني:(2015 ـ 2019 م).....	180
المبحث الثاني: مسعى الجزائر للإندماج في الإقتصاد العالمي.....	181
المطلب الأول: إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.....	184
أولا: نشأة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.....	184
ثانيا: مسار و أهداف إنضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.....	184
المطلب الثاني: إتفاق الشراكة الأوروجزائرية.....	184
أولا: نشأة وتطور التعاون الجزائري الأوروبي.....	185
1. الإتفاق الأول للتعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (1976 م).....	185
2. مؤتمر برشلونة و إتفاق الشراكة الأورومتوسطية.....	185
3. إتفاق الشراكة الأوروجزائرية (2001 م).....	187
ثانيا: آثار إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية.....	188
ثالثا: إعادة النظر في إتفاق الشراكة الأوروجزائرية.....	191
المطلب الثالث: مسعى إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	191
أولا: مسار مسعى إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	192
1. أهداف و مزايا إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	192
2. طلب إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....	192
ثانيا:الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تجارتها الخارجية.....	195
1. الآثار المحتملة على التجارة في السلع الزراعية.....	200
2. الآثار المحتملة على التجارة في السلع الصناعية.....	201
3. الآثار المحتملة على التجارة في الخدمات.....	203
خلاصة الفصل الأول	205
الفصل الثاني : نحو بناء قطاعات إرتكازية في الجزائر لتنويع الصادرات و إحداث نمو	208

إقتصادي مستدام.....	210
مقدمة الفصل الثاني :	211
المبحث الأول: تحديد أهم القطاعات الإرتكازية في الجزائر و مدى تطورها.....	212
المطلب ألأول: الزراعة كقطاع إرتكازي في الجزائر.....	212
أولا: تعريف الزراعة و أهميتها.....	212
ثانيا: مقومات الزراعة في الجزائر.....	212
1. المقومات الطبيعية.....	212
2. المقومات البشرية.....	215
ثالثا: أهم إصلاحات و مراحل تطور القطاع الزراعي في الجزائر.....	216
1. مرحلة ما قبل 1990م (الإقتصاد المخطط).....	216
2. مرحلة ما بعد 1990 م (الدخول في إقتصاد السوق).....	219
رابعا: الإنتاج الزراعي في الجزائر.....	221
1. الإنتاج النباتي.....	221
2. الإنتاج الحيواني.....	223
خامسا: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.....	223
المطلب الثاني: الصناعة التحويلية كقطاع إرتكازي في الجزائر.....	225
أولا: تعريف الصناعة و أهميتها.....	225
ثانيا: المقومات الصناعية في الجزائر.....	226
1. المقومات الطبيعية.....	226
2. المقومات البشرية.....	227
ثالثا: مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر.....	228
1. مرحلة البناء و التطوير (1966 ـ 1986 م).....	228
2. مرحلة الإنكماش (1987 ـ 1989 م).....	229
3. مرحلة الإستقرار و بداية الإنتعاش المحتشم (ما بعد 1990م).....	229
رابعا: الصناعات التحويلية في الجزائر.....	230
1. واقع الصناعة التحويلية في الجزائر.....	230
2. مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.....	231
	232

3. الرؤية الإستراتيجية للصناعات التحويلية في الجزائر	233
المطلب الثالث: السياحة كقطاع إرتكازي في الجزائر.....	233
أولا: تعريف السياحة و أهميتها.....	233
1. تعريف السياحة.....	234
2. أهمية السياحة.....	235
ثانيا:المقومات السياحية في الجزائر.....	235
1. المقومات الطبيعية.....	235
2. المقومات التاريخية و الحضارية.....	236
3. المقومات المادية و البشرية.....	238
رابعا: مراحل تطور السياحة في الجزائر.....	238
1. السياحة غداة الإستقلال.....	239
2. السياحة خلال المخطط الثلاثي (1967 ـ 1969 م)	239
3. السياحة خلال المخطط الرباعي الأول (1970 ـ 1973 م).....	240
4. السياحة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 ـ 1977 م).....	240
5. السياحة خلال المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984 م).....	241
6. السياحة خلال المخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1989 م).....	241
7. السياحة خلال الفترة (1990 ـ 2008 م).....	241
8. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر و آفاق 2030 م.....	243
خامسا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر..,,,,,.....	
المبحث الثاني : نحو بناء إستراتيجية فعالة لإصلاح خلل هيكل الصادرات الجزائرية	245
و تحقيق نمو إقتصادي مستدام	245
المطلب الأول: الصادرات و علاقتها بالنمو الإقتصادي في الجزائر.....	245
أولا: أهمية صادرات المحروقات في الإقتصاد الجزائري.....	245
1. المحروقات و إجمالي الصادرات.....	246
2. علاقة أسعار المحرووقات بالنمو الإقتصادي.....	247
ثانيا: وضعية الصادرات خارج المحروقات في الإقتصاد الجزائري.....	248
ثالثا: الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر.....	249
المطلب الثاني: مكانة صادرات القطاعات الإرتكازية في الإقتصاد الجزائري.....	

أولا: الأهمية النسبية لصادرات القطاعات الإرتكازية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.....	249
ثانيا: علاقة صادرات القطاعات الإرتكازية بالنمو الإقتصادي (دراسة قياسية).....	251
1. تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد.....	251
2. تقديم النموذج	258
3. إختبارات الإستقرارية.....	264
4. إختبارالسببية.....	267
5. نتائج الدراسة.....	271
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها القطاعات الإرتكازية في الجزائر.....	272
أولا: المشاكل التي تواجهها الزراعة في الجزائر	272
ثانيا: المشاكل التي تواجهها الصناعة في الجزائر.....	273
ثالثا: المشاكل التي تواجهها السياحة في الجزائر.....	274
خلاصة الفصل الثاني :.....	276
❖ **الخاتمة**.....	277
❖ **المصادر و المراجع**.....	284
❖ **الملاحق**	297
❖ **الفهرس**.....	311

الملخص:

إن إعتماد الجزائر لأكثر من نصف قرن على إيرادات البترول في تمويل إقتصادها الوطني و محاولة إحداث النمو من خلال ذلك، أصبح اليوم بناءا على النتائج المحققة أمرا غير مقبول، خاصة مع تذبذب أسعار البترول من جهة و إعتباره ثروة محكوم عليها بالزوال من جهة أخرى، بالإضافة إلى ظهور ميول بالغة الأهمية لإستخدام الطاقات المتجددة التي قد يمكن الحصول عليها بتكاليف أقل و دون الحاق أي ضرر بالبيئة.

و بالتالي أصبح من الضروري على الجزائر التفكير في إيجاد مصادر أخرى للتمويل تتميز بالثبات و الديمومة، غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال العمل على بناء قطاعات إرتكازية يمكن أن تشكل قاعدة قوية لنمو الإقتصاد الوطني و تمكنه من إنتاج سلع و خدمات متنوعة قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

Résumé :

L'adoption par l'Algérie de plus d'un demi-siècle de revenus pétroliers pour financer son économie nationale et essayer de générer de la croissance est devenue, sur la base des résultats obtenus, inacceptable, notamment avec la fluctuation des prix du pétrole et sa considédération comme une richesse desstinée à disparaitre, plus L'émergence de tendances très importantes pour l'utilisation des énergies renouvelables qui peuvent être obtenues à moindre coût et sans nuire à l'environnement.

Alors, l'Algérie doit envisager de trouver d'autres sources de financement caractérisées par la stabilité et la durabilité, mais cela ne peut se faire qu'en travaillant Construction de secteurs réductifs Former une base solide pour la croissance de l'économie nationale et lui permettre de produire divers biens et services capables d'accéder aux marchés mondiaux.